د. جلال أمين

وصف مصر
فى نهاية القرن العشرين

دار الشروق

وصف مصر
فى نهاية القرن العشرين

الطبعـة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

© دار الشروق

أسسها محمد المعلّم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ٨١٧٢١٣

فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)

مقدمة

يبدو وكأن مصر، كلما أوشكت على توديع قرن واستقبال قرن جديد، تتعرض لضغوط قوية من الخارج لفتح أبواب الاقتصاد والمجتمع أمام العالم الخارجى، وإذا بمصر تمرّ بفترة، تطول أو تقصر، من الانفتاح على العالم، بعد فترة من العزلة النسبية والانغلاق .

حدث هذا قرب نهاية القرن الثامن عشر، عندما قدمت الحملة الفرنسية إلى مصر فى ١٧٩٨، فأنهت عهداً طويلاً من العزلة والانغلاق، وتعرّفت مصر بسببها، لأول مرة، على النهضة الأوروبية الحديثة. ثم حدث فى أواخر القرن التاسع عشر، أن قدم جنود الاحتلال الإنجليزى إلى مصر فى ١٨٨٢، فأجبرت مصر مرة أخرى على الانفتاح بشدة على العالم الخارجى، بعد فترة من الاستقلال الاقتصادى النسبى، وضربت الصناعة المصرية ضربة قاصمة نتيجة لهذا الانفتاح، وتعرضت مصر بسببه لتيارات كاسحة من التغريب الاجتماعى والثقافى .

ثم حدث فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، شىء مماثل، عندما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى ١٩٧٤ . وتتابعت منذ ذلك الحين مختلف الإجراءات والقوانين التى فتحت أبواب الاقتصاد والمجتمع المصرى، بابا بعد آخر، أمام تيارات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات والأفكار وأنماط السلوك. ولم ينقطع تدفق هذه التيارات طوال الربع الأخير من القرن العشرين، بل ليس هناك ما يشير إلى أن هذا التدفق قد بلغ نهايته بعد، أو حتى قارب نهايته .

لم تكن مصر وحدها بالطبع فى هذه السلسلة من حلقات الانفتاح . لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر بداية انفتاح العالم العربى كله على الغرب الحديث.

وكان الاحتلال البريطانى لمصر مثلا واحداً من أمثلة هجوم الاستعمار الأوروبى على «أمم الجنوب» . وأخيراً لم يكن انفتاح مصر فى السبعينيات من هذا القرن إلا مثالا واحداً من أمثلة عديدة لهجمة جديدة من رأس المال الأجنبى، الذى يتخذ الآن صورة الشركات متعدية الجنسيات، على مختلف الأمم، بما فى ذلك بعض الدول الصناعية نفسها، كدول أوروبا الشرقية .

كان لهذا الانفتاح الأخير، كما لابد أن نتوقع، آثار واسعة النطاق، على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وغيرها، كما كان للانفتاحيين السابقين. وكما يجب أن نتوقع أيضًا، كان بعض هذه الآثار إيجابيّا، وكثير منها سلبيّا. ومن البديهى أيضًا أن تكون هناك اختلافات مهمة بين آثار الانفتاح فى دولة وبينها فى أخرى. فالانفتاح المصرى لابد أن ينتج من الآثار ما يحمل الطابع المصرى، بما فى ذلك آثار الشخصية المصرية، والتاريخ المصرى، ودرجة الانقسام الطبقى فى المجتمع وطبيعته، ودور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع قبل الانفتاح . . . إلخ .

والحقيقة أننى، منذ أن بدأ إعلان هذه السياسة فى ١٩٧٤، لم أستبشر قط بها، بعكس بعض الاقتصاديين المصريين وغيرهم من المهتمين بالأمور العامة فى مصر، الذين رأوا فيها تحولا صحيّا للسياسة الاقتصادية المصرية واستبشروا بآثارها فى مختلف جوانب الحياة فى مصر. وهو اختلاف ينبع فى الأساس من الاختلاف فى ترتيب الأولويات، وفيما يعتبره المرء أكثر أهمية من غيره، وعلى الأخص ينبع من درجة الأهمية التى يعلقها المرء على ازدهار الثقافة الوطنية واستقلالها، وعلى درجة العدالة فى توزيع الدخل، وعلى أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية السائدة، وعلى قدرة المجتمع على الإبداع الناتج عن ثقافته الخاصة وشخصيته المتميزة، وكذلك على استقلال الإرادة السياسية للأمة .

وقد نتج عن نفورى من هذه السياسة وسوء توقعاتى، أن شرعت فى الكتابة فى نقدها، فى مقال أو بحث بعد آخر منذ منتصف السبعينيات، وفى صحيفة أو مجلة أو كتاب بعد آخر، بعضها كان تعليقا على حادث عارض وبعضها فى تحليل بعض الآثار الأكثر استمراراً. واستمرت كتابتى فى ذلك طوال هذه الخمسة والعشرين

عامًا. وجمعت معظم هذه المقالات فى كتب، خوفا عليها من الضياع، منذ أن صدر لى كتاب صغير بعنوان «محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر» (عن المركز العربى للبحث والنشر فى ١٩٨٢)، وحتى كتاب «الدولة الرخوة فى مصر»، (الذى صدر عن دار سينا فى ١٩٩٣)، بما فى ذلك كتب أخرى تحمل عناوين «الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح» (مكتبة مدبولى، ١٩٨٤)، و «نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر» (مكتبة مدبولى، ١٩٨٩) و «مصر فى مفترق الطرق» (دار المستقبل، ١٩٩٠).

ولكن هذه الكتب لم تعد مطروحة الآن فى الأسواق، وكثير من المقالات التى تضمها هذه الكتب، يبدو لى مازال قادراً على إلقاء بعض الضوء على ما آل إليه المجتمع المصرى بعد ربع قرن من الانفتاح. ومن ثم فقد جمعت أهم هذه المقالات التى سبق ظهورها فى كتب لم تعد متوافرة، بدلا من إعادة نشر هذه الكتب بأكملها، وأضفت إليها مقالات أخرى لم تظهر من قبل فى كتب، وصنّفتها بحسب الجانب الذى تتناوله: هل هو المجتمع بوجه عام، أم الاقتصاد أم السياسة أم الإعلام أم التعليم أم الثقافة؟. ووجدت فى مجموعها ما يمكن أن يكوّن كتابًا مكمّلا لكتابى الذى يحمل عنوان «ماذا حدث للمصريين؟» (كتاب الهلال، يناير ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة ١٩٩٩). فإذا كان الكتاب الأقدم (ماذا حدث للمصريين؟) يصف المجتمع المصرى فى حركته بين تاريخين، منتصف القرن العشرين ونهايته، فإن الكتاب الذى فى يد القارئ الآن يقدم صورة ساكنة (أو مجموعة من الصور الساكنة) لما آل إليه المجتمع المصرى قرب نهاية القرن العشرين، وبعد ربع قرن من «الانفتاح على الطريقة المصرية»، ولهذا كان من المناسب أن أسمّيه «وصف مصر، فى نهاية القرن العشرين».

القاهرة، ٧ نوفمبر ١٩٩٩

جلال أمين

الفصل الأول

انفتـــــــاح

١
مصر والنموذج اللبناني فى الحياة

حينما أفكر فيما أصاب مصر خلال عشر سنوات من الانفتاح [١]، كثيراً ما ينصرف ذهنى إلى لبنان. ويروعنى أن أرى كيف أصبح نمط الحياة فى مصر شبيها بنمط الحياة فى لبنان قبل الحرب الأهلية، بعد أن كان البلدان يكادان أن يكونا طرفى نقيض.

لقد عرفت لبنان أولا كسائح، فأذهلنى جمالها، ثم عشت فيها سبعة أو ثمانية أشهر متصلة قبل الحرب الأهلية ببضع سنوات، فراعنى ما فعله انفتاح الاقتصاد فى نمط الحياة فى لبنان، واستقرت فى ذهنى صورة لما يمكن أن نسميه «النموذج اللبنانى للحياة»، يتسق فيه انفتاح الاقتصاد مع انفتاح السياسة مع انفتاح المجتمع مع انفتاح الثقافة، اتساقًا مدهشًا. ولم يكن من الممكن لخيالى، مهما بلغ به الجموح، أن يصوّر لى أن تصبح مصر قريبة إلى هذا الحد من هذا النموذج اللبنانى للحياة. ولكن ها أنذا أرى أن هذا قد وقع بالفعل للأسف، وفاقت الحقيقة الخيال.

كنت أسمع عن مدى شغف الكثيرين بلبنان، خاصة الأجانب، ولكنى استطعت تفسير ذلك بسهولة دون أن أتخلى عن رأيى. وكان لبنان قبل عام ١٩٧٥ المكان

---

(١) كتب هذا الفصل فى ١٩٨٤، أى بعد مرور نحو عشر سنوات من بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر.

المحبب للمنظمات الدولية وفروع الشركات والبنوك الأجنبية، فكنت أقول لنفسى: «بالطبع، وماذا تنتظر غير ذلك ؟ أليس الاتصال التليفونى وإرسال التيلكسات إلى أوروبا وأمريكا من لبنان أسهل منه فى أى مكان آخر فى العالم العربى ؟» وكان يرجح شعورى بأنى على صواب ما كنت أجده لدى بعض أصدقائى اللبنانيين، من المسلمين والمسيحيين على السواء، من حكم لا يقل قسوة عن حكمى، ونزوع بعضهم إلى الهجرة لهذا السبب.

كان أول ما لفت نظرى فى لبنان سطوة المال على الحياة فى ذلك الوقت وعلى تفكير كثير من الناس وطموحاتهم. كان السياح من أثرياء النفط يذهبون ويجيئون كالملوك، تفتح لهم كل الأبواب وينحنى لهم سائقو التاكسيات، ثم يأتى بعدهم فى الترتيب، الخواجات وموظفو السفارات والهيئات الدولية بسياراتهم الفارهة أو دولاراتهم الجاهزة. ويأتى فى أسفل السلم المصريون قليلو الدولارات بحكم قيود النقد الأجنبى فى مصر فى ذلك الوقت.

كنت تسير فى شوارع لبنان فيروعك كثرة بنوكها وصيارفها وبوتيكاتها ومطاعمها، حتى قيل إن أكثر من ٦٠٪ من مساحة أرض بيروت تشغلها المحلات التجارية، كما يروعك ازدحامها بالسيارات من مختلف الأصناف والأحجام، ولكنك تحار أشد الحيرة فى العثور على رصيف تمشى عليه، فقد صعدت السيارات على الأرصفة أو اعتدت عليها الدكاكين. وليس هناك سعر معروف للسلعة، فأنت قد تدفع لتاجر ضعف ما كان يمكن أن تدفعه للتاجر الذى يليه، فالمسألة تتوقف، ككل شىء فى لبنان، على «الشطارة».

ولم أجد الطب والأطباء أقل خضوعًا لسطوة المال من غيرهم. فالطب كله تقريبا قطاع خاص، والمستشفيات تصر قبل أن تقدم لك سريرا تنام عليه، أن تتلقى أولا وديعة من ليراتك. وقل مثل ذلك أيضا على التعليم، حيث كانت المدارس تجارة رابحة تستغل التلاميذ والمدرسين على حد سواء. كان من اللبنانيين من يفخر بحرية الصحافة فى لبنان وحرية دخول الكتب والمجلات وخروجها. ولكن كان باستطاعة أى شخص يعرف لبنان جيداً أن يدلك على مصدر التمويل الخارجى لمعظم الصحف.

على أن أشد ما لفت انتباهى، أنا القادم من مصر، بلد البيروقراطية العريقة والدولة القوية، اختفاء الدولة اللبنانية اختفاء يكاد يكون تاما. فالناس تبدو وكأنها تصنع ما تشاء دون أن تخشى رادعا من القانون أو الشرطة، والعبرة فى النهاية بدرجة ثرائك أو علاقتك بذوى الثراء. فصاحب العمارة يمتد بعمارته إلى الرصيف فيلغيه إلغاء تامًا، أو يرتفع بطوابقه إلى ما لا نهاية، أو يلقى بقمامته على الأرض المجاورة له دون أن يخشى أن يحاسبه أحد. وصاحب السيارة الفارهة يسير بسرعة جنونية ويكسر الإشارات ويثير الرعب فى السائرين على أقدامهم دون أدنى احتمال أن يقف شرطى فى طريقه. وأكوام القمامة لا يدرى أحد ما إذا كانت ستجمع أو لا تجمع، والبريد قد يصل إليك أو لا يصل، والتهرب من الضريبة أكثر شيوعا من دفعها. حتى الشواطئ الجميلة التى أعطاها الله للبنان كانت تنقسم فى ذلك الحين إلى قسمين: إما مستودعا للقمامة لا يستطيع أن يطرقها أحد، أو شواطئ بالغة النظافة ولكنها مسورة بأسوار شائكة يديرها شخص لحسابه الخاص، ويبيع فيها السندوتشات والمشروبات الأمريكية بأسعار تشمل سعر البحر نفسه.

كان كل شيء فى لبنان قد تحول إذن إلى قطاع خاص، حتى الحكومة نفسها أصبحت قطاعا خاصا ينهب من أموالها من استطاع دون أن يخشى رقيبا أو حسيبا. بل كان منصب الوزارة نفسه فى السنوات السابقة مباشرة على الحرب الأهلية، مصدرًا للرزق، ونظر إليه الوزراء هذه النظرة، وكأننا عدنا أدراجنا إلى أيام الوالى التركى الذى كان يدفع ثمنا لمنصبه لحاشية الأستانة ويتوقع أن تعوضه الولاية عما دفعه وزيادة خلال سنوات حكمه القصير. ومن ثمّ لم يكن من المهم فى لبنان أن يعرف اسم الوزير، إذ فضلاً عن أنه سريع التغير، فإن اسمه لم يعد يدل على سياسة سوف تنفذ أو مبدأ يتبع. ولم يكن أحد فى لبنان يتذكر أن البرلمان اللبنانى قد أسقط وزارة مرة واحدة فى حياته، إذ كانت آخر مرة حدث فيها مثل ذلك، فى سنة ١٩٣٠، ثم توقف الأمر إلى الأبد، وانشغل النواب بدورهم بتجارتهم وبتوثيق علاقتهم بالوزراء، فاتحدت مصالح هؤلاء وهؤلاء، ونسى الجميع المهمة التى جاءوا لتأديتها.

الحكومة فى لبنان إذن، كانت وقت رأيتها فى أوائل السبعينيات، نكتة كبيرة،

وكذلك كان التخطيط: نكتة أكبر. كانت وزارة التخطيط تضم عدداً يعد على الأصابع من الاقتصاديين الذين لا يجدون ما يصنعونه، ويكمل بعضهم مرتباتهم الحكومية التي يتقاضونها على تواجدهم فى مكاتبهم فى الصباح، بأعمالهم التجارية الخاصة بعد الظهر. ومفهوم «المصلحة العامة» لم يعد واضحًا تمام الوضوح، إذ لم يعد من الواضح، إذا كنت من «المسئولين»، من هو بالضبط هذا الذى أنت مسئول أمامه. فالواقع أنه لا أحد يسألك: مجلس الوزراء متضامن معك فى أعمالك العامة وتجارتك الخاصة على السواء، والبرلمان مستعد فى أية لحظة لإسعافك ما دمت تقوم بواجبك نحو أعمال الأعضاء الخاصة، والأجانب راضون عنك طالما تسهل لهم أمورهم. والصحافة يمكنك بنفوذك وأموالك إسكاتها إذا تكلمت. فمن الذى يستطيع إسقاطك؟ اللهم إلا خلاف، حول مصالح خاصة أيضا، بينك وبين منافس لك فى الغنيمة.

كان الاقتصاد اللبنانى، غداة الحرب الأهلية، يحمل سمات شديدة الشبه بسمات الاقتصاد المصرى اليوم، وإن كان بعيداً كل البعد عما كان عليه اقتصاد مصر قبل عام ١٩٧٥. فعماد الاقتصاد اللبنانى السياحة وخدمات البنوك والوساطة بسائر أنواعها من تصدير واستيراد وسمسرة وتجارة ترانزيت. أما الزراعة والصناعة فلا تمثلان إلا نصيبًا ضئيلا فى الاقتصاد، سواء فى الدخل القومى أو العمالة. وكان ارتفاع معدل النمو فى لبنان، قبل الحرب الأهلية، كما هو الآن فى مصر، راجعًا فى الأساس إلى نمو مختلف أنواع الخدمات. بهذا يمكن تفسير أهمية «الشطارة» فى لبنان، وأهميتها المتزايدة الآن فى مصر. ففى مجتمع غير منتج، وإنما يعتمد على أعمال الوساطة، لا يمكن أن أغتنى أنا وأنت فى نفس الوقت، إذ لم ينتج شىء جديد يمكننا اقتسامه، بل يكون ثرائى على حسابك أو ثراؤك على حسابى، لأننا نتبادل السلع ولا نصنعها. والأمر يتوقف فى النهاية على أينا أشطر من الآخر. لا عجب أيضا أن يزول بالتدريج أى يقين بما سيكون عليه سعر السلعة أو الخدمة. فأنت لا تعرف ماذا سيكون عليه سعر اللحم غداً، وما إذا كان سائق التاكسى سيطلب منك جنيها أو ربع جنيه، فكل شىء موضوع للمفاوضة والمساومة، والأمر يتوقف فى النهاية على الشطارة.

ولكن الخدمات مهما تضخمت لا يمكن أن تستوعب الناس جميعًا. إذ إن حجمها لابد أن يعتمد فى النهاية على إنتاج الزراعة والصناعة فى الداخل أو على تدفق الأموال من الخارج، والأول ضعيف النمو والثانى لا سيطرة لنا عليه، فآلاف الخريجين فى لبنان وعشرات الألوف فى مصر يطلبون كل عام فرصًا جديدة للعمل، والبنوك والشركات الأجنبية والبوتيكات لا تنمو بهذه السرعة. ليس هناك إذن من حل إلا الهجرة. وهكذا أصبحت الهجرة من لبنان ومن مصر حيلة من لا حيلة له.

كانت لبنان تشتهر بالحياد. فهى وإن كانت حميمة الصلة بالغرب فإن حكوماتها كانت تمسك لسانها فى ذلك الوقت عن التهجم على الاتحاد السوفيتى. ولكن الحقيقة هى أن لبنان كانت امتداداً جغرافيًا للاقتصاد الغربى والثقافة الغربية. والذى يعيش فيها ويرى سلعها ويقرأ صحافتها ويسمع إذاعتها وتليفزيونها يكاد يتصور أن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية لا وجود لها، وأن الاشتراكية مذهب نادى به بعض الأشخاص فى القرن الماضى ثم انقرض. وكانت لبنان محايدة أيضا بين الحكومات والنظم العربية، فكانت تتكلم عن الجميع بالاحترام الواجب، سواء كان رئيسا عراقيا ثوريا أو ملكا مغربيا محافظا.

كانت لبنان محايدة أيضًا بين الغنى والفقير، عليهما أن يحسما الخلاف الدائر بينهما دون تدخل من الحكومة. والفقير، فى الفلسفة اللبنانية، هو على أى حال، الشخص الخائب الذى لم يستطع أن يفعل ما فعله زميله السباك أو المبيض الذى أصبح مليونيرا فى غمضة عين، وخريج كلية التجارة أو الآداب المتعطل عن العمل مقصر فى حق نفسه إذ لم يستطع أن يشارك فى الوليمة. فهو إن لم يجد مليونا فى عرض الطريق، أمامه طريق الهجرة. فإن لم يعثر على عقد عمل فى دولة نفطية فما أسهل عليه أن يشتغل سمساراً أو يفتح بوتيكا أو يستقبل السياح فى الفنادق، لولا تلك العقلية الجامدة القديمة التى تجعله يظن أن الاقتصادىّ لابد أن يشتغل بالاقتصاد والمهندس لابد أن يعمل مهندسًا. وعلى أى حال فإذا كان المجتمع عاجزاً عن أن يحول الجميع الى أغنياء فإن الفقير يجب أن يختفى عن الأعين، فتبنى الحكومة حوائط تختفى وراءها عشش الصفيح التى تكتظ بالناس والفئران.

إنى لا أقصد بالطبع أن أقول إن الحياة فى مصر قد أصبحت نسخة طبق الأصل من الحياة فى لبنان قبل الحرب، أو أن النموذج اللبنانى قد أصبح ينطبق على مصر بحذافيره. فأى منصف لابد أن يعترف بأن أمامنا شوطا كبيراً مازال علينا أن نقطعه، وأن النموذج اللبنانى قد لا ينطبق بحذافيره على مصر إلا بعد مرور عشر سنوات أخرى من الانفتاح [1].

(١) أقرأ الآن (١٩٩٩) هذا المقال الذى كتبته لوصف نمط الحياة فى لبنان كما رأيته فى أوائل السبعينيات، فلا أكاد أصدق كيف أصبح نمط الحياة فى مصر، بعد ربع قرن من الانفتاح، نسخة مكررة تقريبا مما كان يجرى فى لبنان التى سبقت مصر إلى الانفتاح بنحو ربع قرن. فإذا بى أتبين أن ما كنت أظنه ميولا طبيعية لدى هذا الشعب أو ذاك، قد لا يكون إلا نتيجة لتطبيق نوع معين من السياسات لمدة طويلة .

٢
كل هذه العمارات الساقطة

العمارة الجديدة الساقطة [1] منذ أيام فى مصر الجديدة ليست إلا عيّنة عشوائية لما يحدث فى المجتمع المصرى منذ تطبيق سياسة الانفتاح. ولأنها عينة عشوائية ولأن الأخبار المتعلقة بها تأتى فى صفحة الحوادث والجرائم فلا تخضع لرقابة صارمة من جانب السلطات السياسية، شأنها فى ذلك شأن صفحة الوفيات، فإنها تقدم لنا مادة خام صالحة للتحليل واستخلاص الدروس على نحو قد لا تصلح له الأخبار والتصريحات السياسية التى تخضع لهذه الرقابة الصارمة. فأخبار هذه العمارة ومالكها وسكانها يصعب أن يتناولها قلم رئيس التحرير بالحذف والإضافة، كما أن من الصعب أن تتجاهل الجرائد خبراً على هذا النحو من البشاعة. فإذا بالقارئ يحصل على حصيلة من المعلومات تلقى ضوءاً على طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه، على نحو قد تعجز عن تقديمه أكثر الدراسات الاجتماعية والإحصائية دقة وشمولاً.

فمالك العمارة التى سقطت بدأ حياته عامل محارة، وانتهى بملكية هذه العمارة الرائعة ذات العشرة طوابق. والعمارة من عشرين شقة تباع الواحدة منها بخمسين ألف جنيه، أى أن ثمن العمارة كلها مليون جنيه. ولكن مالكها يملك أيضاً عمارة أخرى على الأقل انتقل منها مؤخراً بعد أن قام بتأجير شقته فيها. فأى مجتمع هذا الذى يسمح نظامه الاقتصادى بأن يتحول عامل محارة إلى مليونير، أيا كانت الفترة التى تم فيها هذا التحول؟ وأى سياسة ضريبية تلك التى تسمح، فى بلد فقير، بأن تتراكم الثروة على هذا النحو فى حياة شخص واحد؟

والأسباب التى أدت الى سقوط العمارة لم تعرف بعد، ولكن هناك تفسيرات مبدئية، منها أن مالك العمارة قد بدأ مؤخراً بإضافة بدروم للعمارة لاستخدامه كمخزن، فهدم بعض الأعمدة التى تحمل العمارة. ومنها أن «المونة» المستخدمة

---

(١) كتب على أثر سقوط عمارة فاخرة بمصر الجديدة فى مارس ١٩٨٢، فى سلسلة من حوادث سقوط عمارات حديثة البناء.

كـانت من نوع ردىء، ومنهـا أن الرجل كـان يقـوم ببناء العـمـارة دون الاسـتـعـانة بمهندس معماري، ومنها أنه بنى أربعة طوابق إضافية دون ترخيص، ورفعت بشأن ذلك قضية ضده فى سنة ١٩٧٩ . . إلخ. فأى مجتمع هذا الذى يصل فيه الجشع والعجلة فى جمع المال إلى هذا الحد؟ فالعمارتان لا تكفيان بل لابد أيضا من إضافة بدورم، والربح المقتطع من الخمسين ألفا من الجنيهات لا تكفى فلابد أيضـا من التوفير فى «المونة»، والستة طوابق لا تكفى فلابد من جعلها عشرة، والسلطة على استعداد للنوم أربعة أعوام قبل أن تصدر أمرها بحبسه أو بهدم الطوابق الأربعة المبنية دون ترخيص.

والعمارة الساقطة لا يحدث بها فى البداية شرخ أو ينهدم فيها حائط هنا أو سقف هناك، بل تنهار كلها فى لحظة، كـأنها بيت من ورق، وعلى الرغم من أن من يرى صورتها قبل وقوعها يجدها مثالا للجمال والأبهة. الأمر الذى يذكر بالمجتمع الانفتاحى بأسره، فهو بدوره بيت من ورق، سلعه تبهر العين وتأخذ باللب ولكنها لا تشفى غليلا أو تشبع جائعا. الغذاء فيه دجاج ملفوف بورق شفاف نظيف ولكنه قد يحمل السم فى لحمه، والشراب زجاجات مياه غازية براقة المنظر لكنها تزيد العطشان عطشًا، وفنادقه ومطاعمه لا تبيع لك طعاما بل شبه الطعام يقدمه لك خادم ذليل يلبس طرطورًا أحمر أو أخضر.

والمال الذى بنيت به العمارة الساقطة لم يأت من جهد عضلى أو فكرى، إذ إن عامل المحارة الشريف يحتاج، لكى يبنى عمارة كهذه، وبفرض أنه يتقاضى أجرًا مساويًا لمرتب وكيل وزارة، يحتاج إلى أن يدخر كل أجره، دون أن يأكل أو يشرب لمدة خمسمائة عام بالضبط. كذلك موارد المجتمع الانفتاحى، تأتى فى الأساس، ليس من الجهد العضلى أو الفكرى لأبنائه، بل من بيع الأصول المادية والمعنوية، سواء اتخذت شكل تصدير المواد الخام الآخذة فى النضوب، أو خدمة الأجنبى فى الداخل أو الخارج. هذه العمارة الرائعة المكونة من عشرين شقة لم تشغل من شققها إلا ثمانية: ثلاث منها كان يشغلها صاحب العمارة نفسه وأولاده، حيث استقل صاحب العمارة بشقة بمفرده وترك أخرى لأحد أبنائه، والثالثة لزوجته وبقية أولاده. أما الشقق الخمس الأخرى فكان يشغلها أجانب: مجرىّ يعمل فى

البترول، وضابط من الإمارات، وسودانى وفلسطينى وسعودى. هذا التوزيع لملكية الشقق لا يختلف كثيراً عن توزيع الثروة الجديدة فى مصر. فهذه ثروة يتقاسم الانتفاع بها الآن، فى الأساس، المقاولون والوسطاء عمومًا، والأجانب. وأما الشقق الخالية فهى فى انتظار وصول سائح أجنبى أو بزوغ مقاول جديد. وأما المصريون من غير المقاولين والوسطاء، فعليهم انتظار نجاح الخطة الخمسية الجديدة، التى لازالت تتبنى سياسة الانفتاح المألوفة.

على أن الشقة «السعودية» ليست سعودية بالضبط. إذ تملكها سيدة مصرية متزوجة من سعودى وتقيم معه بالسعودية، هرعت شقيقتها وشقيقها لدى سماعهما بالنبأ إلى موقع الحادث، يصرخان بأن فى الشقة المغلقة مجوهرات قيمتها سبعون ألفا من الجنيهات، وسقطت عليها أيضًا الأسقف والجدران. المطلوب إنقاذ المجوهرات. وهذه الحقيقة أيضا لا تخلو من درس. فأنت إذا أردت أن تملك شقة فى عمارة باهرة، دون أن تكون أجنبيّا، عليك اتباع أحد سبيلين لا ثالث لهما: إما أن تبدأ حياتك من جديد كعامل محارة، أو أن تتزوج من سعودى. وفى هذه الحالة لا يمكنك فقط أن تمتلك الشقة بل أن تودع فيها مجوهرات بعدة عشرات من الألوف، تتحلى بها لدى زيارتك الخاطفة للقاهرة. فإذا سمحت لك هذه الظروف أيضا بأن تقيم إقامة دائمة خارج القاهرة ضمنت أن تحتفظ بحياتك فى نفس الوقت.

على أن العمارة عندما تسقط لا تسقط فقط على أصحابها، بل وأيضا على بعض الجيران الشرفاء الذين لا حول لهم ولا قوة فى مواجهة هذا المجتمع الانفتاحى. فهى تسقط أيضا على فيلا صغيرة يسكنها وكيل وزارة لم تسمح له موارده بالطبع بأن يبنى فوقها أدوارا إضافية، ولا هو بقادر على تحدى الشرطة والقضاء. ومن ثم قبع فى مسكنه وقنع بتعليم بنتيه، حتى اشتغلت إحداهن بالتدريس فى كلية الألسن، وتخرجت الأخرى طبيبة، وماتوا جميعا تحت ثقل الأعمدة المسلحة للمقاول الناجح. ورقدت الأم الناجية فى المستشفى تبكى زوجها وابنتيها وتتساءل «وإذا الموءودة سئلت بأى ذنب قتلت»؟.

على أنه أيا كان الأمر، فإنه بمجرد أن سقطت العمارة، هرع رجال الإنقاذ والشرطة والمحافظة إلى مكان الحادث، وقيدوا به محضراً. وإذ أرادوا معرفة

أسباب السقوط اضطروا إلى أن يلجأوا لا إلى مقاول أو عامل محارة، بل إلى أساتذة كلية الهندسة، الذين قد يكون من بينهم فقراء معدمون إلا من القدرة على تفسير ما حدث. فإذا انتهوا من وضع تقريرهم، انصرفوا إلى أعمالهم، دون أن تكون لديهم أية ذرة من القدرة على إحداث التغيير المنشود، بل ودون أن يكونوا بالضرورة قادرين على امتلاك مسكن لا من الطوب ولا من الورق .

٣
شهر رمضان .. فى عصر الانفتاح

كتب كاتب اشتراكى معاصر يقول إن الرأسمالية لا يقتصر ضررها على تخريب الثقافة الوطنية للشعوب التى تقوم بغزوها وإحلال ثقافة غريبة محلها، بل هى تنفى الثقافة أصلا . وهو بالطبع لا يعنى بالثقافة الآداب والفنون والإنتاج الفكرى بل يقصد نمط الحياة الخاص لشعب من الشعوب وقيمه وتقاليده . وقد يكون فى مثل هذا القول مبالغة إذا اعتبرنا تلك العقلية التى تدفعك إلى حساب كل شىء وفقا لقيمته المادية وحدها، وما يدره عليك من ربح أو دخل، كتلك التى تسيطر الآن على المجتمع الأمريكى مثلا، ليس « نفيا» للثقافة بل مجرد نوع ردىء منها . وكذلك نمط الحياة الذى يجعل المرء يستعين بأعز ما لديه فى سبيل زيادة دخله، فالكرامة تهون فى سبيل الحصول على مزيد من الدولارات، والأسرة تهون فى سبيل تعظيم الدخل، والدين يهون فى سبيل ترويج السلع .

على أنه سواء اعتبرنا شيوع هذه النظرة نمطا من أنماط الثقافة أو اعتبرناه تخريبا للثقافة من أى نوع كانت، فإن هذا هو الذى يفعله الانفتاح الاقتصادى فى بلادنا . إذ فلننظر مثلا إلى ما فعله الانفتاح الاقتصادى بشهر رمضان، ولنسمح لخيالنا بأن يصور لنا ما يمكن أن يفعله الانفتاح بهذا الشهر فى السنوات المقبلة [1] .

ذلك أنى لم أصدق أذنى إذ سمعت فى إذاعة الشرق الأوسط لدى حلول موعد الإفطار، وعقب أذان المغرب مباشرة صوت المذيعة يقول :

«نتمنى لكم صياما مقبولا وإفطارا شهيا، مع تحيات شويبس !» وظننت أن كراهيتى للانفتاح قد وصلت إلى حد أننى أصبحت أسمع مالا يمكن قوله أو سماعه، فانتظرت إلى اليوم التالى فإذا بى أسمع نفس الجملة «مع تحيات شويبس» . فأدركت أن الأمر جد محض لا هزل فيه . هذه الزجاجة اللعينة إذن، التى لعبت

---

(١) كتب هذا فى أغسطس ١٩٨٢، وتبيّن مع مرور السنين أن هذه لم تكن إلا بداية متواضعة لآثار الانفتاح على المجتمع المصرى .

بعقول أطفالنا، واستدرجت واحداً من فنانينا الموهوبين إلى التخصص فى الدعاية لها، وأدخلت إلى حياتنا اليومية تعبيرات جديدة تختلط فيها العربية بالإنجليزية، قد تسللت إلى حياتنا أولا عن طريق إضحاكنا، ثم تجرأت الآن على الدين، فأرادت بالصائمين أن يبدأوا إفطارهم بذكر اسمها، وأن تقرن نفسها بدعاء الصائم إلى ربه أن يقبل صيامه .

وقد جاء وقت كانت فيه منتجات شركة شويبس خاضعة لأحكام المقاطعة بسبب تعاملها مع إسرائيل، ولم نكن ندرى حينئذ أن مثل هذه المقاطعة لم تكن مجرد وسيلة من بين وسائل الحرب الاقتصادية مع إسرائيل، بل كانت توفر فى نفس الوقت حماية لديننا وأموالنا وفنانينا من العبث والسخرية .

فى يوم آخر من أيام رمضان شاهدت على شاشة التليفزيون برنامجا يتكرر يوميا ويستمر لبضع دقائق يحمل عنوان «مسابقة ليلة القدر»، يظهر فيه مذيع رزين وقور سليم اللغة، ويقوم بتفسير بعض الآيات القرآنية ثم يطرح على المشاهدين سؤالا هو « فى أية سورة من سور القرآن وردت هذه الآية ؟»، ثم يعد المشاهدين بجوائز قيمة هى ثمن تذكرة السفر لأداء العمرة. هذا المذيع الوقور الرزين يقدم برنامجه قائلا إن هذه الجوائز القيمة مقدمة من «مصانع الشريف للبلاستيك»، يقولها على استحياء وبسرعة وكأن الذى طلب منه أن يدرج هذه الجملة، وهو ممول البرنامج طبعا، قد طلب منه أن يقوم بعمل خادش للحياء، وهو بالفعل كذلك، إذ تتحول ليلة القدر بذلك إلى وسيلة لترويج منتجات البلاستيك. وإذا كان الحياء قد منع هذا العام من أن تكون الجوائز مجموعة من منتجات البلاستيك، واكتفى الآن بأداء العمرة، فإن من السهل أن نتصور ما ينتظرنا فى الأعوام المقبلة .

فى يوم آخر من أيام هذا الشهر قادنى حظى التعس إلى السفر إلى الإسكندرية على قطار جديد لم أره من قبل، قيل إنه يسمى «بالقطار الفرنسى»، وإنه ثمرة من ثمرات المشروعات المشتركة ذات الإدارة الفرنسية، أى ثمرة من ثمرات الانفتاح الاقتصادى. والقطار نظيف فخم، ولكن المقاعد مرصوصة على نحو يشعرك كما لو كنت أنت نفسك زجاجة من زجاجات « السفن آب» المرصوصة فى صندوق. إذ أن مقعدك لا يواجه مقعدا يجلس فيه آدمى آخر، بل يواجه حائطا لا يفصل بينك

وبينه إلا بضعة سنتيمترات، وذلك بالطبع « لتعظيم العائد»، بوضع أكبر عدد ممكن من الركاب فى كل متر مربع. ثم بدأ القطار سيره وإذا بالموسيقى والأغانى الفرنسية لا تنقطع طوال الرحلة، ولا حيلة لك إذا حاولت إسكاتها. وإذا بصوت يأتيك من مكبر الصوت لا يعرف له مصدر، يزجى لك التحية ويرحب بك على متن هذا القطار العظيم، ويذكر لك اسم «الكابتن» الذى يقوده، ويذكر لك اسم المحطات التى سوف يقف بها، إذ إن النوافذ التى يستحيل فتحها مغطاة بما قد يمنعك من التمييز بين طنطا ودمنهور، حماية لك من الحر والبرد ومن كل غوائل الطبيعة، ومن الغوغاء من بائعى السميط والحلاوة السمسمية، وتمكينا لك من الاستمتاع بهذا الوجود الممتع فى قطار السعادة الفرنسى.

وعلى كل حال فإنه رغبة من إدارة القطار فى التخفيف عليك من عناء هذا السجن الذى أنت فيه، أرسلت الإدارة فراشا يطوف بالركاب، ويرتدى حلة جديرة بضابط عظيم، ولكنه يحمل وجها رأيت فيه سمات الذل والاستكانة لم أكن أشاهدها على وجوه موظفى السكة الحديد المصرية (وقد فسرت ذلك لنفسى بأن هذا الفراش فى عهد الانفتاح يعتمد اعتماداً أساسيا على ما قد تعطيه له من بقشيش لمواجهة أعباء الحياة). وهو يأتيك ليخبرك أنه ترويحا عنك من عناء الصيام، تقوم إدارة القطار الفرنسى بتقديم جميع أنواع الطعام والشراب، وأن هناك عربة خاصة فى القطار تسمى «بالنادى»، يمكنك فيها تناول المشروبات عملا على راحة السياح الذين قد لا يستطيعون قضاء ساعتين فى الرحلة بين القاهرة والإسكندرية دون تناول الخمر. وحيث إن هدفنا الأعظم هو الحصول من هؤلاء السياح على أكبر قدر من العملات الأجنبية، التى نحتاجها لاستيراد المشروبات الروحية وغير الروحية، فإن علينا توفير كل احتياجاتهم المادية والمعنوية، وألا تصل بنا السذاجة والسخافة إلى حد إقحام التقاليد المصرية فى علاقتنا بالسياح، إذ إن هذا بالضبط هو المسئول عن تخلفنا وتقدمهم.

* * *

هذه الأمثلة الثلاثة لما فعله عصر الانفتاح بشهر رمضان يمكنك أن تستشف منها ما تشاء، ولكنى أستشف منها بوادر كارثة. كما أستخلص منها معنى التقدم

والتنمية الذى يقدمه لنا عصر الانفتاح . قد يجد البعض فيها بداية لعصر بهيج تعمه المشروبات الغازية والجوائز والموسيقى الفرنسية ، ولكنى أرى فيها بداية لموجة عاتية جديدة من التغريب والتخريب الثقافى لم تشهد مصر مثلها من قبل ، ما لم يدركنا الله برحمته .

٤
عن الفأر النرويجى .. وفئران أخرى

بدأت قصة الفئران فى مصر منذ عشر سنوات [(١)]، فهى لم تظهر فجأة وبلا مقدمات، ولكن كان عددها فى مطلع السبعينيات محدوداً للغاية، وكان من أسهل الأمور فى ذلك الوقت وضع حد لتزايدها والقضاء قضاء مبرما على من كان منها لا يزال على قيد الحياة. لم يكن الأمر يتطلب فى ذلك الحين أكثر من وضع عدد بسيط من المصائد والفخاخ هنا وهناك. بل إنه فضلا عن قلة عددها أجمع من رآها حينئذ على أنها كانت غاية فى النحافة والضعف بسبب قلة ما كان يلقى من فضلات فى الطريق والمنازل والمصالح الحكومية. بل كان أغنى الأغنياء فى ذلك الوقت يحاول إخفاء ثرائه والالتزام بالتقشف، على الأقل فى الظاهر، ومن ثم لم تكن الفئران تجد ما تقتات به.

ثم استفحل أمرها شيئا فشيئا بظهور نوع جديد منها سُمّى بالفأر النرويجى، وزاد عددها زيادة غير معهودة، وزاد حجمها، وهاجمت المزارع والمنازل، ولعقت الأطباق والموائد وخطفت لقمة العيش من أيدى الأطفال، بل إنك تستطيع أن تشاهدها وهى تتنزه فى الطرق العمومية فى وضح النهار، ولم تعد تلتزم الجحور أو الأماكن المظلمة. حتى كاد المرء يعتقد أن البلد قد أصبحت بلدها، وأنها أصبحت تقبل سكنى الآدميين فيها على مضض.

وقد اختلف المفسرون فى تفسير هذه الظاهرة الغريبة. فمنهم من يرى أن السبب الأساسى هو انتشار أكوام القمامة انتشاراً فظيعًا حتى فى أكثر الأحياء ثراء، وتقاعس الحكومة عن جمعها. ومنهم من يرى أن الفئران كانت تخشى الحكومة فى بادئ الأمر ثم اطمأنت إليها، وأنه مع مرور الأيام دون أن تبدو من الحكومة أية بادرة لمهاجمتها استقرت الفئران وتوالدت، وبدأت عملية غزو الحقول والمنازل. وذهب آخرون إلى أن الفئران قد زحفت إلى الدلتا مع أول سيارة تحمل البضائع

---

(١) كتبت هذا فى صيف ١٩٨٢ بمناسبة اهتمام الرأى العام فى مصر بانتشار الفئران فى مصر بدرجة مقلقة وتهديدها للمحاصيل الزراعية.

المهربة من المنطقة الحرة فى بور سعيد، وإن لم يقم حتى الآن دليل يجعل
بالذات أهمية خاصة فى هذا الشأن. كذلك لم يقم أى دليل على أن الفئ
مع بعض المواد الغذائية الفاسدة المستوردة، إذ إن ما اكتشف حتى ا
الصفقات لازال محدودا ولا يتناسب على الإطلاق مع عدد الفئران ا
حجمها. ولهذا السبب يميل البعض إلى الاعتقاد بأن كمية الأغذية أو
الواردات الفاسدة، والتى لم يكشف عنها بعد، تزيد كثيرا عما نعرفه بالف

ذهب البعض، من ناحية أخرى، إلى أن الفئران، مع مرور الزمن،
لديها مناعة ضد المبيدات، فلم تعد تخيفها، إما بسبب ضعف المبيد ن
نوعه أو بسبب استيلاء موزعى المبيدات أنفسهم على الأموال المخصص
وتقديمهم شيئا آخر للفئران، أو بسبب قيام بعض المسئولين سرًا بخلط الم
سكرية ونشوية نتج عنها تحسن فى تغذية الفئران بدلا من قتلها.

على أن البعض لم يكتف بكل هذه التفسيرات، وذهب إلى حد
القطط نفسها قد أصبحت تَرْهَبُ الفئران وتهرب منها، حتى تلك
وزعت خصيصا للقضاء عليها، بل لقد جمح الخيال بالبعض إلى الحد ال
يقولون إن هناك نوعا من الاتفاق الضمنى بين الفئران وبين الحكومة نفس
تتركها الأخيرة وشأنها تعيث فساداً دون أن تتعرض لها. وهو رأى
بالطبع، إذ لا يتصور أن تتحد الحكومة التى تتمثل وظيفتها الأساسية فى
ومراعاة الصالح العام، مع الفئران التى تتعارض مصلحتها تعارضا
مصالح الناس. إلا أن أصحاب هذا الرأى قدموا لتأييد رأيهم بعض الح
وإن كانت لا تخلو من الصحة. منها أن الحكومة سكتت عن موضو
سنين، ولم تبدأ فى الحديث عنها إلا عندما أصبح من المستحيل تجاهلها.
أن بعض المسئولين عندما كانت مشكلة الفئران فى مهدها وكان من الم
بسهولة استخدم فى وصف الفئران عبارة «القطط السمان» مما ساعد
الناس واختلط عليهم الأمر فظنوا الفئران قططا والقطط فئرانًا.

على أنه أيا كان التفسير، فإن الجميع متفقون على أن الفئران التى ا
مصر خلال العشر سنوات الماضية تتميز بذكاء نادر، وأن ذكاءها قد ز

وفرة المغانم المتاحة أمامها، وكثرة ما أتيح لها من تجارب . فقد تردد مثلا أن الفئران تلجأ أحيانا إلى إرسال واحد منها إلى الحقل الذى يشك فى وجود مادة سامة به، وتكون الفئران على استعداد للتضحية به إنقاذا للباقين. فإذا لم يعد الفأر، تأكد لدى أصحابه وجود السم بهذا الحقل وامتنعوا امتناعا باتا عن الاقتراب منه، فضلا عما تحققه هذه الطريقة من إيهام مكافحى الفئران بأنهم قد نجحوا فى معركتهم، مع أن الآلاف منها مازالت تمرح فى الخفاء .

بل لقد أخبرنا أحد معارفى المشتغلين بالصحافة بأن انتشار الفئران قد وصل إلى حد أنها اقتحمت دور بعض الصحف والمجلات وسيطرت عليها سيطرة تكاد تكون تامة وقرضت الورق وعبثت بالسطور وحروف الطباعة مما حدا ببعض المحررين الذين لم يتعودوا التعامل مع الفئران من قبل، إلى هجر الجريدة هجرانًا تامًا، وانزوى بعضهم، ممن بقى لديهم بعض الشجاعة، فى ركن صغير جدًا من الجريدة، يحاول الكتابة من حين لآخر فيما تعوّد الكتابة فيه، فإذا بالفئران تهدده كلما أمسك بالقلم .

وأخبرنا آخر أن الفئران قد اقتحمت دار التليفزيون أيضًا وأنها هى المسئولة عن زيادة الساعات المخصصة لمباريات كرة القدم وأفلام الجريمة، وعن انتشار المقدمات المليئة بالصورة المثيرة جنسيا فى بعض البرامج، بل وعن تقديم بعض البرامج التى لم تكن معروفة من قبل، وعلى الأخص تلك التى تحاول إلهاء الناس عن المشكلات التى ساهمت الفئران فى خلقها، إما بإغراء المشاهدين بالجوائز المالية أو المناظر الجنسية. وأيد رأيه بقوله إن الإعلانات التليفزيونية على الرغم من امتلائها بمختلف الإعلانات عن المبيدات الحشرية لا تتضمن إعلانا واحدًا عن مبيد للفئران. كما لفت نظرى إلى أن البرامج الجادة التى تتعرض لمختلف القضايا للمناقشة لم تتطرق أبدًا لمناقشة قضية الفئران مما يجزم، فى رأيه، بأن الفئران لها الكلمة الأولى فى اختيار الموضوعات التى يسمح للتليفزيون بمناقشتها. عندما أنكرت بشدة احتمال أن تكون هناك أية علاقة بين انتشار الفئران وبرامج التليفزيون، لفت نظرى إلى أن انتشار هذا النوع من البرامج قد اقترن بانتشار أكوام القمامة وبسياسة الانفتاح الاقتصادى بوجه عام، وحذرنى قائلا بأن العلاقة بين الأمرين، وإن لم تكن مباشرة

وواضحة للجميع لن تتضح إلا بعد فوات الأوان إذ ستكون الفئران قد أحكمت سيطرتها على كافة برامج الإذاعة والتليفزيون .

على أنه لحسن الحظ ليس الجميع بهذه الدرجة من التشاؤم. فهناك من يعلق آمالا كبيرة على قدرة التكنولوجيا الحديثة في القضاء على الفئران، ويضع ثقته على الأخص في قدرة الإسرائيليين على مكافحتها بمجرد أن يفرغوا من مشاغلهم في لبنان. ويقدم البعض هذا الرأى كتفسير لموقف الحكومة المصرية من مذبحة لبنان. وهناك من يؤكد أن المعونات الأمريكية سوف تأخذ في اعتبارها في الأعوام القادمة أن يكون هناك ما يكفي لإطعام الآدميين والفئران في نفس الوقت .

بل لقد ذهب المتفائلون إلى حد القول بأن الفئران لابد أن تصل عاجلا أو آجلا إلى حد الشبع التام وقالوا إن الفأر لو ترك وشأنه لا يحتاج إلى أكثر من قليل من الوقت لكي يتحول من فأر مستهلك إلى فأر منتج، وإذا بنا، دون أية حاجة إلى إجراء حكومي، نصل إلى اليوم الذى ترى فيه فأرا يعمل في مصنع. كل ما علينا هو أن نتذرع بالصبر .

كانت حصيلة هذه المناقشات للأسف، حصيلة سلبية تمامًا. فإذ انضمت الحكومة إلى جانب المتفائلين، وخشيت أن يؤدى الإفراط في الحديث عن الفئران إلى التعريض بنزاهتها، أصدرت الحكومة أوامرها للصحف بعدم المبالغة في خطرها، وأن يراعى في حالة الاضطرار للكتابة عن الفئران، أن يقتصر الكلام على الفأر النرويجي وأن يتجنب تجنبًا تاما الحديث عن أى أنواع أخرى .

٥
دَعـرَفهو داعـر

كان منظراً غريبًا للغاية. صبى مصرى فى الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمره يجلس إلى مائدة فاخرة من الموائد المطلّة على النيل فى فندق من أعظم فنادق القاهرة، وأمامه مختلف أنواع الجاتوهات والسندوتشات والمشروبات المثلجة. كان يجلس وحده يلتهم الطعام التهامًا، ومع ذلك فقد كان من الواضح أنه غريب تمامًا عن مثل هذا المكان. كانت ملابسه لا بأس بها، ولكن كل شئ آخر يدل على أنه من طبقة اجتماعية متواضعة جدًا: طريقة إقباله على الأكل، طريقة استعماله للشوكة والسكين، نظراته الخائفة إلى من حوله، اضطرابه وهو يتكلم مع من يحضر له الطعام.. إلخ. كان من الواضح أنه أعطى هذه الملابس لكى يصبح دخوله ووجوده فى هذا الفندق ممكنًا أصلا.

كنت قد ذهبت إلى الفندق لأقابل أستاذًا من دولة الإمارات جاء فى زيارة للقاهرة ونزل فى هذا الفندق. وبحثنا عن مائدة تطلّ على النيل فلم نجد، ولفت نظرنا وجود هذا الصبى فى هذا المكان. قال لى الأستاذ الإماراتى:

«سأشرح لك الأمر: السياح العرب الذين يجيئون إلى مصر فى الصيف، مغرمون غراما شديدا بهذا الموقع المطلّ على النيل. وهم يحبون أن يأتوا فى نحو التاسعة أو العاشرة مساء لتناول العشاء والاستماع إلى الموسيقى الشرقية. ولكنهم إذا جاءوا فى هذا الوقت، كثيرا مالا يجدون مكانًا، فالمكان مرغوب ومحبوب، والسياح كثيرون، ومن ثم توصلوا إلى هذا الحل: أن يستأجروا صبيا مصريا فقيرا يشترون له ملابس مناسبة، ويدفعون له خمسين جنيها فى الجلسة، على أساس أن يأتى هو فى الخامسة أو السادسة بعد الظهر، قبل أن يزدحم المكان، فيجلس إلى إحدى هذه الموائد ثلاث أو أربع ساعات، حتى يحضرون هم فيسلّم لهم المائدة. فى أثناء هذه الساعات الثلاث أو الأربع، للصبى الحق فى أن يطلب لنفسه ما يشاء من المأكولات والمشروبات، على حسابهم هم طبعًا، إذ لا يمكن أن يقبل الفندق أن تحجز المائدة كل هذه المدة دون مقابل. وها هو ذا الصبى إذن، يأكل ويشرب حتى يصل أصحاب المائدة الحقيقيون».

المنظر والقصة لا يحتاجان بالطبع إلى تعليق. فالمعنى واضح والأفكار التى يمكن أن تتداعى إلى الذهن لا نهاية لها. وكان من الطبيعى جداً أن يخطر ببالى لفظ «الدعارة». طبعًا هذا العمل ليس من الصور المألوفة للدعارة، ولكننا كثيرا أيضا ما نسمع هذا اللفظ يستخدم فى وصف صور أخرى من السلوك، بخلاف حالة الدعارة المعروفة، فنستخدمه لوصف بعض الناس الذين يقبلون على أنفسهم أشياء لا يجوز من الناحية الأخلاقية أن يقبلوها، وهم يعلمون بذلك، فى مقابل الحصول على بعض المال، مما قد يكون شبيها بسلوك هذا الصبى الفقير. أخذت أبحث فى ذهنى عن أى تعريف للدعارة يشمل كل هذه الصور المألوفة وغير المألوفة فلم أعثر عليه. فعزمت على أن أبحث عنه بمجرد عودتى إلى منزلى، فى المعجم الوسيط، عسى أن أجد تعريفا للدعارة يشمل كل هذه الحالات وأكثر. وبالفعل. فزت بطلبى، بل وفزت به على نحو فاق كل توقعاتى، إذ لم أجد فقط المعنى الكامل الشامل لكل حالات الدعارة، بل فزت بصورة أدبية بديعة، وإذا بى لم أقم فقط بالبحث عن معنى كلمة فى قاموس، بل كأنى قمت أيضا بالقراءة فى كتاب جميل فى الأدب، مما أكد صحة اعتقادى بأن اللغة العربية هى بالفعل أجمل لغة فى الوجود.

ذلك أنى لم أجد فى المعجم المعنى الذى نعرفه فقط (دعر: فسد وفسق فهو داعر ودعّار) بل وجدت أيضا المعنى الأعم والأشمل الذى ينطبق على بعض الناس من النوع الذى أشرت إليه حالا، بل وينطبق على بعض الأشياء المادية أيضا، فالمعجم يقول:

«دَعِرالعود: دخّن ولم يتقد، فهو دعر». أى أن العود الذى تحاول أن تشعل فيه النار، يخدعك أحيانا بما يخرج عنه من دخان ولكنه لا يشتعل فى الحقيقة، ومن ثم فهو داعر. إذن فلا أخلاقية العمل أساسها هو التظاهر بغير الحقيقة فى مقابل مكسب شخصى. وهذا الوصف ينطبق على المرأة الفاجرة، كما ينطبق على المثقف الذى يقول غير الحقيقة، وهو يعرف ذلك، فى مقابل مكسب مادى أو سلطة، كما ينطبق على هذا الصبى البائس الذى اضطرته ظروفه إلى أن يتصرف وكأنه زبون لهذا الفندق، وهو مجرد شخص مأجور، فى مقابل الحصول على بعض السندوتشات والجاتوهات، بالإضافة إلى خمسين جنيها.

٦

خواطر مصرى .. لا يفهم كثيراً فى الكرة

كان الأمر كله أشبه بحلم جميل جدّا، ولكنه للأسف لم يدم طويلاً. فمنذ انتصرت مصر على الجزائر، وأصبحت مؤهلة للاشتراك فى تصفيات كأس العالم لكرة القدم، دخل المصريون فى غيبوبة تراءت لهم فيها صور وخيالات بالغة البهجة. كانت مصر بهذا «التأهيل» وكأنها تلقت على غير انتظار دعوة للاشتراك فى حفلة ملكية رائعة، وهى الفتاة الفقيرة المسكينة، جميلة حقّا ولكنها معدمة، ولا تملك إلا أبسط الثياب، وليس لديها من المال ما يسمح لها بالتزيّن والتجمّل. تلقت مصر الدعوة فاستغرقت فى أحلام بديعة تنتهى كلها بالزواج من ابن السلطان. ولا تفلح معها أية محاولة لإقناعها بأن مستواها فى الكرة لا يسمح، وأن هناك آخرين يفوقونها جمالاً وحسبًا ونسبًا، ويلعبون الكرة ويجيدونها منذ عشرات السنين. لم تجرؤ مصر بالطبع على الإفصاح عما يدور فى قرارة نفسها، وهو الزواج من ابن السلطان (أن تحصل على الكأس أو شيء من هذا القبيل)، وتظاهرت بأنها لا تطمع فى أكثر من حضور الحفل وأن تظهر فيه بمظهر لائق (أن يكون تمثيل فريقها لها «تمثيلاً مشرفًا») ولكن تصرفاتها وهى تستعد للحفل فضحتها : فهى فرحة فرحًا غير عادى، وهى تتدرب وتعيد التدريب بلا كلل، وتدعو هذا الفريق وتزور ذلك الفريق فى محاولات لا تنتهى لإتقان اللعبة. وهى لا تكف عن الكلام عن تاريخها وحسبها ونسبها، وتكرار مسألة الحضارة ذات السبعة آلاف سنة، وتحيط فريقها بحماية ورعاية لا نظير لها، وكأنه مولود رضيع يخشى عليه من نسمة الهواء، وتنظر إلى كل عضو فى الفريق وكأنه بطل مغوار لم تلد أم مثله. وكادت مصر أن تعتذر عن بطولة أفريقيا خوفًا على فريقها من التعرض لأى أذى، ولو كان بسبب حسد الحاسدين، فهذا هو الفريق الذى سيرفع رأسها فى العالمين، ويعود إليها بالشرف الذى لا يعادله شرف .

* * *

كان المذهل حقّا ذلك الإجماع المنقطع النظير، الذى لم تحظ به مصر ربما منذ

ثورة ١٩١٩ ، أى منذ إجماعها على زعامة سعد زغلول . فهذه المرة أجمع الكل على زعامة فريق مصر القومى لكرة القدم، الكبار والصغار، النساء والرجال، الأغنياء والفقراء، المتعلمون والجهال، الأقباط والمسلمون، المتدينون والعلمانيون .. إلخ .

روى لى صديق أنه رأى فى أحد شوارع حىّ المهندسين بعد إحدى المباريات، سيارتين متجاورتين : ترقص فوق إحداهما فتاة عصرية ترتدى البلوجنز، وفوق السيارة الأخرى شاب بجلباب ولحية يصفق ويهلل، ولم يتعرض أحد منهما للآخر بالاستنكار أو السخرية، واستنتج صديقى من ذلك أن زمن التطرف الدينى قد انتهى، وأن فريق كرة القدم قد حقق التصالح القومى وأجبر المتطرفين الدينيين على التسامح إزاء مظاهر الحياة العصرية .

وأتت الشغالة الطيبة التى تعاون زوجتى لتقول لها عقب مباراة مصر وهولندا، أنها هى وجاراتها سهرن حتى الثالثة صباحًا فى حديث لا ينقطع عن المباراة وقد فتحت كل منهما ثلاجتها ليأخذ منها من يريد ما أراد، احتفالاً بالتعادل العظيم . وسألت الشغالة زوجتى باهتمام بالغ : « هل صحيح ما سمعته بالأمس من أن أعضاء فريقنا القومى سيكسبون بسبب ما حققوه من انتصارات، مبالغ مالية طائلة من الدولارات، وبالتالى يزول الغلاء ؟ هل هذا صحيح ؟ أم أن فيه بعض المبالغة»؟ .

أما أنا فكنت أنتظر المباراة بفرح وشوق، فلما بدأت جلست إلى جوار ابنى الصغير الذى تحوّل إلى أستاذ للجميع نتيجة لمعلوماته الواسعة عن كل ما يتعلق بكرة القدم، وعن جميع الفرق ومستوى كل منها، ومغزى انتصار هذا الفريق وهزيمة ذاك بالنسبة لمصر : هل من مصلحة مصر أن تنهزم أيرلندا على يد هولندا ؟ أم أن العكس هو الصحيح ؟ كان لدى ابنى القول الفصل فى هذه الأمور، واستمعنا له باحترام بالغ لا يحظى بمثله إلا نادراً .

* * *

ما ذلك المجد العظيم الذى كانت تنتظره مصر من مباريات كأس العالم فى كرة

القدم ؟ وما سر هذا الفرح العظيم إزاء التعادل أو الانتصار ؟ لقد قيل فى تفسير كل هذا الاهتمام تفسيرات شتى . قيل إن مصر عطشى ، منذ فترة طويلة ، لأى نوع من البهجة . منذ مدة وهى تتعرض للمآسى والمشاكل والأحزان ، ومن ثم فهى تتوق للفرح لأى سبب ، ولو كان بسبب لعبة كرة . ألم تر مدى انفعال المصريين لحصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل ؟ إنه اشتياق شديد للفرح فى زمن قاتم للغاية .

وقيل إن حب المصرى لوطنه شديد وعميق ، وكان فقط ينتظر أية فرصة للظهور والإفصاح عنه ، وها هى ذى الفرصة قد حانت فى مباريات الكرة ، فانفجر حب المصرى لوطنه يعبّر عن نفسه بلا حدود .

وقيل إن المصريين منذ فترة قد خلت حياتهم من القضايا القومية والمصيرية ، ولم يعد هناك ما يثير حماسهم ويجمع شملهم . فجاءت كرة القدم لتسدّ الفراغ .

وقيل إن الولع والجنون بكرة القدم ليس ظاهرة مصرية ، بل عالمية . ألا ترى جنون شعوب العالم كله بها ؟ واستعدادهم للسفر آلاف الأميال ليشاهدوا المباريات ويشجعوا فرقهم ؟ ألا ترى ما يفعله الإنجليز إذا انهزموا فى الكرة ؟ .

قد يكون فى كل هذا شىء من الصحة ، ولكنه لم يقنعنى تمامًا . فأنا من ناحية لست واثقًا تمامًا من أن أسباب البهجة معدومة بوجه خاص فى هذه الأيام بالمقارنة بأيام سابقة . هل الثمانينيات كانت حقًا أسوأ من السبعينيات ؟ لست واثقًا من ذلك . نعم المصرى يحب وطنه ، ولكن لماذا بلغ حماسه لكرة القدم بالذات هذه الدرجة التى لم يبلغها فى أى وقت مضى ؟ ولماذا هذا الاهتمام البالغ بالنتيجة من كافة شرائح المجتمع ؟ نعم ، لقد هجرت السياسة المصرية منذ فترة القضايا القومية والمصيرية ، ولكن هل حقًا تكفى كرة القدم لسدّ فراغ من هذا النوع ؟ إنى أميل إلى تفسير آخر ، لا لكى يحلّ محل غيره من التفسيرات ولكن لكى يضاف إليها ، وقد يكون أكثر منها أهمية .

المصرى يتلهف الآن ، أكثر منه فى أى وقت مضى ، على اللحاق «بالعالم المتحضر» ، أن يعترف به «العالم المتمدين» ، أن يسمح الأوروبيون والأمريكيون له بالانضمام بشكل أو آخر إلى زمرتهم . نحن نعيش منذ عشرين عامًا على الأقل فى

حالة انفتاح شديد على العالم، تسلل خلالها العالم الأوروبى والأمريكى إلى حياتنا على نحو لم يشهده المصرى من قبل : من خلال التليفزيون، وأعداد الأجانب الغفيرة التى تأتى إلى مصر، وأعداد المصريين الغفيرة التى تسافر أو تهاجر إلى الخارج ثم تعود، ومن خلال معاينتها المباشرة للأجانب ولسلعهم ومظاهر تقدمهم. والأخبار تأتى بتقدم تكنولوجى منقطع النظير، والمصريون سافروا ورأوا بأعينهم رخاء لم يكونوا من قبل يتصورونه. والاقتصاد والتكنولوجيا زادت أهميتها بشدة بالمقارنة بالسياسة والأيديولوجية والأفكار لأسباب ليس هنا مجال ذكرها، فأصبح التقدم المادى والتكنولوجى هو الذى يحظى بأكبر قدر من التبجيل والاحترام، ومن ثم اكتسبت أوروبا وأمريكا فى نظر المصرى سحراً مضاعفًا، هو أضعاف ما كان لهما فى الخمسينيات والستينيات. وقد تضاعفت أيضًا شرائح المصريين الذين احتكوا احتكاكًا مباشراً بالغرب خلال العشرين سنة الماضية، وارتفعت نسبتهم إلى مجموع السكان ارتفاعًا ملحوظًا. وعن طريق التزايد المذهل فى سهولة الاتصال وما حققه هؤلاء من ارتفاع فى الدخل، عرفت نسبة أكبر وأكبر من المصريين قدراً أكبر وأكبر من المعلومات عن طريقة الغرب فى الحياة وعن تفاصيل هذه الحياة، ووجدوا الأمر فاتنًا للغاية وشديد الجاذبية. هذا هو العالم الذى نريد أن ننتسب إليه، وحبذا لو اعترفوا بنا بشكل أو آخر، وأى سبيل أوضح وأقصر للحصول على هذا الاعتراف من أن نتعادل معهم فى كرة القدم ؟ ناهيك عن أن نهزمهم!.

لشىء كهذا كان إبراهيم حسن العضو البارز فى الفريق المصرى، يبكى بحرارة بعد انتهاء مباراة مصر وإنجلترا بهزيمة مصر، واحد/ صفر، رغم أن كل شىء آخر كان يدعو للسرور. الهزيمة الكروية فى ذاتها بسيطة للغاية، واللعب كان جيداً، وقد خرجت من المسابقة قبلنا دول محترمة ومشهود لها بالمستوى الجيد فى لعب الكرة، وإنجلترا ليست دولة هيّنة، والانتصار عليها ليس بالأمر السهل. لماذا إذن كل هذا الحزن ؟ لقد كان الأمل الحقيقى الذى لم نصرّح به قط، هو الزواج من ابن السلطان، وقد تبين أن ابن السلطان قلبه معلق بفتاة أخرى أكثر جمالاً وأرقى حسبًا ونسبًا. لابد من العودة إلى أفريقيا، وأن نتذكر أننا قادمون من شبرا وباب الخلق،

وليس من بيكادللى سيركس وهايدبارك . ولازال أمامنا طريق طويل قبل أن تقول لنا أوروبا وأمريكا بأن من الممكن أن نصاهرهم .

* * *

ألا يدعم ما أقول موقفنا من البطولة الأفريقية بالمقارنة بموقفنا من مباريات إيطاليا؟ ألم نكن على استعداد بالتضحية كلية بالبطولة الأفريقية فى سبيل ألا ينال فريقنا الذى سيلعب فى إيطاليا أىّ سوء ؟ وهل نشعر بنفس الدرجة من الفرح، عندما ننتصر على دولة أفريقية أو آسيوية، التى نشعر بها عندما نهزم دولة أوروبية أو حتى نتعادل معها ؟ ألا تلاحظ المرارة القصوى التى شعرنا بها إزاء تصريحات المدرب الأيرلندى الوقحة عن أدائنا فى المباراة ؟ نعم لقد كان بالغ الصفاقة والصلف، ولكنه أيضًا أصابنا فى موضع ضعف : إنه يكاد يصدر عن موقف عنصرى، وكأنه يعيّرنا بلوننا وموقعنا فى خريطة العالم، وإن لم يقل ذلك صراحة . بل وحتى المدرب الإنجليزى الذى كان مؤدبًا، كانت فى كلامه ملامح لا تخفى من التواضع المصطنع والأريحية المتكلفة، وكأنه يربت على كتفنا فى عطف .

نحن نتلهف على اللحاق بهم، ولازلنا أبعد ما نكون عن التخلص من «عقدة الخواجة» وهى عقدة ليست كلها شرًا محضًا، بل قد يأتى من ورائها خير عميم، ولكن من المفيد أن نذكر أنفسنا من حين لآخر بأنها فى نهاية الأمر « مجرد عقدة»، وأننا فى الحقيقة لسنا أقل منهم قدراً، بل إنى شخصيًا أميل إلى الاعتقاد بعكس ذلك، ولكن ليس هذا مجال الخوض فى هذا الأمر .

٧
مارينا: بداية ونهاية

لم أكن فى مصر عندما وقع حادث مارينا[1]، ولكنى قرأت عنه فى الصفحة الأولى من إحدى الصحف فشعرت على الفور بأننا بصدد حادث من ذلك النوع الذى يلخص عصراً بأكمله. كان من نوع حوادث سقوط العمارات على من فيها من سكان أبرياء، بسبب استخدام المقاول لأسمنت مغشوش استعجالا للربح الوفير، مما كان يتكرر فى السبعينيات مع بداية عصر الانفتاح الاقتصادى، ومن نوع فضائح شركات توظيف الأموال فى الثمانينيات، التى استولت على أموال أبرياء الناس أيضًا استعجالا لتكوين ثروات طائلة بأى طريق. هاهو ذا أيضا شاب بسيط من أسرة متواضعة الدخل، تمثل الغالبية العظمى من الأسر المصرية، وهو طالب فى كلية الهندسة، قاده حظه العاثر إلى شاطئ لم ينشأ أصلاً لأمثاله، وراح يمارس عملا مشروعا تمامًا وهو الاستحمام فى البحر، فصدمه لانش لم يكن من المفروض أبدًا أن يسير، لا بسرعة ولا ببطء، فى منطقة يستحم فيها الناس، فقتله سائق اللانش وهرب.

كان شعور الغضب الذى اعترى الرأى العام المصرى، مما يظهر مما كتب فى الصحف من مختلف أنواع الكتّاب، يدل على أن الموات التام لم يلحق بالرأى العام فى مصر بعد، وأن التبلّد التام لم يسيطر بعد على شعور المصريين، وهو أمر لا أخفى على القارئ أنى أصبحت أخشى من حدوثه، بل وأصبحت أرى بوادر واضحة له. ذلك أن استمرار الشعور بالألم وتكرار الصدمات، الواحدة بعد الأخرى، لابد أن يصيب المرء بشيء كالتبلّد وفقدان الإحساس بالتدريج، كوسيلة لوقاية النفس من الانهيار التام، وهو ما بدأت ألاحظه على وجوه الناس فى الطريق، وفى وسائل المواصلات العامة، وعلى الكتابات الصحفية أيضًا. شيئا فشيئا يبدو المصريون وكأنهم استسلموا لفكرة «لا شيء يهم»، و «لم يعد هناك ما

---

(١) وقع هذا الحادث فى صيف ١٩٩٨، فى منتجع «مارينا» فى الساحل الشمالى الغربى لمصر.

يمكن عمله» ، ولم تعد هناك فائدة ، وأن أقصى ما يستطيع المرء هو أن يلتفت إلى أموره هو وأمور عياله ، وتعليمهم إذا أمكن ذلك ، وإطعامهم بقدر الإمكان . ولا أشك بالمرة فى أن هذه النتيجة هى التى كان يطمع فيها دائما متخذو القرارات الأساسية فى مصر ، سواء كانوا مصريين أو أجانب : أن يلتفت كل مصرى لحاله ، وينصرف لشأنه ، ويتركهم يتصرفون كما بدا لهم .

ولكن التبلد التام صعب المنال . والموت التام ليس من السهل الوصول إليه . وكلما بدا لهؤلاء من متخذى القرارات الأساسية أن الأمر قد استتب ولم تعد فى الضحية روح ، حدث ما يدل على أن جسم الضحية مازال يتنفس ويتقلب ويتأوّه ، فينزعج مطلق الرصاص انزعاجا عظيما ويكتشف أن عليه أن يطلق رصاصة أخرى أو رصاصتين .

شىء كهذا حدث فى مأساة مارينا الأخيرة . لم أكن فى وضع يسمح لى بأن أتابع بالتفصيل ما يقال وما يكتب عمن كان فى مركز القيادة فى اللانش المشئوم : طفل صغير أم سائق بالغ الرشد ؟ وهل كان اللانش حقا يجرّ وراءه رجلا ثريا من أعيان البلد أم لم يكن ؟ وقد تضاربت الأقوال فى ذلك تضاربًا عظيمًا ، فمرّة يقال إن السائق كان طفلا ، ومرة يعترف رجل بالغ الرشد بأنه هو الذى كان يقود اللانش . وشاع فى الناس الاعتقاد بأن مبالغ طائلة لابد أن دفعت لإسكات هذا وإنطاق ذاك ، ولكنى قرأت بعينى رأسى فى صحيفة الأهرام أن والد المجنى عليه قد تنازل عن حقوقه ، وقد أصابنى هذا الخبر الأخير بغمّ عظيم ، إذ كان بمقدورى أن أتصوّر الغمّ العظيم الذى لابد أن سيطر على والد الشاب القتيل وأسرته ، سواء قبل التنازل أو فى أثناءه أو بعده ، وأن هذا التنازل ، الذى لابد أن يكون قد حدث ، لابد أن يترك غصّة فى الحلق ، وألما فى نفوس أهل الشاب وأصدقائه ومعارفه يصعب أن يمحوهما الزمن . ولكن لفضيحة مارينا جوانب أخرى أكثر عمومية وتستحق التأمل .

* * *

كانت فكرة إنشاء مارينا من البداية فكرة سخيفة للغاية ، وهى أن يقتطع من ساحل مصر الشمالى عشرة كيلو مترات تخصص لبناء بضع مئات من الفيلات التى

لا يستطيع شراءها إلا أغنى أغنياء مصر ، ثم يقام حولها سور هائل أشبه بسور الصين العظيم ، يقف عليه حرّاس أشدّاء يمنعون بقية الناس من الاقتراب من سكّان مارينا ، فإذا أراد أحد من عامة الناس زيارة أحد هؤلاء السكان العظام ، كان من الواجب أن يترك له هذا العظيم تصريحا على الباب وإلا اضطر إلى دفع عشرة جنيهات ، فضلا عن أن مجرد الوصول من البوابة إلى أى مكان فى مارينا يستلزم سيارة ، مما يجعل المكان محظوراً تماماً على خمسة وتسعين فى المائة من سكان مصر الذين لا يملكون سيارات خاصة .

وهكذا كان بناء مارينا ، المسماة بالقرية إمعانا فى السخافة ، امتداداً لما يسمى «بتعمير» الساحل الشمالى الغربى لمصر ، وهى عملية أقرب إلى التدمير منها إلى التعمير ، إذ إنها تتضمن حجبا دائما لمنظر البحر عن معظم سكان مصر ، ومنعهم من الوصول إليه فى سبيل إنشاء مبان منظرها لا يسرّ العين ، إذ تتكون من كتل أسمنتية متكررة تكراراً يصيب الناظر إليها بالدوار ، والمستفيدون الحقيقيون منها ليسوا هم سكان مارينا بل المقاولون الذين أقنعوا الحكومة بأن هذه هى الطريقة المثلى لتعمير مصر .

بل إن وصف ملاّك هذه الفيلات بالسكان هو نفسه وصف خاطئ ، إذ إنهم يشترونها ولا يسكنونها إلا لماما . وهم لم يشتروها فى الأساس بقصد أن يسكنوها ، فهم لا يستطيعون أن يسكنوا كل الفيلات التى يشترونها على الساحل الشمالى وغيره فى نفس الوقت ، وأن يتواجدوا على شاطئين فى نفس اللحظة ، وإنما اشتروها للاستفادة من ارتفاع ثمنها فى اليوم التالى مباشرة لشرائها (إذ إنهم اشتروها أصلا بسعر أقل بكثير من قيمتها الحقيقية) ، ومن ثم لكى يطمئنوا على مستقبلهم الاقتصادى هم وأولادهم ، إذا حدث وقدّر الله وحدث ما يدمّر كل ما اشتروه من فيلات فى مختلف الشواطئ فى نفس الوقت ، كما أنهم اشتروها أيضا ليتفاخروا بها أمام الأهل والمعارف .

ولم يكن إقناع الحكومة بفكرة إنشاء مارينا عملاً صعبًا بالطبع ، فالمقاولون الذين بنوا الفيلات ، وكذلك من اشتروها ، هم أنفسهم الحكومة ، فالذين بنوا والذين اشتروا هم أنفسهم الذين وافقوا على الفكرة وأعطوا الدعم وقدموا جميع

التسهيلات، ومدّوا المدينة بالماء الغالى والكهرباء، وكلهم يتصرفون فى أرض مصر ومائها وهوائها وكأنها عزبة ورثوها عن آبائهم، أو على الأقل امتلكوها بوضع اليد.

* * *

عندما أخذ أحد أصدقائى منذ بضع سنوات يمتدح لى مارينا وجمالها، ولم أكن قد رأيتها بعد، دفعنى حب الاستطلاع إلى رؤيتها. فلما فعلت أصابنى العجب والاستغراب أكثر من أى شىء آخر. ففضلا عن كل ما ذكرته عن خطأ الفكرة فى ذاتها، لم أجد فى «القرية» أى شىء جميل: البحر ساكن مملّ بفعل المصدّات التى أقاموها لحماية المستحمين من الأمواج، فلا هو بجمال البحر الساكن بطبعه، كما هى الحال فى شاطىء مثل سيدى عبد الرحمن مثلا، الذى هو خليج طبيعى لم ينشئه الإنسان إنشاء كما فعلوا فى مارينا، ويختلط فيه لون الرمال بلون البحر اختلاطا جميلا، ولا هو بجمال البحر المفتوح بأمواجه العالية كالذى تجده فى بعض شواطئ رمل الإسكندرية القديم. ناهيك عن صفوف الفيلات المتكررة التى لا تثير فى الذهن أى صورة إلا صورة الأسمنت، والتى لا يرى أصحابها البحر على أى حال اللهم إلا إذا كانوا من أصحاب الصفّ الأول. إنى أستطيع أن أتصوّر الجالس فى شرفة فى إحدى فيلات الصف الأول حيث البحر مكشوف أمامه بأكمله. قد يكون هذا أمرا سارا، ولكن هذا صف واحد فماذا عن بقية الصفوف؟ وقد سمعنا أن بعض الأغنياء عندما لم يجد لنفسه فيلا فى الصف الأول استخدم نفوذه لبناء فيلات أمام الصف الأول ليكون هو فى المقدمة، كما أن بعض أصحاب هذه الفيلات الممتازة هم من أثرياء الخليج الذين لا يأتون لسكناها إلا لماما بسبب مشاغلهم العديدة فى أماكن أخرى من العالم.

كان لابد أن نتوقع إذن، ما دامت الفكرة سيئة من البداية، أن تقترن قرية مارينا بمختلف أنواع السلوك الغريبة، مما بدأ يتوالى على أسماعنا خلال السنوات القليلة الماضية. فبعد أن سمعنا عن مشاجرات تتعلق ببناء فيلات أمام الصف الأول، سمعنا عن مشروعات للاستغناء عن مساحات الخُضرة التى تفصل بين بعض الصفوف، خضوعًا لضغوط أغنياء جُدد فاتهم حظ الحصول على فيلاّت فى البداية

فأصرّوا على ألا يكونوا أقل من غيرهم وأن يحصلوا على فيلات بأى ثمن ولو باجتثاث الأشجار التى تم زرعها وتعكير صفو الأغنياء الأوائل. ثم سمعنا أن بعض أصحاب هذه الفيلات، عندما يقيمون حفلة غداء أو عشاء، يأتيهم الأكل مستورداً من باريس، ثم سمعنا أن رئيس مجلس الشعب الذى حصل على فيلا فى أحد الصفوف الأولى، كانت فى الأصل إحدى الفيلات المخصصة لرئيس مجلس الشعب السابق عليه ولكنه اغتيل فجأة بالرصاص، سمعنا أن هذا الرئيس الجديد لمجلس الشعب إذا سار على الشاطئ للتمتع بهواء البحر سار محاطًا بحرّاس من كل جانب، يستنشقون معه هواء البحر نفسًا بنفس، ويحمونه فى نفس الوقت من غضب الشعب الذى يرأس مجلسه. ثم سمعنا عن حفلات ساهرة وراقصة تذاع بمكبّرات الصوت ويدعى إليها مغنون مشهورون من خارج البلاد، ويأمّها شباب مارينا الذى لا يعرف ما يصنع بنفسه، وأن فكرة هذه الحفلات قد نبعت لدى بعض شطار المستثمرين من أهل مارينا أنفسهم، وبعضهم من كبار المسئولين أيضًا أو أبنائهم، سعيًا وراء المزيد من الربح، ولو أدّى الأمر إلى إيقاظ النيام فى مارينا بالأصوات المنبعثة من مكبّرات الصوت حتى الساعات الأولى من الصباح. وسمعنا أيضا عن شباب يمضى بقية وقت فراغه فى قيادة السيارات الثمينة جداً بسرعة كبيرة، يقطع شوارع مارينا ذهابًا وإيابًا، فيخلب بذلك لبّ البنات، ويغيظ به أقرانه ممن يملكون سيارات أقل درجة، فإذا لم يكن هذا كافيا لتفريج طاقاته، استخدم الباقى منها فى الشجار مع شباب القرية.

وأخيراً سمعنا عن حادث اللانش الذى قتل طالب الهندسة فى ظل هذا المناخ الذى وصفته. لا يمكن أن يبدو حادث اللانش غريبًا، بل يبدو وكأنه كان لابد أن يقع، وبهذا الشكل بالضبط، إن لم يكن اليوم فلابد أنه واقع غداً. كما أنه لابد أن يتكرر هو نفسه أو شبيه قريب جداً منه. إذ إن المناخ العام فى مارينا لا يتصور أن يستمر على هذا النحو بغير حوادث من هذا النوع. فأهل مارينا ليس لديهم أى طريقة أخرى للتفاخر إلا بالمال، وفى مارينا يصعب التفاخر بالمال إلا عن طريق ركوب السيارات الفاخرة أو اللانشات، واللانشات إذا استخدمت فى عرض البحر لا يمكن أن يراها أحد، فلا تحقق الغرض منها وهو محض التفاخر بالشراء، فلكى

يتحقق هذا الغرض لابد من الاقتراب بشدة من السابحين، ولو تضمّن هذا خطراً عليهم. والآباء لا يجدون أى طريقة لإرضاء أولادهم وبناتهم وتقديم الاعتذار لهم عن غيابهم الطويل عنهم فى جمع المال وتكديسه، إلاّ بمدّهم بالسيارات واللانشات، فإذا أراد الابن قيادة اللانش ولو كان طفلا صغيراً، فكيف يمكن منعه؟ إذ إن اللانش لم يُشتر أصلا إلا لتدليله. وإذا أصرّ الولد على أن يزيد سرعة اللانش وهو يسير وسط السابحين فكيف يقال له لا؟ إذ لو فرض وقيل له لا، فما الذى يمكن أن يصنعه بقية اليوم؟.

كل ما حدث إذن كان من طبيعة الأشياء، ودور الصدفة يقتصر فقط عما إذا كان الضحية طالب هندسة أو طالب حقوق. أما ما سمعناه عما تلا الحادث من تدخل، ومحاولة إرضاء، ومحاولة الخروج من الورطة كخروج الشعرة من العجين، فهو أيضا منطقى تماما ومن طبيعة الأشياء، فمنطق مارينا كلها هو أن المال يصنع كل شىء، وليس هناك شىء لا يستطيع المال أن يشتريه.

لابد أن أهل مارينا كلهم قد روّعهم الحادث كما روّع بقية أهل مصر، ولكن من الصعب على أهل مارينا أن يتجنبوا تكرار الحادث. فالشعور بالملل الذى يخيّم على أولادهم وبناتهم شعور قاتل إذ إن كل المسئوليات قد تحمّلها غيرهم بالنيابة عنهم، ومستقبلهم الاقتصادى مضمون ومؤمّن لدرجة مزعجة للغاية، أى لدرجة لا يحتاجون معها لا إلى دراسة أو قراءة ولا حتى إلى التفكير فى مشروع مالى يجلب لهم ربحًا. ومارينا نفسها قرية مملّة جدّا، لا شىء يمكن عمله فيها إلا الأكل والشرب وقيادة السيارات واللانشات، وحتى ما يبدو وكأنه أعمال رياضية ليس كذلك بالمرة، فالاستحمام فى البحر يتم بطريقة كثيفة رأس المال جدّاً (بتعبير الاقتصاديين) أى يتم باستخدام الآلة وقوة البخار بدلا من عضلات الجسم، تخفيفا على الأولاد والبنات من عناء السباحة. فما الذى يمكن أن يفعله الشباب لإبعاد الملل والسأم عن نفوسهم إلا أشياء من نوع قتل طلبة الهندسة أو الحقوق؟

الفصل الثانى

حكومة وأهالى

١

مذكرات مثقف مصرى
عن وقائع تجديد رخصة سيارته

الثلاثاء ١١ سبتمبر ١٩٨٤ :

هذا الأسبوع يجب أن أتفرغ لتجديد رخصة السيارة. ربما لا يستغرق الأمر أكثر من يوم، إذا حالفنى الحظ، ولكن المسألة تتطلب استعداداً نفسيّاً ملائمًا وهمة وألمعية وقدراً كبيراً من ضبط النفس. لقد أصبحت خبيراً فى الأمر فلا داعى للتهيب. أعرف الخطوات بمنتهى الوضوح :

١ ـ تجديد التأمين.

٢ ـ استخراج شهادة المخالفات.

٣ ـ الحصول على تأشيرة مأمور القسم.

٤ ـ التقدم بطلب الرخصة.

٥ ـ الحصول على نموذج ٥١ من الخزينة.

٦ ـ العودة إلى التقدم بطلب الرخصة.

٧ ـ ختم الرخصة بخاتم القسم .

المسألة لا يجب أن تستغرق يومين على الأكثر. أعرف أن عليّ إعداد برنامج محاضراتى فى التنمية الاقتصادية. وهناك تقرير البنك الدولى عن النمو الاقتصادى فى العالم فى خلال عام ١٩٨٣ لم أقرأه بعد، ولابد من قراءته، ولكن تجديد الرخصة لا يحتمل التأجيل. حتى النمو الاقتصادى يمكن تأجيله، ولكن ليس تجديد الرخصة.

أعرف أن كل خطوة مشحونة بالاحتمالات، ودائما تحدث مفاجأة غير سارة. الموظّف يغلق شباكه فى غضب ويمضى. المأمور شرب قهوته وانصرف ولن يأتى إلا بعد ساعة. ورقة تمغة ناقصة. الملف غير موجود أصلا. ولكن لا تنس أيضًا أنه أحيانًا تحدث مفاجآت سارة. نظام جديد يلغى نصف هذه الخطوات ولا يطلب أى تمغة. مأمور القسم يباشر بنفسه استعجال الموظفين. الملفات رتبت بحيث يعثر على ملفى فى أقل من دقيقة. موظف الخزينة رائق البال ويعامل الناس بلطف . سأرى على كل حال. والتجربة مثيرة بل هى أقرب إلى المغامرة. ألا تزعم لنفسك أنك تحب مخالطة الجمهور لتعرف كيف يعيش؟ ها هى إذن فرصتك السنوية. ألا يمكن أن تكتشف فجأة، وأنت واقف على الشباك، سر تخلفنا الاقتصادى الذى أعيى مفكرى الشرق والغرب فتشرح الأمر لتلاميذك ويكون هذا تعويضا ملائما لهم عن عدم قراءتك لتقرير البنك الدولى؟

إذن فلتتأهب للأمر ولتبدأ غدا على بركة الله.

الأربعاء ١٢ سبتمبر:

أنا أسكن فى المعادى ولكن البداية فى عين الصيرة. وصلت وقمت بتجديد بوليصة التأمين. لا مشكلة على الإطلاق. لقد أعددت لكل شيء عدته، فأصبحت أحمل دائما الفكة اللازمة، فلا يمكن الآن لموظف أن يتعلل بعدم وجود فكة. واستبشرت خيراً وقصدت على الفور شباك المخالفات. نظر الموظف فى رخصتى ثم قال: «أنت تبع مرور المعادى». قلت لنفسى: «ولم لا؟ لقد غيروا النظام وهذا عين الحكمة. سكان المعادى يجددون رخصهم فى المعادى، وسكان عين الصيرة يجددونها فى عين الصيرة».

قصدت مرور المعادى، وهو فى شارع ٧٧. ترى هل أجد المجارى طافحة حوله كالعام الماضى؟ نعم المجارى طافحة كما هى وإن كان قد اسودّ لونها. لا بأس. هناك دائما ممر كاف أو قطع كافية من الحجارة العالية يخطو عليها الناس. شهادة المخالفات فى الدور الثانى. لم أجد طابوراً على الشباك والآنسة المسئولة جاهزة لأخذ أوراقى. ذهبت وعادت تقول: «أنزل الأرشيف لتحضر النمرة السابقة لسيارتك». تذكرت: لقد غيروا رقم السيارة فى العام الماضى ليصبح لها رقم من أرقام المعادى، ولكن ما الحاجة الآن للرجوع الى الماضى؟ أصابتنى أول صدمة. فالأرشيف، خاصة أرشيف مرور المعادى، لا أحمل له ذكريات طيبة على الإطلاق. عليه حراسة مشددة، ويكاد يكون مظلما إظلامًا تامًا، والموظف المسئول عنه ليس بالغ اللطف. «يا آنسة. .؟»لا فائدة. . لابد من الأرشيف. نزلت إلى الأرشيف فلم أجد حراسة مشددة هذه المرة. وطلبت من الموظف رقم السيارة القديم قال: «احضر تأشيرة من المأمور». مأمور؟ ما أتذكره عن مكتب المأمور ليس سارا على الإطلاق، ومن الممكن الوقوف على بابه بالساعات حتى يحضر، والفراش الواقف على بابه بالغ الغلظة فى معاملة الجمهور، مستمدًا الجرأة من مركز الشخص الذى يحرسه. استجمعت عزيمتى وقررت بينى وبين نفسى أن أتجنب مكتب المأمور بأى ثمن فى هذه الخطوة. قلت للرجل: «يا راجل أنت عارف مكتب المأمور حاله أيه. . . وعلى العموم إحنا مالناش بركة إلا أنت». (كانت هذه العبارة التى نُصحت بها منذ سنين قد أعجبتنى واكتشفت فاعليتها ودأبت على استخدامها). وبالفعل كانت دهشتى شديدة، إذ أمر الرجل مساعده بإخراج الرقم القديم، وفى لحظات كنت واقفًا من جديد أمام شباك المخالفات. ولكن سبحان الذى استطاع أن يجمع خلال هذه اللحظات نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى كان خاليًا. كان بجوار الآنسة الآن أمين شرطة، يبدو طيب القلب ومستعدًا بالفعل لمعاملة الناس بعطف. ولكن من الواضح أيضا أنه كان هناك ما يغضبه. ضغط العمل عليه أكثر مما يطيق، أو لعله لا يجد المرتب مجزيا، أو لعل واحدًا من الجمهور قد طال لسانه عليه. المهم، عندما وصل ورقى إليه لم ينبس بحرف واستخرج ورقة وأخذ يكتب:

«السيد . . . . . . عين الصيرة

بعد التحية . . . . .»

ما علاقة هذا بموضوعى؟ أنا انتظر معرفة مبلغ المخالفات المطلوب منى، وهذا يكتب خطابًا إلى عين الصيرة.

عندما استوضحته صاح بى وهو يكتم غضبه : «يا أخى ما أنا بأكتب لك الجواب أهه؟» جواب؟ نعم. إن علىّ الآن أن أعود إلى عين الصيرة ليخبرونى بمبلغ المخالفات التى ارتكبها رقم السيارة القديم، قبل أن أعرف مخالفات الرقم الجديد، واستعصى علىّ فهم الأمر. فالرقم الجديد مركب فى السيارة منذ عام بالضبط، أى منذ اليوم الذى دفعت فيه آخر مخالفاتى. فكيف تكون هناك مخالفات لم تدفع؟!

ولكن الأمر لا يحتمل المناقشة، فقد بدأ أمين الشرطة فى غاية الكفاءة، وهو يعرف ما يصنع، ولطيف منه على أى حال أن يقوم بكتابة خطاب مطول من أجلى إلى عين الصيرة.

ولكن الساعة كانت قد بلغت الثانية عشرة، ولا أمل بعد هذا الوقت لا فى عين الصيرة ولا فى أى عين أخرى. لماذا لا أنسى الموضوع حتى الغد، وأبدأ غدًا من الفجر وأنا فى قمة نشاطى؟

الخميس ١٣ سبتمبر:

لا فائدة من الوصول إلى عين الصيرة قبل التاسعة والنصف. ففى العام الماضى، عندما سألت عن موعد فتح الشباك، استسخفوا سؤالى ثم قالوا لى «تسعة، تسعة ونصف»، فلما ذهبت فى التاسعة لم أجد الرجل قد وصل بعد. اليوم وصلت فى التاسعة والنصف فوجدت نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى لا يزيد اتساعه عن ٤٠×٤٠ سم وهو مصدر التهوية الوحيد لكل الموظفين فى الداخل، وقد سده أصحاب السيارات والموتوسيكلات برؤوسهم طمعا فى لفت نظر الموظف المتصبّب عرقا. بعد نصف ساعة كان العدد قد وصل إلى ما لا يقل عن الخمسين، ولا شىء يحدث، لا اسم ينادى ولا مخالفات تدفع. لا أعرف السبب بالضبط، فأنا من

موقفى لا أستطيع الآن أن أرى الموظف ولا ما يحدث داخل الحجرة، كل ما استطعت فعله هو أن أمد يدى بالرخصة فتختفى وراء الشباك والله أعلم أين هى الآن. من المؤكد أن الموظف المسكين يدخل عليه كل بضع دقائق عسكرى المأمور بأوراق شخص من معارفه عليه أن ينهى أمرها قبل أن يتعامل مع النكرات الواقفين أمام الشباك. لم يكن أمامى شىء أفعله إلا أن أقلب النظر بين الواقفين. فتقرير البنك الدولى الذى أحضرته لأتسلّى بقراءته فى أثناء الانتظار لا تلائمه هذه الوقفة على الإطلاق. ولم أستطع أن أمنع أذنى وحواسى من التعلق بالأصوات الصادرة من الشباك على أمل أن أسمع اسمى فينتهى الأمر. كان الواقفون عينة طيبة للغاية من المجتمع المصرى. معظمهم من أصحاب الموتوسيكلات أو سيارات النقل. ولكن بعضهم «بيه» كما يبدو من ملابسه، وبعضهم طلاب، استرعى انتباهى على الأخص التعبيرات المرسومة على وجوههم. قرأت على وجوه هؤلاء الطلاب نفس ما كان يدور فى ذهنى: «انضباط؟. قدوة؟ رفع المعاناة عن الجماهير. الهجرة؟ الانتماء؟ كيف يسمحون بدخول هذا العدد المتناهى من السيارات؟ لماذا لا تفتح الخمسة شبابيك المغلقة ويجلس وراءها موظفون؟ أين وزير الداخلية الجديد وانضباطه؟ ما الأمل فى أن يحدث تقدم؟ من المسئول : الجمهور أم الموظف؟ ». واستوقفنى بالذات وجه طالب حسن الهندام بالغ السكينة، قد أطلق لحيته ووقف ينتظر شهادة المخالفات. كان أكثر سكينة وهدوءاً منى، وكأن لا شىء يستطيع أن يفقده صبره، كما بدا وكأنه يفهم الموضوع تمامًا. تمنيت لو حدثنى عن رأيه فى الأمر، ولكنى لم أعرف كيف أبادله الحديث. لفت نظرى أيضا الطريقة التى يعامل بها كل من الواقفين المنتظرين أى قادم جديد جاء ليستفهم. «هل تريد أن تنضم إلينا فى هذه المصيبة؟ إذا كنا نحن الواقفين هنا منذ ساعة لم نحرز أى تقدم فما الأمل الذى ترجوه وأنت قادم لتوك؟ نحن على الأقل قد سلمنا رخصنا، وأنت بينك وبين ذلك خمسون من الرؤوس. حاول إن استطعت اجتيازها. الموظف على كل حال لم يعد يتسلم رخصا جديدة. فلتحاول غداً ولكن أحضر مبكراً ».

على أن أكثر ما يسترعى الانتباه هو هذا الشعور بانعدام الحيلة المرسوم على وجوه الجميع. أنت هنا فى مأزق لا يبدو أى أمل فى الخروج منه. لا تستطيع أن

تثور وترفع صوتك على الموظف «وإلا دشت ورقك أو قال لك روح الدراسة» . ولا تستطيع استعجاله فحاله ليس أحسن من حالك . ولا تستطيع أن تذهب للمأمور، فالمأمور ليس لديه وقت لأمثالك . بل ولا تستطيع أن تأخذ رخصتك من جديد وتنصرف، فالغد ليس أفضل من اليوم . ولا تستطيع أن ترسل شكوى بالبريد، وإلا كنت مغفلا .

قلبت كل هذه الاحتمالات فى ذهنى ولم أستطع للأسف أن ألقى بالمسئولية على أحد، كما لم أهتد الى حل لوقوفى أنا شخصيًا، وقد طالت وقفتى إلى الساعتين . قلت لنفسى :

«كيف تعرض نفسك لمثل هذا وأنت أستاذ فى الجامعة؟ وقت معظم هؤلاء الناس رخيص ووقتك ثمين» . ولكنى لم أرتح لهذه الفكرة . فالمسألة ليست ما إذا كان الوقت ثمينًا أو غير ثمين وإنما هى المهانة التى نتعرض لها نحن الواقفين جميعا . ومن قال على أى حال أن وقتى أثمن من وقت تلك السيدة التى تقف هنالك وربما تكون قد تركت طفلها مع جدته وتريد الإسراع لأخذه ولطهى الطعام لزوجها . قلت أيضًا لنفسى : «لو كنت الآن وزيرا أو حتى وزيرا سابقًا ما حدث لك هذا» . فضحكت من نفسى قائلا : «هل تريد أن تصبح وزيراً لمجرد تجديد الرخصة؟ » .

وفجأة سمعنا صوتًا عاليًا ينادى : «فتحى محمد عبد المقصود . . » من هذا الرجل سعيد الحظ؟ فى أى نهار مبارك ولدته أمه؟ .

ثم فوجئنا بثلاثة أسماء أخرى تتوالى دعوا إلى الشباك . قلنا هذا بداية الغيث وقد بدأت تفرج . كان أحد الأسماء سامى محمد عبد الله، وتعالت الأصوات بالنداء عليه لزف البشرى إليه . ولكن لم يكن موجوداً . كيف يمكن أن يتخلف شخص عن الاستجابة إلى مثل هذا النداء الذى تنتظره عشرات الأفئدة؟ تقدم شخص آخر تماما وليس بين اسمه وبين اسم المنادى عليه شىء مشترك إلا «محمد» ، تقدم على أمل أن يكون الاسم قد قرئ خطأ، وحاول المتجمعون أمام الشباك إقناعه دون جدوى بأن المطلوب هو سامى محمد وليس صالح محمد، وأصر على اختراق الجموع حتى يصل إلى الشباك للتحقق بنفسه . ثم حدث شىء فظيع .

نودى على شخص اسمه على على محمود، وهو شخص قصير القامة يوحى وجهه بالوداعة المفرطة، سمع الموظف من وراء الشباك، يقول له وهو يناوله الأوراق : أن رخصته قد أعطيت خطأ لشخص آخر سبقه، اسمه هشام حسنين، وأن عليه الآن أن يجرى وراء هشام ليستبدل معه الرخص. كيف يمكن أن يحدث هذا؟ لقد انصرف هشام حسنين منذ نحو ساعة، ولا شك فى أنه لم يفحص الرخصة المسلمة إليه للتأكد من أنها رخصته. أين يمكن لعلى على محمود أن يعثر عليه؟ ثم كيف يتم إعلان هذا الخبر بهذه البساطة وكأنه قضاء وقدر ودون أدنى محاولة للاعتذار من جانب الموظف؟ ثم كيف يمكن أن يتلقى الشخص المظلوم الخبر بهذا الهدوء وكأنه من طبيعة الأشياء؟ لقد بدت عليه قطعًا علامات الحيرة التامة واليأس، ولكنه لم ينبس بأى عبارة للاحتجاج، بل ظل فقط يردد وهو يضرب كفا بكف : «هشام؟ أخذ رخصتى؟ طب وأنا ألاقيه فين دلوقت؟» واختفى على محمود مشيعا بالصمت من الواقفين. لقد أخذوا الحادثة بدورهم وكأنها من طبيعة الأشياء. «الحمد لله أن هذا لم يحدث لى. يكفينى ما أنا فيه. وما الذى بيدى على أى حال أن أصنعه لعلى على أو هشام حسنين أو غيرهما؟ المهم أن نخرج من هذا المكان فى أسرع وقت وبأدنى خسائر».

ومرت ساعة أخرى، ولا يكاد ينادى على اسم واحد. وبدأ يصيب الناس إحباط شديد. خاصة هؤلاء القريبون من الشباك الذين يرون كل رخصة جديدة توضع فوق الرخص القديمة ولا يرون أى دليل على أن الذى وصل مبكرًا ذهب قبل غيره. ثم يرون الرخص والأوراق يتداخل بعضها ببعض وتنهال فوقها الملفات وبعض السندوتشات. لم يعد الأمر إذن يتعلق بطول الوقت المطلوب منك انتظاره، بل بانعدام اليقين فى أن مأموريتك ستنتهى على الإطلاق. إن هذا هو الشىء الرهيب حقا. فالانتظار مقدور عليه. ولكنك لا تعرف ما إذا كان وجودك نفسه فى هذا المكان شيئا معترفا به.

ما الذى جعلنى أعود الى مصر؟ تقول أنك أردت لأولادك ألاّ تطول بهم الغيبة، وأن تمتد جذورهم فى أرض مصر. لماذا بالضبط؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال. فبلدك هى بلدك والتنكر لها خطيئة، مهما كان حال شوارعها ومجاريها

ومواصلاتها وموظفيها. ولازال من الأفضل أن تترسخ جذور أولادك فى تربة تغطيها المجارى من أن ينموا فى تربة غريبة فيصبحوا عديمى الطعم والرائحة. لابد أن يتشربوا «التراث». ولكن بالله عليك أى «تراث» هذا الذى أعانيه فى هذه اللحظة، وسيعانى منه أولادى خلال العشرين سنة المقبلة؟ لا تستطيع إنكار الطيبة الرائعة التى يتسم بها هؤلاء الناس جميعا بما فيهم الموظف الجالس (أو الذى أفترض أنه جالس) وراء الشباك. نعم. لا أنكر هذا، ولكن ما العلاقة بين طيبة المصرى وهذا الموقف المأساوى؟ نعم هناك علاقة. النظام والانضباط هو الوجه الآخر لقسوة المجتمع الصناعى وماديته، بل الأرجح أن توالى مثل هذا الموقف الذى نحن فيه عبر مئات السنين هو الذى خلق فى المصريين ما نسميه بالطيبة والتسامح المفرط. لا حل للمشكلة. أنا واثق على أى حال من أنى لم أخطئ بالعودة إلى مصر، فلا يمكن أن أكون سعيدا فى مكان آخر. وأولادى بدأوا يتعودون ولابد أنهم، إذا حدث وتركوا مصر فى يوم من الأيام، أن يفتقدوا كل هذا، وهذا مكسب محقق. لماذا؟ لا أدرى بالضبط.

تسليت بالكلام مع محام واقف بجوارى. كان يقول لى: «أين وزير الداخلية؟ أليس الأجدر به أن يأتى إلى مثل هذا المكان بدلا من. . . .» قلت: «وما الذى تظن أن باستطاعة وزير الداخلية أن يفعله» ثم فجأة حدث شىء منقطع النظير. انشق الموقف بأكمله عن صوت ينادى «الدكتور جلال الدين أحمد. . .» هذا أنا بدون أدنى شك. بل ها هو الاسم يتكرر النداء عليه. هو أنا وليس أحدا غيرى. صحت على الفور مؤكداً وجودى. وشعرت وأنا استلم الرخصة بأنى أخون أصدقاء أعزاء مع أنى لم أفتئت على حق أحد منهم. وواصلت الحديث مع المحامى بضع لحظات حتى لا يشعر بأنى استعجل الفرار من السفينة الغارقة. كانت الساعة قد بلغت الثانية عشر والنصف وقد مضى على وقوفى ثلاث ساعات. وقلت لنفسى هذا يكفى اليوم. ولتبتهج على الأقل بأنه ليس عليك مخالفات. ويوم السبت سوف يكون نشاطى أكبر وستكون همتى كاملة غير منقوصة.

السبت ١٥ سبتمبر

ذهبت فى الصباح الباكر فى غاية التأهب وكأنى مقدم على معركة. لم يكن لهذا

الشعور ما يبرره على الإطلاق. ولكن الأمر طال ولابد أن ينتهى، ذهبت بانتصار إلى شباك مخالفات المعادى أعلن لهم أنى قد حصلت على رد خطابهم وهو يقول أنه ليس علىّ مخالفات. «طيب ما هذا الاستعجال؟ ستحصل على شهادة المخالصة فى دقائق». وقد حدث. الآن عليك بالحصول على نموذج ٥١. وأين ذلك؟ من الشباك الذى ليس أمامه طابور. ذهبت إلى الشباك. الآنسة تنكر أن لديها نموذج ٥١ أو أى نموذج آخر. بل هو من الشباك ذى الطابور «لماذا يا آنسة؟ لقد قيل لى. . . ». هذا هو الواقع. انضممت إلى الطابور متسلحا بالصبر وذكرى انتصارى بالأمس. بل تطوعت لآخرين ممن جاءوا بعدى بأن أحصل لهم على نفس النموذج لأوفر عليهم الوقوف دون أن أكلف نفسى عناء إضافيا. تحرك الطابور ببطء شديد. ففى الطابور هناك من حضر ليس فقط لشراء نموذج بل لدفع قيمة الرخصة، وهذا يحتاج إلى استخراج إيصال وتمغات وطوابع تحسين الصحة والرسم المستحق لتحسين حال رجال الشرطة. . إلخ. المفاجأة الآن أن ضابطًا غيورًا على النظام وقف بجوار موظف الخزينة ليراقب سير العمل. ويبدو أن هذا قد ضايق الموظف لسبب ما. وحيث أنه موظف قديم متمرس لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة فقد صب غضبه، لا على الضابط بالطبع، ولكن على الواقفين بالطابور، وأقسم بأغلظ الإيمان أنه لن يأخذ من أحد نقودًا إذا لم يكن معه فكه لآخر مليم. وقد أحدث هذا هرجا ومرجا منقطعى النظير. فطوابع تحسين الصحة وتحسين حال رجال الشرطة تجعل دفع المبلغ المطلوب بالضبط مستحيلا بدون فكة صغيرة. حاول البعض أن يتنازل عن الباقى، ورفض الموظف فى عناد قاطع. حاول آخرون أن يشتروا بالباقى طوابع تمغة لا حاجة بهم إليها. وترك آخرون الصف للحصول على فكة فلما عادوا إلى مركزهم القديم أثار هذا ثورة من لم يشهدوا القصة من أولها فاتهموهم بالتسلل والاستخفاف بالنظام، وتبودل السباب وكاد يتحول إلى ضرب لولا تدخل الضابط.

فى أثناء العراك لاحظت فجأة صوتا عاليًا يأتى من وراء الشباك يحمل أغنية عبد الوهاب الجميلة «جفنه علم الغزل» وبدا لى ذلك قمة الدراما. متى أتيح لعبد الوهاب الوقت وصفاء البال ليلحن هذه الأغنية الجميلة؟ ألم يكن عليه أبدا أن يجدد

رخصة سيارته؟ وأى أثر يمكن أن تحدثه هذه الموسيقى وهذا الكلام الجميل فى مثل هذه الحجرة التى يغطى ملفاتها التراب وأمامها هؤلاء المقهورون المساكين الذين يبحثون عن فكة؟.

مـا أن بلغت بداية الطابور حتى أخطرنى الموظف بأن نموذج ٥١ يمكن الآن الحصول عليه من الشباك الذى لا طابور أمامه. بدرت منى بادره احتجاج سريعة بأنى وقفت نصف ساعة فى هذا الطابور على أساس... وكانت إجابة مفحمة: «إحنا عايزين نريحكم»، قصدت الآنسة التى رفضتنى منذ نصف ساعة فابتسمت ابتسامة الفاهم وأعطتنى النموذج.

الآن تأشيرة المأمور. ومكتب المأمور مكتب فاخر ولكن عليه حراسة مشددة لا يدخله عدا المأمور إلا شخص يبدو عليه من مجرد النظر إلى ملابسه أنه من طبقة «عالية». لا أدرى بالضبط كيف يبدو ذلك على بعض الناس. فأنا لست رث الهيئة، ولكنى لا أستطيع اجتياز هذه الحراسة مثل هؤلاء. هل هو البنطلون الأبيض أو البيج المكوى بعناية، والذى يفصح لونه عن أن صاحبه لا يتحرك كثيرا على قدميه ولا يتوغل فى الأحياء الطافحة بالمجارى؟ ربما. هل هو نوع النظارة أو كريم الشعر؟ ربما. هل هو نعومة البشرة التى تفصح عن مستوى التغذية فى الطفولة؟ ربما هذا أيضا. ولكن من المؤكد أن تمييز هؤلاء ليس صعبا. وهم يدخلون إلى حجرة المأمور دون حتى النظر الى الحارس الواقف، وهذا الحارس لا يخطر بباله أن يحاول إيقافهم. يتفتق الأمر فى العادة على أن المأمور، بمجرد أن يرى مثل هؤلاء، يهب واقفا، ويدعوهم للجلوس وقد يطلب لهم قهوة، ثم يكلف الحارس بمصاحبتهم لإنهاء مأمورياتهم. فى غيبة الحارس يزحف الواقفون خطوة بخطوة إلى ما يقرب من مكتب المأمور حتى يلتفت الرجل الى ما حدث فيصبح صيحة مخيفة يعود بعدها الناس إلى ما وراء الخط الفاصل، منتظرين فى أدب.

حصلت على تأشيرة المأمور بعد أن تأكد من أننى أنا صاحب الرخصة ولا أقوم بالتجديد نيابة عن شخص آخر، وأحالنى إلى شباك ٨. وفى شباك ٨ تسلمت الآنسة أوراقى ثم أخطرتنى أنى الآن مؤهل لسداد قيمة الرخصة. وهكذا عدت للوقوف فى طابور الخزينة.

بعد هذا سارت الأمور فى هدوء. صحيح أن الواقف أمامى كان ساخطا على إجباره على دفع تبرع لتحسين الصحة وجمعيات رجال الشرطة، وقال ساخرا: «وبعدين يدّوك علاوة خمسة جنيه! دى الخمسة جنيه دى بتروح فى مأمورية واحدة من النوع ده... وكل واحد عايز جنيه وإلا ما يشتغلش.. حتى بصمة الموتور عايزة جنيه..» دفعت قيمة الرخصة والتبرعات المطلوبة. وتذكرت أستاذا قديما فى كلية الحقوق كان يدرس لنا القانون الدستورى. حكى لنا كيف أنه ذهب مرة إلى السينما فطالبوه بدفع «تعريفة» زيادة على ثمن التذكرة كتبرع إجبارى لمعونة الشتاء. فدفع التعريفة مجبرا ثم رفع قضية أمام مجلس الدولة لاسترداد نصف القرش لأن هذا فى عداد فرض رسم، والرسم كالضريبة لا يصحّ إلا بقانون، والقانون لم يصدر من البرلمان. وحكم له مجلس الدولة باسترداد نصف القرش زائدا أتعاب المحاماة والمصروفات. كان المدرج يضج له بالتصفيق. قلت لنفسى: «ما الذى حدث فى خلال هذه الثلاثين عاما ليجعل مثل هذا التصرف غير ممكن بل وغير متصور اليوم؟ ما الذى جعل الناس تقبل بهذه السهولة ما لم يكن يتصور قبوله منذ ثلاثين عاما؟».

عدت بعد ذلك إلى الشباك رقم ٨ لأثبت للآنسة أنى دفعت المطلوب منى فإذا بها تقول تلك الكلمة الرائعة: «الآن ما عليك إلا أن تنتظر حتى ينادى عليك الحاج محمود بالرخصة والبطاقة».

إذن فقد أنهيت كل شىء ولم يبق إلا نداء الحاج محمود. وقد حدث، وخرجت من إدارة مرور المعادى لأبحث عن سيارتى. كانت واقفة وسط بركة المجارى الطافحة. إنها ليست أكثر من سيارة نصر ١٢٨، عمرها يزيد على الخمس سنوات، ولكنها بدت لى الآن، وهى المرخصة، رائعة كالعروس التى تم زفافها لتوها.

٢
عن قطار حلوان - باب اللوق . . وبالعكس

إذا كنت من صاحبى السيارات فإنى أنصحك أن تجرب ولو مرة واحدة أن تستقل القطار من باب اللوق إلى حلوان أو بالعكس، فإنك سترى من المناظر وتسمع من الحوار ما لا يمكن أن يدور بخيالك طالما أنت مسجون فى قوقعتك المسماة بالسيارة الخاصة.

من المناظر المألوفة فى هذا القطار مثلا، منظر أسرة مصرية صميمة مكونة من خمسة أفراد : رجل وزوجته وثلاثة أطفال. الأب يحمل طفلا ويجر آخر، والأم تحمل على كتفها طفلا رضيعا مستغرقا فى النوم. الأب نموذج مثالى لملايين من الرجال المصريين المحدودى الدخل، البالغى الطيبة والشديدى الاستقامة، إذ إنه لا دخله ولا كثرة عياله تسمح له بغير الاستقامة. وأما الطيبة البالغة فتكتشفها من رؤية طريقة صعوده أو نزوله من القطار وخوفه من أن يلحق أى خدش بزوجته وأطفاله. ومن مجرد تأمل ملابس الأب والأم تكتشف مدى انخفاض دخله وأهمية بطاقة التموين بالنسبة له. ولكنك تتبين أيضا من الجهد الذى بذله الأب والأم فى الظهور بأفضل مظهر ممكن أنهم خارجون فى نزهة : زيارة سارة مثلا لبعض الأقارب فى حلوان، وهى نزهة لا تتعدى تكاليفها ثمن تذاكر القطار.

ثم تبدأ المفارقات. العائلة متجهة إلى حلوان، كما تفهم من حديثهم إلى الكمسارى، ولكن القطار متجه فى الاتجاه المضاد : أى إلى باب اللوق. على أن الأب الخبير بركوب القطار فى مصر (وهو فن لا يجوز الاستهانة به إذ يحتاج إلى مران وألمعية) قد أدرك من خبرته الطويلة أن أفضل الطرق للوصول إلى حلوان هو أن يذهب إلى باب اللوق أولا. ذلك أن هجوم الناس على القطار لدى وصوله إلى باب اللوق طمعا فى الحصول على مقعد يجعل من المستحيل على الرجل أن يوفر مكانا معقولا لنفسه ولأسرته، حتى ولو كانوا واقفين. فهو يستقل القطار إذن من السيدة زينب، حيث يتخلص القطار من معظم حمولته، ثم يظل راكبا حتى يعود القطار أدراجه فى الاتجاه المضاد.

تأمل فرحة الرجل وشعوره بالانتصار إذ نجح فى توفير أماكن متلاصقة لجلوسه هو وأسرته، الأمر الذى يبشر بأمسية ممتازة، مادام الحظ قد حالفه منذ البداية إلى هذا الحد. فإذا جاء الكمسارى، تلطف الكمسارى بهم جميعا ولان قلبه، ورق لمنظر الأسرة السعيدة بمقاعدها، فلم يطلب منهم ثمن تذاكر إضافية عن مرحلة السيدة - باب اللوق، فتضاعف شعور الرجل بالتفاؤل بنزهته.

على أن الكمسارى ليس ساذجا أو عبيطا، فهو من خبرته الطويلة أيضا، يعرف كيف يميز بمجرد النظر بين الراكب صاحب الضمير والراكب بدونه. ومن ثم لا يخدعه الراكب الذى يتظاهر بأنه لا يرى الكمسارى، أو يتظاهر باستعداده للنزول حتى يتجنب دفع أربعة قروش إذا كان بالدرجة الثانية، أو ثمانية إذا كان بالدرجة الأولى. ومن ثم يصيح الكمسارى منبها : «اللى عنده ضمير يدفع»، «أنا شايفك كويس يا حضرة. .»، «أنا جيت لك أهه قبل ما تنزل. .» وهكذا.

على أن الامتناع عن دفع قيمة التذكرة ليس دائما نتيجة تخابث الراكب أو سوء نيته. فأحيانا يكون استخراج القروش من جيب البنطلون أمرًا صعبًا للغاية، خاصة إذا كان الكمسارى سمينا، إذ إن الفراغ اللازم لتحرك الأيدى واستخراج النقود قد ملأته أجسام الركاب المتلاصقة، وأية حركة من جانب أحد الركاب لتغيير وضع جسمه قد تؤدى إلى ما لا تحمد عقباه، فهو قد يفقد مثلا فرصة الإمساك بمقعد أو مقبض يد، وقد يؤدى التواء صدره إلى حلول جسم آخر محله مما يترك الجسم فى وضع ملتو حتى نهاية الرحلة. وقد يؤدى، وهو أسوأ ما يمكن أن يحدث، إلى الاحتكاك غير المقصود بجسم امرأة، فتحسبه المرأة أنه قد أتى بهذه الحركة عن قصد، فلا ينتهى الصراخ والسباب حتى آخر محطة أو حتى يتدخل وسطاء الخير.

على أن الرحلة فى الاتجاه المعاكس من حلوان إلى باب اللوق هى فى الحقيقة الرحلة الجديرة بالوصف، خاصة إذا تمت فى الصباح. ذلك أنه ما أن يغادر القطار المحطة المسماة بحدائق المعادى، التى لم يعد فيها أثر لحديقة، حتى يعم القطار وجوم غريب ورهبة وتحركات غريبة لا يعرف سببها إلا المتدربون من أمثالى. فالمتحدثون يكفون عن الحديث، وقارئ الجريدة يطوى جريدته، ويزحف الركاب

إلى داخل العربات يندسون فيها اندساسا غريبا قد تدهش له إذ تراهم يتركون أماكن فسيحة نسبيا إلى ممرات ضيقة مزدحمة بالخلق .

والتفسير الذى لا يجهله إلا المستجدون على ركوب القطار ، هو أن المحطة التالية هى محطة «دار السلام» ، الشهيرة لدى الركاب المنتظمين باسم «الصين الشعبية » . فما أن يقف القطار بالمحطة وتفتح الأبواب حتى تتدفق سيول من البشر إلى القطار فى تدافع يذكرك بيوم الحشر العظيم ، ويدفع الناس بعضهم بعضا وكأنهم يطلبون النجاة من حريق. هذه الآلاف المؤلفة الراكبة من دار السلام (وهى أجدر بأن تسمى دار الحرب) لا يهمهم فى تلك اللحظة ما يمكن أن يحدث لأجسامهم أو ملابسهم ، ولا ما إذا كانوا يدفعون رجلا أم امرأة أم طفلا ، أو ما إذا كانت أقدامهم تستقر على أرض القطار أو على قفص أو قدم شخص آخر ، وإنما يسيطر عليهم جميعا خاطر واحد : هو أن يكونوا فى داخل القطار أو على الأقل متعلقين به عندما تتحرك عجلاته. فما أن تسير العجلات حتى يبدأ التنسيق والترتيب : فيسترد كل شخص قدمه أو يده ، ويستعيد كل منهم استقامته ، ويحاول المتعلقون بالباب أن يدخلوا إلى القطار أكبر جزء ممكن من أجسامهم ، ثم يحاولون الإمساك بشىء ثابت. فى هذه اللحظة يبدأ الحوار بين الركاب. وهو يجرى على نحو كالتالى :

ـ تسمح من فضلك تزيح كوعك من بطنى؟

ـ وكيف تظننى أستطيع أن أقف إذا لم أمسك بهذا المقبض؟

ـ وفيم حاجتك إلى الإمساك بأى شىء على الإطلاق؟ ألا يسند بعضنا بعضا؟ هل ترى مكانًا خاليًا يمكنك الوقوع إليه؟

هذا الحوار يمكن أن ينتهى على خير ، ويمكن أن ينتهى إلى شجار ، ولكنه أو مثله لابد أن يستمر حتى يغادر القطار محطة الملك الصالح ، وهنا تنقلب الآية تماما ، وتصبح المشكلة ليست فى ركوب القطار بل فى النزول منه. وإذا بالوجوم يحل بالقطار من جديد ، وعلى الأخص بوجوه التلميذات الصغيرات الراغبات فى النزول فى محطة السيدة. فمغادرة القطار فى هذه المحطة تتطلب بدورها فنا وحيطة لا يستهان بهما ، إذ قد يمنع سيل الراغبين فى الركوب ، للسبب الذى أوضحته من

قبل، السيل الراغب فى النزول، فينتهى الأمر ببقائك فى القطار ضد إرادتك . فإذا كنت قريبًا من الباب ولا تزمع النزول فأنت معرض لخطر بالغ، حيث يبدأ الناس فى مغادرة القطار قبل وقوفه خشية أن يفقدوا فرصة النزول إلى الأبد، ومن ثم فقد تجد نفسك مدفوعا بقوة إلى خارج القطار فى محطة لم يخطر ببالك قط الذهاب إليها .

ولكن لنفرض جدلاً أنك استطعت النجاة بنفسك من كل هذه الأخطار، ووصلت فى النهاية إلى بغيتك ومحطة آمالك وهى باب اللوق . سوف تتنفس بالطبع الصعداء وتعيد ترتيب هندامك وتتحسس أعضاء جسمك للتأكد من سلامتها . فلتحاول الآن الخروج من محطة باب اللوق إلى الشارع، تجد أنك محاصر بعدد من السيارات الخاصة التى صعدت إلى الأرصفة وسدت منافذ الخروج، وبين كل سيارة وأخرى بركة صغيرة من مياه المجارى الطافحة . عليك الآن أن تمارس فنا مختلفا من التسلل بين رفارف السيارات، وعبور العوائق المائية بأقل قدر ممكن من الخسارة .

إذا خطر ببالك أن تنظر إلى بعض الوجوه من بين هذه الآلاف المؤلفة من الشعب المصرى التى لا تملك سيارات خاصة وكتب عليها أن تقوم بهذه الرحلة مرتين فى كل يوم، قد يروعك هدوؤها وصبرها وتسليمها . وهو أمر قد تنتقده وتعتبره آفة الآفات، وقد يكون بالفعل كذلك، ولكنى كثيرا ما أقول لنفسى : أليس هذا الصبر مظهرًا آخر لذلك التسامح الرائع الذى يميز المصريين، ولتلك القدرة الغريبة على الصفح عن كل من أساء إليهم، حاكما فاسقا كان، أو أجنبيا أفاقا، أو ثريا يختال بثرائه؟ فإذا كان هناك شعب فى العالم يستحق من حكامه أن يبادلوه تسامحًا بتسامح وكرما بكرم، فمن هو غير الشعب المصرى؟ [1] .

(١) كتبت هذه المقالة قبل أن يحلّ مترو الأنفاق الأنيق فى سنة ١٩٨٧ محل قطار حلوان القديم، وقد تغيرت بعض الأشياء منذ ذلك الوقت، كحلول محطة «أنور السادات» محل محطة «باب اللوق»، ولكن أشياء كثيرة مهمة لم تتغير تغيرا يذكر، مما يجعل نشر هذه المقالة الآن (١٩٩٩)، لازال ملائما، كالرهبة التى لازالت تحيط بمحطة «دار السلام» بسبب ازدحامها الشديد بالسكان، والشعور بالوجل والاضطراب الذى يصاحب ركوب القطار أو النزول منه، فضلا بالطبع عن الصبر الأبدى عند المصريين .

٣
ما سيكتبه المؤرخون عن حادث العتبة

لو تصوّرنا مؤرخًا مصريًا جلس بعد مائة عام، أى فى أواخر القرن الحادى والعشرين، يحاول أن يكتشف حالة المجتمع المصرى فى عام ١٩٩٢، وإذ أخذ يتصفح ما يصدر من صحفنا ومجلاتنا فى هذه الأيام لفت نظره أن صحافتنا لا شاغل لها إلا الحديث عما حدث «لفتاة العتبة»، فحاول هذا المؤرخ أن يكتشف مغزى هذا الحادث وأن يستخلص منه نوع الحياة التى كان يعيشها المصريون فى التسعينيات من القرن العشرين، فماذا عساه أن يستنتج؟

لعل من أول ما سوف يسترعى انتباهه هو الصعوبة البالغة التى يجدها فى أن يتبين حقيقة ما حدث بالضبط من قراءة هذه الصحف. إن هذه الصحف لا تتفق حتى على تحديد اليوم الذى وقع فيه الحادث. بعضها يقول إنه الخميس ١٩ مارس، وبعضها يقول الجمعة وبعضها يقول السبت، ناهيك عن التفاصيل الأخرى الأكثر دقة. ومع هذا فقد أسرعت الصحف منذ اليوم الأول وقبل أن يسفر التحقيق عن أى شىء، بتوصيف الجريمة، ووصف المتهمين بأنهم ذئاب بشرية، وإصدار الحكم بالإعدام شنقًا، وبقى فقط أن نعرف ما إذا كان الإعدام يجب أن يتم علانية فى ميدان العتبة، أم بعيدًا عن أعين الناس.

كل هذا فى حين أن الجزء المقطوع بصحته، والذى تتفق عليه الروايات، لا يشير بأى درجة من اليقين إلى شخصية المجرم، ولا حتى ما إذا كان قد تم القبض عليه أو لا. إن الجزء المتيقن من القصة يكاد ينحصر فى الآتى :

خرجت سيدة وبناتها الثلاث، كبراهن فى الثالثة والعشرين، بعد إفطار رمضان، لشراء بعض حاجيات العيد، فلما أنهين المهمة وقفن ينتظرن بعد منتصف الليل فى ميدان العتبة سيارة الأتوبيس الذاهبة إلى بولاق الدكرور حيث يقمن. كل الظروف تشير إلى أن الأسرة ذات دخل متواضع. فهى تقيم فى منطقة من أكثر مناطق القاهرة اكتظاظًا بالسكان، وهن يقفن فى هذا الوقت المتأخر من الليل ينتظرن

آخر أتوبيس مع عدد غفير من الناس . وقد شهد جميع الشهود بأن الأتوبيسات كانت كلها تأتى فى حالة اكتظاظ بالركاب يصعب وصفها ، ولكن النجاح فى الصعود إلى الأتوبيس هو بالنسبة للسيدة وبناتها الثلاث ، مسألة حياة أو موت ، لابد منه أيّا كان ما فيه من مشقة ومهانة . إذ ليس أمامهن أية طريقة أخرى يستطعن تحمل تكاليفها للوصول إلى منزلهن فى هذا الوقت من الليل .

أتى الأتوبيس ونزل منه الآلاف المؤلفة وبدأ صعود الآلاف المؤلفة . صعدت الأم من السلم الأمامى ومعها البنتان الصغيرتان ، وحاولت كبراهن أن تلحق بهن ففشلت بسبب الزحام ، فجرت مذعورة إلى السلم الخلفى فوجدت أن الأمر ليس أقل صعوبة . ولكنها استجمعت كل قواها خوفًا من أن يسير الأتوبيس بأمها وأختيها وتترك هى وحدها فى ميدان العتبة بعد منتصف الليل . فاندفعت داخل الأتوبيس واندفع وراءها أشخاص لديهم نفس التصميم ونفس الفزع من أن يذهب الأتوبيس دونهم . وأحست الفتاة وهى تصعد السلم بجسم رجل يلتصق بها من الخلف . الله أعلم ما إذا كان قد التصق بها بدافع إرادى من جانبه أو بسبب شخص آخر يدفعه من الخلف ، فاشتد ذعر الفتاة ودفعته بكل قوتها إلى خارج الأتوبيس .

كل ما تقدم يبدو شبه مؤكد لأن جميع الروايات مجمعة عليه ، ولكننا لا ندرى بالضبط ماذا حدث فى الدقيقتين أو الثلاث دقائق التالية . المؤكد فقط أنه بعد هذا الذى حدث على السلّم بدقيقتين أو ثلاث ، كانت الفتاة ممدودة على الرصيف بجوار الأتوبيس الذى كانت تحاول ركوبه ، وهى شبه عارية والدم ينزف منها ، وهى تصرخ بأعلى صوتها وفى حالة هستيرية ، سمعها عشرات من الناس المحيطين بها بمحطة الأتوبيس ، وسمعتها أمرأة مسنة اسمها أم سيدة ، تبيع السجاير والمشروبات الغازية بالميدان فهرعت إليها ، وتملكها الإشفاق عليها عندما رأت الفتاة بهذا المنظر ، فخلعت رداءها وسترت به الفتاة .

من غير الواضح أبدًا من الذى أدّى بالفتاة إلى هذه الحال . لقد قيل إن الفتاة شوهدت وفوقها رجل معوق ذو ساق واحدة عرف فيما بعد أنه محاسب بأحد البنوك . وقيل إن الفتاة قد شوهد تحتها شاب أسمر البشرة واتضح فيما بعد أنه عامل بناء متعطل عن العمل ، وقد روى عن البنت قولها إنها شعرت بيد تمتد إليها

وتهتك عرضها، وقيل أيضًا إنها شعرت بشخصين يمسكان بذراعيها فيشلان حركتها.

هناك مع ذلك واقعة أخرى لا خلاف عليها، وهى أن أحد أمناء الشرطة الذى كان مارًا بالصدفة متجها إلى عمله فى مكان آخر من المدينة، تدخل فى الأمر عندما شاهد الهرج والمرج، وأطلق عيارًا ناريًا فى الهواء، وأمسك بالمحاسب. ثم سلمه لأحد الواقفين على المحطة، ريثما يذهب ليقبض على عامل البناء، وقبض عليه بالفعل. أما عشرات أو مئات الناس المحيطين بالمحطة فقد وقفوا يتأملون ما يحدث.

ما الذى يمكن أن نستنتجه من كل هذا؟ أفظع ما يمكن استنتاجه أنه كان من الممكن فى القاهرة فى ١٩٩٢ أن تتعرض فتاة لهتك العرض، وهى على بعد خطوات من أمها وأختيها، ومحاطة بمئات الرجال والنساء فى ميدان من أشد ميادين القاهرة ازدحاما، ودون أن يكون الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بهتك العرض يملكون سلاحًا من أى نوع كان. ذلك أن جميع الروايات المتعلقة بالحادث لم يرد بها قط أن واحدًا من المتهمين بالاعتداء على الفتاة كان يحمل مسدسا أو مطواة أو سلاحًا من أى نوع. أقصى ما فى الأمر أن الرجل الأسمر حاول منع هجوم الناس عليه، بأن خلع حزامًا كان يرتديه وأخذ يضرب به مهاجميه. إن من شبه المؤكد إذن أنه ليس هناك طرف واحد من أطراف المأساة قد خرج من بيته فى ذلك اليوم وفى نيته أن يهتك عرض أحد، إذ إن الأرجح، لو كانت هذه هى النية، أنه كان سيتخذ للأمر استعداداته، وربما ذهب إلى مكان آخر أقل ازدحاما من العتبة، وتصرف على نحو مختلف تمامًا. إن الرجل الذى قام بهذا الاعتداء ليس على الأرجح إلا رجلاً بالغ التعاسة، عاملته الحياة بقسوة بالغة، ثم قادته قدماه إلى ظروف ارتكب فيها عملاً وحشيًا وهو يكاد يلعن اليوم الذى ولد فيه. والفتاة هى واحدة من ملايين الفتيات المصريات اللاتى لا يستطعن حماية أنفسهن حماية كافية من التعرض لمثل هذا الخطر. فهى ليست من الفتيات المحظوظات اللاتى يمكن عدّهن على الأصابع، ولم تطأ أقدامهن قط ميدان العتبة، بل وقد لا يعرفن أين هو، ولا يعبرن ولا حتى ميدان التحرير إلا فى سيارة، هذه الفتاة سيئة الحظ مثل

ملايين من الفتيات المصريات، ليست في وضع يسمح لها بتجنب الوقوف على محطة الأتوبيس بعد منتصف الليل وحولها عشرات الرجال المتسكعين الفاقدين لأى أمل وأى طموح وأى احترام للنفس وأى تمسك بالحياة. وجرّتهم ظروف التبطل عن العمل وارتفاع الأسعار وصعوبات الحياة اليومية واستحالة الاستقلال بمسكن، ومن ثم استحالة الزواج، إلى النظر إلى كل فتاة تمر وكأنها بطلة حلم أسطورى عزيز المنال. فقد بعضهم عقله وكاد البعض الآخر أن يفقده فتحول إلى درويش مهووس، أو نصّب نفسه إماما لا يكف عن وعظ الناس وزجرهم وكأنه مبعوث العناية الإلهية، أو عن قراءة التعاويذ بصوت عال فى أى مكان عام للفت الأنظار، أو تغلبت عليه حيوانيته فاندفع يهتك عرض أى فتاة يجدها فى متناول يده.

مما يمكن استنتاجه أيضًا من حادث العتبة أن المحافظة على الأمن فى مدينة القاهرة فى عام ١٩٩٢ وحماية أرواح الناس قد أصبحت هى بدورها أمراً متروكًا للمبادرة الفردية والحافز الفردى بعيداً عن التدخل الحكومى. فكما انصرفت الحكومة عن الاقتصاد وتركته هو وبناء المساكن وإنشاء المدارس للقطاع الخاص، فإنها أيضًا تركت الشارع المصرى تحكمه قوانين الغاب. لن تجد فى ميدان العتبة إذن من رجال الشرطة من يسعفك إذا تعرضت لحادث من هذا النوع. فرجال الشرطة، حتى بفرض تواجدهم فى هذا المكان، مشغولون هم أيضًا بقضيتهم الاقتصادية الخاصة. أصيبوا هم أيضًا، شأن معظم الواقفين على محطة الأتوبيس، بالهزال وسوء التغذية والقنوط، مما يجعلهم إذا رأوا حادثا من هذا النوع، أقرب إلى الوقوف للتفرج عليه مثل بقية الواقفين، منهم إلى القيام بأى عمل لحماية أرواح الناس. فإذا حدث، كما حدث فى هذه المرة، أن تدخل أمين شرطة بإطلاق النار فى الهواء لوضع حد للهرج والمرج، فسنجد أنه كما كان بالفعل، يمر بهذا الموقع بالصدفة البحتة فى طريقه إلى مكان آخر، ولم ير بأسا من التدخل فى أمر لا يدخل فى الواقع ضمن مسئولياته. ولكن حيث إنه كان يتصرف بمبادرته الخاصة وليس أمامه طريقة لاستدعاء مزيد من رجال الشرطة الذين وصفت لك حالهم منذ لحظة، فإنه اعتمد أيضًا على الحافز الفردى لدى جمهور الواقفين فطلب من أحدهم أن يمسك بأحد

المشكوك فى أمرهم، ريثما يجرى للإمساك بآخر. المسألة كلها إذن هزلية بقدر ما هى مأساوية. والله أعلم ما إذا كان أمين الشرطة هذا قد أمسك بالفعل بالمعتدين الحقيقيين على الفتاة، أم أنه طلبًا للبطولة أو المكافأة، أمسك بأى شخص وجد من الصعب الفرار من أمامه مثل محاسب معوّق فاقد لأحد ساقيه، وحاول الانتحار بعد يومين بقطع شرايينه حزنًا وكمدًا لما أصابه.

وسط هذا الهرج والمرج إذن ما أسهل أن يعتدى شخص على آخر. الجميع يعتدون على الجميع وينهشون لحم بعضهم البعض. أكوام من أجساد البشر تقع متكدسة بعضها فوق بعض، من بينهم رجل ذو ساق واحدة، وفتاة تحتها رجل وفوقها رجل، وهتك عرض، وأمين شرطة يطلق النار فى الهواء، ويحاول القبض على أى شخص يمكن القبض عليه. والناس حوله يسرعون بالاتهام دون تمحيص بحثًا عن كبش فداء يُحمّلونه كل آثامهم ويجعلونه يدفع ثمن كل آمالهم المحبطة. وبائع تمر هندى يسمعه أحد الصحفيين فى اليوم التالى وهو يقول «أهو كل يوم من ده». وأم سيدة، بائعة السجاير، تصرخ بأعلى صوتها فى اليوم التالى للحادث بعد أن غطت الفتاة بردائها قائلة لمندوبى الصحف «ما هو ده ذنب اللى يعمل الخير، أنا اللى قلعت جلابيتى وغطيت بيها البنت، تقوم تيجى البلدية وتشيل بضاعتى وترمينى، طيب أروح فين يا ناس؟» والصحف بدورها تشترك فى نفس الهرج والمرج وتنهش لحم الناس كما ينهشه الآخرون، وتصدر الأحكام بالإعدام، وتنشر صورة أحد المقبوض عليهم وتكتب تحتها «الذئب البشرى» قبل أن يثبت أى شىء ضده، حتى أصبح الناس جميعًا يعرفون شكل الفتاة البائسة وأختيها، ويعرفون اسمها كاملاً وعنوانها، وأسماء خطابها الثلاثة وصورهم، واسم المحاسب المتهم وصورته وصورة زوجته.. إلخ.

والراجح أن عددًا كبيرًا من الصحفيين المصريين قد سئم الكلام فى السياسة لأن هامش الحرية المتاح قد أصبح محدودًا للغاية فى ١٩٩٢، برغم ما يقال عكس ذلك، ولأن ما يسمح به رؤساء تحرير معظم الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى بنشره من نقد حقيقى قد أصبح قليلاً جدًا، وأن ما أصاب الصحفيين من

قنوط قد أصاب القراء أيضًا فلم يعد أمامهم جميعًا إلا التسلية، وما هو أكثر تسلية من فضيحة من هذا النوع، فيها الإجرام وفيها الجنس، وفيها اللغز البوليسى المحير؟

هذا هو على الأرجح بعض ما سيكتبه المؤرخ الذى سيأتى بعد مائة عام عندما يقرأ جرائدنا ومجلاتنا التى تصدر هذه الأيام، وهى صورة غير مشرّفة البتة.

٤
قضاء وقدر

كنت فى كل مرة أخرج فيها من محطة مترو الأنفاق، متجها إلى مكان عملى، أجدهم فى طريقى. خمسة أو ستة من الرجال الجالسين القرفصاء، والمصطفّين على الرصيف، ينظرون بأمل إلى كل من يخرج من المحطة، ولكن لا تسمح لهم كرامتهم بأن يحاولوا لفت نظرك إلى وجودهم بأكثر من نظرة الأمل هذه. هم ماسحو الأحذية الجالسون فى هذا المكان الاستراتيجى فى ميدان من أكبر الميادين فى أكبر مدينة بمصر.

عندما عرفتهم وحادثتهم وجدتهم جماعة من الناس البالغى الطيبة والوداعة، فيهم الظرف وحب النكتة والمداعبة المعروف فى المصريين، وقبولهم التام لما يأتى به القدر وحكم الزمان، المعروف أيضا فى المصريين. تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والخمسين، وضع كل منهم كل رأس ماله أمامه على الرصيف، وهو ذلك الصندوق الخشبى الصغير المعروف الذى يتسع، على الرغم من صغر حجمه، لكل الأدوات والمعدات اللازمة لممارسة المهنة: الورنيش والفوط والفرش.. إلخ.

لم أكن لأكتب عنهم لولا أنى فى أحد الأيام، بعد سنوات من رؤيتهم كل يوم فى هذا المكان وبنفس المنظر، رأيت مكانهم خاليا تمامًا، ولا أثر بالمرة لوجودهم. لم يكن الوقت مبكراً أكثر من اللازم ولا متأخرا أكثر من اللازم، فأين ذهبوا؟ وماذا حدث لهم؟ ما كدت أخطو بضع خطوات متجها إلى الممر المظلم الضيق الذى يفصل بين عمارتين، حتى رأيت أحدهم وقد اختبأ وراء أحد الأعمدة، يحاول أن يقوم بتلك المهمة المستحيلة: أن يلفت النظر وألا يلفت النظر فى نفس الوقت، يريد أن يمارس مهنته فيأمل أن يراه من يرغب فى مسح حذائه، ولكن من الواضح أنه يحاول فى نفس الوقت الاختفاء عن بعض المتربصين به، الذين لا يريدون به إلا شراً. فمن هم هؤلاء المتربصون به؟ رحت أسأله لأحاول أن أفهم سر هذا الاختباء، وسر اختفاء زملائه، فحكى لى ما يلى: ضابط حديث التعيين أوكلت إليه مهمة تطبيق أمر صادر من المحافظة يمنع ماسحى الأحذية من الجلوس فى هذا

المكان. ولماذا؟ ربما لأن منظرهم يشوّه الميدان، ويظهر القاهرة بمظهر لا يليق الظهور به أمام السياح الأجانب؟ أو ربما لاعتبارات الأمن؟ فقد يمرّ شخص مهم بسيارته بالميدان، مما يتطلب تطهير الميدان من أى شىء يمكن أن يسبب إزعاجه أو يهدد سلامته. وربما كان شىء آخر غير هذا وذاك. المهم أن هذا الضابط حديث العهد، قد أخذ المهمة التى عهد بها إليه مأخذ الجد، فلا يكاد يرى هؤلاء حتى يرسل إليهم صولا أو أمين شرطة ليجمع صناديقهم ويصادرها عقابا لهم على مخالفة الأمر المعروف لهم منذ زمن طويل.

المسألة معقدة للغاية. فالموضوع قد يكون واضحًا فى نظر المحافظة وضباطها، ولكن العكس بالضبط واضح أيضًا تماما فى نظر ماسحى الأحذية. إنهم لا يعرفون أى مهنة يكسبون منها عيشهم إلا هذه. ولا الحكومة ولا القطاع الخاص عرضا عليهم عملاً آخر ورفضوه. وطعامهم وطعام أولادهم متوقف على قيامهم بمسح عدد معين من الأحذية كل يوم. فسواء أرادت المحافظة أو لم ترد لابد لهم ولأولادهم أن يعيشوا. ثم إن هذا العدد المطلوب من الأحذية لا يتوافر إلا فى ميدان بهذا الحجم، وموقع بهذه الأهمية. فالاختفاء عن عينى ضابط الشرطة معناه أيضا الاختفاء عن أعين الزبائن، وإرضاء ضابط الشرطة إرضاء تامًا معناه الموت جوعًا. فالمسألة فى الواقع لا تخرج عن كونها تعارضا بين أمر إدارى وقانون بيولوجى.

فى أثناء حديثى مع «صابر»، ماسح الأحذية الذى اختفى فى الممرّ، لمحنا سيارة نصف نقل من سيارات المحافظة تمرّ بالميدان، وأشار الرجل إليها قائلا لى إن هذه هى السيارة التى تجمع صناديقهم. فنظرت ووجدت عليها سلة من السلال المعروفة التى يحملها باعة السميط، وقد ارتصّت عليها بالفعل أقراص السميط التى لابد أنها قد أخذت عنوة من صاحبها الذى لابد أنه أيضا قد خالف أوامر المحافظة فجلس حيث لا يسمح له بالجلوس.

فى نظر هذه المجموعة من الناس، الحكومة ليست إلا القضاء والقدر بعينه. القضية ليست قضية إصدار حكم على الحكومة، ووصفها بأنها حكومة صالحة أو طالحة. إنها الحكومة فحسب، كما أن القضاء والقدر هما فقط قضاء وقدر، لا أكثر ولا أقل، لا يجوز إصدار حكم عليهما أو تقييمهما. المهم هو الإفلات من الحكومة كلما كان هذا ممكنا، حتى تصبح الحياة نفسها ممكنة.

٥
الزواج المحرّم

منذ نحو خمسين عامًا كنا نسمع أن بعض الحكومات العربية فى الخليج لم تبدأ بعد فى تطبيق مبدأ الفصل بين الذمة المالية للحاكم، وبين الخزانة العامة للدولة. وكنا نعتبر هذا تخلّفا فظيعا فى نظم الحكم : أن تزول الفوارق إلى هذه الدرجة بين المال العام والمال الخاص، بين ما يتصل بعمل الموظف العام من حقوق الأمة، وما يقع تحت يده من أمواله الخاصة، هذا التمييز الذى عرفته الدولة المصرية من أقدم العصور. ولم يكن يخطر بالبال أن الدولة المصرية يمكن أن تعود القهقرى إلى ما قبل هذا التمييز الذى تطبقه الآن كل الدول العصرية ولا تحيد عنه.

فمنذ سنوات قليلة دعيت إلى ندوة فى مبنى جامعة الدول العربية بميدان التحرير، وعندما دخلت المبنى كان أول ما صادفنى قاعة مؤتمرات واسعة كتب على بابها «قاعة عصمت عبد المجيد»، وكان الدكتور عصمت وقتها، كما لا يزال الآن، هو الأمين العام للجامعة. واعتبرت هذا صورة من صور الخلط بين الأموال العامة وبين الذمة الخاصة لأحد المسئولين، كما تذكرت أمثلة أخرى لنفس هذا الخلط عندما نطلق على المدن أو الشوارع أو محطات المترو أسماء بعض الحكام الحاليين، وإن كنا لم نصل بعد إلى إطلاق اسم وزير المواصلات الحالى على إحدى محطات مترو الأنفاق.

تذكرت مدينة لندن أيام دراستى، حيث كان فيها ولا تزال، محطة مترو اسمها «شارع الخبّاز»، ما كان أسهل تسميتها باسم «الأمير تشارلز» أو «الأميرة آن»، ومحطة أخرى تحمل اسما قديما من سالف العصور هو «الفيل والقلعة»، ما كان أسهل أن تسمى باسم الملكة إليزابيث أو باسم زوجها الأمير فيليب. ولكن هناك بالطبع ما يمنع هذا منعا باتا، ولو تجرأ أحد على أن يفعل مثل هذا لأشبعه الشعب الإنجليزى سخرية حتى يعيد الأسماء إلى أصلها.

ينطبق الأمر أيضا بالطبع على منح الجوائز والنياشين، حيث شاع عندنا فى

السنوات الأخيرة أن توزع الجوائز وشهادات التقدير على من ترضى عنهم السلطة لا على من يستحقونها حقيقة. بل وصل الأمر إلى أن أصبح رجال السلطة يوزعون الجوائز على بعضهم البعض، فيعطى وزير الثقافة جائزة الدولة التقديرية لرئيس الوزراء، أو يعطى رئيس الوزراء جائزة علمية رفيعة لرئيس مجلس الشعب، أو يعطى وزير الإعلام شهادة تقدير لرئيس تحرير جريدة لاهم لها إلا امتداح وزير الإعلام. . وهكذا. وقد أصبحت الظاهرة تتكرر عندنا بمعدل متسارع فى السنوات الأخيرة، فلاحظت أنه فى يومين متتاليين طبق نفس «المبدأ» فى اختيار العائلة المثالية فى مصر، وفى إطلاق اسم مسئول كبير على أكبر قاعة للمؤتمرات فى الصعيد.

لسبب ما، قفزت إلى ذهنى فكرة الزواج المحرّم، أى الزواج بين الأقارب الأدنين، كزواج الأخ بأخته مثلا، مما ينفر منه المرء ويقشعر البدن. وقلت لنفسى لعل سبب النفور الشديد فى الحالين واحد. ففى الحالين لم يكن يتصور المرء أن يسمح أحد لنفسه بأن يعتدى على «حرمة» المال العام، وأن يضع أحد يده على ما استأمنه الناس عليه.

٦

القطار المشئوم والمالتسية الجديدة

عندما وقع حادث القطار المأساوى فى كفر الدوار فى مصر، منذ فترة قصيرة، الذى راح ضحية له عشرات القتلى وعشرات الجرحى، كان لابد أن يتذكر المرء ما وقع قبله بأيام قليلة من تسمّم آلاف التلاميذ فى بعض المدارس فى مصر، من وجبة بسكويت وزعتها عليهم مدارسهم كبديل لوجبة غذائية ملائمة. كما كان لابد أن يتذكر المرء أيضا، ما حدث قبل هذا وذاك بأيام قليلة أيضا، من تصادم فى طريق الغردقة على البحر الأحمر، بسبب سوء إضاءة الطريق، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنبيه السائرين إلى عدم صلاحية الطريق للمرور بسبب انقلاب سيارة لورى قبل ذلك بساعات، وقد راحت ضحية حادث التصادم سيدة فى ريعان شبابها وإحدى طفلتيها.

إن تكرار أمثال هذه الحوادث فى مصر فى السنوات الأخيرة، وتضاؤل المدة الزمنية التى تفصل بينها، يثير فى الذهن كثيراً من الشجون، كما أنه يدعو إلى التأمل والتساؤل عن السبب. وقد تذكرت وأنا أفكّر فى الأمر نظرية مالثس الشهيرة التى قال بها منذ مائتى عام. ورغم أنه يندر أن نجد من بين النظريات الاقتصادية، نظرية تعرّضت لقدر من النقد والهجوم والتفنيد يعادل ما تعرضت له نظرية مالثس فى السكان، فإن هذه النظرية تقاوم مرور الزمن مقاومة غريبة، ولازالت تذكر بين الحين والآخر، ولا زال تدريسها واجبا، ولازالت هى السبب الأساسى فى شهرة الرجل، رغم أنه كتب أشياء مهمة غيرها فى علم الاقتصاد، ولم تخضع للنقد مثلما تعرضت نظريته فى السكان.

الأرجح أن السبب فى ذلك أن هذه النظرية تحتوى على منطق لا يقاوم، وجزء من الحقيقة لا يمكن تفنيده، وأن هذا المنطق الذى لا يقاوم وهذا الجزء الذى لا يمكن دحضه، هما اللذان يلقيان بعض الضوء على تلك الحوادث المفجعة التى تكرر حدوثها فى مصر.

إن نظرية مالثس تقول، كما هو معروف، إن السكان يميلون إلى أن يزيد عددهم بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو فى إنتاج المواد الغذائية، فبينما يتضاعف عدد السكان كل فترة، ولتكن ٢٥ عامًا، فإن إنتاج الدولة من الغذاء لا يزيد عادة بهذه النسبة بل بنسبة أقل. والنتيجة الحتمية لهذا أن يحدث للسكان ما يخفض عددهم بالدرجة الكافية، أى إلى الحد الذى يسمح للباقين بإشباع حاجتهم للغذاء. ولكن هذا الانخفاض فى عدد السكان نتيجة عدم كفاية الغذاء، لابد أن يرتبط بمآس وكوارث أشار منها مالثس إلى المجاعات والأوبئة والحروب، وكلها أمور مفجعة يحتّمها نقص الغذاء عن الحاجة.

لقد انتقدت النظرية كثيرا على أساس أن ما تضمنته من نبوءة، ظن مالثس أنها ذات صلاحية عامة، لم تنطبق على بلاد كثيرة، وهى تلك البلاد التى حققت تقدما تكنولوجيا فى الإنتاج الزراعى سمح بزيادة إنتاج الغذاء بمعدل يزيد على معدل زيادة السكان، وهى أيضا الدول التى نسميها الآن بالدول المتقدمة اقتصاديا. ومن ثم فالنظرية قد تصيب وقد تخيب، وليست كما ظن مالثس صالحة لكل زمان ومكان.

ولكن المنطق الأخاذ الكامن فى نظرية مالثس يتجاوز هذا الفهم الضيق، والذى يجعلها تنحصر فى العلاقة بين السكان والغذاء. ويبدو أن هذا المنطق الأخاذ هو الذى جعل داروين يقول إن الذى أوحى له بفكرته عن الصراع بين الكائنات الحية من أجل البقاء، وأن البقاء فى النهاية للأصلح، ليس إلا نظرية مالثس فى السكان. فالعنصر الأساسى فى نظرية مالثس هو أن زيادة السكان تخضع لقوى تختلف فى طبيعتها عن القوى التى تحكم وسائل إشباع حاجات هؤلاء السكان. فالسكان يتكاثرون بسبب قانون بيولوجى وميول طبيعية فى الإنسان يصعب كبحها وتقييدها، بينما وسائل إشباع حاجات السكان من غذاء وملبس ومسكن ووسائل مواصلات ومدارس. . إلخ، هذه كلها تحكمها عوامل ليست بقوة ذلك القانون البيولوجى، ومن ثم فإن هذه العوامل التى تهيئ وسائل إشباع هذه الحاجات قد تتحقق وقد لا تتحقق، قد تتوافر فى القائمين عليها الكفاءة اللازمة وقد لا تتوافر، قد يهمل المسئولون عنها واجبهم فيوفرونها للناس، وقد لا يهملون.

الأمر إذن لا يقتصر على إنتاج المواد الغذائية، بل يمتد أيضا ليشمل بناء المساكن، وتشييد المدارس، ومدّ الطرق والسكك الحديدية، وتوفير عدد كاف من القطارات الصالحة للعمل والمزوّدة بالفرامل اللازمة، وعدد كاف من الطرق الصالحة لسير السيارات، والمضاءة إضاءة جيدة ليلا، وعدد كاف من المستشفيات ووحدات الإسعاف لإسعاف من يصاب فى حوادث الطريق، وتحقيق درجة كافية من النظام والرقابة تسمح للتلاميذ بالحصول على وجبة آمنة فى مدارسهم لا ينتج عنها تسمم . . . إلخ .

يبدو إذن أنه فى حالة دولة كمصر، ودول أخرى كثيرة فى ذلك الجزء من العالم المسمى بالعالم الثالث، لازالت فكرة مالثس صحيحة : السكان يتزايدون بمعدل يفوق بكثير قدرة هذه الدول على توفير وسائل الحياة الملائمة لهم . والحياة الملائمة للبشر لا تتطلب فقط مواد غذائية، بل أشياء أخرى كثيرة ولكنها أساسية أيضا . فإذا لم توفّر هذه الدول لسكانها هذه الوسائل، فلا مفر من أن تحدث الكوارث والفواجع . والكوارث ليست بالضرورة كما ظن مالثس، مجاعات وحروبًا وأوبئة، بل تشمل أيضا صعود القطارات على الأرصفة، واصطدام السيارات بعضها ببعض دون مبرر، وحصول التسمم لآلاف من التلاميذ بسبب وجبة بسيطة من البسكويت [1] .

(١) كتبت فى أكتوبر ١٩٩٨، بمناسبة حدوث حادث مأساوى، هو صعود قطار قادم من الإسكندرية، ومكتظ بالركاب فى داخله وعلى سقفه، على رصيف محطة كفر الدوار، وراح ضحيته أكثر من ستين قتيلا من ركاب القطار، ومن الواقفين على رصيف المحطة، ومن الواقفين حول المحطة من بائعين متجولين وغيرهم .

الفصل الثالث

حجـــاب ونقـــاب

١

عن الفضيلة الملائمة اجتماعيا

للاقتصادى الأمريكى الشهير، جون كينيث جالبريث، فكرة شيقة تتعلق بتغير نظرة المجتمع الأمريكى إلى المرأة، أذكرها هنا لاعتقادى أنها لا تخلو من مغزى لما طرأ من تغير على مركز المرأة فى المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين، عقدى السبعينيات والثمانينيات .

يقول جالبريث، متحدثا عن المجتمع الأمريكى، إن عملية الاستهلاك، إذا وصل الاستهلاك إلى مستويات عالية، هى بعكس ما يفترضه الاقتصاديون عادة، عملية بالغة التعقيد، كثيرة الأعباء. فمع زيادة ما تحوزه العائلة من سلع من مختلف الأشكال والألوان، ومع تضاعف عدد الخدمات التى ينفق عليها الأمريكى دخله، تواجه الأسرة الأمريكية عدداً لا نهائيًا من الأعباء التى لا يمكن للرجل أن يقوم بها، لانشغاله بجمع المال اللازم لتحقيق هذا المستوى العالى من الاستهلاك. فمن إصلاح السيارة (أوالسيارتين) وتنظيفهما، إلى تجميل ورى الحديقة، إلى مناقشة مندوب شركة التأمين، إلى مراجعة فواتير التليفون والكهرباء، إلى محاولة اختيار أرخص أو أجود الأصناف من بين العدد اللامتناهى من السلع المعروضة، والمقارنة المستمرة بين أسعارها المتغيرة، إلى متابعة الإعلانات التى لا تنتهى عن فرص مغرية لا يجب أن تضيع، إلى ملء استمارات ضريبة الدخل والمطالبة بالإعفاءات، إلى توصيل الأولاد إلى المدارس والملاعب ومواجهة طلباتهم اللانهائية على السلع

الجديدة . . إلخ . يقول جالبريث إن جزءاً كبيراً من هذه الأعباء كان يقوم به الخدم فى القرن الماضى ، ولكن مع تضاعف عدد السلع والخدمات نتيجة زيادة الدخل ، ومع ارتفاع أجور الخدم ، لم يعد مفر من إلقاء هذه الأعباء على الزوجة ، حتى ولو كان لها بدورها وظيفة مدرة للدخل . ولكن هذا يتطلب بالضرورة إقناع المرأة بالقيام بهذه الأعباء عن طيب خاطر وتزيين الأمر لها ، بحيث يحسم الأمر نهائيا ولا يصبح مصدراً للشقاق والنزاع الدائم حول المسئول عن القيام بهذه المهام . هكذا ابتدع الرجل الأمريكى ما يسميه جالبريث «الفضيلة الملائمة اجتماعيّا» والمقصود بذلك انتشار الاعتقاد (الذى يلائم الأمريكى ملاءمة تامة) بأن الزوجة المثلى ليست هى بالضرورة المرأة المحتشمة أو الذكية ، ولا هى قوية الشخصية أو المثقفة ، ولا هى المرأة التى تجيد الحديث ولا حتى تلك التى تكسب كثيراً من عملها خارج المنزل ، بل هى المرأة البارعة فى النهوض بأعباء الاستهلاك ، أى التى تقبل أن تقوم بطيب خاطر بأعمال الخادم والطباخ والسائق والخياط والبستانى ، فى نفس الوقت الذى قد تمارس فيه عملا أو وظيفة خارج المنزل . هذه هى فى نظر الأمريكى الآن «الزوجة الفاضلة» إذ إن هذه هى الفضيلة الملائمة اجتماعيّا ، أى الصفات المرغوب فيها فى ظل نمط معين من المعيشة والاستهلاك .

وقد سألت نفسى عما إذا كان قد حدث فى مصر خلال ربع القرن الماضى من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما يمكن أن يفسر ذلك التغير الذى طرأ على نظرة المجتمع المصرى إلى المرأة ، إلى الحد الذى يسمح لنا بالقول بحدوث «إعادة تعريف للمرأة الفاضلة » ، بحيث أصبح الزى الذى ترتديه جزءاً أساسيّا من هذا التعريف ، بعد أن كان يعتبر منذ ما لا يزيد على ربع قرن على الأكثر ، أمراً ثانويّا .

الملفت للنظر أن هذا التغير الواضح فى درجة الأهمية التى أصبحت تعلق على ما ترتديه المرأة من ثياب وفى اتجاه فرض مزيد من القيود والشروط ، قد حدث فى فترة سادت فيها ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة القوة كان المتوقع أن تعمل فى الاتجاه المضاد ، أى نحو إعطاء المراة المصرية درجة أكبر من الحرية والاستقلال .

انظر مثلا إلى ذلك الاتجاه الرائع نحو انتشار التعليم بين الإناث حيث تضاعفت نسبة الإناث اللاتى يحملن مؤهلاً تعليميّا (أيا كان نوعه) إلى مجموع الإناث

اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات، أكثر من خمس مرات فيما بين ١٩٦٠ و١٩٨٦ طبقًا لأرقام تعداد السكان لسنة ١٩٨٦ . بعبارة أخرى، فى عام ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة من الإناث اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات أقل من أربعة يحملن أى مؤهل تعليمى على الإطلاق، فصار عددهن أكثر من عشرين فى ١٩٨٦ . كذلك نجد أن نسبة الإناث اللاتى يحملن مؤهلاً جامعيّا أو أعلى قد تضاعفت ١٤ مرة خلال نفس الفترة. ومن ثم نجد أنه فى عام ١٩٦٠، بينما كان هناك من بين كل عشرة أشخاص حاصلين على مؤهل جامعى أو أعلى، تسعة من الذكور مقابل أنثى واحدة، أصبحت النسبة سبعة إلى ثلاثة فى ١٩٨٦ .

لا يقل عن التعليم شأنا كعامل من عوامل تحرير المرأة وربما يفوقه، درجة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى خارج المنزل، وهنا أيضا نجد تقدما ملحوظًا خلال ربع القرن المذكور. ففى عام ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة شخص يشتغل بأعمال اقتصادية خارج المنزل ثمانى إناث فقط مقابل ٩٢ من الذكور، فأصبح عدد الإناث فى ١٩٨٦ من بين كل مائة مشتغل ١٩ مقابل ٨١ من الذكور .

من العوامل التى كان من المتوقع أن تعمل فى اتجاه المزيد من تحرير المرأة، وزادت أهميتها فى السبعينيات بوجه خاص، الهجرة الخارجية. فهناك أولا ما أتاحته الهجرة للمرأة المصرية المتعلمة من فرصة السفر بمفردها إلى دولة من الدول العربية لكسب الرزق، أو للإضافة لدخل الأسرة. فإذا سافر الزوج بمفرده تحملت الزوجة الباقية فى مصر مسئوليات ما كانت تحملها من قبل، مما عرضها للدخول فى علاقات اجتماعية جديدة، والاستقلال فى اتخاذ قرارات كان يقوم بها الزوج، والقيام بدور الأب والأم فى آن واحد . . إلخ. ثم هناك ما يترتب على هجرة الزوجة أو الزوج أو كليهما من ارتفاع فى الدخل يسمح للأسرة كلها بارتياد آفاق استهلاكية واجتماعية جديدة، والاتصال بأنماط جديدة للعلاقات الأسرية فى داخل مصر وخارجها .

ولكن الهجرة الخارجية جلبت معها واقترنت بعامل آخر من عوامل تحرير المرأة قد لا يقل فى قوته عن العوامل المتقدمة جميعا وهو التضخم. فقد أدى الارتفاع المذهل فى نفقات المعيشة منذ منتصف السبعينيات الى اهتزاز كثير من القيم

الاجتماعية التي تتصل بدور المرأة فى النشاط الاقتصادى. فمن ناحية أجبر ارتفاع معدل التضخم أعداداً متزايدة من النساء على الخروج للعمل وأجبر الأب والزوج على قبول ما كانا ليقبلاه من قبل، وأضفى قيمة جديدة على الزوجة العاملة أو البنت العاملة التي أصبح عملها خارج المنزل ضروريا لمواجهة نفقات المعيشة. ومن ناحية أخرى أدى التضخم إلى ارتفاع نسبة غير المتزوجين من الذكور والإناث بسبب ما يفرضه التضخم من عراقيل أمام توفير مسكن جديد والمعيشة المستقلة خارج بيت الأب والأم. فتدل إحصاءات التعداد الأخير على أن نسبة من لم يتزوج أبداً من الذكور الذين فى سن الزواج ارتفعت من ٢٤٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٢٪ فى ١٩٨٦ وبين الإناث من ١٨٪ إلى ٢٦٪ وارتفاع نسبة غير المتزوجات، فضلاً عما يتيحه من فرصة أكبر للعمل أمام المرأة، يرفع من قيمة جهود البنت الذاتية فى العثور على زوج بنفسها، الأمر الذى من شأنه أن يسمح لها بحرية أكبر ويعمل على إضعاف السلطة الأبوية عليها .

ولكن التضخم يعمل على تحرير المرأة من زاوية أخرى أيضا. ذلك أن بعض الشرائح الاجتماعية فى مصر كالحرفيين، استفادت من ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الهجرة حيث زادت دخولها بمعدل أعلى من معدل الارتفاع فى الأسعار بسبب الندرة التي أحدثتها الهجرة فى أنواع متعددة من الحرف. هذا الارتفاع المفاجئ فى الدخل الحقيقى سمح بدوره لنساء هذه الشرائح الاجتماعية بممارسة أنماط جديدة من الاستهلاك والاتصال بأنماط جديدة للحياة كانت تمارسها الطبقات الأعلى دخلا وتفرض بطبيعتها درجة أكبر من الاختلاط والاشتراك فى الحياة العامة.

كيف لنا إذن تفسير هذا اللغز؟ عوامل اقتصادية واجتماعية بالغة القوة تدفع فى اتجاه حصول المرأة على حريات أكبر ومساواة أكبر، وتدفعها إلى عزلة أقل واختلاط أكبر، هذه العوامل تقترن بظاهرة مضادة تماماً تتمثل فى العودة إلى النظر إلى المرأة على أنها فى الأساس مصدراً للفتنة وإثارة الرجل، ومن ثم فرض قيود لم تكن قائمة تتعلق بزى المرأة وبالاختلاط بين الجنسين؟ .

إنى أميل إلى الاعتقاد إلى أن هذا الذى أسميته باللغز، يحمل هو نفسه فى طياته

الحل . بمعنى أن هذه العوامل الجديدة الدافعة إلى مزيد من تحرير المرأة قد تكون هى نفسها التى ولدت الدعوة المناقضة لها والداعية إلى زيادة القيود المفروضة عليها .

قد يرجح هذا الرأى الملاحظة الآتية : وهى أن هذا الاتجاه إلى فرض قيود جديدة على المرأة قد صادف أكبر قدر من النجاح والانتشار لدى شرائح اجتماعية معينة ، يمكن وصفها بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة ، أو بالطبقة المتوسطة الصغيرة ، وهى نفس الشرائح التى تعرضت أكثر من غيرها خلال ربع القرن الماضى للعوامل الدافعة إلى مزيد من حرية المرأة ، كازدياد اشتراكها فى فرص التعليم والعمل خارج المنزل والهجرة الخارجية ، وربما كان أيضًا تأثرها بالتضخم سلبا أو إيجابا أكبر من تأثر غيرها . بينما نلاحظ بالمقابل أن الدعوة إلى فرض المزيد من القيود على المرأة صادفت انتشاراً أقل فى صفوف الطبقات العليا والطبقات الواقعة فى قاع السلم الاجتماعى فى نفس الوقت ، وكلاهما من الشرائح الاجتماعية الأقل تأثراً بالعوامل الاقتصادية الجديدة التى تكلمنا عنها . فالشرائح الاجتماعية العليا لم تحصل نساؤها فى الواقع على حريات وحقوق جديدة لم تكن تتمتع بها من قبل ، وكذلك فيما يتعلق بفئات الدخل الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى من المعدمين وأشباه المعدمين فى الريف المصرى ، أو المشتغلين بالخدمة المنزلية ومختلف الأعمال الرثة فى المدن ، أو الذين يحتلون أدنى مراكز الوظيفة الحكومية من كتبة وفراشين . . إلخ .

دعنا نركز النظر إذن على تلك الشرائح التى وصفناها «بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة » ، التى تعرضت أكثر من غيرها لفرص جديدة فى التعليم والتوظيف والهجرة وربما كان تأثرها بالتضخم أكبر من تأثر غيرها ، وأتيحت لنسائها حريات أكبر لنفس هذه الأسباب . هذه الشرائح الاجتماعية التى تعرضت إذن أكثر من غيرها للتغير فى نمط حياتها وفى مركزها النسبى فى السلم الاجتماعى ، انتابها فيما أزعم خوف مفاجئ من هذه الحريات الجديدة التى تتعرض لها نساؤها . إن بناتها تدخل الجامعة لأول مرة ونساءها تحتل الوظيفة الحكومية إلى جانب الغرباء من الذكور ، فتشاركهم حجراتهم ومكاتبهم ، وتضطر إلى التعامل اليومى معهم . وهى مضطرة إلى أن تزاحم الرجل فى وسائل المواصلات العامة لأول مرة ، بعد أن كانت

تتمتع بالحماية التى توفرها لها عزلتها فى البيت . بل هى تضطر أحيانا إلى الهجرة وحدها إلى خارج مصر كلها لتعمل فى التدريس فى الكويت أو قطر ، أو تضطر وقد هاجر زوجها ، إلى تحمل مسئوليات داخل مصر تجبرها على الدخول فى علاقات اجتماعية لا عهد لها بها . ثم يأتيها زوجها بمدخراته من السعودية أو العراق ، وقد يجلب معه سيارة ، فإذا بالأسرة كلها قد قفزت عدة درجات على السلم الاجتماعى ، ولديهم الآن ما يجدر التباهى به أمام الجميع ، إذ ما جدوى هذه الثروة الجديدة إن لم يرها أحد؟

وهذه الثروة الجديدة تسمح لهم بارتياد أماكن كانت مغلقة دونهم من قبل . فهم الآن يرتادون الشواطئ والمسارح ويدخلون النوادى التى كانوا يسمعون عنها دون أن يروها . والمرأة تتردد على كل هذه الأماكن فرحة بحريتها الجديدة ولكنها فرحة مشوبة بالخوف . فهى تأتى من بيئة لم تتعود فيها الدخول فى علاقات مباشرة مع الغرباء من الرجال . والرجال أنفسهم ينتابهم خوف أكبر على زوجاتهم وبناتهم من هذه الحرية الجديدة ، وهم الآن مضطرون للسماح لهن بالخروج إلى الجامعة أو الوظيفة أو للقيام بأعباء كانوا هم الذين يقومون بها من قبل ثم اضطروا للتخلى عنها عندما اضطروا لمضاعفة الجهد للاحتفاظ بمستوى المعيشة الجديدة الذى وصلوا إليه .

أى شيء أنسب فى مثل هذه الظروف ، من إعادة تعريف المرأة الفاضلة؟ بحيث تصبح هى ، ليست بالضبط المرأة التى تلزم بيتها ولا تغادره ، ولا هى التى تنسحب من المجتمع أو تترك وظيفتها للتفرغ لأعمال المنزل ، ولا هى التى تمتنع تمامًا عن محادثة الغرباء من الرجال ، فكل هذا لم يعد ممكنًا فى الظروف الاقتصادية الجديدة . بل المرأة الفاضلة هى فقط التى تلتزم بالاحتشام اللازم . هذه مرة أخرى هى الفضيلة «الملائمة اجتماعيّا» حيث يحدد المسموح وغير المسموح به أخلاقيا طبقا لما تتطلبه ظروف المجتمع فى فترة تاريخية معينة ، أو طبقًا لما يحقق بأكبر درجة ممكنة ، الحاجة النفسية لأكثر طبقات المجتمع ديناميكية وتأثيراً .

فهذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة التى تتبنى أكثر من غيرها هذا التعريف الجديد للمرأة الفاضلة ، هى بالفعل أكثر الطبقات المصرية الآن ديناميكية وتأثيراً ، ومن ثم فإن أفكارها وقيمها تجد انتشاراً واسعًا حتى خارج حدود الشرائح

الاجتماعية التى نشأت فيها ابتداء. ذلك أن هذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة بسرعة على درجات السلم الاجتماعى تتسم بدرجة عالية من الحيوية والثقة بالنفس اكتسبتها من حقيقة هذا الصعود نفسه، وهى تعبر عن أفكارها الجديدة بقوة مشفوعة ومؤيدة بقوتها الشرائية الجديدة، وهى كالعادة تقدم تفسيرها الخاص لمعنى الفضيلة وكأنه هو المعنى الوحيد، وقد لا يكون فى الحقيقة إلا التفسير «الملائم اجتماعيّاً» فى لحظة تاريخية معينة.

٢
قصة الحجاب والنقاب فى مصر

القاهرة فى ٢٠٣٧/١١/٢٤

كان الأمر قد بدأ بدايات بريئة جداً ومتواضعة للغاية، فلم يلفت نظر أحد، ولم يتصور أحد أن الأمر يمكن أن يتطور على هذا النحو الخطير. ففى حوالى سنة ١٩٧٠، أى منذ ما يقرب من سبعين عاما، شوهد فى بعض شوارع القاهرة ما لا يزيد على أربعة أو خمسة نساء يرتدين زيا لا يختلف كثيراً عما اعتادت نساء الحضر فى مصر ارتداءه، اللهم إلا فى أنه يشمل غطاء كاملا للشعر والأذنين، صنع من نسيج أبيض أو رمادى، وأن الأكمام كانت تغطى الذراع بأكمله، وإن كانت تظهر منها اليدان، كما أن الرداء كان طويلا حتى ليكاد يلامس الأرض.

بمرور بضع سنوات تزايد عدد النساء اللاتى يرتدين هذا النوع من الرداء إلى بضع مئات ثم إلى بضعة آلاف. فتجد مثلا أنه فى إحدى المصالح الحكومية كانت هناك سيدة واحدة ترتدى ما سمى وقتها بالحجاب، ثم انضمت إليها سيدة أخرى، ثم سيدة ثالثة، حتى شعرت الباقيات بالحرج ففعلن نفس الشيء.

عندما بلغ عدد السيدات المحجبات عشرات الألوف، بدأ بعض علماء الاجتماع فى مصر يهتمون بالظاهرة، وقدموا لها تفسيرات شتى. فمنهم من قال إن السبب هو الارتفاع المفاجئ فى معدل الحراك الاجتماعى، وكانوا يقصدون بذلك أن بعض الطبقات الاجتماعية التى كانت نساؤها محرومة من فرص التعليم أو التوظيف أو العمل خارج البيت، حصلت فجأة على هذه الفرص، فزاد اختلاطهن الاضطرارى بالرجال، على نحو لم يعتدن عليه من قبل، ولجأن إلى الحجاب كنوع من الحماية لأنفسهن من نمط الحياة الجديد، ورحب رجالهن بالحجاب أو أصروا عليه لنفس السبب. ومنهم من ذهب إلى أن الظاهرة هى جزء من الصحوة الجديدة للحركات الإسلامية، التى حدثت كرد فعل لهزيمة ١٩٦٧، ولفشل كل من الاشتراكية والرأسمالية فى تقديم حل لمشاكل المجتمع. ومنهم من أشار إلى الهجرة إلى البلاد

العربية النفطية كسبب محتمل لانتشار الحجاب فى مصر، حيث تلتزم النساء بتلك البلاد برداء أكثر احتشاما . . وهكذا .

ولكن كل هذه المحاولات لتفسير الظاهرة تفسيراً اجتماعيًا أو سياسيًا لم تتمتع بقبول واسع، ورفضت رفضًا باتًا من جانب الحركات الإسلامية الجديدة ومن النساء المحجبات أنفسهن لسبب بسيط، وهو أنه ليس هناك أحد يحب أن يفسر سلوكه أو آراؤه تفسيراً اجتماعيًا أو سياسيًا، إذ قد يفهم من هذا أنه لم يصل إلى هذا الرأى أو ذلك نتيجة تفكيره المستقل واختياره الحر. مع أنه ليس هناك أى تعارض فى الحقيقة بين أن يكون للظاهرة تفسيرها الاجتماعى وتكون فى نفس الوقت نتيجة اختيار حر وتفكير مستقل. كما أن القول بأن لظاهرة ما أسبابها الاجتماعية لا علاقة له بالحكم بصوابها أو خطئها. على أى حال أصرت هذه الجماعات والنساء المحجبات على أن السبب الوحيد فى انتشار الحجاب هو اعتقادهم المخلص بتعاليم الدين وأنها تفرض على النساء إخفاء كل مظاهر الزينة، إلا على أزواجهن، وأن يتجنبوا كل احتمال لإثارة شهوة الرجل، بأية صورة من الصور .

استمر الحال على هذا فترة، حتى لفت البعض النظر إلى أن الكشف عن الوجه واليدين يمكن أن يكون بدوره مصدراً لإثارة شهوة الرجل، مثل أى جزء آخر من جسم المرأة، ومن ثم فإنه إذا أراد المجتمع حقيقة أن يتجنب تجنبًا تامًا أية شبهة للرذيلة فإن على المرأة أن ترتدى النقاب، وهو يغطى وجهها بأكمله وكل جزء من جسمها ، ولا يترك إلا ثقبين صغيرين أمام العينين تطل منهما المرأة على العالم، وأن تمتنع امتناعًا تامًا عن مصافحة الغرباء من الرجال، أو أن تغطى يديها بقفاز. وبحث هؤلاء عن سند لهم فى الدين فوجدوا فى آراء بعض الفقهاء ما يؤيد رأيهم. ومن ثم بدأ يظهر فى شوارع القاهرة وفى وسائل المواصلات وفى الجامعات عدد غير قليل من النساء اللاتى يرتدين النقاب وحجبن أنفسهن تمامًا عن العالم .

وقد أثار النقاب عند ظهوره كثيراً من الانتقادات والاعتراضات. فقد رفض أحد العمداء بإحدى الكليات أن تدخل إحدى الطالبات المنقبات الامتحان، دون أن تسمح لأحد بالتحقق من شخصيتها، وأصدرت إدارة الجامعة قراراً بمنع دخول المنقبات إلى الجامعة استناداً إلى اعتبارات الأمن. وقال بعض رجال الدين إن

التفسير الصحيح للدين يسمح للنساء بأن تكشف عن الوجه واليدين، وأن ثلاثة من المذاهب الفقهية الأربعة قالت بذلك. وروى البعض واقعة مؤداها أن طفلا صغيراً أخذته أمه إلى طبيبة منقبة، فما أن رآها ملثمة الوجه حتى صرخ الطفل فزعًا، ولم ينقطع بكاؤه حتى كشفت له الطبيبة عن وجهها. بل لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن المرأة المنقبة إنما تطرح موضوع الجنس عندما لم يكن مطروحا من قبل، وأن هناك شبها بين تصرفها وتصرف المرأة المتبرجة من حيث أن كليهما يفتحان موضوع الجنس عندما لا يكون هناك مبرر لذلك. فالمرأة المنقبة إذ تمتنع عن مد يدها مثلا لرجل غريب مد يده لمصافحتها، دون أن يكون موضوع الجنس قد دار على الإطلاق بخلده، تثير في الواقع هذا الموضوع حيث لم يكن وارداً أصلاً. فضلا عن أن سيرها بالنقاب في الحياة العامة هو بمثابة اتهام علني ومستمر لكل من عداها من النساء اللاتي لا يرتدينه بأنهن ناقصات الدين والفضيلة، وهو اتهام ظالم في ٩٩٪ من الحالات. فضلا عما يتضمنه من تحويل قضية غاية في الخصوصية، هي قضية الشرف والعقيدة، إلى قضية خارجية وسلوك سطحي يتعلق بما يرتديه الشخص في الشوارع.

ولكن كل هذه الاعتراضات لم تنجح في وضع حد للنقاب ومنع انتشاره. فقد ردت المنقبات بأن منعهن من ارتداء النقاب هو بمثابة تدخل في الحرية الشخصية، وأن الاحتجاج باعتبارات الأمن والامتحانات، يسهل الرد عليه إذ من الممكن تعيين امرأة منقبة تتولى هي التحقق من شخصية المنقبات الداخلات إلى الجامعة أو إلى الامتحان، فإذا ثار شك في شخصية المنقبة التي تتولى التحقق من شخصية المنقبات فإنه من الممكن تعيين امرأة واحدة غير منقبة يختارها رجال الحرس لاختيار المنقبات اللاتي يتحققن من شخصية سائر المنقبات . . إلخ. كذلك ردت النساء المنقبات والرجال المؤيدون للنقاب، على حادثة الطفل الصغير الذي صرخ فزعا عند رؤيته امرأة منقبة، بالقول بأن كل شيء في أوله صعب، والمرأة المنقبة تحاول إرساء قواعد جديدة للسلوك، ولو كانت النساء جميعًا مثلها منقبات، لاعتاد الجميع ذلك، بما في ذلك الأطفال، ولأصبح منظر النقاب مألوفا للجميع لا يثير الذعر أو الفزع، ولأصبح الامتناع عن التسليم باليد بين النساء والرجال أمراً عاديًا لا يثير موضوع

الجنس ولا غيره. أما الاحتجاج ببعض التفسيرات للنصوص الدينية التى تسمح بالكشف عن الوجه واليدين، فقد ردواً عليه بتفسيرات أخرى تمنعه واعتبروها أكثر تمسكًا بالفضيلة وأشد ردعا لاحتمال الفتنة.

كانت نتيجة انتصار المنقبات فى هذه المعركة الأولى أن انتشر ارتداء النقاب انتشاراً واسعًا، حتى أصبحت المنقبات، مع بداية القرن الحادى والعشرين، يمثلن أغلبية النساء. وما أن انتهت عشر سنوات أخرى حتى أصبحت المحجبات غير المنقبات قلة ضئيلة جداً من النساء، وأصبح ينظر إليهن على أنهن من النساء الفاجرات اللاتى لا يختلف الحكم عليهن عن الحكم الذى كنا نصدره قبل ذلك بنصف قرن، أى فى حوالى ١٩٦٠، على المرأة التى تسير فى شوارع المدينة كاشفة عن ساقيها وصدرها وهى تدخن سيجارة وتضحك ضحكات مستهترة مع الرجال. وقد أصاب هذا بقية النساء بالفزع، فلجأت واحدة بعد أخرى منهن إلى التنقب. وهكذا عندما أتى مراسل أجنبى لصحيفة أوروبية لزيارة مصر فى سنة ٢٠١٠، كتب أنه طوال شهر كامل قضاه لم ير وجه أو يدى امرأة واحدة.

حاول بعض الرجال محاولة يائسة للعودة بالأمور إلى ما كانت عليه منذ نصف قرن، إذ كتب بعض الكتاب الذين تجاوز عمرهم السبعين عامًا، وكانوا مازالوا يتذكرون أمهاتهم بل وأخواتهم حينما كن يكشفن ليس فقط عن الوجه واليدين بل عن الرأس كله، وكن مع ذلك، مثالا للفضيلة وحسن السلوك ولم يبدر منهن أى مسلك مشين، بل لم يكن يدور بأذهانهن أى خاطر قذر، وكن يتمتعن بالاحترام الكامل من رجالهن ومن الغرباء على السواء، كتبوا يحذرون من الآثار المدمرة التى يمكن أن تترتب على انتشار النقاب. فالأطباء منهم ذكروا خطر حرمان الجسم من التعرض للشمس والهواء، وكتب غيرهم يذكرون بأن الوجه الانسانى ليس مجرد مظهر للجنس، بل هو واجهة الشخصية الإنسانية بأكملها، وأن العينين ليسا فى الأساس مصدراً لإثارة الشهوة الجنسية، وإنما هما نافذة الشخص على العالم والوسيلة الأساسية للاتصال بين البشر. والطفل الصغير الذى صرخ مفزوعا عندما وجد نفسه أمام طبيبة منقبة لم يكن يعبر إلا عن رغبة طبيعية تمامًا فى الاتصال الإنسانى المباشر، وكان يصر على أن يرى عينى الشخص الذى يقوم بلمسه والفم

الذى يصدر عنه الصوت، لكى يطمئن عما إذا كان فى يدى عدو أو صديق. كذلك قالوا إن رؤية وجه الشخص الذى أمامك لا تؤدى فقط إلى التمييز بين الرجل والمرأة بل وأيضا بين الشاب والكهل والعجوز، وبين الذكى والغبى، خفيف الظل وثقيله، وملامح الشخص الذى تحدثه هى التى تبين لك ما إذا كان يستسيغ ما تقول أو لا يستسيغه، يفهم عنك أو لا يفهم، فأنت أمام المنقبة كما لو كنت أمام «الرجل الخفى» الذى يراك ولا تراه، يراقبك وتستحيل عليك مراقبته، يصدر الأحكام عليك ولا تستطيع أن تصدر أى حكم عليه.

على أن كل هذه الاحتجاجات ذهبت سدى. فكثير من الرجال والنساء الذين كانوا يعارضون النقاب فى دخيلة أنفسهم، أحجموا عن الخوض فى الموضوع، إذ إن الموضوع كاد يصبح أمرا محسوما لا يقبل النقاش، وكانت نسبة الرجال النساء الذين مازالوا يتذكرون التعريف القديم للمرأة الفاضلة قد أصبحت نسبة ضئيلة للغاية، وهو ذلك التعريف الذى يقوم على ما يدور بذهن المرأة وليس على طول ثوبها. وكانت نسبة الشباب والشابات الذين شبوا فى ظل النقاب ولم يروا زيا آخر للمرأة، قد أصبحت هى النسبة الساحقة. فآثر هؤلاء المعارضون الصمت، خاصة وأنهم خشوا وقد اقتربوا من نهاية عمرهم، أن يتهموا باتهامات هم فى غنى عنها تتعلق بالشرف والحياء والتمسك بالدين، وتعللوا بالأمل فى أن يكون انتشار النقاب مجرد موضة من الموضات التى سرعان ما تزول ويعود الأمر إلى سابق عهده، وتعود المرأة المصرية من جديد إلى النظر إلى نفسها على أنها إنسان فى المقام الأول وامرأة فى المقام الثانى .

على أنه سرعان ما تبين أن التعلل بهذا الأمل كان وهما كبيراً. ففى حوالى سنة ٢٠٢٥ ثار فجأة نقاش حاد حول السن المثلى التى يجب أن يبدأ عندها تنقب المرأة. فبينما تمسك البعض بسن الخامسة عشرة طالب البعض بالبدء فى سن مبكرة على أساس أن النمو الجنسى يبدأ فى أعمار متفاوتة، وأن الرغبة الجنسية قد تصادف مصدراً لأثارتها فى أعمال مختلفة، وأن من الحكمة على أية حال الاحتياط فى الأمر، وتعويد الصغار على الفضيلة منذ نعومة أظفارهم، وأنه ليس هناك أى ضرر، بل هناك نفع محقق فى تجنب أية شبهة إغراء أو مقاومة أو ردة، ومن ثم فالأفضل البدء فى سن السادسة أو السابعة .

اقترنت هذه الدعوة بدعوة أخرى ازدادت قوة مع الزمن تلفت النظر إلى أنه إذا كان من المتفق عليه أن وجه المرأة يثير شهوة الرجل وإلى هذا الحد من الخطورة، فكذلك وجه الرجل وجسمه، وأنه إذا كان صحيحًا أن الرجل أسرع استجابة لغرائزه من المرأة، فإن هذا لا يمنع من أن هناك خوفًا من أن يثير منظر الرجل غرائز المرأة أيضا، بدرجة أو بأخرى، ومن ثم فلابد من العثور على حل مع الرجال أيضا فنحجبهم أو ننقبهم، أو على الأقل أن نعزلهم تماما عن مجتمعات النساء. صادفت هاتان الدعوتان نجاحا كبيراً وانتشرتا بسرعة أكبر بكثير من سرعة انتشار نقاب السيدات فى مصر فى السبعينيات من القرن الماضى. فصدر قانون يفرض على الفتيات الصغيرات ارتداء النقاب متى أتممن سبعة أعوام، وزاد بشدة عدد الرجال الذين يرتدون الجلباب الواسع الذى يصل الى أخمص القدمين، ويغطون رؤوسهم والجزء الأسفل من وجوههم حتى لا يرى منهم غير العينين والأنف والأذنين .

كان هذا هو الوضع حوالى سنة ٢٠٣٠ ومن ثم أصبح منظر المدينة لأى زائر غريب منظراً يثير الدهشة الشديدة. فقد تحول المجتمع المصرى فى الواقع الى مجتمع من الأشباح التى تملأ الطرقات ووسائل المواصلات والنوادى والجامعات، يتحركون فى تؤدة وتثاقل، أيا كان الجنس الذى ينتسبون إليه، فقد أصبح من المتعذر على الزائر الأجنبى، بل وعلى معظم المصريين تمييز جنس شخص عن الآخر بمجرد النظر .

وكتب بعض المعلقين المهتمين بشئون الثقافة المصرية أنه قد تم منع البرامج والتمثيليات التليفزيونية والمسرحية والأفلام السينمائية التى تتعرض لموضوعات تمس من قريب أو بعيد علاقة المرأة بالرجل حتى ولو كانا زوجين. إذ إن كلا من المرأة والرجل فى هذه التمثيليات والبرامج، حتى وإن كانا زوجين، لا تربطهما علاقة الزوجية بالمشاهد أو المتفرج، ومن ثم فإن شبهة اشتهاء أحدهما من رجل غريب أو امرأة غريبة عنهما لابد قائمة .

وكذلك منع طبع وتداول القصص والروايات وكتب التاريخ إذا كانت موضوعاتها تتطرق إلى أمور غير السياسة والحرب ووصف الطبيعة وعلاقة الأب والأم بأولادهما. فكل قصة أو رواية وكل كتاب تاريخ يتطرق إلى الحديث عن

علاقة جنسية من أى نوع كانت، هى مصدر محتمل لإثارة الشهوة يتعين تجنيب المجتمع خطره .

استمر الوضع على هذا النحو بضع سنوات أخرى، ولكن منذ سنة واحدة فقط، أى فى سنة ٢٠٣٦، ظهر بعض الكتاب الذين لاحظوا بحق أن خطراً جديداً، لم يكن موجوداً من قبل، قد بدأ ينتشر ويهدد الانتصارات التى حققها المجتمع فى القضاء على الرغبة الجنسية تهديدا خطيراً. لم يكن مصدر هذا الخطر إلا الصوت الإنسانى. ذلك أن كل هذه الملابس والأغطية التى ألقيت على أجسام الجميع، نساء ورجالا وأطفالا، لم تضع حداً نهائيا للاتصال بين الرجال والنساء عن طريق الحديث. فقد تبين فى الواقع أنه مالم تنقسم الدولة إلى دولتين مستقلتين، إحداهما للرجال والأخرى للنساء، لا يمكن أن تؤدى الأعمال ويستمر التعليم ويذهب الموظفون والموظفات إلى أعمالهم إلا إذا نشأ بدرجة أو أخرى بعض الحديث المتبادل بين بعض الرجال وبعض النساء، كأن تلفت سيدة مثلا نظر أحد الرجال فى الأتوبيس أو التاكسى إلى أنه قد وضع قدمه على طرف ثوبها أو كأن تطلب فتاة منقبة فى الثانية عشرة من عمرها من أستاذ فى المدرسة عن طريق ميكرفون يصل بين حجرة الفتيات وحجرة المدرس أن يعيد عليها شرح أمر لم تفهمه . . وهكذا. ولاحظ بعض المصلحين الاجتماعيين أنه مع انعدام النظر كوسيلة من وسائل الاتصال الإنسانى، لابد أن يكتسب الصوت أهمية أكبر، كما يحدث لدى العميان الذين تزداد حساسيتهم للصوت قوة نتيجة فقدهم للبصر، ومن ثم يصبح سماع الرجل لصوت المرأة أو سماع المرأة لصوت الرجل أشد خطرا فى احتمال إثارة الرغبة الجنسية من ذى قبل وأشد إثارة للخيال مما كان .

أصيب هؤلاء المصلحون بحيرة فائقة، إذ وجدوا أنهم ما أن يغلقوا بابا من أبواب الشهوة حتى ينفتح أمامهم باب جديد، ومن ثم وجدوا أنفسهم أمام أحد حلين لا ثالث لهما : إما أن يقضوا على أحد الجنسين قضاءً تامًا، أو أن يحاولوا البحث عن طريقة لمحو الغريزة الجنسية من الوجود. واكتشفوا أخيرا أن كل المحاولات السابقة لتحجيب المرأة أو تنقيبها، أو لتحجيب الرجل وتنقيبه، لم تكن فى الحقيقة علاجًا ناجحًا للمشكلة على الإطلاق، إذ إن مصدر المشكلة الحقيقى هو تلك الغريزة الشنيعة التى ولد بها الإنسان ابتداء، وأنه مالم ينجح الإنسان فى استئصالها فستظل مصدر قلق دائم لا علاج له .

٣
أحكام الله وأهواء البشر..

أصابتنى دهشة بالغة مصحوبة بقدر كبير من الاستياء عندما طالعت فى الصحف مناقشات مجلس الشعب حول تعديل قانون الإصلاح الزراعى والعناوين الكبيرة التى تتضمن العبارة الآتية، «قانون الإصلاح الزراعى باطل شرعًا» وإذا بى أقرأ أقوالاً منسوبة لرئيس الوزراء ولشيخ الأزهر معناها أن قانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ يجافى الشريعة الإسلامية، وأن أحكامه غير مقبولة شرعًا. ثم احتدم النقاش فى مجلس الشعب حول ما إذا كانت أحكام القانون الأصلى من ناحية أو تعديلاته المطروحة من الحكومة من ناحية أخرى، تطابق أو لا تطابق مبادئ الشريعة الإسلامية.

قلت لنفسى: ها هو الدين يقحم مرة أخرى فى صراع سياسى وطبقى بحت، وها هى أحكام الله يزج بها فى نزاع بين أهواء البشر، فيحتمى كل فريق بالدين وبشيخ الأزهر وبمفتى الديار المصرية لتبرير مطامعه الشخصية أو آرائه السياسية.

وقد استغربت أن يأتى هذا بعد أيام قليلة من أحداث ديروط وصنبو وأسيوط واغتيال فرج فودة وهجوم الحكومة بوليسيًا وأعلاميًا على التطرف. إذ ها هى الحكومة الآن تفعل ما يفعله المتطرفون بالضبط، وترتكب نفس ما تهاجمهم بسببه: التذرع بأحكام اللّه لتبرير أهواء البشر، وتفسير الدين تفسيرًا مجافيًا للعدل وارتكاب جرائم اجتماعية وسياسية باسم الدين.

إذ ما الفرق من حيث المبدأ بين قتل ١٤ شخصًا ينتسبون لدين غير دينك أو قتل كاتب يخالفك فى تفسير الدين، استنادًا إلى تفسير آخر يؤدى إلى تكفير هذا أو ذاك، وبين تشريد نصف مليون أسرة من المزارعين وإلغاء عقود الإيجار التى يتعيشون منها استنادًا إلى القول بأن مدّ هذه العقود سنة بعد سنة يتعارض مع أحكام الشريعة، إذ إن هذا المدّ يؤدى إلى الجهالة بالمدة فى إيجار الأرض، والجهالة بالمدّة تعنى فساد العقد، على حد ما نسبه رئيس الوزراء إلى شيخ الأزهر، مع أن هناك

تفسيرات أخرى مقبولة تمامًا من الناحية العقلية ولا تتضمن أى افتئات على النصوص الدينية، تسمح بمدّ عقود الإيجار سنة بعد أخرى؟ ولكن اختيار هذا التفسير أو ذاك لا يصدر بالطبع عن الاحتكام إلى العقل أو المصلحة العامة أو عن محاولة صادقة للكشف عن الإرادة الآلهية، تلك المحاولة التى لا يجب أن تستند إلى شىء سوى الاحتكام إلى العقل أو إلى المصلحة العامة. إن الذين قتلوا الأقباط فى ديروط أو فرج فودة فى مصر الجديدة لم يفعلوا ذلك لأنهم جلسوا ففكروا مليًا فى التفسير الصحيح لهذه الآية أو تلك، أو فى الموقف الفقهى الصحيح للإسلام تجاه أصحاب الديانات الأخرى، بل انصاعوا لأهواء وضغوط سياسية واقتصادية شتى جمّلت فى أعينهم تفسيراً غاية فى الغرابة للدين. كذلك فإن الحكومة لم تعدل قانون الإصلاح الزراعى لأنها اكتشفت فجأة بعد مرور أربعين سنة على صدوره أنه كان قانونًا باطلاً لمخالفته للشريعة الإسلامية، بل بسبب ضغوط تتعرض لها من جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وإلا فلتوضح لى بالله عليك معنى كلام الأستاذ الدكتور رئيس لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب الذى برر تعديل القانون بقوله إن الشريعة الإسلامية لا تريد أن تبخس الناس أشياءهم لأن القرآن ينهانا عن ذلك، ويطلب منا التعاون على البر والتقوى وعدم أكل أموال الناس بالباطل، إذ لماذا لا ترى الحكومة فيما يحدث فى مصر أى شىء آخر تؤكل فيه أموال الناس بالباطل سوى قانون الإصلاح الزراعى؟ ولماذا لا ترى فى تبطل خريجى الجامعات فى مصر وعجزهم عن الحصول على ما يستحقون من أجر بخسًا للناس أشياءهم، ولماذا تسكت الحكومة على كل شىء آخر إلا عن هذا القانون، بما فى ذلك سكوتها عن بيع فقراء المصريين لكليتهم لأثرياء العرب لأنهم لا يجدون طريقًا آخر للعيش إلا التصرف فى أجزاء من جسمهم؟ ولماذا لم ينهض الأستاذ الدكتور رئيس الشئون الدينية فى مجلس الشعب مرتعداً من الغضب مبينًا أن هذا البيع للكلية هو أيضًا مخالف للشريعة الإسلامية يتعين وقفه فوراً؟

إنى لا أقبل ذلك التفسير للدين الذى قام به شاب من الزاوية الحمراء مفصول من معهد صناعى ولاقى الأمرّين فى كسب عيشه والإنفاق على أسرته، يسكن حيًا من أسوأ أحياء القاهرة فى نوعية الحياة، فيذهب ليقتل كاتبًا، وأن يصوّر الأمر على أن

هذا القتل كان نتيجة لصراع بين العلمانية والتدين . ولكنى لا أقبل أيضًا أن تفرض علىّ الحكومة تفسيرها للدين كما يتبدى لنا فى التليفزيون والكتب المدرسية وتصريحات المسئولين حول قانون الإصلاح الزراعى وغيره . فالتفسير الحكومى للدين يجمع فى نفس البرنامج التليفزيونى بين رقصات غاية فى قلة الأدب ، وإعلانات تستخدم لإثارة الغرائز فتيات هن أقرب للأطفال منهن إلى النساء ، وبين برامج تسمى برامج دينية وهى فى الواقع تحرض على كراهية الآخرين ، وليس بها أى تعاطف حقيقى مع الناس أو أى اهتمام يذكر بمشاعرهم ومشكلاتهم .

كذلك فإنى لا أقبل تفسير وزارة التعليم عندنا للدين ، لأن كتبها تعكس إعجابًا سقيمًا من جانب مؤلفيها بالنفس ، وادعاء بالتقوى ، والتظاهر بما لا يمكن أن تقوى عليه أى نفس بشرية ، ولأنها تحجب عن التلاميذ كل ما هو إنسانى وجميل وحقيقى ، الذى هو الهدف من العملية التعليمية كلها .

ولكن ما الذى يمكن أن يكسبه الدين من مناقشات كتلك التى دارت فى مجلس الشعب حول قانون الإصلاح الزراعى؟ إن المتكلمين فى مجلس الشعب بهدف تعديل هذا القانون لم يتركوا فرصة إلا وانتهزوها لمدح الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر ، والتعبير عن إجلالهم واحترامهم له ، وكلما قالوا كلمة فى صالح مالك الأرض وضد المستأجرين عادوا فقالوا كلمة أو كلمتين فى الثناء من جديد على شيخ الأزهر ، وقد كادوا يذرفون الدموع تأثرًا . إن أحد هؤلاء هو أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الذى رأيته مرة على شاشة التليفزيون وهو يكاد أيضًا يذرف الدموع تأثرًا بديمقراطية الرئيس مبارك . وهؤلاء نسبوا إلى شيخ الأزهر القول بأن عقد الإيجار يجب أن يكون محدّد المدّة ، بينما قانون الإصلاح الزراعى يجعله ممتداً غير محدد المدة . أما المدافعون عن حقوق المستأجرين والمعارضون لتعجيل القانون فقد اقتطفوا بدورهم أقوالاً أخرى لشيخ الأزهر مؤداها أن القانون مطابق وموافق للشريعة الإسلامية ، وأن من حق ولى الأمر أن يمدّ الإيجار وأن يحمى المستأجرين من الطرد ، وقالوا إنه على أية حال ، ليس صحيحًا أن عقد الإيجار فى ظل هذا القانون هو عقد غير محدد المدّة ، وذلك لأنه معلّق على شرط الوفاء بالأجرة ، فيكون منتهيًا بالتخلف عن دفعها ، ومن ثم فهو مطابق للشريعة الإسلامية .

يمكننا أن نتصور الضرر الذى لابد أن يصيب صورة الإمام الأكبر شيخ الأزهر من مثل هذه المناقشات. الجميع يتظاهرون بتبجيله، وهم فى الواقع يتجاذبونه إلى اليمين تارة وإلى اليسار تارة، لتحقيق مآرب لا علاقة لها فى رأيى بالدين، أو بالتفسير الصحيح للدين. ومثل هذه الأمور على أية حال لا يجب أن يحسمها التفسير اللغوى للفظ بل تحديدنا لما يحقق الصالح العام. فلفظ «محددّ المدة» لفظ مطاط يحتمل بنفس الدرجة من الصحة، هذا التفسير أو ذاك، ومن ثم فلا طريقة لحسم الموضوع إلا بالرجوع إلى ظروف الواقع، والمقارنة بين مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك ومصلحة الاقتصاد القومى. فما جدوى التظاهر بعكس ذلك؟ وأى خدمة نؤديها للدين بالزّج به فى مثل هذه المعارك البشرية البحتة التى يدور الصراع الحقيقى فيها، ليس بين آراء الفقهاء بل بين أهواء البشر؟ والذى يجعل تفسيراً أفضل من غيره ليس هو الكشف فى القواميس عن معنى كلمة «محدد المدة»، بل ما إذا كان تحديد المدة، كما جاء فى قانون الإصلاح الزراعى، فى صالح الناس أو فى غير صالحهم. وقد رأينا فى مختلف عصور التاريخ، وسوف ترى مختلف العصور فى المستقبل، مفسرين للدين تهمهم مصالح الناس ومفسّرين لا يهّمهم إلا مصالحهم الشخصية. رأينا أمثال الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ على الخفيف والشيخ محمود شلتوت عليهم رحمة الله، لا يهتدون إلا بما يحقق مصلحة الناس، ورأينا كذلك مرتكبى جرائم القتل فى ديروط وصنبور وأبو قرقاص وأسيوط وإمبابة والزاوية الحمراء ومصر الجديدة باسم الدين أيضا، ولم يكن أولئك بأقل تديناً من هؤلاء. فلتقل لى ما تفسيرك للدين، أقل لك أى نوع من الناس أنت. قل لى مثلا هل تعتبر مدّ عقود الإيجار سنة بعد أخرى لفلاح لا يملك مصدراً آخر للرزق، مخالفًا أو موافقًا للشريعة الإسلامية، وهل أنت حريص أم غير حريص على أن تبحث فى آراء الفقهاء حتى تجد ما يحمى مصلحة هؤلاء الفلاحين بطريقة أو بأخرى، أقل لك أى نوع من الناس أنت. أو فلتقل لى هل تعتبر الموسيقى حرامًا أم حلالاً، وهل تعتبر القبطى كافراً أم غير كافر، أقل لك أى نوع من الناس أنت؟.

* * *

كلما وقعت أحداث من نوع أحداث صنبو وديروط وإمبابة تذكرت المهاتما غاندى، وتفسيره هو للدين. كان دائمًا يعتقد أن تقسيم الهند إلى دولة للمسلمين ودولة للهندوس أمرًا بالغ الحماقة وبالغ الضرر بالهنود جميعًا. ولكن كل جهوده لمنع هذا التقسيم ذهبت سدى، وانتصرت عليه إرادة السياسيين والمنتفعين من التقسيم بكل صورة من الصور. وبدأت المذابح بين الطرفين : المسلمون فى الباكستان يقتلون الهندوس، والهندوس فيما تبقى من الهند يقتلون المسلمين. فبدأ غاندى صيامه الشهير معلنًا أنه صيام حتى الموت، مالم تتوقف المذابح ويرسخ فى ضمير كل مسلم وهندوسى أنهم جميعًا أخوة. وحاول الهندوس إقناعه بعدم جدوى وقوفه إلى جانب المسلمين على هذا النحو، مادام المسلمون ماضين فى قتل الهندوس، فكان ردّه عليهم «إنى طوال حياتى كلها وقفت فى صف الأقليات وكل من هم فى حاجة إلى عون ومساعدة، وإنى لأنتظر من كل منكم أن يطهّر قلبه، بصرف النظر عما يفعله الآخرون. لا يهمنى ما يفعله المسلمون فى باكستان، وليتذكر الجميع أغنية طاغور الأثيرة لديه (إذا لم يستجب أحد لندائك فلتسر وحدك) ». ولم يرجع غاندى عن صيامه حتى أتى إليه مائة من زعماء الهندوس والسيخ والمسلمين والمسيحيين واليهود، وممثلى كل الطوائف المتطرفة والمتقاتلة ، ووقفوا أمام سريره وهو يشرف على الموت من فرط الضعف والهزال، فوقعوا أمامه وثيقة يتعهد فيها الجميع بحماية حياة وأملاك وعقيدة المسلمين، وأن يضمنوا حرية وسلامة المسلمين فى التنقل من مكان لآخر فى المناطق التى كانوا يخشون الظهور فيها من قبل، وأن تعاد للمسلمين مساجدهم بعد أن يتركها من احتلها من الهندوس، وأن يسمح لأرباب العمل من المسلمين بالعودة إلى أعمالهم بعد أن كانوا قد هربوا من ديارهم خوفًا من بطش الهندوس، على أن يحدث كل هذا دون تدخل من الشرطة أو الجيش، بل يشرف الناس بأنفسهم على وضعه موضع التنفيذ.

هذا التفسير للدين سوف نظل نقرأه ونعيد قراءته ونتأثر به، مهما مرّ الزمن عليه وعلى مقتل غاندى، الذى قتله هندوسى أحمق غلّب أهواء البشر على أحكام اللّه، واستبد به الغضب على غاندى بسبب عطفه على المسلمين .

إن تفسير غاندى للدين هو الذى سيمكث فى الأرض، أما غيره من التفسيرات فسوف يذهب جفاء .

٤

ثورة الصعيد فى مصر

كما أنك لا تستطيع أن تتبين معالم مدينة، وتعرف حجمها الحقيقى بالنسبة لغيرها، إلا إذا نظرت إليها من مكان عال، فكذلك تقييم الأحداث التاريخية: لا يمكن أن نعرف مغزاها الحقيقى وأهميتها النسبية بالمقارنة بغيرها، إلا بعد مرور فترة زمنية عليها: أى بالنظر إليها من «مكان تاريخى مرتفع». سأضرب على ذلك مثلين من التاريخ المصرى قبل أن أصل إلى موضوعى الأساسى.

عندما انتهت تجربة محمد على فى تصنيع مصر وبناء جيش قوى وإصلاح نظام الزراعة والتعليم فى منتصف القرن الماضى، كان المعلقون على تجربته يهتمون بما ثبت فيما بعد أنه من صغائر الأمور، وحكموا على الرجل وتجربته من وجهة النظر هذه ضيقة الأفق، فقال بعضهم إن صناعاته كانت نفقاتها أعلى من اللازم، وقال آخرون إنه كان قاسيا أكثر من اللازم مع المماليك، أو مع الفلاحين.. إلخ. ولكن مع مرور الزمن، بدأ المؤرخون يغفرون لمحمد على ما لم يكونوا يغفرونه له قبل قرن من الزمان، ويكاد يكون هناك شبه إجماع الآن على أنه مؤسس مصر الحديثة، وأنه لولا تدخل الدول الكبرى فى منتصف القرن الماضى لكانت مصر قد سبقت اليابان.

هكذا فى رأيى كان الحكم على تجربة جمال عبد الناصر بعد سنوات قليلة من وفاته، وهكذا سيكون بعد مرور فترة كافية عليها. لقد انشغل الكتّاب والمعلقون بما يبدو لى بمثابة صغائر الأمور، فى السنوات التالية مباشرة لانتهاء حكمة فى ١٩٧٠، ومازال هذا الانشغال بالصغائر قائما فى رأيى، حتى الآن: من التعليق على واقعة فساد هنا، وقلة كفاءة هنالك. ولكنى لا أكاد أشك فى أنه مع مرور الزمن سيكون حكم التاريخ على تجربة عبد الناصر قريبًا جدًا من حكمه على تجربة محمد على، مع الفوارق الكبيرة بالطبع بينهما، التى ليس أقلها أهمية قصر عهد عبد الناصر (١٨ عامًا على الأكثر إذا افترضنا أنه كان هو الحاكم الفعلى لمصر حتى فى ظل رئاسة محمد نجيب) بالمقارنة بعهد محمد على (٤٢ عامًا).

* * *

تذكرت كل هذا بمناسبة الحوادث المؤسفة للغاية التى تتابعت على الساحة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية، ثم تسارعت خلال الأشهر الأخيرة، من اعتداءات قام بها ما يسمى «بالجماعات الإسلامية المتطرفة»، على الأقباط مرّة، وعلى السياح مرة أخرى، وعلى رجال الشرطة وبعض المسئولين مرة ثالثة. وقد قيل فى تفسير اشتداد هذه العدوانية وضراوتها من جانب المتطرفين، تفسيرات شتى: أيديولوجية تارة، واقتصادية واجتماعية وسياسية تارة، ونفسية تارة .. إلخ. قيل إن البلاد جرّبت مختلف نظم الحكم ففشلت فلم يبق إلا الإسلام، وقيل إن المسئول الأول هو شيوع البطالة أو اتساع الفجوة بين الدخول، أو الانفتاح على الغرب أو انتشار الفساد أو غياب المشروع القومى .. إلخ.

الغريب أن عاملا معينا جرى تجاهله تجاهلاً شبه تام، مع أنه قد يكون أقرب إلى الحقيقة من غيره، وهو وإن لم يكن يتعارض مع التفسيرات الأخرى إلاّ أن التركيز عليه قد يكون أقرب إلى التشخيص السليم والمفيد لهذه الظاهرة المؤسفة والمراد علاجها. أقصد بهذا العامل الجغرافى.

ذلك أنه يجب ألا يغيب عن البال أن النسبة العظمى من أحداث الاعتداء على الأقباط والسياح والمسئولين قد وقعت فى الصعيد، أى فى الوجه القبلى جنوبى القاهرة، من الجيزة إلى أسوان، وأن نسبة ضئيلة جدا من هذه الأحداث قد وقعت فى الوجه البحرى أى شمالى القاهرة. أما القاهرة نفسها فإن من الممكن اعتبارها، فى نهاية الأمر، مجمع الوافدين من الوجهين القبلى والبحرى، وأن بعض الأحياء التى كثرت فيها بوجه خاص حوادث العنف، كإمبابة مثلا، تتضمن عدداً كبيراً من الوافدين حديثًا من جنوب مصر.

هذه حقيقة. الحقيقة الثانية التى لا يمكن إنكارها، هى أن الصعيد كان لعشرات من السنين، ترجع إلى قرن ونصف على الأقل، ولا يزال، يعامل من حكام القاهرة معاملة مجحفة وظالمة، تتراوح بين التجاهل التام لشئونه ورفاهية أهله، إلى الاستغلال المباشر.

إن القاهرة تنظر منذ عشرات السنين على الأقل تجاه البحر الأبيض المتوسط فى

الشمال، وليس تجاه الجنوب، وكان نصيب المدن والقرى الواقعة فى جنوب القاهرة، من الإنفاق الحكومى، ومن الرعاية الصحية والتعليمية، ومدّ الطرق ووسائل المواصلات، فضلا عن وسائل التثقيف والترفيه، نصيبًا متواضعًا للغاية. كانت مدن وقرى الصعيد تعتبر من جانب الحكومة (ولا تزال) وكأنها « منفى» لمن تريد عقابهم، أو لمن لا سند له يحميه من الظلم. فيرسل المدرس أو القاضى أو وكيل النيابة للخدمة فى الصعيد (وعلى الأخص ما يسمى « بالصعيد الجوّانى») عقابا له أو إهمالا لشأنه، حتى يجد الرجل من يشفع له ويتوسط عند أولى الأمر فى القاهرة، فينقل إلى القاهرة وتقام الأفراح وتتبادل التهانى. أما التليفزيون والإذاعة، فمصر فى نظرهما تتكون من مدينتين : القاهرة والإسكندرية، وقد يضاف إليهما عند الضرورة المدن المطلّة على قناة السويس. أما أخبار الصعيد فهى لا تهم أحدًا ولا يعرفها إلا أهل الصعيد أنفسهم.

إن أفقر مدن وقرى مصر، بالإضافة إلى ما يسمى بمحافظات البحر الأحمر القليلة السكان جدا، هى مدن وقرى الصعيد. وفى المرات القليلة التى أزور بعضًا منها، تصيبنى دهشة عظيمة من إهمال السلطة المتربعة فى القاهرة لحاجات الصعيد ومطالبه.

لقد اهتمت القاهرة بالطبع بأحداث العنف والاعتداء على السياح. ومن ثم بدأت أخبار الصعيد تتردد على أسماع أهل القاهرة، وبدأت السلطة تكثر من إرسال الوعاظ الدينيين ورجال الأمن إلى الصعيد. ولكنى أشك جدا فى أن السلطة فى القاهرة قد تبيّنت بعد أن ما يحدث فى مصر قد لا يكون ثورة من جانب الجماعات الدينية المتطرفة بقدر ما هو ثورة جنوب مصر أو ثورة الصعيد على أهل الحكم فى القاهرة. قد يكون هذا هو الحكم النهائى للتاريخ بعد مرور عشرين أو ثلاثين سنة على هذه الأحداث.

الفصـــل الرابـــع

تعليـــم . .

١

عن النفاق فى نظام التعليم (١)

أثلج صدرى أن رأيت رئيس الجمهورية يدعو الناس إلى الحوار الصريح حول أهم قضايانا الاقتصادية والاجتماعية . ثم أثلج صدرى أن رأيت جريدة الأهرام تقيم منذ أيام ندوة عن موضوع على درجة عالية من الحساسية هو موضوع النفاق فى حياتنا الاجتماعية . فهل لى أن أدلى بدلوى فى مناقشة جانب من جوانب هذا الموضوع ، ويتعلق بما نلاحظه من صور النفاق فى نظامنا التعليمى؟ وأى جانب من جوانب هذا الموضوع أولى بالمناقشة والاهتمام من هذا الجانب؟ فإذا نحن أردنا استئصال داء عضال ينخر فى جسمنا الاجتماعى ، أفليس أولى بنا أن نبدأ بوقاية أطفالنا منه؟ وإن كان لنا أمل فى أن نتخلص حقا من هذا المرض إلى الأبد ، أفلا يكمن الأمل أساسا فى أن يشب أولادنا وقد تكونت لديهم حصانة أبدية ضده؟ فإذا نظرنا إلى ما يتعلمه أولادنا وبناتنا فى المدارس ، فماذا نجد؟ نجد أننا للأسف ، باسم التوعية والتربية الوطنية وغرس محبة الوطن فى نفوسهم نعلمهم النفاق . فإذا بتاريخ مصر يدرس وكأنه مجرد تمهيد طويل لمن يحكم مصر الآن ، أيا كان شخصه ، وإذا بحب الوطن يترجم إلى تقديس الحاكم ، وإذا بالتربية الوطنية تصبح لا أكثر من الإشادة بأمجاد وشعارات من يجلس ، وقت طباعة الكتاب ، على قمة السلطة .

---

(١) كتبت فى صيف ١٩٨١ ، ولكنى لم أجد صحيفة أو مجلة تقبل نشرها إلا بعد مقتل رئيس الجمهورية ، أنور السادات ، فنشرتها مجلة الأهرام الاقتصادى فى ٢٥ يناير ١٩٨٢ .

ولكى لا أتوه فى تعميمات، دعنى أضرب مثالا واحد قد يكفى لإعطاء فكرة عامة عما أعنيه. ففى العام الماضى عادت ابنتى من امتحان الشهادة الابتدائية الذى جلس فيه أكثر من ٦٠٠ ألف تلميذ متوسط أعمارهم ١١-١٢ سنة، ودخل معهم أكثر من نصف مليون أسرة مصرية تمثل أكثر من ٥٪ من مجموع الشعب المصرى. وأصارح القارئ بأننى قد أصابنى الذهول لدى مطالعة أسئلة امتحان اللغة العربية.

الامتحان يتكون من عشرة أسئلة (بما فى ذلك أسئلة الخط والإملاء) كانت أربعة منها تتعلق بالسلام. فسؤال المحفوظات يبدأ بالعبارة الآتية «أشرقت يا يوم السلام»، وسؤال النحو يطلب إعراب «رفرفت راية السلام»، والفعل المضارع المطلوب استخراجه من القطعة هو «يشيد العالم بحب مصر للسلام»، والموضوع المختار من موضوعات القراءة المقررة يتكلم عن استرداد مصر لقناتها «لتثبت للعالم رغبتها فى السلام». بل ولم يجد واضعو الامتحان فى القرآن الكريم ما يطلب من التلاميذ شرحه إلا «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا»، ولم يجدوا فى السيرة النبوية إلا أن «مولد الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوم السلام».

ونحن هنا لا نناقش قضية السلام، نحبذها أو نعارضها، فهذا موضوع مختلف تماما عما نحن فيه. وإنما السؤال هو عن الدافع الذى يجعل الممتحن يتصور أنه ليس هناك قيمة من القيم تستحق الاهتمام والغرس فى نفوس التلاميذ غير تلك التى تتعلق بقضية سياسية، وعما إذا كان الدافع إلى اهتمام الممتحنين بها هو دافع آخر غير مداهنة الحكام. وقد لا يكون لدينا اعتراض على أن يحاول واضعو امتحانات الشهادة الابتدائية أن ينافقوا الحكام، فهذا شأنهم، ولكن أن يتخذوا وسيلتهم لذلك عقول أبنائنا، وأن يعبروا عن ولائهم للحكم فى أسئلة الامتحانات فهذا مما لا يطاق ولا يحتمل.

إن الحكومات المتعاقبة قد دأبت على مطالبتنا بأن ننصرف لشئوننا وأن نكف عن الاشتغال بالسياسة، وأن نعكف على زيادة الإنتاجية. أفليس أولى بها أن تترك أولادنا وشأنهم، وألا تغرقهم بالأسئلة السياسية وأن تعمل على أن يلقن أولادنا ما ينفعهم فى حاضرهم ومستقبلهم بصرف النظر عن نوع الحكومة التى تحكم الآن أو سوف تحكم غدا؟ وإلا فهل نريد أن تتغير موضوعات القراءة والمحفوظات والآيات القرآنية وموضوعات السيرة النبوية المختارة بتغير الاتجاهات السياسية؟

ولننتقل إلى بقية الأسئلة التي وردت في الامتحان. فهناك مثلا سؤال عن «كيف أظهرت الجماهير فرحتها بالعبور الكبير» وسؤال أخر عن أثر سقوط خط بارليف، وهو في اعتقادي، موضوع أجدر بأن يأتي في امتحان للعلوم السياسية منه في امتحان اللغة العربية لطلبة لا يزيد عمرهم على ١٢ سنة. وسؤال آخر يطلب من التلميذ أن يقول أي العبارتين أجمل «هزتها نشوة الفرح» أم عبارة «فرحت فرحا شديدا». وقد لا يجد المرء في عبارة «هزتها نشوة الفرح» التي يقصد الممتحنون بالطبع أنها أجمل، جمالا زائدا عن الحد، بل يمكن أن يقال إنه في سياق معين تصبح العبارة الأكثر بساطة أكثر جمالا أيضا. كما يطلب الامتحان من التلاميذ أن يقولوا أي التعبيرين أجمل «استردت مصر قناتها» أو «رجعت لمصر قناتها». وقد لا يجد المرء أية ميزة بلاغية لواحدة عن الأخرى، بل هناك فقط فارق في المعنى.

وإذ أراد الممتحن أن يتحقق من معرفة التلاميذ بالفاعل ونائب الفاعل. لم يجد أفضل من المثال الآتي: «يكرم الرئيس الفائزين» وكأن الممتحن يخشى أن يصيبه الأذى إذا جاء بمثال الفاعل فيه شخص آخر غير شخص رئيس الجمهورية!

ما الذي يمكن أن يستخلصه المرء من هذا كله؟ إن أولادنا يتعرضون منذ سن مبكرة للغاية لعملية تعليمية من شأنها تكوين نوع من الازدواجية في ذهن النشء تقوم على إقامة فاصل حديدي بين الواقع والكتاب، أو بين الحياة كما يعرفونها، والحياة «كما يجب» أن يعرفوها. إن الخطر من ذلك ليس هو مجرد تعريض أولادنا لعملية يمكن وصفها «بغسيل المخ»، إذ إن أبناءنا يتعلمون منذ الصغر، كما تعلمنا نحن، أن ما يقوله أولو الأمر يجب أن يؤخذ دائما بكثير من الحذر. إن الضرر الأكبر من مثل هذه الطريقة في تعليم أبنائنا هو أننا ننشئهم منذ أولى سنوات تعليمهم على أن ما تحتويه الكتب قد يكون شيئا مختلفا تماما عن الحقيقة، وأن «العلم» شيء والعالم الواقعي شيء آخر. الأول شر لابد منه لاجتياز الامتحانات، وإرضاء أولي الأمر، أما العالم الحقيقي فهو شيء مختلف تماما. وهكذا يصبح العقل مستعدا لطرح ما تلقاه، في أول فرصة، إذ يستحيل، في هذا النمط من أنماط التعليم أن يميز الصغير بين الصحيح والباطل، فإذا تأكد لديه أن بعض ما تعلمه باطل فإنه سيفقد الثقة فيما تعلمه برمته.

٢
عصر تحريم الحلال

على الرغم من كثرة ما يكتب عما يسمى بالصحوة الإسلامية، فإننا نادرًا ما نميز بين التدين كظاهرة فردية والتدين كسلوك اجتماعي.

فالمؤكد أن الظاهرة التى انتشرت فى مصر انتشارا عظيما خلال العشرين عاما الماضية، هى ظاهرة التدين كسلوك اجتماعى، كارتداء السيدات الحجاب والرجال للجلباب، وإطلاق الرجال للحية، وازدياد عدد المصلين فى المساجد، واستخدام المساجد لمكبرات الصوت، واستهلال الخطب والخطابات «باسم الله الرحمن الرحيم»، وازدياد المساحات المخصصة للمقالات والأحاديث والدروس الدينية فى الجرائد والإذاعة والتليفزيون والكتب المدرسية، فضلا بالطبع عن ازدياد مختلف أوجه النشاط التى تقوم بها ما يسمى بالجماعات الدينية المتطرفة.

يضاف إلى ذلك طبعًا، ازدياد عدد الذين يقرءون فى المصحف بصوت مسموع فى القطارات أو الأتوبيسات، والذين يؤدون الصلاة فى المصليات العامة فى أماكن العمل والمدارس والشوارع والميادين، وظهور ما يسمى بالزبيبة فى أعلى الجبهة، إذا كان ظهورها نتيجة تدخل إرادى من صاحبها، ولم تكن نتيجة طبيعية لكثرة السجود.

أما التدين كظاهرة فردية، فالله أعلم بما إذا كان قد أصابه الازدهار أو الانحسار. فهو فى الواقع ليس «ظاهرة» أصلا، إذ ليس له مظهر خارجى، وإنما يتعلق بعلاقة المرء بربه وممارسة الفرد للصلاة المنفردة فى بيته، أو إيتاء الزكاة دون الإعلان عنها، أو قراءة القرآن بعيدا عن العيون، أو الدعاء وذكر الله فيما بين المرء وبين نفسه . . . إلخ، فليس هناك من يستطيع الجزم بأن هذا النوع من التدين هو الآن أكثر انتشارا مما كان منذ عشرين أو ثلاثين عاما، فهو بطبيعته غير قابل للقياس.

والذى أريد أن أؤكد عليه الآن، هو أن كثيرا جدا من مظاهر التدين كسلوك اجتماعى، التى انتشرت فى مصر خلال العشرين سنة الماضية، تقترن صراحة أو

ضمنا بالدعوة إلى ما يمكن تسميته بتحريم الحلال، أو تحريم ما كان يعتبره الكثيرون حلالا. فارتداء السيدات للحجاب هو تعبير عن موقف مؤداه أن الزى الأوروبى الذى كان سائدا من قبل، وسفور هذا الجزء أو ذلك من جسم المرأة، محرم أو على الأقل مكروه. وارتداء الجلباب للرجال وإطلاقهم للحية يحمل مثل هذا المعنى. فضلا بالطبع عن أن جزءا كبيرا من نشاط ما يسمى بالجماعات الدينية المتطرفة يقوم فى الأساس على تحريم الحلال أو تحريم ما يظنه الكثيرون حلالا. فمنذ بضع سنوات انفجرت حملة ضد حفلات التمثيل فى الجامعة على أساس أن التمثيل حرام، أعقبتها حملة أخرى ضد شهادات الاستثمار، بحجة أن عائدها هو من قبيل الربا المحرم، ثم رفع البعض دعوى ضد محمد عبد الوهاب بحجة أن التساؤل عن الغرض من المجىء إلى هذه الدنيا فى أغنية «من غير ليه؟» حرام، وأن ذم القدر حرام. . . إلخ.

بل إن قليلا من التأنى يبين أن الاتجاه إلى تحريم الحلال هو أشد انتشارا بكثير مما تدل عليه هذه الأمثلة. فاستخدام مكبرات الصوت فى إذاعة الآذان، وغيره من الشعائر الدينية، فى أى وقت من أوقات النهار أو الليل، وبأعلى صوت ممكن، ورفض أى شكوى تقول إن من الناس من هو مريض يحتاج إلى النوم، أو طالب يحتاج إلى المذاكرة، أو إن من الممكن تحقيق نفس الغرض بصوت أقل ارتفاعا. . . إلخ، كل هذا إنما يعنى فى الواقع، فيما يعنيه، أن القيام فى أثناء إذاعة هذه الشعائر بأى نشاط آخر غير الاستماع إليها وغير الانطلاق فورا إلى المسجد، أيا كانت الظروف، إنما هو عمل غير جائز وغير مقبول، وأن النوم فى أى وقت من أوقات النهار أو الليل، إذا كان المؤذن يؤذن للصلاة فى ذلك الوقت، هو أيضا غير جائز وغير مقبول.

قل مثل ذلك عن قطع البرامج التليفزيونية لإذاعة الآذان بمجرد حلول الصلاة، وإصرار الموظف على أن يترك عمله للذهاب إلى المصلى بمجرد سماع الآذان، وعدم قبوله أى حجة من رئيسه تتعلق بتأجيل الصلاة إلى ما بعد الانتهاء من العمل، وتحريم إدارة مترو الأنفاق على الرجال الركوب فى العربة الأولى من القطار بتخصيصها للسيدات . . . إلخ، كل هذا معناه أن ما كنا نعتبره حلالا من قبل،

كالقيام بالصلاة بعد الفراغ من عمل كنا نؤديه، أو كوجود الرجال والنساء فى عربة واحدة، أصبح الآن يعد حراما أو غير مقبول ويتعين منعه.

كان آخر مثل صادفته على هذا الاتجاه المتزايد نحو تحريم الحلال، ما قرأته فى خبر صغير فى جريدة الأهرام مؤداه أن وزير التعليم قرر حذف النص المقرر فى كتاب اللغة العربية للصف الأول الإعدادى بعنوان «عند الجدار» للشاعر نزار القبانى، وذلك على حد تعبير الوزارة، «لخروجه على مقتضيات التربية والتعليم». كما يقول الخبر إن الوزير أمر بتوجيه نشرة بهذا المعنى إلى جميع المديريات والإدارات التعليمية ومدارس التعليم الأساسى على مستوى الجمهورية، لحذف هذا النص و«عدم ورود أى سؤال عن هذا النص بأى شكل من الأشكال» فى امتحان آخر العام.

وأصارح القارئ بأنى وجدت فى عبارة «خروج النص على مقتضيات التربية والتعليم» شيئًا كثيرا من الطرافة، إذ إن ما أذكره عن الكتب المدرسية التى كانت مقررة على أولادى طوال سنوات دراستهم، هو أنها كلها تقريبا كانت «تخرج على مقتضيات التربية والتعليم». فتشوقت إلى أن اقرأ هذا النص الشنيع الذى كتبه نزار قبانى، واعتبرته وزارة التعليم على هذه الدرجة من الفظاعة التى دفعتها إلى أن تسارع بالاتصال بكافة المديريات والإدارات والمدارس فى جميع أنحاء القطر، لتحرم عليها أن تورد أى سؤال عن هذا النص «بأى شكل من الأشكال».

حصلت على الكتاب وقرأت النص، وإذا بما كنت أجده من طرافة فى الموضوع قد انقلب جدا، وإذا بالغم الشديد يعترينى، إذ ذكرنى بكل ما حدث فى السنوات الماضية من تحريم التمثيل وتحريم الغناء وتحريم رواية نجيب محفوظ وتحريم شهادات الاستثمار وتحريم أغنية عبد الوهاب وتحريم ركوب عربة القطار إذا كان فيها سيدات، وتحريم النوم فى أثناء الآذان. وها هو ذا أمر جديد بتحريم قراءة أو وضع امتحان فى قصيدة لنزار قبانى. فما الذى تقوله هذه القصيدة المكونة من ١١ بيتًا؟

القصيدة تجرى على لسان صبى صغير يصف مقابلته لصبية صغيرة لم تبلغ العاشرة من عمرها بعد، بدليل قوله:

«كنت بعـمـر البـرعم المندى أعـوامك الـعـشـرة لم تـتـمى»

جاءت إليه الصبية عندما رأته بجوار جدار البيت لتسأله عن اسمه، وكان يجلس فى الشمس :

«ينقش فى التراب ألف رسم»

وطلبت منه أن يلعب معها فقبل، وسارا معا فى الطرقات :

« ونضفر الورود ألف كوم »

«كنا حبيـبين ... وكنت أصغى لكـل مـا ترويـه عنـك أمى»

وعندما ذهب الصبى للنوم فى المساء، استعصى عليه النوم حزنا على فراق الصبية، وسالت من عينه الدموع وقال لنفسه :

«يا رحـمـة الله على جـدار لـذنـا بـه طـفـلـين ذات يـوم»

هذا هو مضمون القصيدة من أولها إلى آخرها التى استشاط لها غضب وزارة التعليم. ومن الواضح أن سبب الغضب هو أن شخصا أو أشخاصا فى الوزارة رأوا أن فى القصيدة حراما يجب إزالته. صحيح أن الصبيين لم يبلغا العاشرة بعد، كما تقول القصيدة صراحة، وصحيح أنه لم يبدر من أى منهما ما يشين، فهما لم يفعلا أكثر من السير فى بعض الطرقات ورسم بعض الرسوم فى التراب، وصنع بعض العقود من الورد، ولكن الوزارة مع ذلك قلقة من تلك العاطفة التى قد تتطور فيما بعد، بعد أن يكبرا فى السن، إلى مالا تحمد عقباه، فالأفضل الاحتياط وإزالة القصيدة من الآن.

قلت لنفسى : إذا كانت الوزارة تعتبر هذه القصيدة منافية لمقتضيات التربية والتعليم، فما هو يا ترى ذلك الذى تعتبره متفقا مع مقتضيات التربية والتعليم ولم تر داعيا لحذفه؟ أخذت أطالع كتاب «القراءة والنصوص الأدبية» من أوله، سعيا لاكتشاف نظرية وزارة التعليم فى الحلال والحرام.

الكتاب ينقسم إلى خمسة أقسام متساوية تقريبا، يتكون كل قسم من نحو

خمسين صفحة. القسم الأول يحمل عنوان: «آداب وأخلاق وقيم»، والثانى يحمل عنوان «الوطن» والثالث «البيئة والطبيعة والإنسان»، والرابع «الثقافة» والخامس «العلم والتقدم».

والعناوين، كما ترى، جذابة ومعقولة، ويخيل إليك لأول وهلة أن هذه هى الموضوعات التى ينتظر المرء أن يراها فى كتاب فى المطالعة لتلاميذ فى الحادية عشرة أو الثانية عشرة من عمرهم. ولكن الحقيقة غير ذلك. فمن بين أربعين نصا ما بين نثر وشعر، لم أجد نصا واحدا يشير من قريب أو بعيد إلى علاقة إنسانية بين شخصين سواء كانت بين ذكر وأنثى، أو بين رجلين، أو بين امرأتين، إلا هذا النص الذى تقرر حذفه. نعم هناك «آداب وأخلاق وقيم» ولكنك بعد أن تفرغ من الآيتين القرآنيتين فى أول هذا الجزء لا تجد إلا كلاما من نوع الحض على مكارم الأخلاق التى تذكر للطالب مجردة عن أية علاقة إنسانية، «كالاستقامة» و «العمل الصالح» و«الخلق الكريم» و «عدم اليأس»، ولا تعترف بوجود أى مظهر من مظاهر الضعف الإنسانى، ومن ثم لا يمكن أن تحرك فى التلميذ أو فى غيره أية عاطفة أو انفعال، ولابد أن تتركه غير مبال لأنه يجد كلاما لا علاقة له بالواقع الذى يراه ويحسه.

نعم هناك كلام عن الوطن، ولكنه وطن غريب حقًا: ليس به أشخاص إلا هذا الشخص الذى يحب وطنه ويتكلم عنه بطريقة مقززة، على طريقة «يا حبيبتى يا مصر»، والأسباب التى يبنى عليها هذا الحب هى بدورها أسباب مصطنعة ومفتعلة، لا يحسها مؤلف الكتاب فلا يمكن أن تنتقل إلى التلميذ، إذ إنها مجرد أكليشهات وترديد لكلام سقيم سئمنا سماعه، أو مجرد نفاق محض من جانب مؤلفى الكتاب للوزارة أو الحكومة، ومن ثم لا يمكن بدورها أن تترك أى أثر على أى تلميذ متوسط الذكاء. فالمفروض، طبقا لكتاب القراءة هذا، أن نحب الوطن للأسباب الآتية:

١ـ نصر أكتوبر ٢ـ عظمة آثار الأقصر ٣ـ فضل علماء الأزهر فى مجالى العلم والعبادة ٤ـ جمال نخيل مصر ٥ـ جمال الإسكندرية ٦ـ فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل.

قد تقول، ها هو ذا سبب معقول: فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل، ولكن فلتقرأ ما يقوله الكتاب عن نجيب محفوظ مما جعله يحصل على الجائزة العظيمة: «تقول زوجته: إن نجيب طيب وهادئ ومنظم جداً.. لا يتدخل فيما لا يعنيه، بار بوالديه لدرجة ملفتة للنظر» (ص ١٢٠) وكأن من المستحيل أن يكون نجيب محفوظ عبقريا دون أن يكون بارا بوالديه، وهو «هادئ ولا يتدخل فيما لا يعنيه»، تماما كما تريد منا الحكومة، أن نحفظ هذا الكلام الفارغ ونتركها تفعل بنا ما تشاء.

هل فى الكتاب قصص؟ مما يحب الصغار أن يقرءوه؟ نعم هناك قصص. قصة عن الإمام أبى حنيفة. وهو رجل عظيم بلا شك ويستحق أن يقدم كقدوة للتلاميذ، ولكن لتقرأ لماذا يعتبره كتاب المطالعة رجلا عظيما: «كان الأمام أبو حنيفة كثير العبادة، كثير الصلاة، لا ينام الليل من كثرة الصلاة والدعاء وتلاوة القرآن طوال أربعين سنة، وظل أربعين سنة يصلى الفجر بوضوء العشاء». إن من حق التلميذ بالطبع أن ييأس يأسا تاما من أن يصبح مثل أبى حنيفة، إذ إنه على الأرجح لن يستطيع الامتناع عن النوم طوال أربعين سنة. ولكن فليلاحظ القارئ أن الوزارة تفصح بذلك عن رأيها فى حدود الحلال والحرام: الحلال لا يكاد يشمل شيئا أكثر من الصلاة والدعاء وتلاوة القرآن، والبر بالوالدين، مثل نجيب محفوظ، وحب الوطن على طريقة «يا حبيبتى يا مصر»، وهناك شبهة الحرام بمجرد أن تحاول أن «تتدخل فيما لا يعنيك».

هل هناك شعر؟ نعم هناك تسع قصائد، إحداها بعنوان «ابتهال الفجر» للشاعر «رشاد محمد يوسف»، وهو إن لم تكن تعلم «شاعر مصرى معاصر»، وأهم الأفكار التى اشتمل عليها النص، على حد تعبير الكاتب، هى «أثر مشهد الفجر لدى المؤمن» وأن «الهناءة كلها لمن صلى لربه ودعاه». هنا لا يعتريك أى شك حول نظرية الوزارة فى الحلال والحرام، فقد أصبح الأمر واضحا وضوح الشمس. هناك قصيدة أخرى فى مدح الأزهر، وأربع فى وصف الطبيعة: الشمس والنخيل والقرية والفراشة، وأخرى فى مدح الدكتور طه حسين لوزير ثقافة سابق هو د. احمد هيكل، ألفها كما يقول الكاتب صراحة، بسبب اختيار طه حسين له ليسافر فى بعثة إلى الخارج.

وكعادة وزارة التعليم، تجد فى كتب المطالعة دائما فى أثناء شرح النصوص الأدبية جزءا بعنوان «موطن الجمال» يحفظه الطلاب باعتباره يمثل رأى الوزارة فيما يعتبر ولا يعتبر جميلا، إذ إن المفروض أن الوزارة أكثر دراية بذلك من التلاميذ. فمثلا فى قصيدة «نخيلك يا مصر» من تأليف لشاعر اسمه عمر عسل، يقول الشاعر «نخيلك يا مصر تاج الحياة»، وهذا فى نظر الوزارة من مواطن الجمال فى القصيدة إذ إنه صور النخيل «تاجا يزدان به وجه مصر فتزداد حسنا وسحرا». وأنا شخصيا اختلف مع الوزارة فى هذا، وأرى أن من الممكن أن يكون من بين التلاميذ، تلميذ له حسّ جمالى مختلف عن حسّ الأستاذ عمر عسل، فيرى فى هذا التعبير «نخيلك يا مصر تاج الحياة» افتعالا وتصنعا، ويرى فى إضافة التاج إلى الحياة تعبيرا سقيما للغاية.

وعندما وصل المؤلفان إلى قسم الثقافة صادفا مشكلة عويصة، فقد كان من الواضح أنهما لا يستطيعان أن يتجاهلا، فى قسم عن الثقافة، الكلام عن بعض الفنون. ومعظم الفنون تتعرض بشكل أو آخر لتصوير علاقات إنسانية، ومعظم العلاقات الإنسانية مشبوهة فى نظر المؤلفين ويحيط بها الشك فيما إذا كانت حلالا أو حراما. فمن الصعب مثلا أن نتصور عملا فنيا من أى نوع لا يشير إلى المرأة من قريب أو بعيد، والمرأة محذوفة تماما من الكتاب. بل وحتى إذا استبعدنا المرأة فان كثيرا من العواطف الإنسانية التى تتعرض لها معظم الفنون لها جوانب لم يشر إليها الدين صراحة، ومن ثم لا يمكن الجزم بما إذا كانت حراما أو حلالا. اهتدى المؤلفان إلى اختيار فنين بدا الكلام فيهما آمنا ومباحا. أولهما هو فن الخط العربى. فهذا الفن، باعتماده على الزخرفة، هو على درجة من التجريد بحيث يمكن للمرء أن يرى فيه ما يشاء. وبالفعل ذهب المؤلفان إلى أن الألف واللام فى الخط العربى «يبدوان كرجل يرفع أكف الضراعة إلى الله». أما الفن الثانى، وهو الموسيقى، فهو أيضا فن بالغ التجريد فيمكن أن يفهم منه المستمع ما يشاء ويسمح إذا استبعدنا عنصر الغناء منه، باستئصال الجانب الإنسانى منه تماما. ولكن فن الموسيقى يثير مشكلة من نوع آخر وهى أنه إذا أراد المؤلفان أن يعرفا الطالب ببعض الأمثلة من روائع الموسيقى العربية أو العالمية، تشجيعا له على الاستماع إليها، فإن كل مثال

تقريبا قد يثير قضية الحرام والحلال. فزكريا أحمد مثلا حتى لو وجدت له أغنية لا تتعلق بعلاقات إنسانية، كأغنية «الورد جميل» مثلا، اقترن فى الأذهان بأم كلثوم، وأم كلثوم تمثل مشكلة فى حد ذاتها تتصل بالحرام والحلال. والموسيقيون الأوربيون، كبيتهوفن أو موزار، يستدعون إلى الأذهان مجتمعات تثير بدورها مشكلة الحرام والحلال، ومن ثم يحسن تجنب الإشارة إليهم. لهذا انتهى المؤلفان إلى اختيار ثلاثة أمثلة من روائع الموسيقى المصرية، وإن كنت لم أسمع بأسماء مؤلفيها من قبل، وهم يتمتعون بنفس الدرجة من الشهرة التى يتمتع بها الشاعران سابقا الذكر، محمد رشاد يوسف وعمر عسل. هذه الروائع الموسيقية الثلاث هى : قطعة موسيقية من تأليف شخص يدعى رفعت جرانة تصور فيها معركة ٦ أكتوبر، وقطعة موسيقية من تأليف يوسف جريس اسمها «النيل والوردة». أما الثالثة فإن اختيارها يعتبر سقطة لا يمكن اغتفارها للمؤلفين، ولا أشك فى أن الوزارة ستنتبه لها عاجلا أو آجلا، ذلك أن اسمها أوبرا «عنترة» وصفها الكتاب بأنها تصور «القصة الشهيرة لحب عنترة العبسى لابنة عمه عبلة». فعلى الرغم من أن عبلة هى بنت عم عنترة، فإن العبارة «تتنافى مع مقتضيات التربية والتعليم» كما حددتها الوزارة مؤخرا، ومن ثم يجب حذفها فى الطبعة الجديدة. ليس من المجدى بعد هذا أن يأتى المؤلفان فى القسم المعنون «العلم والتقدم» فيوردان موضوعا عن الحاسب الآلى وآخر عن الصاروخ، فقد عرفنا مما تقدم نوع الإنسان الذى تعده وزارة التعليم لاستخدام الحاسب الآلى وركوب الصاروخ.

هذه هى إذن حدود الحلال والحرام، ومفهوم الفضيلة عند وزارة التعليم فى عقد التسعينيات. فإذا كان هذا هو ما يسمى بـ «الصحوة الإسلامية»، فإنى إذن والله لا أدرى ما هى الغفلة، وإذا كان هذا هو الذى يعدنا للقرن الحادى والعشرين، فإنى لا أدرى ما الذى يمكن أن يعود بنا إلى القرن الحادى عشر أو الثانى عشر، وإذا كانت هذه هى طريقتنا فى تعليم النشء حتى يستطيعوا مواجهة التوسع الإسرائيلى أو الوحدة الأوربية، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

٣
حقيقة الثانوية العامة فى مصر

منذ بضع سنوات وأنا ألاحظ بدهشة ما طرأ على امتحانات الثانوية العامة فى مصر من تطورات، كثير منها يدعو إلى الأسى، وبعضها يدعو إلى الضحك، من فرط لا عقلانيته. ثم جاء موسم هذا العام ففاق كل ما سبقه من مواسم، حتى أصبح من الصعب السكوت عليه.

بمجرد أن يبدأ موسم الامتحانات تبدأ الجرائد والمجلات فى نشر أخبار الثانوية العامة وكأن الأمر يتعلق بالاستعداد لمعركة حربية مع إسرائيل، مع أن المفروض أن يكون انعقاد امتحان سنوى كهذا أمرا عاديًا لا يكاد يستحق الذكر، ولكن أخباره الآن تحتل مكانًا بارزًا فى الصفحات الأولى، وتتتابع أخبار المؤتمرات الصحفية التى يعقدها كبار المسئولين فى وزارة التعليم، بما فيهم الوزير نفسه، عن الاستعدادات والاحتياطات التى اتخذت من أجل هذا الامتحان، وكيف أعدت لكل شىء عدته. فإذا بدأت الامتحانات نشرت الصفحات الأولى فى أهم الجرائد الصباحية صور المصابين من الطلاب بالنوبات العصبية أو الإغماء وطريقة إسعافهم، ونشرت صور الآباء والأمهات خارج لجان الامتحان، وهم ينتظرون خروج فلذات أكبادهم، بعد أن قضوا ثمانية أشهر متواصلة أو أكثر فى حالة يرثى لها من الإرهاق العصبى انتظاراً لهذا اليوم وتوجسًا منه.

قد لا يكون كل هذا غريبًا. فقد أصبح عدد المتقدمين للامتحان ربع مليون طالب وطالبة، وراءهم ربع مليون أسرة ضحت بالنفس والنفيس من أجل إعداد هؤلاء الأولاد والبنات للامتحان. وأجل جميع أفراد الأسرة طلباتهم ليتمكنوا من مواجهة التكاليف الباهظة للدروس الخصوصية حتى يجتاز الابن البطل أو الابنة البطلة امتحان الثانوية بمجموع ملائم. ذلك أن عدد الكليات التى يسر المرء بالتحاق ابنه أو ابنته بها أصبح صغيرا للغاية، يكاد ينحصر فى الطب والهندسة، وربما أيضا طب الأسنان وكلية الاقتصاد، والأماكن المتاحة فيها كلها، بما فى ذلك طب وهندسة الأقاليم، محدودة للغاية ومن ثم فالمنافسة شديدة، والهدف صعب بل ويكاد أن

يكون مستحيلاً، فهو يشبه محاولة ألف شخص من الواقفين على محطة الأتوبيس أن يدخلوا أتوبيسا صنع من أجل ركوب أربعين شخصا فقط. والحكومة تواجه المشكلة، كما تواجه مشكلة الأتوبيسات، بالتظاهر بأنه ليس هناك مشكلة على الإطلاق.

ولكن الأمور تصبح أكثر تعقيدا بمجرد أن يجد بعض الطلاب صعوبة فى بعض الامتحانات. فالجرائد والمجلات تنشر فى الصفحة الأولى أخبار كل امتحان بأدق تفاصيله، مثل رد فعل الطلاب للجزء (ب) أو (ج) من السؤال الرابع من امتحان الإحصاء أو المنطق، وكيف أن إجابته كانت واردة فى أحد هوامش الفصل الخامس من الكتاب المقرر، بينما كان هذا الهامش محذوفًا من المقرر. تنضم الجرائد إذن إلى صف الطلاب فى اعتبار الامتحان صعبًا. فينزعج رجال وزارة التعليم انزعاجا شديدا لمجرد أن بعض الطلاب قال إن سؤالا معينا جاء من خارج المقرر، مع أن الوزارة تزعم منذ فترة أنها اعتزمت إصلاح نظام التعليم وجعله يعتمد على التفكير وليس على الحفظ، ومن ثم فليس من الضرورى أن تكون لكل سؤال إجابة مباشرة فى الكتاب. ولكن الذى زاد من ذعر الوزارة هذا العام، أن وزير التعليم الجديد لم يكن قد انقضى على دخوله الوزارة أكثر من بضعة أيام، فأصبحت سمعته كوزير تتوقف على ما إذا كان سؤال الإحصاء من داخل المقرر أو من خارجه. وإغضاب ربع مليون أسرة ليس أمرا هينا ولا يمكن أن تغفره له الحكومة التى جاءت به لتهدئة الناس لا لتعليمهم. لذلك أسرع الوزير بإجراء تصحيح لعينة من أوراق الإجابة لمعرفة ما إذا كان السؤال صعبا أم سهلا، وكم كانت فرحته عندما وجد أن نتائج التصحيح بالعينة جاءت باهرة، إذ تبين منها أن نسبة النجاح فى المادة التى اشتكى منها الطلاب، بدون أى تساهل، هى ٧٨, ٩١٪ بالمقارنة بالعام الماضى حيث كانت النسبة ٤, ٩١٪ فقط. وزف الخبر لمراسلى الصحف والإذاعة ووكالات الأنباء، واستخلص الوزير من هذا نتيجتين هامتين:

الأولى: أن الامتحان كان «من داخل المنهج المقرر».

والثانية: أن الامتحان كان «فى متناول الطالب المتوسط»، كما صرح الوزير بأنه نبه على المسئولين أن يكون التصحيح دائما «فى صالح الطلاب» لأن الوزارة على

حد قوله، ليست فى حالة حرب أو عداوة مع الطلاب، بل بالعكس «الوزارة فى خدمة الطلاب».

وقد أثارت هذه التصريحات فى نفسى مشاعر شتى وأفكارا متعددة. فعبارة «أن الامتحان كان من داخل المقرر»، تدل على الأرجح على أن الوزارة قد تراجعت عما كانت قد أعلنته منذ سنوات من مطالبة الطلاب بالتفكير، فأصبحت عملية التفكير الآن غير مقررة. وأما عبارة «الطالب المتوسط» فالأرجح أن تكون الوزارة قد قصدت بذلك، رغبة منها فى التخفيف عن الناس، الطالب المتدنى الذكاء، بما فى ذلك الطالب المتخلف عقليا. وجعل الامتحان فى مستوى مثل هذا الطالب لا يستوجب فى نظرى كل هذا الفخر والابتهاج، ناهيك عن إذاعته من خلال كل وسائل الإعلام، بل الأجدر إخفاؤه والتغطية عليه. وقد استغربت بوجه خاص نفى الوزير أن تكون الوزارة فى حالة حرب مع الطلاب، ولا أدرى كيف يمكن أن يكون الوزير قد تصور أن يكون هذا المعنى قد تطرق إلى ذهن أحد. وأما قوله بأن الوزارة «فى خدمة الطلاب» فهو واضح بما فيه الكفاية، ولا يمكن الشك فيه، ولو أن هذا شىء وكونها فى خدمة الوطن شىء آخر تمامًا.

على أن الأمر أصبح كوميديا حقا عندما نشرت الصحف القواعد التى طلبت الوزارة من المصححين تطبيقها حرصًا على مصلحة الطلاب. فهذه القواعد تتلخص فى الآتى:

أولاً: تصحح كل كلمة أو حرف دونه الطلب فى ورقته بما فى ذلك ما قد يكون قد كتبه على الغلاف الخارجى أو الداخلى من مسودات، وبما فى ذلك ما قد يكون قد كتبه ثم اعتقد أنه خطأ فشطبه أو كتب عليه «لاغى»، على اعتبار أن العبرة فى التعليم، ليس هو ما يعتقد الطالب أنه صحيح أو غير صحيح، بل العبرة بما يكون قد خطر بباله من أفكار فى أية لحظة من اللحظات وما خطه قلمه. فإذا كان قد قال حقا ثم شطبه على أساس أنه باطل، فسر الأمر لصالحه، على أساس أن الطالب يعرف الحقيقة فى قرارة نفسه، ولكن أصابه بعض الاضطراب أعماه مؤقتًا عنها. أما إذا كان ما شطبه الطالب باطلا فيغض البصر عنه تماما كأنه لم يكن.

ثانيا : يجب ألا يظلم الطالب فى أى حال من الأحوال، ومعنى الظلم فى نظر وزارة التربية والتعليم هو التسوية التامة بين الطالب الممتاز، والطالب المتخلف عقليا. إذ إن الناس فى نهاية الأمر سواء، بل إن الطالب الذكى لابد أن يعاقب إذا قاده غروره وصلفه إلى الظن بأن باستطاعته الإجابة على السؤال الصعب، فأنفق بعض الوقت على السؤال الصعب ونجح بسبب ذكائه فى حله، فى حين أن الطالب «المتوسط» لم يفهم السؤال الصعب أصلا ولم يضيع أى وقت فيه، معتمدا على أن الوزارة لابد أن تتدخل لصالحه فى النهاية. فى هذه الحالة تكون النتيجة أن يحصل الطالب «المتوسط» على درجة أكبر من الطالب الممتاز، إذ إن السؤال الصعب الذى كان مقدراً له فى الأصل أربع درجات أصبح له الآن بعد التعليمات الأخيرة، درجة واحدة فقط، بينما رفعت درجة السؤال «الذى فى متناول الطالب المتوسط» إلى ثلاث درجات.

ثالثًا : يراعى منتهى الدقة فى التصحيح، فالأسئلة التى تحتمل اختلاف رأى المصححين فيها يكون لها مصححان، وعلى كل مصححين مراجع، الذى عليه أن يكتب الدرجات بالأرقام مرة وبالحروف مرة، وبعد المراجعة الرقمية هناك مراجع فنى، وبعد المراجع الفنى هناك مراجعة نهائية. فإذا ظهر بعد هذا أن الطالب لم ينجح بعد، وإنما حصل على درجة تقترب من النجاح، تراجع الورقة كلها من جديد. فإذا روجعت الورقة من جديد ووجد أن درجة الطالب بها كسر أقل من النصف، رفع الكسر إلى النصف، وإذا كان أكبر من النصف رفع إلى درجة كاملة. فإذا ظهر بعد هذا كله أن الطالب راسب حقا وصدقًا ولكنه لا يبعد عن النجاح إلا بدرجة أو بدرجتين، عرض الأمر على لجنة الرأفة، التى قد تجد أن الطالب لم يعامل بالشفقة الكافية.

ومع كل هذا فهناك مادتان تعاملان معاملة خاصة : التربية الدينية والتربية الوطنية. إذ إن الوزارة لم تحسم أمرها بعد فيما إذا كانت تريد الطالب أن يكون متدينا حقا ووطنيا حقا، أم أن الهدف لا يعدو أن يكون إرضاء الجماعات الإسلامية من ناحية، وبقايا المتمسكين بثورة يوليو من ناحية أخرى. ذلك أن تعليمات الوزارة الآن هى أنه إذا حدث ورسب طالب فى هاتين المادتين أو إحداهما ولكنه حاصل على أكثر من ٧٠٪ فى المجموع الكلى لأغلب المواد، يعاد تصحيح

مادتى التربية الدينية والتربية الوطنية لمحاولة الوصول بالطالب إلى درجة النجاح بقدر الإمكان.

الأمر لابد أن يذكرك بالقصة التى تروى عن طريقة الامتحان فى مصر فى بعض عهود الانحطاط، لا أدرى فى أى قرن من القرون. إذ كان يأتى شاب طويل عريض وذو شارب مفتول، أو هكذا يقال، ليجلس أمام الممتحن ليؤدى امتحانا فى أبسط قواعد الحساب فيسأل سؤالا مثل: ما حاصل ضرب ٥×٧؟ فإذا قال ٣٨ مثلا أشار إليه الممتحن بعطف بتخفيض الإجابة بعض الشىء، فإذا قال ٣٤ أشار إليه مرة أخرى برفعها بعض الشىء حتى يصل بعد طول لأى إلى الإجابة الصحيحة. فمتى قال ٣٥، عمت البهجة، وتبودلت التهانى وأشار الممتحن إلى بعض الطبالين والزمارين المنتظرين بالتطبيل والتزمير.

الذين يقومون بهذه المهمة الثقيلة على النفس هم ٣٥ ألف مصحح حسنو النية، ولديهم منتهى الاستعداد للنهوض بالتعليم فى مصر لو سمح لهم بذلك. جىء بهم إلى القاهرة من أقصى الدلتا وأعالى الصعيد لكى يقضوا بضعة أيام فى تصحيح هذه الملايين من الأوراق، ويحصلوا من وراء ذلك على بضعة جنيهات إضافية يحاولون بها «تصحيح» ميزانيتهم الشهرية العصية على أى تصحيح. وقد رتبت لهؤلاء المصححين أماكن للمبيت فى المدارس ومراكز الشباب فى القاهرة، ولكن بعضهم اضطر إلى الذهاب إلى أقسام البوليس، كما ورد فى بعض الصحف، لعمل محضر ضد وزارة التعليم، عندما وجدوا أن المدارس التى أرسلوا إليها لا تكفى لاستيعابهم فاضطر بعضهم إلى النوم على الأرض. المفروض أن يصل هؤلاء المصححون إلى الخيام المقامة لهم ليقوموا بأثقل عملية على النفس فى أشد شهور السنة حرارة، بأن يعطوا درجة لكلام لا يستحق أى درجة، ويجبروا الكسر إلى درجة كاملة، ويخفضوا درجات الإجابات الذكية ويرفعوا درجات الإجابات الغبية، وينجحوا الراسبين فى الدين والوطنية ... إلخ، يصبرهم على كل هذا ليس شعورهم بأنهم فعلوا شيئًا من أجل الوطن، فمن الواضح أن هذا ليس صحيحا، ولكن أنهم فعلوا شيئا من أجل أولادهم وزوجاتهم.

ليس من الصعب فى الواقع تفسير هذا الأمر برمته. فالذى يحدث فى امتحانات

الثانوية العامة لا يختلف كثيرا فى الحقيقة عما يحدث فى مجالات أخرى كثيرة، والسبب واحد فى جميع الحالات. ذلك أنه عندما يكون المرء قد ارتكب جريرة كبيرة فى حق الآخرين فإن من الطبيعى أن يظهر منتهى التساهل إزاء أخطائهم الصغيرة. وقد قيل مرة إن المرأة سيئة السلوك تميل إلى الإسراف فى تدليل أطفالها. فلتغض البصر عن جرائر الناس الصغيرة، بل والكبيرة أيضا، على أمل أن يلهيهم هذا عن الالتفات إلى جريرتك الخطيرة. فلتبالغ فى تدليل أعضاء مجلس الشعب، حتى من حامت أفظع الشبهات حوله، على أمل أن يتركوا الحكومة وشأنها. ولا داعى للتشدد مع وزير منحرف بعض الشىء إذ لو لم تسكت أنت لم يسكت هو. والمطلوب تمرير أشياء فظيعة، من ضريبة المبيعات إلى إنهاء المقاطعة مع إسرائيل . . . إلخ فإذا كان مما يسهل ذلك إنجاح أولاد الناس فى الثانوية العامة بالحق أو الباطل، وجبر الكسور وغض البصر عن التربية الدينية والوطنية . . . إلخ فما المانع من ذلك؟ حتى لو كان معناه تأجيل إصلاح التعليم فى مصر وتقدم مصر العلمى لبضع سنوات. ذلك أن إصلاح التعليم وتقدم مصر العلمى هما من أهداف المدى الطويل، وليسا من مسئوليات الحكومة الحالية بالذات، ولا التى بعدها ولا التى بعدها.

٤

عن التعليم العالى ... والواطى ...

أولاً: ذات القلب الذهبى:

أعترف بأنى لم أكن قد قرأت شيئًا للسيدة جاذبية صدقى حتى قادنى حظى العاثر إلى قراءة قصة لها مرتين متتاليتين، عبر فترة قصيرة أكثر من اللازم. ذلك أن لى ولدين مر كل منهما بعد الآخر بالسنة الأولى الإعدادية التى قررت وزارة التعليم لها، فى جميع مدارس الجمهورية، قصة بعنوان «ذات القلب الذهبى» للكاتبة المذكورة. وإذ شاهدت الملل العظيم الذى مر به كل من ابنى، أحدهما بعد الآخر، وهو يستعد للامتحان فى هذه القصة، قررت أن أقرأها معهما لأتبين الأمر، فراعنى ما قرأت، ثم سرعان ماغلا الدم فى عروقى وشعرت بغضب عظيم، أن تكون وزارة التعليم قد بحثت فى كل كنوز الأدب العربى القديم والحديث فلم تجد أفضل من هذه القصة لتفرض قراءته على مئات الألوف من أبنائنا عاما بعد عام.

القصة ليست صعبة ولا معقدة، وهى خالية بالطبع من الأخطاء النحوية، ولكن المشكلة أن مؤلفتها لابد أنها كانت تتصور، وهى تكتبها، أنها أمام قارئ معتوه أو متخلف عقليا، ولا يستطيع أن يميز بين الممكن وغير الممكن، الطبيعى وغير الطبيعى. كما أنها مازالت تتصور أن أفضل الطرق لإشاعة مكارم الأخلاق هى طريقة الوعظ الصريح، وتقسيم الناس إلى قسمين لا ثالث لهما: ملائكة وشياطين، أطفال يقذفون الناس بالحجارة ويتلذذون من تعذيب الحيوانات، وأطفال من ذوى القلب الذهبى. ولا تعترف بوجود أى مظهر من مظاهر الضعف الإنسانى التى بدونها لا تستحق الحياة أن نحياها.

فهذه الفتاة ذات القلب الذهبى، بطلة القصة، تنتمى بالطبع إلى فريق الملائكة، فهى جميلة ومؤدبة وذكية ونظيفة، محبة لوالديها وللحيوانات والطبيعة والمساكين، تداوى القطط المريضة وتسهر عليها طوال الليل، وتدخر مصروفها لتوزعه على اليتامى . . إلخ. حتى أن أباها نفسه يقف أمامها موقف التلميذ، من فرط ذكائها ونبلها، ليتلقى منها درسا فى مكارم الأخلاق وحسن التصرف، فينصاع الأب

لرأيها إكبارا، ويسبغ عليها من عبارات الثناء ما يقشعر له بدن القارئ خجلا وأسفا.

بل إنى كلما أمعنت فى التفكير فى أمر هذه الفتاة ذات القلب الذهبى وجدت أنه ليس فى القصة أى دليل على أنها تحمل بالفعل أى قلب ذهبى على الإطلاق. نعم إن كل سلوكها الخارجى هو من النوع الذى يقره المجتمع ويثنى عليه، ولكن فى القصة أيضًا عشرات الأدلة على أنها تفعل ما تفعله لاستدرار الإعجاب والثناء. فهى لا تفعل شيئا طيبا إلا وتعلن عنه، وهى تتصرف وكأنها مبعوثة العناية الإلهية لإصلاح الكون، وتتدخل فى تصرفات الناس بدلا من أن تنصرف لأمورها، ولا تتورع عن إلقاء المواعظ على أبيها دون اعتبار لسنه وسنها. وعجزها التام عن ممارسة حياة طبيعية، وعن أن تسمح لنفسها بالتعبير عن نزعاتها الطبيعية كطفلة، يثير الشك فى أن الأمر كله ادعاء فى ادعاء. لا عجب أنها لم تثر فى نفس أولادى الإعجاب بقدر ما أثارت شعوراً أقرب إلى الاحتقار.

لم أجد طريقة مع كل من ابنى وأنا أذاكر معه القصة إلا أن أقلب الموضوع سخرية ومرحًا، فالولدان على صغر سنهما ليسا معتوهين. وقد أدركا بفطرتهما، كما لابد أن يدرك أى تلميذ متوسط الذكاء فى جمهورية مصر العربية، أن الأمر لابد أن يكون هزلا لا جدا. وقد قررت أن التضحية بالنجاح فى سؤال القصة أفضل من التضحية بعقولهم وسلامة حكمهم. وكنت قد اتبعت نفس الطريقة عندما كنت أذاكر معهما الفصل الخاص بثورة التصحيح فى كتاب التاريخ، حيث جاءنى أيضا كل منهما يشكو من أنه لا يفهم شيئًا، فأكبرتهما إكبارا عظيما إذ عجزا عن فهم هذا الهراء المليء بالمتناقضات والألغاز. واضطررت بالطبع لكى يمكنهما الفهم، أن أشرح لهما ما حدث بالضبط أيام ما سمى بثورة التصحيح، ولماذا سميت بهذا الاسم، وأن مؤلف كتاب التاريخ لم يكن يقصد أبدا أن يفهم التلاميذ ما حدث بل أن يفهم المسئولين أنه ملتزم بآخر تعليمات الوزارة.

على أن ما لم أقله لأولادى لأنه لا يعنيهم كثيرا هو ما كان عليه الأمر عندما كنت أنا تلميذا فى مثل سنهم. لم نكن نقرأ لجاذبية صدقى بل للمتنبى وابن الرومى. وكان طه حسين وعلى الجارم وأمثالهما يراجعون ما يقدم للتلاميذ، ويجمعون كتابا

للمطالعة اسمه «المنتخب من الأدب العربى» فيه الطريف والشيق لذاته بصرف النظر عن الموعظة الأخلاقية، وكانوا من الحكمة وسعة الأفق بحيث أنهم لم يقوموا بحذف قصيدة للمتنبى فى وصف الحمى لمجرد أنه كان يشبهها فيها بالمرأة، إدراكا منهم بأن تنمية الحس الجمالى يتضمن فى نفس الوقت تنمية للحس الأخلاقى، وأن ليس هناك من يعرف مكارم الأخلاق ولا يستطيع أن يتذوق قطعة أدبية أو فنية. مما لم أقله لهما أيضا، أننى لا أعتقد أن لدينا أدنى أمل فى أن نقف موقف الند للند أمام إسرائيل فى القرن الحادى والعشرين، طالما استمر أولادنا يتعلمون على هذا النحو، أو أن نقضى على التطرف الدينى طالما ظل أولادنا يلقنون أن الشىء فى هذه الحياة إما أبيض أو أسود، وليس هناك ظلال بينهما، وأن الشىء إما خير محض أو شر محض، حلال أو حرام، وليس هناك منزلة بين المنزلتين.

ومما لم أقله أيضًا، وإن كنت أحب أن أقوله للمسئولين عن تطوير التعليم فى مصر، إن إصلاح التعليم لا يتم بإلغاء المجانية أو تخفيضها، كما أنه لم يتم بفرضها، وإنما يتم بإلغاء ذات القلب الذهبى وأمثالها.

ثانيا: الدكتور على لطفى مؤلفا:

كلنا يعرف بالطبع مدى انشغال الدكتور على لطفى منذ تولى رئاسة مجلس الوزراء ثم مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة . . . إلخ. ولكننى مع ذلك اعتقد أن من المفيد لاسمه ولطلبة كلية التجارة بجامعة عين شمس، الذين لا أشك فى أنه يضع مصلحتهم فوق كل اعتبار، حيث إنه كان أستاذا لهم لمدة طويلة، أن يخصص من وقته ساعة أو ساعتين لإلقاء نظرة ثانية على الكتاب الذى يحمل اسمه واسم الدكتور رضا العدل والذى لابد أنه كان مقررا على هؤلاء الطلبة هذا العام فى مادة التنمية الاقتصادية، فقد كتب على الغلاف (٨٦/ ١٩٨٧). وهذا النوع من الكتب لا يشتريه عادة إلا من اضطر إلى شرائه، كما أنه لاشك سيستمر مقررا على الطلبة لمدة سنوات قادمة، طالما ظل الدكتور على لطفى على الأقل رئيسا لمجلس الشورى، حتى وإن لم يعد للتدريس فى الجامعة.

فمن المؤكد أن الكتاب الذى يحمل اسم «التنمية الاقتصادية ـ دراسة تحليلية» قد

كتب وأعد للطباعة على عجل، ومنذ فترة طويلة تغيرت فيها ظروف مصر والعالم ونظريات التنمية تغيرا كبيرا. فالكتاب ملىء بالمعلومات التى لم تعد صحيحة منذ أكثر من عشرين أو ثلاثين عاما، كقوله إن معدلات الادخار فى الدول النامية لا تتعدى ٥٪ فى حين أنها تجاوزت ثلاثة أمثال هذا المعدل منذ أكثر من عشرين عامًا، وكقوله إن نسبة العاملين فى الزراعة فى أمريكا الشمالية إلى مجموع السكان العاملين هى ١٤٪ فى حين أنها لا تزيد على ٣٪ ولم تكن أكثر من ٦٪ منذ أكثر من عشرين عاما أيضا، وكالأرقام التى يوردها عن متوسط الدخل فى الدول المتقدمة التى تقل عن ربع الأرقام الحقيقية، وقل مثل هذا عن عشرات الأرقام الأخرى الواردة بالكتاب. ولكن الأمر يصبح أكثر مدعاة للقلق حينما يتعلق الأمر بمصر. حيث يعتمد الكتاب فى كلامه عن البطالة المقنعة فى مصر على كتاب لشارل عيسوى صدر منذ نحو أربعين عاما، هو «اقتصاديات مصر فى منتصف القرن العشرين»، حينما ذكر أن نسبة البطالة المقنعة فى مصر بلغت ٥٠٪ من مجموع العاملين بالزراعة، وعلى كتابات سيد مرعى منذ بداية الإصلاح الزراعى بمصر. وكأن المؤلف لم ير لعيسوى كتابا بعد ١٩٥٠، ولم يسمع عن دحض هانسن لوجود البطالة المقنعة فى الريف المصرى أصلاً، أو عن تحول فائض العمالة فى الزراعة المصرية إلى ندرة بسبب الهجرة.

على أن هناك فى الكتاب أمورًا أخرى لا تتعلق بمرور الزمن وتغير الأحوال بل تتعلق بسلامة المنطق واتزان التفكير. فالكتاب يحتوى على كثير من العبارات التى يتردد المرء فى قبولها من طالب فى الثانوى، بله من أستاذ جامعى، مثل قوله إن من عوائق التنمية الاقتصادية «أن العمال فى الدول النامية - ولا سيما العمال غير المثقفين (!) لا يحاولون استغلال وقت فراغهم لتثقيف أنفسهم، وإنما يقضون وقت فراغهم بصورة تضرهم وتضر المجتمع وتعوق التنمية الاقتصادية مثل الجلوس فى المقاهى ساعات طويلة مع أفراد من نفس المستوى الفكرى لتبادل وجهات النظر الضيقة . . .» وهى ملاحظة استهوت المؤلفين فعادوا إلى ذكرها أكثر من مرة. ولا علاج لهذه الظاهرة بالطبع إلا أن ننشر المثقفين فى المقاهى للحديث كل مساء مع العمال «غير المثقفين». وكقوله الطريف «إن الأطفال يكونون فى بعض المهن أكثر

إنتاجية من الرجال والنساء كما هو مثلاً بالنسبة للتسول، والتسول فى رأينا يعتبر مهنة فى معظم الحالات» وهو رأى يستحق النظر فى تعريف الإنتاجية وتصنيف المهن. وكقوله الأكثر طرافة أن من خصائص الدول المتخلفة «كراهية النجاح» التى يصفها بأنها «أحد الأمراض المعروفة فى علم الاجتماع» ويستطرد قائلاً:

«وينتشر هذا المرض فى الدول النامية لأن المجتمع المتخلف هو أصلا مجتمع فاشل أو بعبارة أدق مجتمع أغلبيته فاشلة، ومن ثم يكون النجاح فى هذا المجتمع استثناء من الأصل، والاستثناءات عادة مكروهة» ويضرب لذلك مثلا لن يخفى على القارئ مغزاه فيقول «إذا كان الناجح كاتبًا أو صحفيا اتهم بأن النفاق هو سر نجاحه، بل أكثر من ذلك، إذ كان الموضوع يتصل بسيدة فاضلة فإن الشائعات تلاحقها لتنسج حولها ظلال من الشك».

ولكن للمؤلف، أو المؤلفين، مساهمات نظرية فريدة لن يخفى على القارئ مدى جديتها وأهميتها. ففضلا عن رأيهما الخاص بأن «التسول يعتبر مهنة فى معظم الحالات» يعتقد المؤلفان أن من خصائص الدول المتخلفة «عدم توافر القيم المعنوية» بل وأكثر من ذلك أن من خصائصها «عدم وجود طبقة متوسطة». وذلك أن المجتمعات فى هذه الدول «غالبا ما تتكون من طبقتين: طبقة الأغنياء، وهى طبقة الإقطاعيين والمستغلين، وطبقة الفقراء، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال» ولا يريد المؤلف الإفاضة فى تفسير سبب هذه الظاهرة إذ «لا يتسع المجال هنا لدراسة التطور الاقتصادى للدول النامية لمعرفة أسباب عدم توافر الطبقة المتوسطة» ويكتفى بالإشارة إلى أن السبب هو « الدول الاستعمارية ـ فيما سبق ـ وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا».

ثالثا: مؤتمر تطوير التعليم:

بقلب حزين إذن ونفس منكسرة، بسبب قراءتى لقصة ذات القلب الذهبى وكتاب «التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية» تلقيت الدعوة لحضور المؤتمر القومى لتطوير التعليم. النفس منكسرة لأنه لا يمكن أن يتوقع عاقل أن يقوم بإصلاح التعليم نفس من شاركوا بنصيب فى إفساده. ولو كانت الرغبة صادقة حقا فى

إصلاح التعليم لالتفت أصحاب الدعوة إلى ما يقومون هم بكتابته وتدريسه. أضف إلى ذلك أن المناخ العام الذى تجرى فيه الدعوة إلى مختلف أنواع الإصلاح هو مناخ «صندوق النقد الدولى» وطلباته. والصندوق لا يهمه الإصلاح بالضبط، بل تخفيض الإنفاق وتسديد الديون، ولا يهمه قيد أنملة ما إذا كان خريج الجامعة المصرية قد فهم مشاكل التنمية الاقتصادية أو لم يفهمها. فإذا لم يهتم المصريون أنفسهم بذلك فلن يهتم أحد. وعندما شاهدت العجلة والحماس الغريب اللذين يتم بهما الإعداد للمؤتمر استقر لدى شعور شبه يقينى بأن المطلوب ليس طرح الأمر على المناقشة بقصد تغيير نظام التعليم من جذوره، بل مجرد إضفاء الطابع القومى على تنفيذ طلبات صندوق النقد الدولى بتخفيض عدد المقبولين فى الجامعات أو تخفيض أو إلغاء المجانية تدريجيا، والاعتماد على الجهود الذاتية والتبرعات، ونقل نفقات الكتب والوجبات الغذائية إلى التلاميذ. ومع ذلك قلت إنه لا بأس من الحضور ولو فى الجلسة التى يعرض فيها وزير التعليم الورقة الأساسية للمؤتمر وتطرح فيها هذه الورقة للمناقشة فقد يكون الأمر غير ما توقعت.

بهذه المشاعر دخلت قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، تلك القاعة الرائعة الجمال، التى شهدت فيها منذ أربعين عامًا بالضبط حفل تسليم جوائز الدولة التقديرية لعباس العقاد والدكتور هيكل وأحمد أمين، حيث رأيت عينى أبى تغرورقان بالدموع وهو يتسلم جائزته من الدكتور السنهورى، وزير المعارف حينئذ.

ثم نظرت فرأيت القاعة شبه مكتظلة بالحاضرين، تعرفت من بينهم على أساتذة كرام لى، وزملاء كادوا يبلغون سن المعاش، أعرف مدى قلقهم على مصر، وأن حزنهم مثل حزنى وانكسارهم مثل انكسارى. كان وزير التعليم يجلس على المنصة يتكلم بوجه بشوش وفصاحة نادرة، بل وحماس وحسم مثيرين للإعجاب، وغير مألوفين فى معظم المسئولين. ولكنه كان أيضا يعرض أفكاره بطريقة من اتخذ فيها قرارات لا رجعة فيها ولا يدع كثيراً من الشك فيما إذا كان المطلوب هو حقا طرح الأمر على المناقشة أم مجرد استصدار الموافقة من الحاضرين بعد انتهاء عدد من الطقوس. تطلعت فى أوجه بعض من أعرفهم من الحاضرين من أساتذة الأدب والفلسفة إلى أساتذة التاريخ والقانون والاقتصاد، ممن ساهموا مساهمة حقيقية فى

نهضة هذا البلد، فشعرت دون حاجة إلى تبادل الحديث أنهم يشعرون مثلى بأنهم يأتون للمساهمة فى طقوس لا فى مناقشة، وسرعان ما تأكد جميع ذلك.

فالبرنامج يقول إن الجلسة تستمر ثلاث ساعات ولا تشمل إلا كلمة وزير التعليم والمناقشة المفتوحة، فإذا به يتحول إلى ما يلى:

استغرقت كلمة وزير التعليم نحو الساعة والربع، أعقبها شاى فاخر لمدة ثلاثة أرباع الساعة، فلم يبق للمناقشة المفتوحة طبقا للبرنامج إلا ساعة، وتعلقت آمالى بهذه الساعة: أن يتجرأ أحد (أو حتى أن أتجرأ أنا) من الجالسين فى القاعة والبعيدين أميالا عن الميكرفون، فيقول كلاما أو يطرح أفكارا تختلف فى منطلقاتها عن منطلقات الوزير. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فقد أعلنت المنصة أن الكلمة الآن لوزير آخر، هو وزير البحث العلمى، الذى أسهب وأطال فى منجزات وزارته. ثم الكلمة الآن لوزير ثالث، هو وزير القوى العاملة، ثم لوزير رابع، هو وزير الشباب، الذى قص علينا بعض القصص التى لم أدرك بالضبط علاقتها بتطوير التعليم. ولم يطلب من أحد من هؤلاء الاختصار فى الكلام، بل أعطيت لكل منهم الحرية فى أن يلهو بالميكرفون كما يشاء، حتى لم يبق من الزمن المحدد للجلسة طبقا للبرنامج إلا ثلث ساعة لاستطلاع آراء مثقفى الأمة، وإذا بإدارة الجلسة تعطى الكلمة لزعيم المعارضة فى مجلس الشعب، انطلاقا بالطبع من أن أفضل من يعبر عن رأى المعارضة هو رئيسها المنتخب. ولكنه للأسف رجل على قدر من دماثة الخلق وطيب المعشر منعه من التعرض لأوجه الخلاف الحقيقية بين فلسفة الحكومة فى تطوير التعليم عن طريق ضغط الإنفاق، وفلسفة غيرها. عندما انتهى زعيم المعارضة من حديثه، تبين لرئاسة الجلسة فجأة أن الوقت كاد ينتهى ومن ثم أعلنت نظرا لضيق الوقت وكثرة عدد طالبى الكلمة أنه لن يسمح بأن تتجاوز الكلمة الواحدة خمس دقائق. وكان قد بقى من الوقت المحدد للجلسة طبقا للبرنامج عشر دقائق. هنا بلغ بى الإحباط مداه، وكانت الضربة القاضية أن أول من أعطى الكلمة بعد ذلك هو عضو من أعضاء مجلس الشعب لم يكن لدى أى تشوق للاستماع إلى ما يمكن أن يقوله، لما سمعت من قبل من سابق أحاديثه، فانصرفت وقد تأكد لى ما كنت أتوقعه. ثم طالعت القرارات التى اتخذها المؤتمر بعد المناقشات فوجدتها مطابقة تماما لما أعلنه الوزير فى اليوم الأول.

فى طريق عودتى ركبت سيارة تاكسى لاحظت على الفور على سائقها أنه فى حالة هيجان وأن لديه رغبة عارمة فى الحديث . ودون تشجيع زائد منى قص علىّ السائق قصته . قال لى إن هذا التاكسى ملكه ولكنه مصمم على بيعه لأن ما يحصل عليه منه من إيراد لم يعد يكفى لتغطية نفقات التاكسى نفسه وتوليد دخل صاف للإنفاق على أسرته المكونة من خمسة أفراد من بينهم ولدان يدرسان فى كلية التجارة . قال إنه سوف يبحث لنفسه عن عمل كسائق فى شركة من شركات المشروعات المشتركة . هذا فى نظره هو الحل الوحيد «إذ كيف أعجز عن أن ألبى لإبنى الطالب فى كلية التجارة طلبه عندما يأتى إلى يطلب جنيها قيمة الاشتراك فى فريق التمثيل بالكلية؟ » .

قلت لنفسى : ماذا عساه يصنع إذن عندما يأتى أبنه ليطلب منه قيمة الوجبة الغذائية وثمن الكتب إذا حدث وطبقت توصيات مؤتمر تطوير التعليم؟ ما هو بالضبط مصير مثل هذه الأسر إذا استمر الحال على هذا المنوال مع تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى الجديدة واحدة بعد الأخرى؟ إذا أخذنا بمنطق الدكتور على لطفى الذى يرى أن التسول يعتبر مهنة فى بعض الحالات ، وأن المتسولين من الأطفال قد يكونون من ذوى الإنتاجية المرتفعة إذا قورنوا بالمتسولين من الرجال والنساء ، فإن المستقبل قد لا يكون مظلما تماما . بل قد يكون الدكتور على لطفى أكثر عمقًا وأثقب نظرًا مما كنت أتصور فى نظريته الخاصة «بعدم وجود الطبقة المتوسطة» ، فقد يكون مقصده الحقيقى ليس وصف الحاضر أو الماضى بل وصف المستقبل ، بمعنى أنه إذا استمر الحال على هذا المنوال فإن الطبقة المتوسطة لابد أن تختفى ، ويتحول المجتمع إلى طبقتين لا ثالث لهما : «طبقة الأغنياء ، وهى طبقة الإقطاعيين والمستغلين ، وطبقة الفقراء ، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال» ، ومن ثم لا يحتاج كتاب «التنمية الاقتصادية ـ دراسة تحليلية» إلى أى تنقيح ويمكن تدريسه لعشرة أعوام أخرى[1] .

---

(١) كتبت فى يوليو ١٩٨٧

الفصـــل الخـــامس

إعـــــلام ..

١
قصة الرئيس... وبواب المدرسة

نحن مدينون بالشكر للمذيعة التليفزيونية الشهيرة نجوى إبراهيم والسيد عبد التواب متولى بواب مدرسة دار التربية بالزمالك، والسيد إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام، على ما قدموه لنا ولأولادنا من درس فى الآداب والأخلاق الحميدة من خلال برنامج المذيعة المذكورة «فكر ثوانى تكسب دقائق»، والحديث الذى أدلى به إليها البواب المذكور، والحملة الإعلامية التى فجرها رئيس تحرير الأهرام حول هذا الحديث.

القصة تبدو فى البداية وكأنها قصة بسيطة يمكن أن تحدث فى أى يوم. فأثناء بحث السيدة نجوى إبراهيم عن شخص تقوم بالحديث معه فى برنامجها التليفزيونى، قادها حظها السعيد إلى العثور على بواب مدرسة اسمه عبد التواب متولى، إذ إنها عندما سألته عن أمنيته فى الحياة أجابها على الفور، ودون لحظة تفكير، أنه يريد مقابلة الرئيس حسنى مبارك. وعندما سألته عن السبب ذكر لها دون تردد، جميع إنجازات الرئيس مبارك خلال الخطة الخمسية الراهنة، وعلى الأخص فى مجال زراعة الصحراء ومشروعات الإسكان وزيادة حصيلة مصر من العملات الأجنبية. والإجابة قد تبدو مفتعلة وغير طبيعية، بل وقد يخطر ببالك مثلاً لأول وهلة أن المذيعة لابد أن تكون قد حفظته الإجابة قبل تسجيلها، إذ قد

يخطر لك مثلاً أن الأمنية الطبيعية لشخص عادى هى أمنية تتعلق بشىء يعود عليه بالنفع هو وأولاده. كما أن متابعة بواب فقير للسياسة والاقتصاد المصرى لابد أن تكون أضعف من متابعة نجوى إبراهيم مثلاً لها. ولكن الحقيقة هى أننا نقلل أكثر من اللازم من أثر التليفزيون والإذاعة والصحافة فى النفس، فيجب ألا ننسى أن أكثر ما سمعه البواب المسكين خلال حياته من الإذاعة والتليفزيون وما قد يكون قد قرأ فى الصحف هو بالضبط ما يتعلق بإنجازات الحكومة فى الخطة الخمسية، ومن ثم من الممكن جدا أن تكون أمنيته فى الحياة قد تغيرت على هذا النحو نتيجة تعرضه المستمر للتليفزيون وسائر وسائل الإعلام. ولكن الخطأ الحقيقى الذى وقع فيه السيد عبد التواب هو انه قال للسيدة نجوى إنه يستبعد جدا أن يكون بإمكانه حقًا تحقيق هذه الأمنية بالنظر إلى مشاغل الرئيس الكثيرة ومسئولياته، فهو لا يعرف أن من أهم مشاغل التليفزيون بما فيه من موظفين وفنيين هو القيام بمثل هذه الأعمال، وأن من المستبعد جدًا إذا ذكرت المذيعة لشخص فى رئاسة الجمهورية أن هناك بوابًا يريد مقابلة رئيس الجمهورية أن ينهرها ويعنفها قائلاً مثلاً أن الأفضل لمدام نجوى والتليفزيون أن يكفوا عن مثل هذا الكلام الفارغ وأن يتفرغوا لما ينفع الناس. لم يفعل هذا الشخص الذى اتصلت به السيدة نجوى فى رئاسة الجمهورية لتعرض عليه فكرتها الباهرة فى أن يتم هذا اللقاء. بل لقد شارك هذا الشخص السيدة نجوى اعتقادها أن إتمام هذا اللقاء وتصويره ونشره على أوسع نطاق فى الجرائد المصرية مفيد للغاية.

هكذا وقع رئيس الجمهورية فى الفخ الذى نصبته له نجوى إبراهيم بمساعدة أحد المسئولين فى رئاسة الجمهورية، فسمح لهذا الأمر أن يتم. على أن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فقد اتصلت السيدة نجوى برئيس تحرير الأهرام وأخبرته بالأمر فاتفق معها تمام الاتفاق على النفع الذى يمكن أن يعود عليها وعليه هو شخصيا من نشر هذه القصة على أوسع نطاق ممكن، بصرف النظر عن الضرر الذى يمكن أن يحدث لرئيس الجمهورية، فإذا بالصفحة الأولى من جريدة الأهرام تظهر فى الصباح التالى وفى صدرها صورة الرئيس وهو يصافح الأخ عبد التواب متولى وكتب تحتها بالخط العريض «حوار فريد من نوعه بين مبارك وبواب مدرسة، الرئيس يستجيب لأمنية

المواطن عبد التواب متولى لمقابلته والحوار معه» . ثم أفردت صفحة كاملة من الأهرام لهذا الأمر ورأى رئيس التحرير أن يؤكد فى عرضه للقصة على الجوانب الآتية :

الأول : أن رئيس جمهورية مصر يمكن أن يقابل بوابًا . وهذا على حد تعبير رئيس التحرير لمسة إنسانية غير مسبوقة ، ذلك أنه قد يتطرق لذهن القارئ مثلاً أن البواب هو من جنس آخر غير جنس الآدميين ومن ثم قد يأبى رئيس الجمهورية أن يلمسه أو يعانقه أو يحادثه ، فها هو إذن رئيس الجمهورية يبدد هذا الوهم ويقبل أن يصافح البواب .

والثاني : أن البواب ، والمفروض أن يكون من محدودى الدخل ، نفى نافيًا باتًا أن يكون هناك غلاء أو ندرة فى بعض السلع ، بل قرر بوضوح «أن كل حاجة موجودة فى السوق بس الناس عايزة تخزن» ، ومن ثم أرجع الغلاء إلى جشع المستهلكين ، وهو على ما يبدو نفس رأى الحكومة .

على الرغم من كل ذلك لابد أن رئيس تحرير الأهرام قد أحس بأن الموضوع لا يحتوى على ما يمكن أن يكون موضوعًا صالحًا للصفحة الأولى وصفحة كاملة أخرى من الأهرام ، فرأى أن يصف ما دار بين الرئيس والبواب بأنه حوار فريد من نوعه ، على الرغم من أن الحوار الذى استمعنا إليه فى التليفزيون فى اليوم التالى لا يزيد على أن الرئيس سأل البواب : «إزاى الحال» فقال له البواب «كويسين» ثم استطرد الرئيس فى وصف شعوره يوم عودة سيناء وبالذات يوم عودة طابا . وأثناء هذا الحديث لم تبدر من البواب إلا كلمة واحدة هى «صح . . . صح . . . صح . . » . أنا شخصيا لم ألاحظ أي شيء فريد أو غير مسبوق فى هذا الحوار ، فهذا هو الحديث المتوقع من بواب بسيط قاده حظه العاثر إلى أن يقول ما يخالف ضميره .

٢
عودة طاقية الإخفاء..

أظن أن كثيرين ممن هم فى مثل سنى مازالوا يذكرون ذلك الفيلم اللطيف الذى شاهدناه وتعلقنا به ونحن أطفال، «طاقية الإخفاء». أنا شخصيا مازلت أذكره، إذ كيف أنسى تلك الطاقية الغريبة التى يرتديها بشارة واكيم فيختفى عن الأعين، يرى كل شىء ولا يراه أحد؟ تصور ما يمكن أن يفعله هذا الرجل: يمكنه أن يعرف خبايا البيوت والقصور، ويكشف أسرار السياسة والمؤامرات، ويستمع إلى أحاديث الناس وهم يظنون أنفسهم فى خلوة، وإذا أراد أن يحصل لنفسه على أموال قارون استطاع ذلك بمنتهى السهولة، إذ يستطيع أن يمد يده فيأخذ الأموال والمجوهرات من الخزائن دون أن يراه أحد، ويخرج على القانون دون أن يكشف سره أحد. إلخ..

المهم كان استمتاعنا بالفيلم عظيمًا، واقتنعنا وقتها بالحكمة التى انتهى بها الفيلم، وهى أن الثراء لا يجلب إلا الشقاء، وليس هناك أفضل من الفقر مع الشرف. فبعد رحلة طويلة مع طاقية الإخفاء، اكتشف بشارة واكيم أن الثراء والنساء لا فائدة منهما، ولا يجنى من ورائهما إلا الندم، فعاد إلى زوجته الطيبة الحنون (فردوس محمد) التى انتظرته وأخلصت له فى أثناء غيبته الطويلة، وأحرق طاقية الإخفاء.

كانت فلسفة الفيلم تعكس الفلسفة الاجتماعية السائدة قبل ١٩٥٢: مشكلة الفقر لا حل لها إلا الحظ السعيد. فمهما اشتغلت وبذلت من الجهد فلن ينقلك هذا من مصاف الفقراء إلى مصاف الأغنياء، فأنت عينة مختلفة من الناس ومن طينة أخرى، والفقر مكتوب عليك إلى الأبد، إلا بالطبع لو حدثت معجزة من نوع العثور على طاقية إذا لبستها اختفيت عن الأعين، ومن ثم يمكنك استخدامها فى الحصول على ثروة طائلة فى غمضة عين. ولكن هذا، كما هو واضح، أمر نادر الحدوث، فالأفضل ترويض النفس على ما أنت فيه من فقر، خاصة، وهذا هام جدا، أن الثراء فى الحقيقة ليس بالأهمية التى تبدو لنا، فالأثرياء ليسوا سعداء ومن

ثم فلا وجه للشعور بالحسد أو الحقد عليهم، والفقراء برضاهم وقناعتهم أكثر سعادة فى الحقيقة، والفقر مع الشرف لا يعادله شيء.

على أن المعجزة التى قد تحدث لك قد تتخذ شكلاً آخر، فقد يضع حظك السعيد فى طريقك ثريا من الأثرياء طيب القلب، أو صاحب نفوذ كبير يستخدم ما بيده من نفوذ لتحقيق آمال الفقراء وأحلامهم، فيأمر هذا الموظف الكبير بأن يعطيك منحة أو قرضًا، أو ذلك الوزير بأن يعين ابنتك فى وظيفة تتعيش منها، أو يأمر بعلاجك، إذا كنت مريضًا، على نفقة الدولة . . . إلخ. فما وجه الحقد إذن على الأغنياء إذا كان منهم من يعطف على الفقراء من حين لآخر، وما الخطأ فى وجود الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع، ما دام الغنى يدفع ما يطلب منه من ضرائب؟ ليس مهما ما إذا كان يطالب بالفعل بدفع الضرائب أولا يطالب، المهم أنه مستعد لدفعها إذا طولب بها. مادام الأمر كذلك، فما العيب فى أن يعيش هؤلاء عيشة الملوك ويركبوا سيارات ضخمة وفخمة كالشبح؟

كانت هذه هى الفلسفة الكامنة وراء معظم الأفلام المصرية التى أنتجها عهد ما قبل الثورة ومن بينها فيلم «طاقية الإخفاء». فيكاد كل من أفلام ذلك العهد أن يحتوى على معجزة هى التى تحل مشكلة الفقر. نجيب الريحانى يقابل فى طريقه أميراً عظيمًا فى «سلامة فى خير» أو يقابل رأسماليا من نوع غريب، يكره النفاق ويحب البسطاء، مثل سليمان نجيب فى «لعبة الست»، أو يكون وجهه نسخة طبق الأصل من وجه ثرى كبير كما فى «سى عمر» الخ. وكان النجاح الباهر الذى حققه فيلم «طاقية الإخفاء» حافزاً على إنتاج فيلم آخر بعنوان «عودة طاقية الإخفاء». وليس غرضى الآن الكلام عن هذا الفيلم بالذات، بل أن أعلق على خبر رائع قرأته مؤخراً فى جريدة الأهرام أعاد إلى ذهنى قصة طاقية الإخفاء. وجعلنى أقول لنفسى ها قد عادت إلى مصر طاقية الإخفاء بعصرها المدهش وحكمتها الباهرة.

أما الخبر المثير فهو كالآتى: عثرت طفلة فى العاشرة من عمرها اسمها «رضا آدم»، فى مدينة الإسماعيلية، على حقيبة وجدت فيها نصف مليون دولار، وبدلاً من أن تحتفظ بها لنفسها هى وأسرتها، قامت بتسليمها للشرطة. ثم تبين أن الحقيبة تخص سائحًا استراليا يقيم بالولايات المتحدة فأعيدت الحقيبة إليه. والخبر فى حد

ذاته قد لا يستحق اهتمامًا شديدًا، فيما عدا ما قد يثير من تساؤل لدى البعض عن سر هذا الرجل الذى يسير فى الشوارع حاملاً نصف مليون دولار نقدًا، ماذا وراءه وما الذى كان ينوى أن يفعله بهذا المبلغ؟ ولكن فيما عدا هذا، ليس هناك غرابة شديدة فى أن تعثر على الحقيبة طفلة، ولا حتى فى أن يقرر أهلها تسليمها للشرطة. ولكن جريدة الأهرام حولت الخبر إلى قصة مثيرة للغاية فنشرته أولا فى صدر صفحتها الأولى ثم جعلته يحتل ثلث صفحة كاملة بعناوين ضخمة مثل:

«السيدة سوزان مبارك تلبى طلب الطفلة رضا آدم وتستقبلها فى منزلها، قرينة الرئيس تطلب من محافظ الإسماعيلية توفير شقة وكشك للأسرة». كما نشرت صورة كبيرة لقرينة الرئيس وهى تجلس مع الطفلة رضا آدم بعد أن بذل البعض جهدًا فائقًا فى تجميل الطفلة وإظهارها بأفضل مظهر، فارتدت رداء جميلاً نظيفًا، وبدا شعرها لامعًا يتحلى بفيونكة جميلة. ولكن الطفلة مع كل ذلك ظهرت فى الصورة وهى تنظر فى ذهول وانعدام فهم إلى قرينة الرئيس، ولا تدرى بالضبط ما الذى حدث لها، وكتبت الصحيفة تحت الصورة أن قرينة الرئيس قالت للطفلة «أنت قدوة لأطفال مصر».

لا أدرى بالضبط سر العجب الشديد الذى أصاب جريدة الأهرام من أن أسرة فقيرة وجدت حقيبة بها نقود فسلمتها للشرطة، مما يجعلنا نتساءل عما إذا كان كاتب التحقيق من شأنه أن يقوم بتسليم حقيبة مماثلة لو كان هو الذى عثر عليها. فالجريدة تقول إن البنت سلمت الحقيبة رغم أن دخل والدها لا يتجاوز مائة وخمسين جنيهًا فى الشهر، فما هو مستوى الدخل يا ترى فى نظر كاتب التحقيق، الذى يجعل من المعقول تسليم الحقيبة للشرطة، وذلك الذى يجعل تسليمها غريبًا وغير معقول؟ ولكن ليس هذا هو المهم، المهم هو أن جريدة الأهرام قد تركت لخيالها العنان فى تصوير ظروف الأسرة حتى أصبحت القصة أقرب إلى الأسطورة. فوالد الطفلة رضا بطل من أبطال حرب ٦٧ و ٧٣، بل لقد انضم أيضا إلى صفوف المقاومة الشعبية، دون أن تذكر الجريدة تاريخ تلك المقاومة، ففى حدود علمى لم تسمح الحكومات المصرية المتعاقبة فى أى عصر من العصور بقيام ما يمكن أن يسمى بالمقاومة الشعبية، خوفًا من أن يتحول الشعب من العدو الخارجى إلى العدو الداخلى.

والطفلة رضا رفضت أن تأخذ أى مكافأة مادية من السائح الأسترالى مع أن هذا من حقها، وعندما سئلت عما تطلبه أجابت بالإجابة العبقرية الآتية وهى: «أنه ليس لديها إلا أمنية واحدة وهى لقاء قرينة الرئيس». وأنا بصراحة أشك فى هذا جدا، فالأقرب إلى عقلية طفلة فى العاشرة أشياء مختلفة تمامًا عن هذا، والأرجح أن هذه الأمنية هى من اختراع إما جريدة الأهرام أو شخص فى رئاسة الجمهورية. يؤكد هذا الظن ماتلا ذلك من إجابات نسبتها الصحيفة إلى الطفلة الصغيرة. إذ أليس غريبًا بعض الشىء أن تتطوع طفلة فقيرة فى العاشرة دون أن يطلب منها ذلك، بالثناء على برنامج «القراءة للجميع» الذى ترعاه السيدة قرينة الرئيس، وأن تضيف إلى ذلك قولها: «الكل يقرأ والكل يستفيد؟» أولا تكفى كل مقالات الثناء التى تحفل بها صحفنا على الرئيس وقرينته فيصرون على أن يقحموا فى الأمر هذه الطفلة الصغيرة المسكينة هى الأخرى؟

انتهت القصة بأن أمرت قرينة الرئيس محافظ الإسماعيلية الذى كان حاضرًا اللقاء بأن تعطى المحافظة لوالد الطفلة رضا كشكًا يتكسب منه، وكان قد طلبه صراحة، وأن يوفر لأسرته شقة، إذ إنه يعيش هو وزوجته وبناته الأربع فى حجرة واحدة. وقد وعد المحافظ بالطبع بتحقيق هذا الطلب، وإن كان قد أضاف ما معناه أنه كان على وشك أن يفعل ذلك بالضبط، حتى قبل أن تطلبه قرينة الرئيس، «ولكن للحق فقد سبقتنا قرينة الرئيس بمبادرتها للقاء رضا».

ومن هذا يمكن لنا فهم فلسفة جريدة الأهرام فى كيفية حل مشاكل الفقراء فى مصر، وهى فيما يبدو فلسفة العهد الحاضر، وهى قريبة جدا من فلسفة طاقية الإخفاء. فالجريدة كما هو واضح، تجعل حل مشكلة الفقر مرهونًا بتحقيق الشروط الآتية:

١ـ أن تعثر إحدى بنات الأسرة الفقيرة على حقيبة فى الشارع بها نحو نصف مليون دولار.

٢ـ أن تقوم بتسليمها للشرطة.

٣ـ أن يكون رب الأسرة بطلاً من أبطال حربى ٦٧، ٧٣ ومن أبطال المقاومة الشعبية.

٤ـ إذا سئلت البنت عما تريده من مكافأة فعليها أن تقول إن أمنيتها الوحيدة هى مقابلة السيدة قرينة الرئيس، فلا تخطئ مثلاً وتقول إنها تريد أن تقابل الممثل أحمد زكى أو عمو فؤاد . . . إلخ .

٥ـ أن تنشر إحدى الجرائد التى تقرأها السيدة قرينة الرئيس هذا الخبر على نحو يلفت نظرها، أو على الأقل يلفت نظر أحد مساعديها، ثم يلفت هذا المساعد نظر قرينة الرئيس إليه .

٦ـ إذا تم ترتيب اللقاء بين الطفلة الصغيرة وبين قرينة الرئيس وسألتها بعض الأسئلة، فيجب أن توفق فى الإجابة على النحو السابق بيانه . فالطفلة كما ترى من إجاباتها لم تخطئ فى شىء، وليس بها أى عيب يمكن أن يحرمها من الجائزة . فهى فضلاً عن أمانتها الشديدة، مجدة فى دروسها، ومواظبة على القراءة، وتهوى الرسم، ومتتبعة بدقة لكل ما ينشر عن مهرجان القراءة والأنشطة التى ترعاها قرينة الرئيس، ولم تذكر أى شىء يمكن أن يغضب محافظ الإسماعيلية، بل ذكرت أنها تذهب إلى النادى الذى لابد أنه من أفضال محافظ الإسماعيلية على المدينة، وإن لم توضح الطفلة رضا كيف تستطيع، ومرتب والدها بهذه الضآلة، أن تشترى الأدوات اللازمة لتحقيق هواية الرسم وممارسة الرياضة فى النادى .

هكذا ترى أن حل مشكلة الفقر فى مصر مرهون بتوفر ظروف ليست أقل صعوبة من الحصول على طاقية الإخفاء، إذ لا يحدث فى كل يوم أن يترك سائح أسترالى حقيبة بها نصف مليون دولار فى الشارع . ومن غير المجدى أن تحاول حل مشكلتك الاقتصادية بأن تجوب الشوارع كل يوم على أمل أن تعثر على حقيبة مثلها، ناهيك عن أن تكون مجدا فى دراستك ومتابعًا لمهرجان القراءة للجميع . . . إلخ .

الأمر الآخر الملفت للنظر، والذى يذكر أيضا بطاقية الإخفاء، أن الحوار الذى دار بين الطفلة وقرينة الرئيس، كما نشرته جريدة الأهرام، يدل دليلاً قاطعًا على أن الفقر ليس عيبًا، وأن الثراء ليس شرطًا ضروريا للسعادة . فصورة البنت تدل أولاً على ذلك . وعندما سئلت عن أحوالها قالت : كله تمام والحمد لله . والفقر لم

يمنعها من أن تكون الأولى على فصلها ولا من ممارسة هواية الرسم والذهاب إلى النادى. . . إلخ. أضف إلى ذلك أنها قد عبرت بوضوح عن أنه لا ينقصها فى الواقع أى شىء، ربما باستثناء مقابلة السيدة قرينة الرئيس. والذى يجعلها بهذه السعادة هو بالطبع ما تتحلى به من قناعة وأمانة وشرف، وأنه ليس فى قلبها أى طمع أو حسد للأثرياء، ولا يدور بذهنها أى تساؤل عن سر النصف مليون دولار التى يحملها السائح الأسترالى الذى بلغ به الثراء إلى حد أن نسى الحقيبة فى الشارع. وهذه القناعة والأمانة هما بالطبع ما يجعلها جديرة بأن تكون قدوة لأطفال مصر، إذ ما أحلى الحياة لو أن كل طفل مصرى يعثر على نصف مليون دولار يقوم بتسليمها فوراً للشرطة ولا يطلب لنفسه شيئًا.

٣
كلام من ذهب ...

عندما كنت أقضى عامًا فى الولايات المتحدة، زائرًا لإحدى جامعاتها، منذ نحو عشرة أعوام، كنت أشترى من حين لآخر مجلدًا يتكون من بضع مئات من الصفحات هو برنامج التليفزيون الأمريكى لمدة أسبوع. نعم: كان عليك إذا أردت أن تعرف بدقة ما الذى يقدمه التليفزيون الأمريكى من برامج، أن تخصص جزءًا من وقتك لقراءة هذا المجلد. ففى الولايات المتحدة عشرات من القنوات، يستمر العرض فى بعضها لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم.

ولكن الذى أدهشنى أن هذا العرض المستمر، فى هذا العدد اللانهائى من القنوات، كثيرًا ما كنت أفشل فى العثور فيه على شىء واحد أحب أن أشاهده، لا ليوم أو يومين بل ربما فى الأسبوع كله، بل الشهر بأكمله. فإذا حدث ووجدت بالفعل فى هذا المجلد إشارة إلى شىء أريد فعلا أن أراه، فالأرجح أن يكون ذلك فى الساعات الأولى من اليوم، أى قرب الفجر، إذ إن هذا الذى قد أريد مشاهدته هو فى الغالب من ذلك النوع الذى لا يحظى بإقبال غالبية الشعب الأمريكى، ومن ثم فلا يستهوى على الإطلاق أصحاب الإعلانات، وبالتالى فإنه لا يجلب أى دخل يذكر للقناة التليفزيونية، فيلجأون إلى إخفائه عن الأعين فلا يذاع إلا فى وقت يكون فيه الناس جميعًا نيامًا، بما فيهم أنا الذى أجد فى العادة أن النوم أفضل من هذا الذى يدعوننى إليه.

ولكنى كنت بالطبع ألقى نظرة من حين لآخر، دون استعداد سابق، على ما يقدمه التليفزيون الأمريكى فى الأوقات العادية. وكان يلفت نظرى بوجه خاص أحد البرامج الشهيرة والمتكررة بشكل أو آخر كل يوم تقريبًا، وكنت أجده غاية فى السخافة والسماجة وعدم اللياقة بل وفى الاعتداء على كرامة الناس.

كان هذا البرنامج يجرى على نحو كالتالى:

يحتشد جمهور من الناس الذين يسعدهم الحظ بالحصول على دعوة من

التليفزيون، فيما يشبه صالة مسرح صغير، ويقف المذيع المشهور مقدم البرنامج، على خشبة المسرح، ويختار هذا الشخص أو ذاك، رجلاً أو امرأة، من بين الحاضرين، فيدعوه للصعود إليه على المسرح، ويبدأ فى توجيه أسئلة معدة سلفًا، وكلما أجاب الشخص بالإجابة الصحيحة انطلقت صفارة أو دقت الموسيقى، وأعطى درجة من عشرة، فإذا تجمع لديه من الدرجات كمية معينة نال عليها جائزة مثل ثلاجة أو غسالة أو فرن كهربائى . . . إلخ. ثم يطرح على هذا الفائز الاختيار بين الاكتفاء بما حصل عليه، فينصرف بجائزته، أو أن يراهن بما حصل عليه من جائزة على جائزة أكبر، يحصل عليها إذا أجاب على بعض الأسئلة الأخرى إجابة صحيحة. وهكذا يستمر البرنامج، تكبر الجائزة شيئًا فشيئًا، ثم يصاب المتسابق المسكين بصدمة نفسية عنيفة إذا عجز عن الإجابة على السؤال الأخير وخسر كل شىء، أو تصيبه لوثة من الفرح إذا حصل على الجائزة الكبرى التى قد تكون سيارة كاديلاك فاخرة أو حتى فيلا كاملة التأثيث بحديقة رائعة.

للقارئ أن يخمن ما يستولى على المشاهدين وجمهور التليفزيون من لهفة وقلق وحماس وتشوق إلى معرفة النتيجة، وما لابد أن يستولى على المتسابقين من توتر وخوف وأمل وفرح عظيم، أو خيبة أمل فضيعة. ولهذا وذاك اشتهر البرنامج شهرة عظيمة وأصبح مقدم البرنامج من النجوم اللامعين الذين يقاربون فى شهرتهم شهرة رئيس الجمهورية نفسه.

ومع ذلك فلابد أن نلاحظ أن هذا الرجل الذى يقدم البرنامج، والذى يحوز كل هذه الشهرة، يكاد أن يكون رجلا عديم الموهبة على الإطلاق. إنه ليس بالوسيم وسامة خاصة ولا بالذكى ذكاء غير عادى (فالأسئلة معدة سلفًا والإجابات جاهزة لديه)، ويتبين لك من حركاته وطريقة ضحكه وحديثه مع الجمهور أنه رجل مثل ملايين الرجال العاديين جدا الخالين من أية ميزة خاصة أو ثقافة أو خفة دم استثنائية . . . إلخ . نعم لديه ميزة واحدة، هو ما بدا لى وكأنه صفاقة منعدمة النظير. فهو لا يهاب شيئًا مما نهابه جميعًا: لا يهاب الميكروفون، ولا الجمهور الكبير، ولا يخشى أن يخطئ، ولا يخشى أن يقول نكتة سخيفة، ولا يهمه ما يصيب معظم متسابقيه من صدمة نفسية عنيفة كلما فقدوا أملهم فى كسب الجائزة،

ولا يهمه ما يتعرض له المتسابقون من مهانة إذا أخطأوا فى الإجابة ، أو عندما يعرضون أخص مشاعرهم على ملايين المتفرجين . . . إلخ أى أن الرجل لا يهمه شىء على الإطلاق ، وهذه هى موهبته الحقيقية ، التى تمكنه من أن يقف أمام عدسة التليفزيون بكل هذا الارتياح والثقة العظيمة بالنفس . قد تقول إنها موهبة نادرة يستحق أن يكافأ المرء عليها ولو لمجرد ندرتها ، وأنا لا أعترض على ذلك ، فليس ما يهمنى فى هذا المقام ما إذا كان الرجل يستحق أو لا يستحق ما يتلقاه من أجر . ما يهمنى هو أن نتبين أن هذه هى فى الواقع موهبته الوحيدة التى يتلقى عليها أجراً : الصفاقة .

مرت السنوات وسمعت عن برنامج فى التليفزيون المصرى يذاع فى رمضان اسمه «كلام من ذهب» ، وفهمت مما قيل عنه إنه شبيه بهذا البرنامج الذى كنت قد رأيته فى التليفزيون الأمريكى . وسمعت أقوالا متضاربة جدا عنه ، فهناك ممن أحترم رأيهم عادة من أشادوا به ، وهناك ممن أحترم رأيهم أيضا عبروا عن سخطهم الشديد عليه . فلما جلست أشاهد إحدى حلقاته ابتأست ابتأساً عظيماً ، وشعرت بالغم إذ أدركت أن تقدمنا فى استخدام التليفزيون قد وصل بنا إلى هذه الدرجة ، حتى كدنا نستطيع منافسة التليفزيون الأمريكى فى مثل هذه البرامج الشهيرة .

فالبرنامجان متشابهان جدا : فيما يتعرض له جمهور المتطوعين للإجابة على الأسئلة من مهانة ، وفيما يتمتع به مقدم البرنامج من مواهب . ولكن شيئًا آخر خطر لى : وهو أن نفس الحماقة التى قد يرتكبها الأمريكيون فى بلادهم فيكون ضررها هينا نسبيًا ، إذا ارتكب مثلها فى بلادنا يصبح الأمر أفظع وأقبح . وكنت قد لاحظت مرة أثناء زيارة لى لبيروت ، كيف أن السيارة الأمريكية الفارهة التى تسير براحة تامة وانسجام كامل فى الطرق الواسعة والمفتوحة فى الولايات المتحدة ، تبدو قبيحة للغاية ولاعقلانية تماما فى شوارع بيروت الضيقة والملتوية والمكتظة بالمارة الذين لا يجدون رصيفًا يسيرون عليه . ها هو ذا أيضا برنامج أمريكى سخيف ، حتى فى بلاده ، يرتكز نجاحه بأكمله على شىء واحد فقط : طمع الناس فى الحصول بأية وسيلة على آخر منتجات المجتمع الاستهلاكى ، فإذا نقل إلى مجتمع فقير كمجتمعنا يصبح مثيراً للتقزز الشديد .

نحن نعيش فى مجتمع طبقى، ينتمى فيه مقدم البرنامج إلى طبقة مختلفة جدا عن الطبقة التى ينتمى إليها معظم المتسابقين الطامحين إلى الجائزة، بينما يصعب تمييز المذيع فى الولايات المتحدة عن جمهوره، حتى وإن كان أكثر منهم مالاً وشهرة.

ومن ثم فالمذيع يظهر مع الجمهور فى مصر وكأنه نزل عليهم من عالم سحرى، لا يعرفونه فى حياتهم اليومية، جاء ليتعطف ويتكرم عليهم بأن يتيح لهم فرصة لن تتاح لهم، على الأرجح، إلا مرة واحدة فى العمر كله، وهى أن يحصلوا على جنيه من ذهب. من هذه الحقيقة تنبع مأساة البرنامج: شعب طيب للغاية، قنوع للغاية قرر أفراده أن يبتعدوا عن تلك الفئة الغريبة من الناس الجالسة على قمة كل شىء: قمة الثراء وقمة السلطة وقمة الشهرة وقمة التمدين وقمة التعليم... إلخ، وأن يحمدوا الله على الستر، فإذا بهذا الرجل الغريب يقتحم عليهم حياتهم دون استئذان، ويدخل عليهم بيوتهم التى تختلط فيها حجرة النوم بحجرة السفرة بحجرة الاستقبال، والتصريح الوحيد الذى يملكه ويسمح له بهذا الاقتحام هو بضعة جنيهات من ذهب، فضلا بالطبع عن تلك الكاميرا الرهيبة التى تفتح كل الأبواب المغلقة. ذلك أن هذا الرجل الغريب خال من أية موهبة أخرى، وليس لديه ما يقدمه لهم إلا هذا الجنيه، وفرصة أن يروا أنفسهم على شاشة التليفزيون.

البعض، لا شك، يغلق الباب فى وجهه بغضب، دون أن يدرى سبب غضبه بوضوح، ولكننا لا نشاهد هؤلاء الغاضبين، وإذا سمحت الكاميرا بذلك سرعان ما يتدخل المذيع أو أحد الرقباء فيضع نهاية مفاجئة لهذا المنظر، مع أن هذا هو التصرف الوحيد الملائم فى مواجهة مثل هذا المذيع وأمثاله. الذى يسمح لنا فقط بمشاهدته هو منظر هؤلاء الذين خضعوا للأغراء ولم يستطيعوا مقاومته، فعرضوا أنفسهم للسخرية أحيانا، وللمذلة فى جميع الأحوال، إذ إن الأمر فى نهاية الأمر لا يزيد عن أن يكون صدقة من رجل غريب.

الشىء الآخر المؤسف مما يتضمنه برنامج كلام من ذهب، هو أنه، مثل برامج

أخرى آخذه فى التكاثر (مثل برامج نجوى إبراهيم وهى المذيعة البارعة فى مثل هذه الأمور) هو أنه يقوم على الفلسفة العتيدة التى يقوم عليها أى مجتمع طبقى تفصل بين طبقاته حواجز حديدية يكاد يستحيل اجتيازها، وهى أن الطريق الوحيد للتقدم والثراء هو الحظ السعيد، لا العمل ولا الكفاءة ولا المثابرة ولا الطموح بل الحظ، والحظ فقط. الحظ فى أن تجد قريبا لك فى مركز مرموق فجأة، أو أن يصادف ابنك أو ابنتك رجلا من أصحاب السلطة أو الثراء ويحوز أو تحوز عطفه، (بل وربما كان رجلا من الخليج واستطاعت ابنتك الزواج منه)، أو أن تعثر على محفظة بها عدد كبير من الدولارات سقطت من أحد السياح فى الطريق، أو بالطبع أن يطرق بابك فى أحد الأيام، وهو مجرد باب من نحو ١٢ مليون باب، المذيع المحبوب صاحب برنامج كلام من ذهب.

فلنعش إذن على هذا الأمل، وحتى يتحقق عن قريب بإذن الله، لا بأس من أن نسلى أنفسنا بأن نرى إخوتنا وأقاربنا وجيراننا وأشباهنا وهم يحصلون على جنيه من ذهب. فإذا كان هؤلاء قد ضحك لهم الحظ، فلماذا لا يضحك لنا أيضا مهما بدا الأمر مستحيلا لأول وهلة؟

الفصل السادس

سيـــاسة ..

١

أنا أفكر .. إذن أنا غير موجود ..

من حين لآخر يحدث فى مصر ما يذكرنى برواية جورج أورويل الشهيرة «١٩٨٤» ، التى أصبح اسمها واسم مؤلفها يرمزان لعالم رهيب يفقد فيه الفرد أبسط حقوقه كإنسان. وقد تذكرت القصة من جديد فى أواخر الشهر الماضى ثم فى مطلع هذا الشهر ، عندما عمت البلاد موجة عارمة من الحماس لمترو الأنفاق، ثم لاستفتاء رئاسة الجمهورية .

لم يكن فرحى بمترو الأنفاق أقل من فرح غيرى ، وإن كان قد اعترانى بعض الشكوك حول إدخال تلك البوابات الأتوماتيكية الحديثة التى تلتقط التذاكر الممغنطة ، وتصورت امرأة ريفية ممتلئة الجسم تحاول الخروج وهى تحمل قفصا على رأسها وطفلا رضيعا على ذراعها وتحاول فى نفس الوقت البحث عن التذكرة الممغنطة فى جيب جلبابها الداخلى حتى لا تتعرض للغرامة الفظيعة . ولكنى لم أحاول الاسترسال فى تصور مثل هذا الموقف ، وقلت لنفسى إن المصريين لديهم دائما الوسائل التى يتحايلون بها على تعنت الدولة ، وأن المرأة لابد لها أن تخرج فى النهاية بدون غرامة ، إذ ليست هناك قوة تستطيع أن تستخرج منها عشرة جنيهات لاتملكها ابتداء .

ولكن الأمر الذى لم أستطع مقاومة التفكير فيه هو أسماء المحطات الجديدة ،

وعلى الأخص تسمية ميدان المحطة باسم مبارك، وميدان التحرير باسم السادات، ولم أستطع مقاومة الشعور بأن هذه التسميات الجديدة تحمل اعتداء شخصيا عليّ، وأننى على نحو ما قد تعرضت للإهانة. وحاولت أن اكتشفت من أين جاء هذا الشعور، ورأيت أن أعرض الأمر على القراء إذ إنى أعتقد أن هذا الشعور ليس وقفًا عليّ وحدى.

كان ميدان المحطة منذ أن تفتحت عيناى على هذه الدنيا يشار إليه من الجميع بباب الحديد. والتسمية، كما ترى، غير صحيحة لغويا، فالمفروض أن تكون إما الباب الحديدى، أو باب السكة الحديدية، أو شيئًا من هذا القبيل. ولكن هذا الاسم بخطئه اللغوى قد أصبح جزءاً من عقلى وذكريات طفولتى وشبابى، بحيث إنه إذا جاء ذكره مثلاً فى قصيدة لشاعر شعبى مثل بيرم التونسى أو صلاح جاهين تداعت بسببه الذكريات وانفعلت لذكره بالضبط كما يتوقع الشاعر منى أن أنفعل. ثم حدث يومًا أن رأت الحكومة إعادة تسمية الميدان وجعله ميدان رمسيس، لمجرد أن شخصًا قرر نقل تمثال نهضة مصر من مكانه وإحلال محله تمثال رمسيس الثانى. ولم أعلق على الأمر أهمية وقتها، وإن كنت قد كرهت التسمية بعد ذلك، حيث إن اسم رمسيس لا يثير لدى من المشاعر ما يثيره اسم باب الحديد، على الرغم من أن رمسيس اسم هام فى التاريخ المصرى بوجه عام.

على أننى بالطبع لم أستطع مقاومة الانفعال عندما وصل الأمل إلى حد إطلاق اسم رئيس الجمهورية الحالى على هذا الميدان الذى يخصنى ويهمنى أمره، لمجرد أنه رئيس الجمهورية الحالى. ولا أخفى على القارئ شعورى بالحسد للشعب الإنجليزى الذى لا يجرؤ رئيس له أو ملك أن يغير من أسماء شوارعه وميادينه ومحطاته، مهما كانت الأسماء الأصلية غريبة.

أما إطلاق اسم السادات على ميدان التحرير فلم يثر فقط انفعالى بل أصابنى بشعور مرير من المذلة والانكسار، وكأن أحداً قد قام بصفعى على وجهى دون أن أستطيع أن أمد يدى لضربه. ذلك أننى بصراحة كنت ولا أزال أمقت هذا الرجل واعتبره من أسوأ من مر على مصر من حكام، إن لم يكن أسوأهم على الإطلاق. والأمر لا يتعلق بالضبط بما فعل فى السياسة والاقتصاد وما لم يفعل، أو ما إذا كانت

له إنجازات أو لم تكن ، فأى رئيس لجمهورية مصر لابد أن تكون له إنجازات . ولكن الأمر يتعلق بصفاته الشخصية وتاريخه الشخصى وطريقة نظرته إلى قضايا الوطن .
فلم أتصور أن يفرض علىّ وأنا فى مترو الأنفاق ، فى كل مرة أتجه فيها إلى ميدان التحرير ، ألا يكون باستطاعتى أن أعرف ما إذا كنت قد وصلت إلى الميدان أو لم أصل ، إلا بقراءة اسمه على جدار المحطة .

بعد أيام قليلة من افتتاح مترو الأنفاق ، كان على المصريين أن يذهبوا فى استفتاء على رئاسة الجمهورية يقولون فيه نعم أو لا . وأصارح القارئ بأنى منذ أعلن عن الاستفتاء لأول مرة لم يثر لدى شك للحظة واحدة فى أنى لن أذهب . ولم يتطلب الأمر منى تفكيراً أو عناء . فأنا لم أشارك فى أى استفتاء منذ أكثر من ثلاثين عامًا ، لسبب كان ولا يزال يبدو لى بديهيا تمامًا ، وهو أن حرية الاختيار لا تكون إلا بين شيئين مختلفين ومعروفين لديك تمام المعرفة ، فتفاضل بينهما وتختار الأصلح لك .
وقد شرع الاستفتاء أساسا للمفاضلة بين قانون وآخر ، أو بين إصدار قانون يغير من الوضع القانونى القائم وبين إبقاء الوضع على ما هو عليه ، ومن ثم فإن الموافقة وعدم الموافقة يؤديان إلى نتيجتين مختلفتين تعرف كلا منهما تمام المعرفة . ولكن الأمر هنا ليس كذلك . فالاستفتاء على رئاسة الجمهورية المصرية لا يخبرك بشىء عما يعنيه قولك لا ، إذ إن من المستحيل أن يبقى منصب الرئاسة شاغرا ، ولا يريد أحد ذلك . وإذا حدث أن قالت الأغلبية «لا» فإن من أيسر الأمور تحويلها إلى «نعم» . ثم إن الأمر يبدو غريبًا جداً من زاوية أخرى . إذ إن من الغريب أنه فى شعب يتكون من خمسين مليونًا لا يوجد إلا شخص واحد يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب الخطير ، وقد كنت أتصور أن هناك على الأقل ثلاثة أو أربعة آخرين لديهم تصور لما يريدون عمله لهذا البلد ولا يمانعون من أن يتولوا الرئاسة لو كان الأمر ممكنًا .

أما إذا أخذنا المسألة مأخذ الجد وافترضنا أن المقصود بالفعل هو استطلاع رأى الناس ، فإن هذه الطريقة فى الاستفتاء تبدو شديدة السخافة والتعقيد بلا مبرر .
فبدلا من أن تسأل الناس مباشرة عن اسم الشخص الذى يفضلونه رئيسا للجمهورية من بين عشرة أو عشرين سياسيا مصريا ، تفرض عليك هذه الطريقة السقيمة أن

تعرض اسمًا بعد آخر ليقول الناس له نعم أو لا حتى ينتهى الخمسون مليون مصرى.

لو كان الأمر قد انتهى عند هذا الحد ما كان ليبدو بالغ الخطورة، إذ إنه ما كان ليزيد على أن شخصاً حاول أن يسخر منك فأوهمك بأنه يتيح لك حرية الاختيار ولم يكن هناك أى اختيار فى الحقيقة، فاكتشفت الأمر وانصرفت عنه. ولكن الأمر بالطبع لم ينته عند هذا الحد، ذلك أنهم لا يريدون أن يتركوك لشأنك ولا أحد يدعك فى سلام. ففى كل يوم يخبرونك بأن موعد الاختيار قد أوشك أن يأتى حيث تكون لك حرية أن تقول نعم أو لا. ثم يفاخرون ويمنون عليك ويطالبونك بتقديم الشكر على أنهم قد أتاحوا لك حرية الاختيار فى أن تقول نعم أو لا، ثم تتوالى إعلانات المبايعة حيث يرد اسم بعد آخر يعدون الرئيس بأنهم سوف يقولون له نعم، وتنتشر صور الرئيس من كافة الزوايا وتعلق فى كل مكان وتحتها كلمة: نعم.. نعم.. نعم. وتبدأ كلمة «نعم» تطنّ فى أذنيك حتى لتكاد تستيقظ بالليل مذعوراً وقد حلمت بأن شخصًا يهزك فى سريرك ويقول لك إن الجواب هو نعم وليس لا. وتحاول فى غمار هذا كله أن تحتفظ بتوازنك وتذكر نفسك بأن الموقف الذى توصلت إليه من البداية هو الموقف الصحيح، حيث إنه لا اختيار هناك فى الحقيقة، وأنه ليس هناك شخص فى مصر اسمه «لا» بل أن «نعم ولا» هما اسمان فى الحقيقة لنفس الشخص، وتسلح نفسك بفكرة أنه على الرغم من كل هذه المبايعات والخطب والهتافات فإنه مازال من الكتاب والمفكرين الذين تحترمهم وتثق فى حسن رأيهم ممن لم يسقطوا بعد ويقولوا نعم. ثم تستيقظ فى الصباح فتجد أن واحداً من هؤلاء الكتاب والمفكرين قد بدأ يغمغم فى مقاله بكلمات غير واضحة ولكنها تبدو وكأنها أيضا «نعم» فيزداد غمك. ولكنك تقول لنفسك «إنى واثق، مع كل هذا، أن أصدقائى ومعارفى قد أخبرونى بأنهم قد توصلوا بتفكيرهم إلى نفس النتيجة، وأنهم لن يقولوا لا «نعم» ولا «لا»، وهم لا يمكن أن يخدعونى».

ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعلن نتيجة الاستفتاء، حيث يعلن ليس فقط أن ٩٧٪ من الذين ذهبوا للاستفتاء قد قالوا نعم، بل أن أكثر من ٨٨٪ ممن لهم حق التصويت قد ذهبوا بالفعل إلى صناديق الاستفتاء. فيشتد قلقك، إذ إنه ليس لديك

أية وسيلة للتحقق على سبيل اليقين من صحة ذلك أو كذبه. أنا أعرف فقط أنى لم أذهب، كما أعرف أنه ليس هناك واحد من أصدقائى أو معارفى ذهب للاستفتاء، ولا أعرف من بينهم أحدًا يعرف أحداً ذهب للاستفتاء. ومع ذلك فقد يكون ما يزعمونه صحيحا، فقد أكون أنا وأصدقائى ومعارفى وأصدقاؤهم ومعارفهم هم المعنيين بنسبة ال ١٢٪ التى تزعم الحكومة أنها لم تذهب، ولكن ذهب كل الآخرين. ثم يزداد قلقك عندما تظهر الصحف فى اليوم التالى وفيها صورة شيخ تجاوز التسعين يحمله بعض الأشخاص إلى صندوق الاستفتاء وقد أصر على أن يذهب ليقول نعم، وصورة أخرى لفلاحة مصرية تفعل نفس الشىء، ثم لعامل صناعى، ثم لشاب جامعى. إذن الأمر جد خطير: لقد ذهب الشيوخ والنساء والشباب وربما الأطفال أيضا، وذهب الفلاحون والعمال والمثقفون، وأنا فقط مع أصدقائى المحدودين، نحن فقط الذين امتنعوا عن الذهاب. نحن وحدنا السبب فى أن الإجماع الشعبى لم يتحقق، ونحن الذين تسببنا فى وجود تلك النسبة التافهة التى امتنعت بسبب أنانيتها ونرجسيتها عن أن تفعل مثل بقية الناس. هذه النسبة التافهة لا تستحق إلا التجاهل التام، ويمكن اعتبارها غير موجودة أصلا. فالمبايعة إذن إجماعية. وأنا فى الواقع، أنا وأصدقائى، لا وجود لنا فى الحقيقة وإنما نتوهم فقط أننا موجودون.

قبل أن يجرى الاستفتاء، أعلن فى الصحف أن الرئيس سوف يكلف رئيس الوزراء بعد الاستفتاء بإعادة تشكيل الوزارة، دون أن يكلفوا أنفسهم إضافة عبارة صغيرة لا يمكن أن تسىء إلى أحد مثل «إذا حاز على أغلبية الأصوات». الأمر إذن منته من قبل أن يبدأ، وهو بالطبع أمر معروف مسبقًا، ولكن اعتبارات اللياقة والأدب فقط كانت تقتضى مراعاة شعور الذين كانوا يعتزمون الذهاب إلى الصناديق، فلا تعلن النتيجة إلا بعد ذهابهم. وبدأ العبث من جديد بعقول الناس بالكلام عن التشكيل الوزارى الجديد، على أمل أن يظن بعض السذج أن الأمر له أهميته، وأنه قد يسفر عن خروج بعض الوزراء الذين علقت بهم الشبهات أو أخطأوا خطأ جسيمًا، ودخول آخرين ممن لم تعلق بهم شبهة. ثم أعلن التشكيل فإذا بالوجوه هى هى، فيما عدا وزيراً أو وزيرين خرجا، ولم يكونا ممن علقت بهم

شبهة أو أخطأوا أخطاء أكبر من أخطاء غيرهم، ووزير أو وزيرين دخلا وليسا ممن يعرف لهم تاريخ سياسى أو ثقافى يذكر. ولا يتنازل أحد فيخبرنا لماذا خرج هذا ولماذا دخل ذلك، بل فقط تنشر علينا خطابات الشكر الموجهة لمن خرج وإعلانات التهنئة لمن دخل. فنحن، كما ذكرت من قبل، لا وجود لنا فى الحقيقة وإنما نتوهم فقط أننا موجودين. والوزارة، كميدان باب الحديد، هى من ممتلكات الدائرة السنية التى يفعل بها صاحبها ما يحلو له.

وتنتهى الهوجة كلها بذهاب الرئيس المنتخب لإلقاء خطابه الأول فى مجلس الشعب، وإذ يسير موكبه فى ميدان التحرير تغلق سلطات الأمن جميع منافذ الطرق المؤدية إلى الميدان، وتمنع السيارات المتجهة إليه فجأة من السير، ويجد أصحابها أنفسهم جالسين فى أماكنهم لمدة تتراوح بين ساعتين وثلاثة لا يستطيعون التقدم أو الرجوع إلى الخلف، إذ لم يكلف أحد خاطره بأن يعلن عن إغلاق الميدان. ويدخل الرئيس المجلس ليلقى كلمته، وقد علت الفرحة الوجوه بأن الله وفقه فى الاستفتاء فلم يفز بالرئاسة غيره، وتلتهب الأكف بالتصفيق عندما يقول فى خطابه:

«لقد أراد الشعب، وكلنا خدام هذه الإرادة. لقد قرر الشعب وجميعنا ممتثل للقرار. لقد أمر الشعب، وهو صاحب الأمر المطاع».

عندما أسمع بعد ذلك كلمة «ديمقراطية»، بل عندما أسمع بعض الناس يتناقشون فيما إذا كان فى مصر ديمقراطية أو ليس فيها، أجد أن المسألة تنطوى على خطأ جوهرى. إن الديمقراطية تتعلق بحقوق سياسية وانتخابات وأحزاب وتوزيع مقاعد البرلمان.. إلخ. فحينما ينتقد بعض الإنجليز مسز ثاتشر مثلا بقولهم إنها تترأس حكومة لم يصوت لها إلا أقل من نصف الناخبين، فهذا بالفعل أمر يتعلق بالديمقراطية. ولكن الأمر هنا لا يتعلق بهذا. فتسمية محطة مترو الأنفاق باسم باب الحديد أو اسم حسنى مبارك أو السادات أمر لا يتعلق بحق سياسى، كما أن دعوتك للتصويت فى استفتاء لكى تختار بين شخصين هما فى الحقيقة نفس الشخص لا تتعلق بالاعتداء على حقوقك السياسية. إنهما يتعلقان بالاعتداء على أخص خصوصيات حياتك وآدميتك، وينطويان على الاستهزاء بك والاستخفاف بذكرياتك ومشاعرك ويشككانك فى حقيقة وجودك ذاته. لا عجب إذن أننى

تذكرت قصة جورج أورويل فرحت أقرأ فيها من جديد، فوجدته يقول عن بطل القصة (ونستون سميث):

«إنهم لا يريدون اعترافاته بل يريدون عقله . . لم يكن يهمهم أن يحصلوا منه على هتاف بحياة الرئيس (الأخ الأكبر)، بل أن يعتقد بالفعل بأن الرئيس لا يمكن أن يخطئ. . كان ونستون يشعر بأن الشيء الوحيد الذى ما زال يملكه حقا ويسيطر عليه ويتحكم فيه هو وحده، هو عدة سنتيمترات مربعة هى مركز التفكير فى رأسه. وكان يشعر على نحو ما، أنه إذا استطاع أن يحتفظ بهذه السنتمترات المربعة حية فى رأسه، وأن يردد ما يدور بها من أفكار، ولو لنفسه وحدها، فإنه يستطيع على الأقل أن يضمن أن يستمر فى الوجود. وكان يقول لنفسه:

«إنى أحافظ على التراث الإنسانى وأحميه، ليس بالضرورة عن طريق إسماع صوتى، بل فقط بأن أحتفظ بقواى العقلية». وكان يكتب فى مذكراته من حين لآخر: «إن الحرية هى حقك فى أن تعتقد بأن ٢+٢=٤» [1].

(١) نشر هذا المقال بجريدة الأهالى المصرية عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧.

٢
عن إفساد الحياة السياسية

أصارح القارئ بأنى كثيرًا ما أغبط نفسى على أنى لم أولد بعد ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وأنى لم أكن طفلاً غريرا عندما قامت الثورة أو عندما أممت القنال أو صدرت القوانين الاشتراكية فى ١٩٦١ . فمع كل كراهيتنا للملكية ولمفاسد وسخافات «العهد القديم» ، عهد ما قبل ١٩٥٢ ، وبالرغم من كل ما يحمله الفرد من جيلنا من اعتزاز بإيجابيات ثورة ١٩٥٢ ، فإنى أعتبر نفسى أسعد حظا من أولادى فى أكثر من ناحية . من ذلك أن هذه الأعوام الثلاثين التى انقضت على الثورة[1] لم تمح من ذاكرتى تمامًا صورة مصر قبل ١٩٥٢ ، وإنه لجهد شاق ذلك الذى يبذله جيلى ، والجيل السابق عليه ، للاحتفاظ بهذه الذاكرة .

ذلك أنه بمجرد أن قامت الثورة بذلت محاولات مستميتة ، وناجحة إلى حد محزن ، لمحو ذاكرة المصرى فيما يتعلق بما كان قبلها . فمنذ الأيام الأولى للثورة وحتى اليوم ، لم تكف آذاننا عن سماع ، ولا أولادنا عن تعلم ، أن الحياة الحزبية قبل ٥٢ كانت بالغة الفساد . وهو قول وإن كان يحمل جزءا من الحقيقة فإنه أيضا يطمس جزءا آخر من الحقيقة لا يقل عنه أهمية . وسرعان ما تعودنا ، بعد ٥٢ ، على أن ننظر إلى صور مصطفى النحاس أو مكرم عبيد أو النقراشى ، إذا قدر لها أن تظهر ، وكأنها أشباح تنتمى إلى عالم مجهول بشع ، وإلى عصر لم ترفيه مصر إلا الخراب والخيانة .

رفعت الثورة فى البداية شعارات تستجيب لها عواطف المصريين المستمدة من حب مصر وحدها ، كالحرية والاتحاد والنظام والعمل ، ولكنها سرعان ما استبدلت بمصر كوطن ، الثورة كحكومة . وبالتدريج حل محل الولاء لمصر الولاء للثورة ، وأصيب بعض من خيرة رجال مصر بأشد الضرر لمجرد أنهم لم يفهموا أو يستجيبوا لهذا التغير المفاجئ فى موضوع الولاء (ولعلى أذكر رجلا واحدًا كعبد الرزاق

(١) كتبت فى مارس ١٩٨٢ .

السنهورى كمثال لهذا النوع من الناس). وقد قبل جيلنا تغيير العلم المصرى الأخضر بنجومه الثلاثة والسلام الوطنى المصرى واسم مصر نفسها، دون أن ندرك مختلف الأبعاد التى ينطوى عليها هذا التغيير، ولم نكن لندرك وقتها أن هذا التغيير كان يحمل فى طياته تحولا بالغ الخطورة فى مضمون الولاء ووجهته. وهكذا فإن الحماس الذى بدا من المصريين فى السنوات الأولى لهيئة التحرير التى تكونت فى بداية الثورة، فقد توهجه بعض الشىء حينما تحولت هذه إلى الاتحاد القومى، ثم إلى الاتحاد الاشتراكى، حتى وصلنا إلى أسماء يصعب حصرها، ولا حتى من المهم تذكرها، من حزب مصر إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، إذ اتضح للناس بالتدريج أن الولاء الذى تعبر عنه هذه الهيئات لم يكن ولاء لمصر بقدر ما هو الولاء للحاكم.

كان التخلص من الملك الفاسد ورجاله واحدا من أعظم ما قامت به ثورة ٥٢، ولكن الذين قاموا بهذا العمل قنعوا فى ذلك الوقت بأن يسموا ما قاموا به بأنه مجرد «حركة»، أضيف إليها فى بعض الأحيان وصف «المباركة». ولكن الحركة سرعان ما أصبحت «ثورة»، وقبلنا ذلك عن طيب خاطر عندما رأينا منجزات العهد الجديد من تأميم القنال إلى إصدار القوانين الاشتراكية. ولكن استخدام الشعارات فى التجهيل والتعمية كان قد شاع واستفحل، فإذا بهزيمة ١٩٦٧ تسمى مجرد نكسة، وإذا بتخلص الحاكم من بعض معارضيه يسمى ثورة التصحيح. وإذا بالتلاميذ فى المدارس تدرس لهم، حتى اليوم، ثورة التصحيح هذه كما لو كانت ثورة لا تقل شأنا عن ثورة ١٩٥٢، ويطلب منهم أن يحفظوا عبارة لا يفهم لها معنى هى عبارة «القضاء على مراكز القوى»، ومن ثم يطلب منهم أن ينظروا إلى تصارع داخلى محض بين الحكام، وكأنه تحقيق لهدف قومى نبيل يتساوى مع التخلص من الاحتلال أو الوحدة العربية أو تحقيق الاشتراكية.

كان نظام الأحزاب السابق على ثورة ٥٢ نظامًا فاسدًا حقا، ولكنه كان أيضا يمثل فى جانب منه، محاولة نبيلة من بعض الأحزاب التى تمتعت بشعبية حقيقية، لمقاومة القصر والاحتلال، وترسيخ بعض التقاليد الديمقراطية. كان فرض أى قيد على حرية الصحافة مثلا يقابل بالمظاهرات وأصوات الاحتجاج العالية، كما كان قيام الملك برحلة باهظة التكاليف ولا تخدم غرضا قوميا، يستثير مقالات المعارضة.

لم يكن إذن من الإنصاف فى شىء أن توصم الحياة النيابية بأسرها بالفساد والمساهمة فى تعطيل النهضة. وكان صبرنا وقبولنا، حسن النية أيضا، لهذا التحقير المستمر للحياة السياسية فى مصر قبل ١٩٥٢، صادراً عن امتناننا للقضاء على الملكية من ناحية، وعما أصاب الحياة الديمقراطية فى مصر من شلل فى السنوات الأخيرة من الملكية. ولكن هذا الهجوم على الحياة السياسية لمصر قبل ١٩٥٢ اتخذ شيئا فشيئا تكئة وعذرا لدرجة من تقييد الحريات السياسية والشخصية لم تعرفها مصر قط قبل ١٩٥٢، وإذا بنا نقابل المنحة الصادرة من الحاكم فى السبعينيات بعودة أبسط صوره الحرية الفردية، وكأنها تعطينا ما لم نتمتع به من قبل. وذهب الحاكم يتشدق ويفاخر بأنه هو من أعاد الحرية لمصر، فى الوقت الذى كان يغلق الصحيفة تلو الأخرى، ويعين ويقيل رؤساء تحرير الصحف على هواه، ولا يصبر على عضو معارض واحد فى مجلس الشعب.

كان نظام الأحزاب قبل ٥٢ فاسداً حقا، ولكن كان هناك مستوى أدنى من احترام كرامة الإنسان لم يكن ليجرؤ أحد من الحكام على النزول دونه. وكان هناك حد أقصى لما يمكن أن يقبله المسئول من المساس بكرامته أو التعدى على اختصاصه. وكان مدير الجامعة أو عميد الكلية يسرع بتقديم استقالته إذا حاول الوزير أن ينقل أستاذا من كليته أو يعين فى كرسى الأستاذية من لا يستحق. ثم صبرنا بحسن نية أيضا على تدخل الدولة فى مضمون المقررات الدراسية باسم الثورة وحماية الطبقات الكادحة، إلى أن أصبحنا نسمع عن نقل الأساتذة إلى خارج الجامعة واعتقالهم باسم الوحدة الوطنية، ونصبر صبر الراقد على جمر ونحن نشاهد الدرجات العملية العالية تمنح لمن نشك فى جدارته واستحقاقه للشهادة الثانوية. ولكن الذاكرة يمكن أن تفقد بالتدريج، ويصيب الإنسان من تبلد الحس ما لم يكن من المتصور أن يصاب به، مع تكرار الكذب والتمويه. فإذا بالدعاية السياسية تصيب الإنسان بما تصيبه الإعلانات التجارية من تخدير وفقدان التمييز بين الحق والباطل.

لم يكن العبث بعقول الجماهير بالطبع حكراً على الحكومات التالية ١٩٥٢ ولكن كان هناك، فيما يظهر، حد لهذا العبث قبل ١٩٥٢ يفرضه المستوى الثقافى

للحكام من ناحية، وتحفز المعارضة للنقد وكشف الخداع من ناحية أخرى، وقصر باع وسائل الإعلام من ناحية ثالثة. ثم أصابت الخطب والتصريحات السياسية بعد ١٩٥٢ درجة من الغوغائية لم تعرفها مصر فى تاريخها الحديث. ففضلا عن التهاون والاستهتار باللغة العربية، وضرب الصفح عن سلامة التعبير أو ركاكته، أصبح الخطيب السياسى يسمح لنفسه باستخدام ألفاظ وعبارات يستهجن الفرد العادى سماعها فى «الطريق العام». فاتسم الهجوم على بعض الحكام العرب فى الستينيات باستخدام عبارات يأباها الذوق، بصرف النظر عن القضية السياسية محل الجدل. ثم استفحل الأمر فى السبعينيات فاستخدمت ألفاظ كالذبح والفرم فى وصف الجزاء الذى ينتظر المعارضة، وشبه المعارضون بالكلاب، ووصفوا بالرذالة وقلة الحياء، ووصف الاستغناء عن وزير بالطرد. ولم تستنكف وسائل الإعلام، بالطبع، عن إعادة وتكرار هذه الخطب المرة بعد المرة، أو المدارس عن تدريسها، وكأننا نسمع ونعلم أولادنا نماذج من الأدب الرفيع، تعادل أشعار امرؤ القيس أو المتنبى التى كنا نتعلمها فى طفولتنا. وأصبح أطفالنا مطالبين بالبحث والعثور عن مواطن البلاغة والفصاحة فى الخطب السياسية الركيكة، وامتلأت جدران المدارس باللافتات التى تحمل أقوال هذا الزعيم أو ذاك، وهى لا تزيد فى معظم الأحوال على ترديد البديهيات أو أنصاف الحقائق أو تحمل أخطاء صارخة فى المنطق أو فى وصف الواقع. كما أصبح أطفالنا مطالبين بالتعليق على حدث سياسى عارض لا يحمل أية دلالة، أو التهليل لإجراء يتخذ المسئولون عكسه فى الأسبوع التالى.

لقد دأبنا على تفسير هجرة الشباب المصرى إلى الخارج بالصعوبات الاقتصادية، ولكننا نرى أن للأسباب النفسية دورها أيضًا. فالصعوبات الاقتصادية هى بلا شك عامل طرد هام، ولكن ضعف الولاء للوطن هو أيضا من عوامل الطرد، كما أن من عوامله أيضًا شعور غامض، قد يصعب على المهاجر التعبير عن كنهه وسببه، بالاغتراب والسخط على المناخ الثقافى العام. وقد عبر يوسف إدريس ببراعة عن مثل هذا الشعور فى قصة قصيرة لا تحمل اسمًا وإنما تحمل رقمًا، وهى قصة رجل لا يرى وجهه فى المرآة. يرى صورة كل شىء حوله منعكسة فى المرآة إلا وجهه. بل حتى زوجته وأطفاله رفضوا الاعتراف بوجوده. وقد أصابنا جميعًا شىء مماثل

خلال العقود الثلاثة الماضية . فقد دأبنا على أن نرى ونسمع من التصريحات والخطب ما ليس له أدنى صلة بحقيقة مشاعرنا أو بحقيقة تفسيرنا لما يحدث . فتصور الهزيمة على أنها انتصار، وتوصف الحرب بالسلام والسلام بالحرب، وتوصف الدكتاتورية بالديمقراطية، والحرية بالاستغلال، ويوصف رفع الأسعار بمجرد «التحريك» وإلغاء الدعم بترشيده، وتصفية القطاع العام بدعمه وتقويته . وتتعرض بسالة الجيش المصرى فى عبور القنال للابتذال بأن يوصف كل شىء بالعبور، فهناك أيضا عبور اقتصادى وعبور ثقافى . ويتخذ ارتفاع أسعار الشقق دليلا على الرخاء، ويتخذ تغيير الزى العسكرى دليلا على التقدم والتمدن، وتتخذ صورة تقدم فيها الهدايا لبعض جرحى الحرب كدليل على انتهاء البؤس، وتتخذ صورة أخرى لطفلة منتقاة وهى تقدم الزهور إلى بعض المسئولين كدليل على شعبيتهم، كما تتخذ صورة لمسئول وهو يصلى فى المسجد دليلا على تقواه وتدينه، وقضاؤه إجازته فى قريته دليلا على حبه للفلاحين وتواضعه . . إلخ .

ليس هذا كله إلا جانبًا واحدًا من الجوانب السلبية للثلاثين عاما الماضية، يتعلق بنمط الحياة السياسية، وتشترك فيه الستينيات والسبعينيات، بصرف النظر عن اختلاف الدرجة والأهداف، ولكنه فى الحالين يحمل نفس الأثر النفسى .

٣
عن ذوى الدم الأزرق..

فى اللغة الإنجليزية تعبير يستخدم للإشارة إلى أفراد العائلة المالكة أو إلى من ينتمى إلى طبقة النبلاء أو علية القوم، إذ يوصف هؤلاء بأنهم يحملون فى عروقهم «دمًا أزرق» تمييزا لهم عن الناس العاديين ذوى الدم الأحمر المعتاد. وعلى الرغم من أننا فى مصر قد تخلصنا من العائلة المالكة منذ زمن طويل، وقلمنا أظافر الأرستقراطية، فإنه يبدو وكأن فى حياتنا السياسية طائفة من الناس ممن يمكن وصفهم بذوى الدم الأزرق تمييزاً لهم عنا نحن البسطاء.

فمنذ أن قامت الثورة فى ١٩٥٢ ظهر فى الحياة السياسية المصرية عدد من الأعيان الجدد تناوبوا فيما بينهم احتلال أرفع المناصب السياسية وأعلاها شأنا، بل ظل الكثيرون منهم يحتلون هذه المكانة الرفيعة منذ سنوات الثورة الأولى وحتى الآن، وهم وإن كانوا قد استبدلوا منصبًا بآخر، وتبادلوا أماكنهم فيما بينهم، بل وحتى إن كان بعضهم قد فقد منصبه الرسمى فإنهم لا يزالون يتمتعون بما يشبه الوضع الاحتكارى فى السياسة المصرية.

هؤلاء الأشخاص إذن، شأنهم شأن أفراد العائلة المالكة والنبلاء فى الدول التى تأخذ بالنظام الملكى، لا تتأثر مكانتهم وامتيازاتهم بنوع السياسة التى تتبعها الحكومة، رأسمالية هى أم اشتراكية. إذ إن هذا الأمر لا يعنيهم كثيراً، فقد تركوا اتخاذ مثل هذه القرارات للجالس على قمة السلطة وقنعوا هم بالتمتع بسائر الامتيازات التى يوفرها لهم انتماؤهم لطبقة النبلاء.

وهم كالنبلاء لا يدينون بمبدأ معين، ولا يعتنقون فلسفة اقتصادية بعينها، فكل النظم السياسية والاقتصادية تناسبهم، طالما أن الانتقال من سياسة لأخرى لا يؤثر على مراكزهم.

لقد كان النظام الاقتصادى المصرى فى أوائل الخمسينيات اقتصادا منفتحًا، ثم أصبح فى الستينيات اقتصادا منغلقًا، ثم عاد من جديد فى السبعينيات اقتصادا

منفتحًا، ثم تبين فى الثمانينيات ضرورة ترشيد الانفتاح وإدخال بعض التعديلات عليه، فإذا بأولئك الذين يحملون الدم الأزرق فى عروقهم يحتفظون بمكانتهم ومناصبهم خلال هذه الحقب كلها، وإذا بصورهم تطالعنا مقترنة بالاشتراكية مرة وبالرأسمالية مرة أخرى، وخطبهم تتكلم بنفس الدرجة من الحماس عن العامل الكادح والرأسمالى العصامى، عن الاشتراكية التعاونية وأخلاق القرية على السواء. قد تتغير أسماء «أحزاب الأغلبية» وشعاراتها ومبادئها، ولا يتغير هؤلاء، فهم ثابتون راسخون ثبات ملكة بريطانيا على عرشها.

وهم، كمعظم أفراد العائلة المالكة وطبقة النبلاء، لا يتوفر لديهم نبوغ خاص، أو تفوق معين فى علم أو مهارة بعينها، بل إنهم قد لا يميلون حتى إلى السياسة، اللهم إلا بمعناها الضيق جدا، الذى يتعلق بالتنافس بين مسئول وآخر، وضرب أحد الأفراد المنتمين إلى طبقتهم بغيره. ومع ذلك فهم على استعداد للتعبير بحماس بالغ عن الأيديولوجية أو الفلسفة الاقتصادية السائدة، وامتداح الدولة الكبرى التى تؤيد النظام فى أى وقت معين، وإظهار الولاء التام لها. كما أنهم يستسهلون إدارة أى وزارة، والانتقال من واحدة إلى أخرى، وكأن المعرفة والدراية التى تتطلبها واحدة منها هى نفس الدراية المطلوبة فى غيرها. فإذا خلا بعضهم إلى بعض، فى غيبة الدخلاء ممن لا ينتمون إلى طبقتهم، فإن أحب الموضوعات لديهم قد لا تكون لها أدنى صلة بمشكلات البلد أو بتقدم الأمة.

ليس معنى هذا أنهم جميعًا على رأى واحد، وأن الواحد منهم يمكن أن يكون بديلا كاملا عن الآخر. فهم كأفراد العائلة المالكة ليسوا على مستوى واحد من الذكاء أو الظرف، وقد يكون بعضهم أكثر اطلاعًا من الآخر أو أكثر فصاحة، أو يجيد اللغات الأجنبية أكثر من غيره، كما أن بعضهم قد يكون أكثر مكرًا وأقل سذاجة من غيره وأشد قدرة على الاحتفاظ بمنصبه. ومن ثم فإن الجالس على قمة السلطة يستخدمهم استخدامات مختلفة. فالذى يوفد منهم لزيارة بلد عربى غير ذلك الذى يصلح للذهاب إلى واشنطن أو موسكو. ومع ذلك فإن هذه الاختلافات ليست بذى أثر كبير. فالواحد منهم قد يكون صديقًا لواشنطن اليوم ولموسكو غدًا، مؤيدا للوحدة العربية يومًا وساخرًا منها فى اليوم التالى. وهم على كل حال لا يزيد

دورهم فى معظم الأحوال عن دور حملة الرسائل المكتوبة أو الشفوية، التى يلقنها إياهم الجالس على قمة السلطة. والفارق المهم بين أحدهم والآخر لا يتعلق بقدراتهم الحقيقية وإنما بترتيبهم من حيث القرب من قمة السلطة. فكما أن هناك ابن الملكة الأكبر وابنها الأصغر وشقيقها وابن شقيقها، تجد هنا أيضا هذا الذى لا يقابله صاحب السلطة إلا فى مجلس الوزراء، وذلك الذى يصاحبه فى رحلاته وصلواته واستراحاته جميعًا.

ومن سمات أفراد هذه الطبقة أنه يستحيل عليهم الخطأ، أو بالأخرى أن كل أخطائهم مغتفرة مهما عظمت. فإذا كان أحدهم وزيراً وقصر فى أمر من أمور وزارته تقصيراً شنيعًا، ولم يكن للناس حديث إلا عن قلة كفاءته أو إهماله أو حتى عن فساده، فإنه قد يستمر مع ذلك فى منصبه وكأنه قد احتله لا استناداً إلى الكفاءة بل بحكم المولد. وإذا بلغ السخط الشعبى عليه مدى لا يمكن تجاهله، فإن أقصى ما يتعرض له هو النقل من وزارة لأخرى أقل أهمية أو يعين فى منصب كبير آخر، مديراً لجامعة أو سفيرا، أو أن يمنح على الأقل جائزة من جوائز الدولة التقديرية. بل وقد يخلق لهؤلاء المراد إبعادهم لفترة، مناصب لم تكن توجد من قبل، وليس هناك أية حاجة إليها، كابتداع منصب مستشار أو مساعد، دون أن تكون ثمة استشارة أو مساعدة، أو تنشأ جريدة جديدة يمارس فيها الشخص المبعد هوايته فى الكتابة، إذا كانت تلك رغبته وميوله. ثم سرعان ما نفاجأ، بعد مرور بضع سنوات أو أشهر، بعودة نفس الوجه إلى منصب خطير آخر.

وهذه الظاهرة الأخيرة قد تحتمل أكثر من تفسير. من ذلك أنك إذا أسعدك الحظ بالانتماء إلى هذه المجموعة من الناس، واستقر فى ذهن الجالس على السلطة تمام ولائك له، مهما كانت تقلبات السياسة الداخلية أو الخارجية، فإن ذلك قد يغفر لك أى قصور يتعلق بمستوى الذكاء أو المهارة، أو حتى بدرجة الولاء للوطن، على اعتبار أن الخطأ فى حق الوطن هو خطأ مغتفر طالما أنه لم يصل إلى حد الخطأ فى حق صاحب السلطة. ولكن قد يكون من أسباب ذلك أيضا أن اقترابك لفترة ما من الجالسين على قمة السلطة يسمح لك بمعرفة أخبار وأسرار ليس من المصلحة إفشاؤها، ومن ثم يتعين على هؤلاء أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لإرضائك، حتى وأنت خارج السلطة.

ثم إنك تجد هذا النوع من الناس فى أثناء توليهم للسلطة، يعاملون البلد معاملة تذكر المرء بمعاملة المالك لعزبته الخاصة. فهم يبدأون بالحلول محل الأرستقراطية القديمة فيرثون ممتلكاتها وامتيازتها، سواء تمثلت فى القصور الفاخرة، أو الشواطئ المقصورة على استخدامهم، فإذا أرادوا السفر كان من الكافى، لكى تفتح لهم موارد العملات الأجنبية، أن يجروا اتصالات تليفونية بالمسئول عن النقد الأجنبى، وإذا أتت سلع جديدة إلى الجمعيات التعاونية كانوا هم أول من يخطر بوصولها. فإذا حدث وطلب منهم فى أثناء المفاوضات مع المحتل الأجنبى، التنازل عن بضع كيلو مترات من الأرض، عرضوا عليه أكثر مما طلب، وإذا طلبت منهم مياه النيل تعهدوا، دون الرجوع إلى أحد، بتوصيلها.

والغريب أن تعرف مصر هذه الظاهرة، وهى الدولة العريقة بمؤسساتها، والتى عرفت منذ قديم الزمن التمييز بين الخزانة العامة ومال الحاكم الخاص. فإذا بها يحل بها زمن يتصرف فيه الحكام وكأن متاع الدولة هو متاعهم الخاص، وتوزع فيه المناصب لا بحسب الجدارة ولا حتى بحسب الاتجاه السياسى، وإنما بحسب العلاقات الشخصية القائمة بين الحاكم والمحيطين به.

لم يكن الحال كذلك قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. كانت هناك العائلة المالكة بالطبع، ولكن المناصب العليا كانت تتناوبها الأحزاب، وعلى الرغم من أن أحزاب الأقلية لم يكن يتميز أحدها على الآخر تميزاً واضحًا فى الاتجاه السياسى، أو فى موقفها من مشكلة الاحتلال أو المشكلات الاجتماعية السائدة، فإنه لم يكن من المألوف أن يترك السياسى حزبه وينضم إلى غيره إذا ترك حزبه الحكم. ثم أصبح مثل ذلك من التقاليد الشائعة بعد الثورة بحيث أنه لم يعد سببا موجبًا للشعور بالحياء أو الاعتذار. فالوزير الذى عاصر التأميم وأيده، أصبح يقبل منصبًا تتعارض مسئولياته مع التأميم. والوزير الذى كان مسئولا عن تقييد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر أصبح مسئولا عن تشجيعها. ثم إن المناصب الوزارية كانت قبل ١٩٥٢ تعطى لأفراد يتوافر لديهم، فى الغالبية العظمى من الحالات، حد أدنى من المعرفة والخبرة بمشكلات المنصب ومسئولياته، فإذا بنا مع تقدم سنوات الثورة نعتاد وضعًا يقضى فيه الوزير شهور ولايته فى محاولة فهم أعمال الوزارة والتعرف عليها، وكأن الوزارة لم تعد مجالا لتحمل مسئولية عامة، بل أصبحت مدرسة لتدريب الوزراء.

على أن من الأنصاف أن نعترف أن هذه الدائرة الضيقة من ذوى الدم الأزرق قد تتسع أحيانًا، وفى ظروف استثنائية، لتسمح بدخول أفراد من الناس العاديين، وإن كان هؤلاء يظلون فى العادة، ولمدة طويلة، غير مقبولين تمامًا من زمرة الممتازين، ويظلون على الحافة معرضين للخروج فى أية لحظة. ذلك أن السلطة تمر أحيانًا بأزمات سياسية تواجه فيها سخطًا شعبيًا عارمًا، وكثيرًا ما تجد أن من بين ما يمكن أن يساهم فى التهدئة اختيار رجل عرف بالنزاهة والكفاءة فتضمه ولو مؤقتًا إلى زمرتها. فإذا فعلت ذلك، وقبل الرجل الدخول بحسن نية، ظنا منه أن فرص الإصلاح لم تضع تمامًا، ظل هذا الرجل محل شك لفترة طويلة، وظل يشعر كالغريب حتى يثبت للجميع استعداده الكامل «للتعاون». فإذا لم يثبت ذلك فإن غضب السلطة عليه يكون أشد من غضبها على أى شخص أخر. فهى تشعر من ناحية بأنها فتحت له بابا ما كان ليفتح له لولا ما تمر به من أزمة، كما تشعر بأنها قد اضطرت إلى إفشاء بعض الأسرار له دون أن يكون من رجالها، وقد رأى بعينيه ما كان يجب أن يظل مستورا. وهو لعدم اهتمامه برضا السلطة عنه معرض للثرثرة والحديث مع بسطاء الناس. بل إنه حتى إذا تغير الجالسون على السلطة، فجاء حاكم جديد لا يدين بالولاء لسياسة سلفه، لم يحاول هذا أن يعيد الوزير المطرود إلى منصبه، إذ إن وجه الخطورة ما زال قائما. فالذى تجرأ على معارضة السلف لابد أن يتجرأ أيضا على معارضة الخلف. فليس المهم إذن القضية موضوع المعارضة، بل مبدأ المعارضة فى حد ذاته.

ومع كل ذلك فمن الخطأ أن نتصور أن الانضمام إلى هذه الفئة المحظوظة هو أمر مستحيل تمامًا، فإن من المشاهد بالفعل أنها تعمل بين وقت وآخر على توسيع دائرتها وإن كان ذلك فى نطاق ضيق للغاية. ولكن الأمر على كل حال وإن لم يكن مستحيلاً فهو فى غاية الصعوبة. هناك بالطبع من ينضم إليهم بحكم المولد أو النسب، ولكن كم من الناس له هذا الحظ؟ وهناك طريق العمل الدءوب الذى لا يعرف الكلل لإثبات استعدادك للتعاون. ومع ذلك فهناك الكثيرون ممن جربوا ذلك وفشلوا فى البقاء طويلاً فى صفوف هذه الطائفة. ذلك أنهم سرعان ما يتبينون أن الأمر مشروط بشرط واحد لا يقدر عليه إلا القليلون: وهو تغيير الدم برمته.

٦
أفراح الحكومة وأشجان الناس

كنت ولا أزال أعتقد أن من أهم أسباب ضعفنا إزاء إسرائيل، أن الشعب والحكومة هناك يتصرفان ككيان واحد، لهما نفس الأهداف والطموحات، وتحركهما نفس المشاعر، بينما الأمر عندنا على العكس من ذلك، فنادرا ما تتحد أهداف الحكومة وأهداف الناس، وهما فى معظم الأحيان كيانان متنافران، لكل منهما طموحاته وحساباته، بل كثيراً ما تكون أفراح الحكومة هى أشجان الناس، والعكس بالعكس.

هكذا استقر الأمر في وعيي منذ طفولتي. كنا ونحن أطفال، وكان فاروق ما زال ملكًا على مصر، نطالب بحفظ وإلقاء الأناشيد فى المدرسة، احتفالا بعيد جلوس الملك أو بعيد ميلاد الأميرة فريال، بينما كنا نسمع من أهلنا الأحاديث المرة عن فساد الملك وأسرته. وحتى بعد قيام الثورة، كثيرا ما كان يطلب منا الابتهاج والمشاركة فى أفراح الحكومة دون أن يكون هذا هو شعورنا الحقيقى. ففى ١٩٥٤ طلب إلينا الابتهاج بعقد اتفاقية الجلاء فى الوقت الذى كنا نرى فيه أنها لا تختلف كثيراً عن مشروع اتفاقية صدقى ـ بيفين (١٩٤٦) الذى أسقطته المظاهرات. وفى أعقاب حرب ١٩٦٧، هللت الحكومة لبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) وصورته على أنه تدشين لعهد جديد من الديمقراطية والحريات، وكنا نعتبره محاولة يائسة من جانب الحكومة لمواجهة غضب الناس فى أعقاب الهزيمة. ثم ظهر التناقض بصورة صارخة فى أعقاب ١٩٧٣، بين أفراح الحكومة وأشجان الناس. فاحتفلت الحكومة احتفالا صاخبًا بزيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لمصر فى شوارع القاهرة، وكأنه موكب القائد الرومانى وهو يزور الأراضى التى ضمت حديثًا إلى إمبراطوريته. ثم احتفلت الحكومة بزيارة رئيس الجمهورية للقدس وسموها وقتها «المبادرة»، وكنا نحن كمن يتجرع السم ونحن نشاهده فى التليفزيون يتفقد حرس الشرف الإسرائيلى. ثم عادت الحكومة فاحتفلت «ببطل السلام» عند توقيعه اتفاقية كامب ديفيد، وكنا نحن نتلوى من الألم من مواد الاتفاقية المهينة.

ليس الأمر دائما بهذه القسوة، فكثيرا ما تثير الحكومة ضجة كبيرة وتقيم الاحتفالات لإجراء معين اتخذته، ولا يكون لنا اعتراض عليه، ولكن دون أن يكون من الواضح لنا لماذا أقدمت الحكومة على ما أقدمت عليه. من ذلك قيام الحكومة فجأة، منذ بضع سنوات، بإخطارنا بأنها قامت بتأسيس مجلس يسمى «مجلس التعاون العربى»، مع ثلاث دول أخرى هى العراق والأردن واليمن الشمالى، دون أن تخطرنا بالأسباب التى دعت إلى إنشائه فى هذا الوقت بالذات، ومع هذه الدول دون غيرها، ولا بالأغراض التى يستهدفها، فيما عدا العبارات الإنشائية المعروفة عن التضامن والتعاون العربى، ولماذا لا تكفى لتحقيقها الاتفاقيات السابقة المعقودة بين نفس الدول، ولماذا حدث هذا فجأة دون سابق تمهيد أو مناقشات حول أفضل صور التعاون، مع أن لدينا مجلسين للشعب والشورى من المفروض أن يهتما بمثل هذه الأمور. وقد انهمر بالطبع، بمجرد الإعلان عن إنشاء المجلس، سيل من الكتابات والأحاديث فى الصحف والإذاعة والتليفزيون، تصف أهمية هذا المجلس وضرورته، وشرع المختصون بالشئون السياسية والاقتصادية يحللون فوائده المتعددة حتى كادت رسائل الدكتوراه أن تؤلف عن الآثار المتولدة عن هذا المجلس وهو لم يتجاوز بعد شهوره الأولى، واعتمدت وسائل الإعلام على البديهية القائلة بأن أى اتجاه نحو الوحدة العربية، أو يبدو وكأنه كذلك، هو أفضل من عدمه. وازدانت صحفنا وتليفزيوناتنا بصور الرؤساء الأربعة وهم يتعانقون هنا مرة وهناك مرة ثم وهم يتلقون الزهور من طفل عراقى مرة وطفلة مصرية مرة أخرى. ولكن لم تمض أسابيع قليلة على كل هذا حتى جاءت الأخبار عن أحداث غريبة تقع للعمال المصريين فى العراق، زادها غرابة أنها حدثت بعد أيام من كل هذه المهرجانات التى صاحبت إنشاء مجلس التعاون العربى.

وقد كان انفعال المصريين الشديد لهذه الأخبار طبيعيا ومفهوما تمامًا. فضحايا هذه الأحداث هم من أشد فئات المجتمع المصرى إثارة للشفقة، فهم لم يخوضوا تجربة الهجرة، المريرة دائما على أى مصرى، إلا هربا مما هو أمر منها، يحدوهم أمل وحيد هو أن يستطيعوا أن يرسلوا إلى أهلهم وأولادهم فى مصر ما يساعدهم على مواجهة أعباء الحياة، أو أن يحققوا من المدخرات ما يسمح لهم بالارتفاع بمستوى

معيشتهم درجة أو درجتين. وفرض قيود على تحويل مدخراتهم إلى مصر، يجعلهم وكأنهم تحملوا هذا العناء بلا طائل. وهم ليسوا عشرة أو عشرين بل يزيد عددهم - على الأرجح - على المليون. فإذا سمعنا فضلا عن ذلك بأن هناك من أطلق الرصاص عليهم، ومن داهمهم بسيارته، لم يكن غريبًا أن يشعر الناس فى مصر برغبة عارمة فى أن يعرفوا ما حدث بالضبط بأدق تفاصيله وتحديد المسئولية عنه. لذلك كان ذهولنا شديداً لما أبداه المسئولون المصريون من برود، ووصفهم لهذه الأحداث بأنها أحداث «فردية» وليست «ظاهرة»، وكأن أبناء العامل المتوفى أو زوجته يهمهم ما إذا كان موت عائلهم يمثل «ظاهرة»، أو هو مجرد حادث «فردى». ومرة يقولون إن هناك قوى خفية تعمل على إفساد العلاقة بيننا وبين العراق الشقيق، دون أن يخبرونا باسم هذه القوى. ومرة يقولون إن الملفات الخاصة بالقتلى قد وصلت إلى وزارة الخارجية المصرية، دون أن يخبرونا بما فى هذه الملفات. ومرة يقولون إن معدل الوفيات بين المصريين فى العراق لا يزال فى حدود المعدلات المعقولة والطبيعية، وكأن من المعقول والطبيعى أن يطلق الرصاص كل سنة على نسبة معينة من السكان. مرة أخرى يتأكد هذا الانفصام بين ما يشغل الحكومة وما يشغل الناس. فالناس يريدون أن يعرفوا ما حدث لإخوانهم وأبنائهم في العراق، والحكومة مشغولة بأثر ما حدث على العلاقات الرسمية بين الحكومتين.

هذا الانفصام الغريب بين حسابات الحكومة وحسابات الناس، ليس ظاهرة حديثة بالطبع بل لعل استمراره قرونا طويلة هو الذى جعل نظرة المصرى إلى حكومته تتسم دائمًا بالشك وعدم الثقة. فالمصرى يميل دائمًا إلى افتراض أسوأ الفروض عن أغراض الحكومة وبواعثها، ونظرته إلى موظف الحكومة تقوم على افتراض أن الهدف من وجود هذا الموظف ليس القيام بخدمته بل بتعذيبه، ولا يتوقع منه إلا الجفاء وغلظة المعاملة، ويستغرب أشد الاستغراب إذا بدر من الموظف ما يدل على تعاطفه معه أو على رغبة حقيقية فى حل مشكلته. والموظف الحكومى، بالفعل، ينظر دائمًا إلى من فوقه ونادراً ما يلقى بالاً إلى من هم تحته. وينطبق هذا على أصغر موظف حكومى فى مصر انطباقه على أعلى الموظفين شأنًا. فالوزير قد

يترك البت فى أمر مهم من أمور وظيفته ليكون فى استقبال الرئيس فى المطار، والمهم لدى السفير المصرى فى العراق هو رأى وزارة الخارجية فى مصر فيه، وليس رأى المصريين فى العراق. والذين يعدون نشرات الأخبار فى الإذاعة والتليفزيون تحكمهم فى الأساس اعتبارات لا تتعلق بما يهم المستمع أن يعرفه، بل بما يرضى رئيس الجمهورية أو وزير الإعلام أن يسمعه، ولا يرتبون الأخبار بحسب أهميتها للمستمعين بل بحسب الدرجة الوظيفية للشخص موضوع الخبر. فقد تحتل برقية معايدة أرسلها الرئيس إلى رئيس دولة مجهولة فى أفريقيا، المكانة الأولى فى النشرة، على حساب أخبار حقيقية تهم معظم الناس. والجزء الأكبر من الصفحات الأولى فى جرائدنا يخصص لتصريحات الرؤساء، مهما كانت مكررة وإنشائية ولا تحمل أى خبر جديد. لقد مرض منذ بضعة أسابيع أديب مصرى كبير فى أثناء زيارته لدولة أفريقية، ودخل غرفة الإنعاش وهو فى حالة خطرة، فكانت طريقة صحيفة مصر الأولى فى إعلان الخبر على الناس أن نشرت فى صفحتها الأولى أن رئيس الجمهورية قام بالاستفسار عن صحة الأديب الكبير. ولم تجد الصحيفة ضرورة بعد ذلك لأن تخبر الناس عن اسم المرض أو مدى التحسن الذى حققه، فالمهم ليس هو أن الأديب الكبير قد مرض، ولكن أن الرئيس قد استفسر.

لا أريد مع ذلك أن أذهب إلى أبعد مما يجب، فهناك لحظات فى التاريخ المصرى تتحد فيها أهداف الحكومة مع أهداف الناس، وتصبح فيها أفراح الحكومة هى أفراح الناس. من هذه اللحظات النادرة التى شهدتها، يوم قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ويوم عزل الملك فاروق بعد ذلك بثلاثة أيام، فقد كانت فرحة الناس فيها فرحة حقيقية، وكانوا يعانقون ويقبلون من يصادفونه من جنود وضباط الجيش فى الشوارع. ومنها أيضا يوم تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦، ويوم عبور الجيش للقناة فى ١٩٧٣ إن الناس فى مثل هذه اللحظات لا يشعرون فقط بالفرحة العظيمة، بل وبشىء من الاستغراب من أن يتحد فرحهم وفرح الحكومة، وكأن القانون الطبيعى هو عكس ذلك.

٥

ضحايا مجلس الشعب

أصارح القارئ بأني منذ فترة طويلة جدا لم أعد أولى أى اهتمام لأخبار مجلس الشعب وانتخاباته واستفتاءاته. فقد اتضح منذ زمن طويل، بما لا يدع مجالا للشك، أن هذا المجلس، فى عهوده المتعاقبة، لا يمثل الشعب فى كثير أو قليل، وأن الحكومة تتخذه وسيلة للتمويه على الناس، فى الداخل والخارج، وللإيهام بأن فى مصر شكلاً أو آخر من أشكال الديمقراطية.

ترتب على ذلك أنى عندما سمعت أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بأن المجلس باطل لأن قانون الانتخاب الذى أدى إليه ليس دستوريا، قلت لنفسى: وهل كان هناك أدنى شك فى أن هذا المجلس باطل، بمختلف معانى البطلان؟ حسنا ما فعل القضاء المصرى إذن، ويا حبذا لو كان هذا قد حدث منذ زمن. ثم سمعت أن الحكومة سوف تستجيب للحكم وتحل مجلس الشعب لأن القضاء حكم ببطلانه، فتساءلت عما تراه يكون السبب فى أن تكون الحكومة قد استجابت لهذا الحكم دون غيره. ألم يصدر القضاء من قبل أحكاما تجاهلتها الحكومة تجاهلا تاما؟ بما فى ذلك حكم يتعلق بصحة عضوية أكثر من ثمانين عضوا من أحزاب المعارضة، فلم يبد من الحكومة ما يدل حتى على أنها سمعت الحكم، ناهيك عن تطبيقه؟ قلت لنفسى: لابد أن الحكومة لا ترى الآن بأسا، لدافع فى نفسها، فى حل المجلس فى هذا الوقت، ربما لكى تشغل الناس بضعة شهور أخرى بالانتخابات، كما تشغلهم من حين لآخر بتغيير الوزارة ورئيس الوزراء، ولكى تحيى فى الناس آمالا جديدة، مهما كانت ضعيفة، فى أن يأتى مجلس يختلف عما سبقه من مجالس، ويمضى زمن قبل أن يكتشف الناس أن الأمر مستمر كما هو دون تغيير.

كانت اللعبة قد أصبحت سخيفة ومملة، بعد أن تكررت هذا العدد الكبير من المرات، حتى أصبحت نسبة الناس الذين اتخذوا موقفًا مثل موقفى يقرب من ٥٠٪ ممن لهم حق التصويت، طبقًا لتصريحات وزارة الداخلية نفسها، والأرجح أنها أكبر من ذلك بكثير.

ثم أعلنت الحكومة شيئًا جديدا، وهو أنه سيكون هناك استفتاء على حل المجلس، يقول فيه الناس نعم أو لا. بدا لى الأمر غريبا بعض الشيء: ما هى جدوى هذا الاستفتاء الآن؟ ألم تحكم المحكمة الدستورية العليا بأن قانون الانتخاب باطل، وأن المجلس الذى انتخب على أساسه باطل؟ ألا يعنى هذا أن المجلس هو فى الواقع منحل من تلقاء نفسه؟ قالت الحكومة: «لا، لابد من الاستفتاء» لتعميق «الديمقراطية» وكيف يكون ذلك؟ قالت إن هناك مبدأ دستوريا شهيرًا اسمه الفصل بين السلطات، معناه أن السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا يجوز أن تجور إحداها على الأخريين. فالحكومة لا تعتدى على مجلس الشعب أو على القضاء، ومجلس الشعب لا يفرط فى التدخل فى أعمال الحكومة أو القضاء، ولا يملك القضاء حل مجلس الشعب، بل الذى يملك حله هو الشعب نفسه، وفى كل هذا الضمان الأكيد لمنع الاستبداد، ليس فقط استبداد الحكومة، بل واستبداد عامة الشعب، بل واستبداد القضاء نفسه.

ولا أخفى على القارئ أن المسألة بدت لى مضحكة للغاية. صحيح أنى درست منذ أربعين سنة، عندما كنت فى السنة الأولى فى كلية الحقوق، مبدأ فصل السلطات، واقتنعت بأنه كفيل بتدعيم الحريات، ولكن هذا كان منذ أربعين سنة، ومنذ ذلك الوقت لم تعرف مصر إلا سلطة واحدة هى السلطة التنفيذية، أى الحكومة، تعتدى فى جرأة منقطعة النظر على كافة السلطات الأخرى، وتعرض القضاة من ناحية، ومجالس الشعب من ناحية أخرى، لإهانات وتحقير لا حد لهما، بل وأحيانًا للضرب المباشر باليد والعصى والزجاج، حتى أصبح رؤساء مجلس الشعب أطوع لرئيس السلطة التنفيذية من بنانه، وأقل هيبة من أصغر جندى من جنود الشرطة. ولولا نوع السيارة التى يركبها رئيس المجلس، وكثرة الحراس المحيطين به فى ذهابه وإيابه، وارتفاع مرتبه وكثرة سفرياته، وتكرر ظهور صوره فى التليفزيون والصحف، لما احتفل به أحد، بل وربما ما قبل أحد أن يزوجه ابنته.

كان رئيس مجلس الشعب قد أصبح موظفًا يعين ويعزل من قبل الحكومة دون أن يشعر أحد بأى غرابة فى الأمر. يصدر له قرار إدارى مثلما يصدر لأى موظف صغير، ويختار أحيانًا لهذا المنصب أشخاص لم يسمع الناس بهم أو يشهد لهم أحد

بوطنية معروفة أو بأى تاريخ سياسى فى الدفاع عن مصالح الناس، بل ربما يختارون بسبب خدمات أدوها للحكومة أو لرئيس السلطة التنفيذية أو أسرته. حتى أن أحد رؤساء مجلس الشعب لم يكن عضوا حتى فى حزب الحكومة إلا قبيل اختياره رئيسا للمجلس بأسابيع قليلة، قيل له إنه سيعين رئيسا لمجلس الشعب فقبل، وأن هذا يتطلب أن ينضم إلى عضوية الحزب الوطنى ففعل، وطرح اسمه على الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى، فأصيب أعضاؤها بالدهشة الشديدة لاختيار هذا الرجل الغريب عليهم، فقيل لهم اسكتوا فسكتوا، وقيل لهم انتخبوه بالإجماع فانتخبوه بالإجماع. ومنذ ذلك الحين ظل هذا الرئيس المعين لمجلس الشعب يدير المجلس بطريقة فاقت الطريقة التى اتبعها سابقوه فى إظهار الاحتقار للمعارضة ورفض تطبيق حكم القضاء مستنداً فى ذلك لا إلى شعبية ساحقة بل إلى حماية السلطة التنفيذية له، فهى التى جاءت به وهى التى تملك عزله، ومن ثم فهو لا يشعر بالولاء إلا لها ولا يأتمر إلا بأمرها.

ومع مجىء رئيس لمجلس الشعب بعد آخر، كانت الحكومة تفيد إفادة عظمى مما يرتكبه رؤساء مجلس الشعب من أخطاء أخلاقية، قبل توليهم رئاسة المجلس أو بعده، إذ إن رئيس المجلس إذا أخطأ انكسرت عينه، وشعر بأنه تحت رحمة الحكومة، إذا شاعت شهرت به، وإذا شاعت تغاضت عن أخطائه وتظاهرت بأنها لم تعرف بخطئه. فيظل رئيس المجلس تابعًا ذليلاً للحكومة بدلا من أن يكون، كما يفرض عليه منصبه، العين الساهرة المترقبة لأى خطأ من جانبها والتى ترتعد منها الحكومة ارتعاداً. وهكذا تغض الحكومة البصر عما يرتكبه أحد رؤساء مجلس الشعب من خطأ يمس الذمة المالية ويتعلق ببناء مستشفى أو مرفق من المرافق العامة، أو عما يرتكبه آخر من استخدام لنفوذه فى تعيين ابنه فى وظيفة جامعية متخطيا بذلك عشرة أو أكثر من زملائه الأكثر تفوقا.. إلخ. بمثل هذا تضمن الحكومة السيطرة التامة على السلطة التشريعية ورئيسها. فأى معنى إذن يمكن أن تقصده الحكومة من عبارة «الفصل بين السلطات»؟ وما معنى هذا الإصرار على أن يكون الشعب هو الذى يقرر ما إذا كان مجلس الشعب سيحل أم لا، وليس الحكومة ولا حتى القضاء؟ هل يقصدون أن نفس الشعب الذى ملأ بطاقات انتخابات مجلس

الشعب، أو ملئت البطاقات باسمه، هو نفسه الذى يملأ بطاقات الاستفتاء على حله، أو تملأ بطاقات الاستفتاء باسمه؟، بعبارة أخرى: هل يقصدون أن نفس الشعب الذى لم ينتخب المجلس هو نفس الشعب الذى لا يحله؟

عندما أعلن إذن عن عزم الحكومة على طرح موضوع الحل على الاستفتاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، لم يكن من السهل علىّ أن آخذ هذه الحجة مأخذ الجد، وأهملت التفكير فى الأمر إهمالا تاما. حتى رأيت فى اليوم التالى للاستفتاء صورة فى الصفحة الأخيرة من الأهرام، لأديب من أكبر أدبائنا ومن أكثرهم تقدما فى السن، وقد انحنى ظهره ليبدى رأيه فى الاستفتاء، فأصابنى غم شديد من أن يصل الأمر إلى حد إرهاق أديب من أكبر أدبائنا وأجلهم شأنا، والإصرار على إشراكه فى هذه اللعبة البالغة السخف. بدا لى الأمر وكأنه قد جاوز الحد فى الإيلام وإذلال الناس. إذ يقال لنا اذهبوا للإدلاء بأصواتكم لانتخاب المجلس، فإذا قلنا إن قانون الانتخاب باطل، قالوا لا بل صحيح، والانتخاب تعميق للديمقراطية. فإذا انصرفنا إلى أمورنا عادوا فقالوا لنا: اذهبوا لحل المجلس لأنه باطل وحله تعميق للديمقراطية. وفى جميع الأحوال، سواء ذهبت أم لم تذهب، تظهر الجرائد فى الصباح تقول إنك قد ذهبت، وأنك وافقت على المجلس، ثم وافقت على حله، حتى تبدأ فى الشك فيما إذا كنت أنت نفسك تدرى بما تصنع.

لا أخفى على القارئ أننى، عندما رأيت الأمر قد بلغ هذا الحد، تذكرت ما كان يقال لى عن وسائل تعذيب المسجونين فى مصر، عبر مختلف العهود، ومنها تلك الوسيلة الغريبة التى تتمثل فى أن يأتوا بالمسجون السياسى، الذى قد يكون من كبار رجال الرأى فى مصر، ومن أكثرهم تمتعًا باحترام الناس خارج السجن، ويأتون له بجندى من جنود السجن ضخام الجثة مفتولى العضلات، وهو يحمل بيده سوطًا أو عصا غليظة، وإذا بهذا الجندى يأمر المفكر بأن يهتف ويصيح بأعلى صوته قائلاً: «أنا امرأة». فإذا رفض السياسى الكبير أن يقول أنه امرأة انهال عليه الجندى بالضرب مكرراً عليه الأمر: «قل أنا امرأة».

كنت قد سألت نفسى، عندما سمعت بهذا الأمر لأول مرة، ثم عدت أسأل

نفسى الآن: لماذا يعتبر هذا من أشد أنواع التعذيب وأقساها على النفس؟ الجملة المطلوب النطق بها لا تبدو على هذه الدرجة الهائلة من الخطورة، فليس هناك أى خطر حقيقى على رجولة الرجل من أن يقول إنه امرأة، والمرأة على أى حال ليست جنسًا أقل شأنًا من جنس الرجل أو أدنى مرتبة، فلماذا إذن كل هذه المقاومة والرفض للنطق بها؟ لماذا لا يقولها الرجل وينقضى الأمر، ولماذا تعتبرها إدارة السجن من أشد أنواع التعذيب قسوة؟

الأمر لا يزيد عن الآتى: هل تقبل المهانة أم لا تقبلها؟ إنك قد تقول العبارة مازحًا، بإرادتك، دون أن تجد فى الأمر غضاضة، ولكنك قد تفضل الموت على أن يجبرك أحد على قولها. هذا هو بالضبط الشىء الرائع فى إحساس الإنسان بكرامته، وهذه هى بشاعة العبث بها. فأنت تجد فى النطق بها رمزًا لتسليمك المطلق، ورضاك الكامل بالذل، واستسلامك المطلق لمشيئة الآخرين، واعترافًا كاملاً بأنك من الآن فصاعدا سوف تفعل كل ما يطلب منك أن تفعله، أى أن تفقد آدميتك. أنت تعرف أنك لست امرأة، وهو يعرف أنك لست امرأة، ولكن قبولك مع ذلك أن تأتمر بأمره فى أن تقول إن الحق باطل والباطل حق، معناه إعلانك على الملأ بأنك قد أصبحت بلا إرادة. ها هم الآن يطلبون منا باستفتاءاتهم وانتخاباتهم التى لا تنتهى أن نذهب ونقول بأعلى صوت: نعم.. نعم.. نعم.. نعم.. لمجلس الشعب، ونعم لحله. نعم: المجلس تعميق للديمقراطية، ونعم: حل المجلس تعميق للديمقراطية. وذهب من ذهب من الناس إلى الصناديق مطأطئى الرؤوس وكسيرى الخاطر، ليقولوا نعم، وهم يحاولون أن يطمأنوا أنفسهم فى الذهاب والإياب، بأن الكلمة صغيرة لا تهم، وبأنهم حتى إذا قالوا نعم فلن ينفى ذلك أنهم يقولون لا فى ضميرهم، وأنهم إذا لم يقولوا هم نعم فسيقولها غيرهم، وحتى إذا لم يقلها غيرهم فلن يتغير شىء فى الأمر. بل وها هو الأديب الكبير نفسه قد قالها، فلا يمكن أن يكون الأمر إذن شديد الخطورة أو سيئًا للغاية.

فى اليوم التالى أعلنت نتيجة الاستفتاء بالطريقة المألوفة. على أنه فى نفس اليوم حدثت جريمة شنيعة راح ضحيتها رئيس مجلس الشعب الذى صدر قرار بحله. أطلق عليه الرصاص فى وضح النهار، وهو راكب سيارته الليموزين السوداء،

وخلفه سيارة حراسة[1]. كان الأمر محزنًا ومدهشًا إلى أبعد مدى. فرئيس المجلس لم يكن قد بقى له فى منصبه أكثر من عشر دقائق، قبل أن يعلن وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء وقرار رئيس الجمهورية بحل المجلس. أى أن رئيس المجلس المقتول كان سيصبح بعد عشرة دقائق فقط مواطنًا عاديا لا يتمتع بأى نفوذ سياسى، كبير أو صغير، ففيم كل هذا التدبير الإجرامى للتخلص منه؟ ولكن ضحية الجريمة لم تكن رئيس المجلس وحده، بل قتل معه خمسة أشخاص لا ناقة لأحد منهم فى الأمر ولا جمل، من ضباط الشرطة ورجال الحراسة والسائقين، أربعة منهم لا تزيد أعمارهم على أربعين سنة، ولهم مجتمعين ٢٢ طفلاً أغلبهم بين سن الخامسة وسنة ونصف. كان أحد القتلى ضابطًا شابًا كان يجلس بجوار رئيس المجلس وتمسك به الدكتور المحجوب لحراسته، لما عرف عنه من كفاءة شديدة فى أثناء دورة القناصة فى ألمانيا الغربية، وآخر من رجال الشرطة كان يجلس بجوار السائق لحراسة رئيس المجلس، وسائق السيارة نفسه، ثم سائق سيارة الحراسة التى تسير وراء سيارة رئيس المجلس، ثم ضابط آخر هو وكيل مباحث غرب القاهرة، تعقب الجناة فقتلوه. كان لا بد للمرء، وهو يتأمل عدد الضحايا، أن يتساءل: هل كان هذا الارتفاع الكبير فى عدد الضحايا ضروريا حقا؟ رئيس لمجلس صدر حكم منذ خمسة شهور، باعتباره باطلاً، من المحكمة الدستورية العليا، ثم يدعو رئيس الجمهورية الناس لاستفتائهم على الحل، ومع ذلك يصر رئيس المجلس على التحرك طوال الأشهر الخمسة فى ظل هذا العدد من الحراس: ضابط إلى جواره، وجندى شرطة إلى جانب السائق، وسيارة حراسة خلفه يجلس فيها ضابط آخر، كل هذه الحماية لرجل صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بحل مجلسه؟ قد يقال: إن ما حدث هو دليل أكيد على أن الرجل كان فى حاجة إلى حماية شديدة، بل يدل على أنه كان فى حاجة إلى حماية أكبر. ولكن هل هذا صحيح؟ أم أن الرجل كان بإمكانه فى الواقع السير بلا حماية ويكون بمنأى عن أى خطر، لو كان الحال غير الحال؟ ألم يقل البدوى عندما رأى عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين نائمًا فى ظل شجرة دون حراسة: عدلت، فأمنت، فنمت يا عمر؟

---

(١) هو المرحوم الدكتور رفعت المحجوب الذى اغتيل وهو رئيس لمجلس الشعب فى سنة ١٩٩٠

راعنى أيضا فى الحادث أنه على الرغم من كثرة ما تعرض له رئيس المجلس الراحل من انتقادات فى أثناء حياته، يتعلق معظمها بخروجه على التقاليد الديمقراطية، صدرت البيانات الرسمية بعد وفاته وراحت وسائل الإعلام تكيل له من الثناء والمديح ما لا يليق إلا بأبطال التاريخ العظام، الذين كافحوا من أجل الاستقلال الوطنى أو استشهدوا فى حرب من حروب التحرير أو ما شابه ذلك، فأطلقت عليه أوصاف «فارس الرأى الحر والكلمة الشجاعة» و «شهيد الديمقراطية»، ووصف بأنه «أتاح لكل صاحب رأى أن يقول ما يشاء وسط مناخ يسوده الاحترام للرأى الآخر». وقد سألت نفسى عما إذا كان هذا الثناء الشديد يتعارض مع منطق حل المجلس أم لا. فإذا كان صحيحًا أن رئيس المجلس كان ديمقراطيًا إلى هذا الحد والمناخ الذى ساد فى المجلس متسامحًا إلى هذا الحد، ففيم كان حل المجلس؟ وكيف يكون فى حل مجلس هذا رئيسه، وهكذا كان مناخه، أى «تعميق» للديمقراطية؟

قلت لنفسى بأن موقفى هذا قد يتضمن قدرًا من الظلم والتجنى، فمهما كانت روعة رئيس المجلس الراحل وديمقراطيته، فنحن نطمح إلى مجلس أكثر روعة منه، وسنظل نعرّض الناس لاستفتاء بعد استفتاء، ومجلس للشعب بعد آخر، حتى نصل فى تعميق الديمقراطية إلى أبعد درجات العمق، وسوف نتطلع باستمرار إلى أن تزيد عامًا بعد عام نسبة المشتركين فى الاستفتاء والانتخاب. فقد تكون النسبة الآن ٥٨٪ فقط، فلنطمح إلى زيادتها إلى ٦٠٪ فى المرة القادمة، ثم إلى ٧٠٪ ثم إلى ٩٠٪ وهكذا، حتى لا يبقى فى البلد رجل واحد يدرى على وجه اليقين، ما إذا كان رجلاً أم امرأة.

٦
عن احتفالات أكتوبر..

ليس هناك بالطبع أى عيب فى الاحتفال بالنصر فى الحرب، ولا فى تكرار هذا الاحتفال، عامًا بعد عام، ولو مضى خمسة وعشرون عامًا، كما مضى على حرب أكتوبر ١٩٧٣[١]، وقد كان أداؤنا فى هذه الحرب مشرفًا حقًا، وكانت النتيجة نصراً عسكريًا بلا أدنى ريب. لماذا إذن يشعر المرء بشىء من الغربة وسط كل هذه الاحتفالات بذكرى حرب أكتوبر؟

ربما كان السبب هو المبالغة فى هذه الاحتفالات، وقد كانت هناك مبالغات بلا أدنى شك. والمبالغة فى التعبير عن الشعور، مهما كان هذا الشعور مبرراً ومعقولاً تمامًا، لابد إذا تجاوزت حداً معينًا أن تصبح ممجوجة، فإذا ذهبت المبالغة إلى حد أبعد من هذا بدأ المرء يشك حتى فى صدق الشعور نفسه، فيزداد المرء نفوراً منها. ونحن نلاحظ أن من بين ما يميز الشعب المتحضر، والفرد المتحضر عن سواه، أن تعبير هذا الشعب أو هذا الفرد عن فرحه وحزنه يتسم بدرجة من ضبط النفس، والاقتصاد فى التعبير عن هذا الفرح أو الحزن، حتى لتقوم الإيماءة الصغيرة مكان الإفصاح المسهب، بل قد تصبح هذه الإيماءة الصغيرة مع التعود عليها، أقوى تعبيراً وأشد أثراً فى النفس من الصياح والتهليل، ومن البكاء والعويل.

ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد للشعور بالغربة وسط احتفالات أكتوبر، ولا هو السبب الأساسى. فمن الطبيعى أن المرء إذا فكر فى حدث معين، تبادر إلى ذهنه ما ارتبط به هذا الحدث من ملابسات، وما ترتب عليه من نتائج. فليس من الطبيعى، فى ما أظن، أن يفكر المرء فى انتصارنا فى حرب أكتوبر على العدو الإسرائيلى، من دون أن يفكر فى ما تطورت إليه علاقتنا بهذا العدو فى السنوات التالية للحرب، وفى ما فعله العدو بنا فى خلالها، وفى ما إذا كنا رددنا عليه بالمثل أو لم نرد، صبرنا عليه أو لم نصبر، دافعنا عن أنفسنا أو لم ندافع. وليس من الطبيعى، فى ما أظن، أن يفكر المرء فى حرب أكتوبر، التى كان السبب الأصلى

---

(١) كتب هذا المقال فى ١٩٩٨

الذى أدى إليها، وأدى إلى الحروب كافة بين العرب وإسرائيل، هو القضية الفلسطينية، لا يمكن أن يفكر المرء فى حرب أكتوبر من دون أن يفكر فى ما آلت إليه القضية الفلسطينية بعدها، وهل ساعدت تلك الحرب على تحقيق بعض آمال الفلسطينيين أولم تساعد، وما الذى حدث للفلسطينيين بعدها، هل ضربوا وشردوا أم انتصروا على عدوهم كما انتصرنا؟ بل إن من الطبيعى أن يميل المرء إلى الاعتقاد بأن إسرائيل لم تحتل سيناء أصلاً بغرض البقاء فيها، بل لاستخدامها كوسيلة للضغط علينا لكى نقبل احتلالها لفلسطين، ولكى نرضخ لمطالبها ومطامحها الاقتصادية والسياسية فى المنطقة العربية كلها. إذا كان هذا صحيحًا، فمن الطبيعى أيضًا، عندما يفكر المرء فى حرب أكتوبر، أن يفكر فى ما حدث بعدها للاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، ولمطامع إسرائيل الاقتصادية والسياسية فى المنطقة العربية. إذا كان هذا طبيعيا، فكيف يمكن أن يكون طبيعيًا أن يهلل الناس كل هذا التهليل لانتصارنا فى حرب أكتوبر من دون أن يصدر عن أحد من المهللين ولو إشارة بسيطة إلى ما حدث بعدها فى هذا المضمار؟ ومن دون أن تبدو على حديث أحد ولو نبرة حزن بسيطة على ما آلت إليه القضية الفلسطينية وحال العرب بعدها؟

هناك إذن أمر غير طبيعى بالمرة، وهناك شىء مزيف، ولا يمكن أن يكون كل هذا الفرح حقيقيا إذا لم تشبه شائبة، وإذا لم يختلط به بعض الحزن وبعض الأسف.

* * *

كان لأبى أخ يصغره بسنتين أو ثلاث، وكان كلاهما فى مطلع هذا القرن، يدرسان فى مدرسة واحدة هى مدرسة القضاء الشرعى. يصف أبى هذا الأخ الأصغر بأنه كان شابًا مرحًا لطيفًا، ذكيًا ومملوءا بالحيوية، يتفوق فى دراسته بأدنى جهد، وهو فى الوقت نفسه محب للحياة مستبشر بها. ولكنه أصيب فجأة، وهو لا زال طالبًا فى هذه المدرسة، بمرض عضال سرعان ما مات به. كانت الصدمة للأسرة كلها فظيعة ومفجعة، وبالذات على الأب، الذى استسلم لحزنه استسلاما تامًا، وفقد الرغبة فى كل شىء، وانقطع تماما لقراءة القرآن والصلاة. وكان أى ذكر للولد العزيز المفقود يصيبه بألم مبرح، ما جعل الجميع يتجنبون أى إشارة إلى ما حدث من قريب أو بعيد. بعد حوالى سنة، وقد خفت حدة الألم بعض الشىء، من دون أن

يلتئم الجرح تمامًا، عرف أبى من مدرسته أن أخاه الفقيد نجح بتفوق فى مسابقة فى العلوم الرياضية كان دخلها قبيل وفاته، واستحق لذلك جائزة لا يستهان بها، وأن الأسرة مدعوة لاستلام الجائزة بالنيابة عنه، ولكن لابد من حضور الأب بنفسه لاستلامها أو على الأقل أن يوقع الأب بنفسه على ذلك. فكر أبى مليا فى ما إذا كان الحل الأفضل أن يبلغ أباه بذلك أو أن يجنبه الآلام التى لابد أن تعود إليه من جديد لدى إحياء ذكرى الابن العزيز المفقود، وأن يتجاهل أبى تمامًا أمر الجائزة والتفوق فى سبيل تجنيب أبيه هذا الألم. كان هذا هو ما فعله، فمزق أبى خطاب الجائزة، وانتهى الأمر عند ذلك. لم يخطر ببال أبى قط أن من الممكن أن يذكر تفوق الابن ونجاحه فى المسابقة، وأن يتذكر الجميع ذكاءه وألمعيته، من دون أن يتذكروا فى الوقت نفسه أنه قد مات. وكان واثقا كل الثقة من أن الحزن فى هذه الحالة لابد أن يكون هو الشعور الأغلب.

٧
لو دامت لغيرك ...

لم أكن قط من المتحمسين للسياسة الاقتصادية التى كان يتبعها الدكتور عاطف صدقى، رئيس الوزراء الأسبق(١)، ولكنى كنت أحمل له عن بعد مودة وتعاطفا لأسباب تتعلق بشخصه لا بسياسته.

وقد استمر الدكتور عاطف صدقى رئيسا لوزراء مصر عشر سنوات، وهى مدة طويلة جدا لا اعتقد أن لها مثيلا فى تاريخ مصر الحديث. وطوال هذه العشر سنوات لم ينقطع ورود اسمه فى الصحف ونشرات الأخبار، ولم ينقطع ظهور صورته على شاشة التليفزيون، فهو يوما «يفتتح» ويوما «يستقبل» ويوما «يودع» ويوما «يوقع» إلخ، حتى كدنا نتصور أن الحياة غير ممكنة بدون عاطف صدقى.

ثم يحدث فجأة أن تقرأ فى الصحف أن وزارة جديدة قد شكلت وأنه ليس رئيسها، وإنما عين فى وظيفة أخرى لا يعرف معظم الناس كنهها ومعناها بالضبط. المهم هو أنه فى أقل من ٢٤ ساعة اختفى اسم د. عاطف صدقى، ولم نعد نسمع عنه أى شىء، ولم نعد نرى اسمه قط فى جريدة، ولا صوره فى التليفزيون، ولم يعد هناك أى خبر يقترن باسمه.

وبين الحين والآخر أتذكر د. عاطف صدقى وأتساءل عما قد يكون فاعلا اليوم. ويعترينى استغراب شديد واستنكار. فلا أظن أن هناك شعبا فى العالم مثل شعبنا، يعطى كل هذا الاهتمام بصاحب السلطة فى أثناء وجوده فى السلطة، وينصرف عنه هذا الانصراف بعد خروجه منها. والتصرف غريب فى الحالين. فإذا كان الرجل مهما إلى هذا الحد الذى جعلنا نهتم به هذا الاهتمام لمدة عشر سنوات، فهل يعقل ألا يستحق أن نعيره ولو نظرة واحدة بعد أربع وعشرين ساعة من خروجه؟ وإذا كان رجلا لا يكاد يستحق أن يذكر اسمه وهو فى فى وظيفته الحالية، فهل كان فعلا يستحق كل هذا الاهتمام وهو رئيس الوزراء؟

---

(١) شغل د. عاطف صدقى منصب رئيس الوزراء طوال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦، وكتب هذا المقال فى أوائل ١٩٩٩.

لا أقصد بكتابة هذا الكلام أن نستخلص عبرة أو موعظة نوجهها لرئيس الوزراء الحالى، من نوع موعظة «لو دامت لغيرك ما آلت إليك» ، وإن كانت موعظة بليغة حقا، ولكننى أكتب هذا لكى أتساءل عن تفسير هذا الموقف الغريب الذى يتخذه الشعب المصرى من السلطة؟

نعم، كثيرون يذهبون إلى الرجل بعد خروجه من السلطة لتقديم واجب «العزاء». والمصريون يراعون هذا الواجب أحسن مراعاة، فنحن شعب يعرف الواجب وخير من «يأخذ بخاطر» المظلوم، أو من جارت الدنيا عليه وعاملته الأيام بقسوة. ولكن هذا لا يمنعنا قط من إعادة الكرة والعودة من جديد إلى معاملة أى صاحب سلطة جديد بنفس الطريقة: الاهتمام المبالغ فيه فى أثناء وجوده فيها، وإهماله تماما بمجرد خروجه وتقديم واجب العزاء له.

إن لدى تفسيرا. إن المصرى ينظر إلى اعتلاء السلطة والخروج منها نظرة قد تختلف كلية عن نظرة الشعوب الأخرى. فالأمر فى نظر المصرى لا يختلف كثيرا عن أى ظاهرة طبيعية، كهبوب العاصفة أو حدوث فيضان أو زلزال. الرجل يحصل على السلطة لأسباب غير مفهومة، ويفقد السلطة لأسباب غير مفهومة. ولا أحد يهتم حتى بإخبارنا عن سبب اختيار د. عاطف صدقى بالذات، أو عن سبب خروجه عندما خرج. وفى الحالين، يتم الدخول والخروج لأسباب تبدو وكأن لا سلطان لنا عليها. فإذا كان الأمر كذلك، فالأمر يجب أن يعامل بنفس الحكمة التى تعامل بها الظواهر الطبيعية التى لا سيطرة للإنسان عليها. لابد من التعايش معها طالما هى مستمرة، والأفضل نسيانها بعد انتهائها. المسألة كلها فى نظر المصرى من سنن الكون الطبيعية التى لا يمكن التحكم فيها أو تغيير مسارها. لهذا نجد المصريين كثيرا ما ينظرون إلى رجال المعارضة نظرة فيها من الاستغراب والإشفاق، أكثر مما فيها من التأييد أو الاعتراض. وكأن لسان حالهم يقول «انظر إلى هذا الرجل الغريب، الذى يظن أن بالإمكان تغيير الأمور..!».

الفصـل السـابع

اقتصـــاد

١
اقتصاد الحكومة... واقتصاد الناس

قد يتساءل البعض : كيف يستقيم التحسن فى ميزان المدفوعات الذى تزعمه الحكومة بين الحين والآخر، وثبات قيمة الجنيه المصرى، وانخفاض نسبة العجز فى الموازنة الحكومية، وانخفاض معدل التضخم فى السنوات الأخيرة، مع ما نراه وتحسه الغالبية العظمى من المصريين من اشتداد قسوة الحياة اليومية وزيادة أعباء المعيشة، والانخفاض الملحوظ فى نوعية الغذاء الذى يستهلكه المصرى المتوسط، وإحساس معظم الناس فى مصر بانخفاض دخلهم الحقيقى، أى حجم السلع والخدمات التى يحصلون عليها من دخلهم النقدى؟

ليس هناك فى الواقع أى تناقض بين هذا وذاك، وإن كانت الدعاية الحكومية تحاول بالطبع الإيهام بأن التحسن فى هذا الميزان أو ذاك لابد أن يعنى أيضًا تحسنًا فى أحوال الناس. والحكومة مصرة على أن تصم آذاننا بأرقام لا يفهم المواطن العادى مغزاها الحقيقى، وتأمل الحكومة من ترديدها أن يتصور الناس أن حالهم فى الحقيقة هو أفضل مما يعتقدون، أو أن الأمور على وشك أن تتحسن، دون أن يكون هذا أو ذاك صحيحًا بالمرة.

والأمر يذكرنى بجملة طريفة، ولكنها حقيقية، قالها منذ نحو ربع قرن رئيس جمهورية البرازيل، عندما سئل عن الحالة الاقتصادية فى بلاده، وكان الاقتصاديون

المناصرون لسياسة الحرية الاقتصادية يتغنون وقتها بما أسموه «المعجزة البرازيلية». قال هذا الرئيس الحكيم: «إن البرازيل تسير سيراً حسنًا للغاية، ولكن ليس هذا هو حال البرازيليين»! والجملة تلخص بالضبط ما أعنيه: قد تتحسن بشدة أرقام ميزان المدفوعات، وتنخفض نسبة العجز فى الموازنة، ويتراكم فائض العملات الأجنبية لدى الدولة، بل وقد يرتفع معدل نمو الناتج القومى ارتفاعًا كبيراً، دون أن يشعر غالبية الناس بأى تحسن فى أحوالهم الاقتصادية، بل قد يحدث فى أثناء ذلك أن يزداد الفقراء فقراً، وبدرجة لا يستهان بها.

كيف نفسر ذلك؟ تفسيره يكمن فى عنوان هذا المقال: إن هناك ما يمكن تسميته باقتصاد الحكومة واقتصاد آخر هو اقتصاد الناس، وقد يتحسن اقتصاد الحكومة بشدة ويتدهور اقتصاد الناس بشدة أيضًا وفى الوقت نفسه، وذلك لأسباب كثيرة منها:

أولاً: عندما تقول لنا الحكومة إن الناتج القومى زاد بنسبة ٤٪ أو ٥٪ فى العام الماضى فما الذى يعنيه هذا بالنسبة للناس؟ (أنا افترض أن أرقام الحكومة صحيحة، وأتغاضى عن الحقيقة الآتية: وهى أنه فى الوقت الذى تقول فيه الحكومة هذا تقول تقارير البنك الدولى - وهو صديق للحكومة وليس عدوا لها، وكذلك التقرير الأخير للسفارة الأمريكية - وهى أيضًا صديقة للحكومة، تقول إن الزيادة فى الناتج القومى كانت فى العام الماضى قريبة من الصفر، أى أن متوسط الدخل انخفض بنفس نسبة تزايد السكان) عندما تقول الحكومة إن الناتج القومى زاد بنسبة ٤٪ أو ٥٪ فهى تدخل فى حساب الناتج القومى أشياء لا تعنى شيئًا يذكر بالنسبة للغالبية العظمى من الناس. فبناء مبنى جديد للحزب الوطنى داخل فى حساب الناتج القومى، وأى زيادة فى أعداد المشتغلين بالحكومة (سواء كانوا يضيفون شيئا أو لا شيئا أو لا يضيفون للسلع والخدمات الحقيقية) تدخل أيضا فى الحساب، ناهيك بالطبع عن أمتار القماش المستخدم فى الدعاية والإعلان للاستفتاء، ونفقات استقبال هذا الضيف الكبير أو ذاك وتكاليف مئات الاجتماعات والمؤتمرات والمهرجانات التى لا نهاية لها . . . إلخ.

ثانيا: أن أرقام الزيادة فى الناتج القومى لا تقول لنا لمن ذهبت هذه الزيادة، كما أن تحسن ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة النقد الأجنبى لا تقول لنا من الذى استفاد

من هذه الحصيلة، هل ذهبت زيادة الناتج القومى فى صورة بناء فيلات لعلية القوم فى مارينا وسدت منظر البحر وأغلقت شواطئه فى وجه بقية الناس؟

هل أنفقت هذه الزيادة على أهل القرى النائية (أو غير النائية) فى الصعيد، أم على تجميل الأنفاق والشوارع المؤدية لمنازل الرؤساء والكبراء؟ وهل استخدمت الزيادة فى حصيلة النقد الأجنبى فى استيراد معدات جديدة لمستشفى القصر العينى، أم لاستيراد سيارات جديدة فاخرة، أم لدفع فوائد باهظة على ديون اقترضتها الحكومة ولم يستفد منها الناس شيئا؟

ثالثا : لنفرض أن مستوى الأسعار بصفة عامة قد زاد بمعدل أقل من معدل زيادته فى العام السابق، فما الذى يعنيه هذا بالنسبة لملايين الأسر المصرية التى يهمها فى المقام الأول ما حدث لعدد محدد من السلع كاللحوم أو البيض أو الأدوية أو السكر أو أحذية الأولاد، وما حدث لسعر خدمة أو عدد محدود من الخدمات التى تهمهم بوجه خاص لأنهم مستعدون للتضحية بأى شىء فى سبيلها، ومهما كان مستوى دخلهم، كمصاريف مدارس الأولاد أو أسعار الدروس الخصوصية التى يفرضها عليهم المدرسون، أو سعر عملية جراحية ضرورية . . . إلخ.

إن تضاعف سعر سلعة أو خدمة واحدة من هذه السلع والخدمات قد يلتهم دخل رب البيت بأسره، فلا يهم كثيرا بعد هذا ما إذا كان معدل التضخم بصفة عامة، قد انخفض. ثم فلنفرض أن معدل التضخم قد انخفض، فأى عزاء هناك لشخص لم يزد دخله النقدى على الإطلاق فى نفس الفترة، ومن ثم وجد دخله الحقيقى آخذا فى الانخفاض؟ أى فرحة تتوقع أن تغمره عندما يعرف أن دخله الحقيقى قد انخفض هذا العام بنسبة ١٠٪ بعد أن كان قد انخفض فى العام السابق بنسبة ١٥٪؟

رابعا : ثم ما جدوى هذا كله : ارتفاع فى الناتج القومى، تحسن ميزان المدفوعات أو انخفاض معدل التضخم، بالنسبة لشخص ليس لديه مصدر للرزق أصلا لأنه يعانى من البطالة؟ ما جدوى الإعلان عن حفلة فاخرة زاخرة بمختلف أنواع الطعام والشراب والرقص والغناء إذا كنت لا أحمل بطاقة دعوة تسمح لى بالدخول أصلا؟ إذن فكل أرقام الحكومة عن زيادة الناتج وزيادة النقد الأجنبى لا تعنى شيئا للمتبطلين الذين تزيد نسبتهم عاما بعد عام، فهم غير مدعوين أصلا للاشتراك فى الوليمة.

٢
لو كان التضخم رجلا ...

نعم، لو كان التضخم رجلا لقتلته . فربما كان أسوأ ما حدث لمصر منذ منتصف هذا القرن، هذا التضخم الجامح الذى نعيشه منذ منتصف السبعينيات . ذلك أن آثاره لا تقتصر على الآثار الاقتصادية المعروفة، والتى يذكرها الاقتصاديون عادة، من إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، وتشجيع المضاربة والاستثمارات غير المنتجة، والإضرار بميزان المدفوعات، وإنما تكمن أهم أضرار التضخم فى خارج مجال الاقتصاد . فالتضخم من أهم العوامل التى أفسدت حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية على السواء، الأمر الذى يذكر بكلمة مأثورة لكينز، الاقتصادى الإنجليزى الشهير (رغم أن اهتمامه كان ينصب على الظاهرة العكسية وهى الكساد) قال فيها إن التضخم هو أسوأ ما يمكن أن يصيب أى مجتمع ويهدد حضارته .

لم يكن معدل ارتفاع الأسعار فى مصر خلال الخمسينيات والستينيات يزيد على ٥٪ أو ٦٪ سنويا، فتضاعف هذا المعدل مرتين أو ثلاث مرات فى فترة ما بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، أى إلى ما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ . ثم ارتفع فى السنوات الأخيرة، أى منذ ١٩٨٥، إلى ما يقرب من الضعف مرة أخرى، أى ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ سنويا[١] . لا غرابة إذن فيما نشعر به من أن حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية قد انقلبت رأسا على عقب منذ منتصف السبعينيات .

من أسوأ ما أصابنا به التضخم الخوف من المستقبل . فإذا كنت أستطيع اليوم أن اشترى اللحم والفاكهة وأن أدفع مصاريف المدارس، فما الذى يضمن لى أننى سأستطيع ذلك بعد شهر أو سنة؟ وإذا كنت أستطيع أن ألبى طلبات أولادى اليوم فما الذى يضمن لى أنى سأستطيع تلبيتها فى العام المقبل؟ وإذا كانت سيارتى

---

(١) كتب هذا فى أواخر الثمانينيات، ثم بدأ معدل التضخم ينخفض منذ أوائل التسعينيات، بسبب تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادى والتكييف الهيكلى، حتى أصبح مقاربا لما كان عليه فى أوائل السبعينيات، ومع ذلك فمازال أعلى مما كان عليه فى الخمسينيات والستينيات .

تحملنى إلى مكان عملى اليوم، فما الذى يضمن لى أننى سأستطيع أن أشترى غيرها إذا ازداد بها العطب ولم تعد صالحة للسير؟ وإذا تقدمت بى السن وقلت طلباتى وطموحاتى لنفسى فما الذى يطمئننى على مستقبل أولادى؟ كان أبى يقول لنا ونحن صغار «يكفينى أن أعلمكم حتى تحصلوا على الشهادة الجامعية» فما عساى أن أقول أنا لأولادى؟ إذ ما الذى تجلبه الشهادة الجامعية لصاحبها فى ظل التضخم؟ لقد جنب استقرار الأسعار أبى وأمى عناء الدخول فى هذا السباق اللعين بين الدخل والأسعار، وكان موضوع الحديث إذا جلسنا ونحن أطفال مع أبى وأمى لا يتطرق إلى الأسعار إلا لماما، فإذا بى إذا جلست مع أولادى ألاحظ أن موضوع الأسعار هو أكثر الموضوعات ترددا على أسماعهم، فيصيبنى الخوف من أن يشبوا وقد زرع فيهم القلق من المستقبل.

ونحن نعيش فى عصر أصبح مركز الشخص الاجتماعى فيه، ونظرة الناس إليه، يتحددان بأنواع وكميات السلع والخدمات التى يستطيع اقتناءها. فالخوف من أن نفقد القدرة على الشراء يتضمن فى الحقيقة خوفا من أن نفقد مكانتنا بين الناس، وهو من أشد أنواع الخوف قسوة وإيلاما. بل إنه كلما ارتفع معدل التضخم كلما زاد ميل الناس إلى الحكم على الشخص وفقا لقدرته على الشراء، إذ تصبح المعركة مع الأسعار هى المعركة الأساسية للجميع. فالرجل الذى يخشى أن يفقد بسبب التضخم قدرته على شراء ثلاجة جديدة أو التليفزيون الملون بدلا من الأبيض والأسود، إنما يخشى أن يفقد احترام الجيران له، بل واحترام زوجته وأولاده. وخريج الجامعة الذى يؤجل الزواج عاما بعد عام بسبب عجزه عن توفير المبلغ اللازم للحصول على شقة، إنما يخشى أن تفضل خطيبته عليه شخصًا آخر أكثر «رجولة» لأنه أكبر قدرة على توفير الشقة.

لقد طعن التضخم حياتنا وعلاقاتنا الاجتماعية فى الصميم. فالزوج يضطر إلى أن يقضى أكثر نهاره وليله فى كسب دخل إضافى، وأن يقبل أن تخرج زوجته للعمل فى ظروف ما كان ليقبلها لولا التضخم. وتتفرق العائلة فى كل اتجاه حتى يستطيع كل فرد من أفرادها مواجهة مطالب الحياة. والرجل قد يقبل رشوة ما كان يتصور قبولها لولا التضخم، والأستاذ الجامعى الذى كان أهم ما يشغله، ونحن

طلبة، أن يكون كتابه خاليًا من الأخطاء، وأن يتضمن جديدًا يضيفه إلى العلم، أصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره. إن التمسك بفضائل الأخلاق فى ظل التضخم يعتبر من قبيل الترف، أو من قبيل الرذالة والسماجة. وفى ظل التضخم ترتفع قيم أخلاقية جديدة كالشطارة والسرعة والخفة والقدرة على انتهاز الفرص وتنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ، ويصبح المتمسك بالمبدأ وشرف المهنة، من ذكريات الماضى أو مثارًا للسخرية. وفى ظل التضخم تزداد عجلة الجميع ويقل صبرهم: فالطبيب يستعجل الكشف على المريض تلهفًا على المريض الذى يليه، والمقاول أو المهندس يستعجلان الربح من البناء ولو كان معنى هذا سقوط العمارة على رؤوس سكانها، وسائق التاكسى يسير بسرعة جنونية استعجالا لتحصيل الحد الأدنى من الدخل الذى يحتاج إليه، ومدرس الدروس الخصوصية يستعجل تلاميذه استعدادًا لاستقبال غيرهم... إلخ.

وقد يكون التضخم هو المسئول عن ضعف الولاء للوطن والانشغال بأمورنا اليومية عن قضايانا القومية. فالخائف من الجوع أو من أن يفقد مكانته واحترامه بين أهله وجيرانه لا وقت لديه يمكن أن يضيعه فى الاهتمام بقضايا الوطن. والتضخم، كما أنه يصيب معظم الناس بالخوف من الفقر، يصيب آخرين بالجشع ويسيل لعابهم من أجل تحصيل المزيد من الثراء، إذ يتيح التضخم فرصًا ذهبية للإثراء السريع عن طريق المضاربة واستغلال النفوذ. ففى ظل التضخم تصبح للتأشيرة الحكومية التى تمنحك حق الحصول على السلعة بأسعار خاصة، أو الحصول على قرض بسعر فائدة خاصة، أو تمنحك حق الاستيراد أو تمكنك من شراء قطعة أرض من أراضى الحكومة... إلخ، تصبح هذه التأشيرة مطلبًا عزيزًا يهون فى سبيله كل شىء. ويصبح الإغراء أقوى من أن يقاومه طالب التأشيرة ومانحها على السواء، فإذا بالرشوة تحسب كجزء أساسى من المرتب، وإذا بالمنصب يصبح، ليس كما كان، وسيلة لتقديم خدمة عامة للناس، ولا حتى مصدرًا للتشريف والتبجيل، بل مصدرًا لتوليد الدخل وتكوين الثروات، يضمن لصاحبه مواجهة أعباء التضخم فى الحاضر ولأولاده فى المستقبل.

والتضخم أداة لا تدانيها أداة أخرى فى قدرتها على القهر وإذلال الناس. فالذى

يتحكم فى مصدر دخلك يستطيع أن يقرر ما إذا كنت ستنضم إلى فئة المطحونين بعجلة التضخم، أو إلى فئة الناجين من النار الذين تزيد دخولهم بأسرع مما تزيد الأسعار. والذى يصمد أمام السلطة وإغراءاتها وتهديداتها، فى ظل التضخم، هو بالضرورة أكثر صلابة من ذلك الذى يعارض الحكومة وهو مطمئن إلى مصدر رزقه. ومن ثم كانت المعارضة السياسية فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن أكثر تجرؤا على الحاكم بكثير منها فى السبعينيات والثمانينيات.

هل هو التضخم يا ترى، الذى سبب هذا الانخفاض الكبير فى توزيع المجلات والجرائد خلال النصف الثانى من الثمانينيات؟ وهو ما أصاب جرائد ومجلات المعارضة والحكومة على السواء. فالأمر لا يقتصر على ارتفاع ثمن المجلة أو الجريدة إلى ما لا يطيقه الكثيرون، وإنما أدى التضخم أيضا إلى انزواء القضايا السياسية والثقافية العامة، فى نظر الكثيرين، أمام قضية تلبية الحاجات الأساسية. فكلما اشتدت وطأة ارتفاع الأسعار كلما بدا للمواطن العادى أن ما تثيره الجرائد والمجلات من قضايا عامة أقل أهمية بكثير مما كان فى الماضى.

ولكن التضخم يؤثر فى الثقافة من زاوية أخرى. فكلما كان العمل الثقافى أقرب إلى ذوق الأعداد الغفيرة من الناس، كلما زاد احتمال تغطيته لنفقاته وإدراره للربح. وبالعكس كلما كان العمل الثقافى، كتابا كان أو مسرحية أو فيلما سينمائيا أو برنامجا فى التليفزيون، أقرب إلى ذوق الصفوة كلما قل احتمال الكسب منه. ففى ظل ارتفاع أسعار الورق والطباعة ونفقات الإنتاج المسرحى أو السينمائى، يميل المنتج أكثر فأكثر، إلى إرضاء الأغلبية أملا فى تغطية نفقاته وتحقيق الربح. فإذا بثقافة الجماهير تحل محل ثقافة الصفوة، وتسود الثقافة المتملقة لذوق الجماهير على حساب الثقافة الرفيعة، ويرتفع شأن أولئك الذين تتصل أعمالهم بالجماهير الغفيرة، بصرف النظر عن قيمة أعمالهم من الناحية الفنية أو الأخلاقية، كالذين يتخصصون فى إضحاك الجماهير وتسليتهم أو إثارتهم. إن مثل هذا هو الذى قضى على مجلتين رفيعتين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، «الثقافة» و «الرسالة»، فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه ونجحت صحف ومجلات مؤسسة «أخبار اليوم» التى كانت تدخل إلى مصر، ولأول مرة، مدرسة تملق أذواق الجماهير.

إن من الصعب أن نجد مؤشرا لنجاح التنمية أو فشلها أفضل من هذا المؤشر : ماذا يحدث لأثمان السلع بالمقارنة بثمن الإنسان، أو بعبارة أخرى، ما معدل التضخم بالمقارنة بمعدل الزيادة فى الأجور؟ فإذا كان ثمن الإنسان (أى الأجر) يزيد بأسرع مما تزيد به أثمان السلع، كان معنى هذا ارتفاعًا عاما فى مستوى المعيشة وارتفاعًا فى مكانة العمل وكرامته، وإذا حدث العكس، كان معنى هذا تدهور مستوى المعيشة ومزيداً من امتهان العمل، ومن إراقة ماء الوجه، ومن التضحية بالكرامة فى سبيل كسب الرزق. وأخشى أن هذه هى حالنا منذ منتصف الثمانينيات.

فمع ارتفاع معدل البطالة وتضاعف معدل التضخم ينتشر الشعور بالإحباط، ويزيد عدد المشتغلين بأعمال أقل من قدراتهم، ويشتد الغضب على مجتمع لا يعرف كيف يستفيد من قوته البشرية، والأسف على سنوات ضاعت فى الدراسة دون جدوى. إن الحال يذكرنا بسنوات ما قبل الثورة، حينما كان أرخص شىء فى مصر هو العمل، وقبل أن يتدارك الأمر بالتنمية السريعة فى الخمسينيات والستينيات، وبارتفاع معدل الهجرة فى السبعينيات. فما أن اقترن انخفاض معدل التنمية بتراخى معدل الهجرة فى الثمانينيات، حتى بدأ ثمن الإنسان يميل من جديد إلى الانخفاض بالنسبة لأثمان السلع.

ليس صحيحًا أن هذا التضخم الرهيب قد أحدثته التنمية. فالتنمية قد تحدث بلا تضخم، كما كان الحال فى مصر بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، والتضخم قد يحدث بلا تنمية، أو بقليل جداً منها، كما كان الحال فى النصف الثانى من السبعينيات.

وليس صحيحًا، كما يقال أحيانًا، أن التضخم فى مصر يرجع إلى أعباء الحروب والتسلح، فالفترة التى شهدت ثلاث حروب، حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣، كان ارتفاع الأسعار فيها أقل بكثير منه فى العشر سنوات التى أعقبت توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٩.

وليس صحيحًا أن التزايد السريع فى السكان هو المسئول عن التضخم، فمعدل الزيادة فى السكان فى مصر فى الخمسينيات والستينيات لم يكن أقل منه فى

الثمانينيات ، مع التفاوت الشديد فى معدلات التضخم . وليس عذرا مقبولا أن يقال إن التضخم منذ السبعينيات ليس ظاهرة مصرية بل عالمية ، وأن الأسباب عالمية وليست محلية . فالاقتصاد الوطنى يتأثر بالظروف العالمية بقدر انفتاحه عليها ، والاقتصاد المعتمد على نفسه يقى نفسه إلى حد بعيد من شر التأثر بتقلبات العالم الخارجى . كما أنه ليس عذراً مقبولاً أن يقال إن التضخم جاء نتيجة الإنفاق الكبير على مشروعات البنية الأساسية (الطرق - المجارى - المياه - الكهرباء - التليفونات) من حيث إنه إنفاق لا يقابله عائد سريع . فليس من المقبول أن يتم تمويل مثل هذه المشروعات بطبع نقود جديدة ، بل المفروض أن يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو القروض السهلة أو المنح . وليس مقبولا أن تلقى الحكومة بالمسئولية على جشع التجار ، كما تفعل من حين لآخر . فليس من الواضح لماذا أصيب التجار المصريون بالجشع فجأة فى السبعينيات والثمانينيات ، ولماذا كانوا أقل جشعًا فى الخمسينيات والستينيات؟ إن التجار قد يستغلون المناخ التضخمى لزيادة أرباحهم والإمعان فى استغلال المستهلكين ، ولكنهم ليسوا هم الذين يخلقون التضخم ابتداء .

إنما تقع المسئولية عن التضخم فى الأساس على إهمال التنمية الزراعية والصناعية منذ بداية السبعينيات ، والاعتماد بدلا من ذلك على الاستيراد الممول بالاقتراض تارة ، وبإيرادات البترول وتحويلات المهاجرين تارة أخرى . فلما انقبضت يد المقرضين ، وانخفضت بشدة إيرادات البترول ، وركدت تحويلات المهاجرين ، ارتفع معدل التضخم بشدة .

إن التضخم الجامح الذى يعصف بحياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية ليس إذن نتيجة التنمية بل نتيجة فشلها . والذى يريد أن يضع حدا للتضخم عليه أن يعيد النظر فى طريقتنا فى التنمية من أساسها .

٣
دليل الرجل الذكى... إلى بيع القطاع العام

منذ أن بدأ الترويج لبيع القطاع العام فى مصر، فى أوائل الثمانينيات، قيل كلام كثير فى تبرير هذا البيع، وبيان ضرورته للإصلاح الاقتصادى فى مصر. ثم قيل كلام كثير أيضا فى تفسير التباطؤ فى عملية البيع، إذ فسر ذلك بتردد الحكومة المصرية أو مقاومتها للضغوط الخارجية، أو بوجود أصحاب مصالح، من البيروقراطية ومديرى القطاع العام أو النقابات العمالية، ممن يقاومون هذا البيع ويعطلونه. وأخيراً، عندما جرى التغيير الوزارى فى أوائل ١٩٩٧، ربط بعض المفسرين هذا التغيير بموضوع بيع القطاع العام، فقيل إن رئيس الوزراء الجديد ينتمى إلى مدرسة ليست متحمسة للخصخصة، وعلى الأقل ليست متحمسة لها بنفس درجة حماس الحكومة السابقة عليها، بل وقيل أن رئيس الوزراء الجديد لا يخلو من ميول ناصرية تجعله أكثر تحفظًا من سلفه فى موضوع بيع القطاع العام.

والحقيقة أن هناك مما يمكن قوله ضد كل هذه التبريرات والتفسيرات، بل إنى أجد الكثير منها ليس فقط خاطئًا بل يكاد أن يكون عكس الحقيقة بالضبط، وهذا هو ما سأحاول أن أبينه فيما يلى.

(١)

إن دعوة الخصخصة أو التخصيصية، قدمت لنا منذ البداية وكأنها فكرة مصرية، طرأت على ذهن بعض صانعى السياسة الاقتصادية فى مصر، والغرض منها تحقيق مصلحة اقتصادية لمصر، وكأن الأمر هو أنه بعد أكثر من عشرين عامًا من الضلال، هدى الله صانعى القرار الاقتصادى فى مصر وألهمهم إلى أن الملكية العامة سيئة وأن الملكية الخاصة أفضل. والأمر على هذا النحو يبدو سخيفًا جدًا بل مضحكًا إذا لاحظنا أن كثيرين من الذين يدافعون اليوم عن بيع القطاع العام، بل ويترأسون الهيئات الموكول إليها بيعه، كانوا هم أنفسهم متورطين بشدة فى الدفاع عن القطاع العام منذ عشرين عامًا أو أكثر. لا يمكن أن يكون الأمر مسألة تغيير طبيعى للرأى

على ضوء معلومات جديدة لم تكن متوفرة، أو تغير فى الظروف أدى إلى أن ما كان ناجحًا من قبل أصبح فاشلاً الآن. لا يمكن أن يكون الأمر كذلك لعدة أسباب، منها أن الترويج لبيع القطاع العام لم يحدث فى مصر وحدها، بل فى العالم كله، غربه وشرقه، وجنوبه وشماله، وإنه لغريب حقًا أن يصحو العالم كله صباح أحد الأيام على نفس الحقيقة، ويدرك العالم كله فى نفس الوقت أن القطاع العام كان مضرًا ضررًا شديدًا، وأن القطاع الخاص أفضل منه، وأن يكون ذلك صحيحًا لكل بلاد العالم فى نفس الوقت وبنفس الدرجة، مع اختلاف الظروف بين كل بلد وأخر، وتفاوتها تفاوتًا شديدًا فى مراحل النمو ومدى الحاجة إلى تدخل الدولة . . . إلخ.

عندما ندرك ذلك لابد أن يداخلنا الشك فى أن هناك مستفيدًا أو مجموعة من المستفيدين وراء هذه الظاهرة العالمية، يروجون لبيع القطاع العام، بصرف النظر عما إذا كان هذا فى مصلحة هذه الدولة أو تلك، لمجرد أنهم مستفيدون من بيعه، لأنهم هم الذين سيشترونه.

ثم فلنفرض أنك تملك مصنعًا ومزرعة وبنكًا ومنزلاً وسيارة. وجاءك من يقول لك إن مصنعك يحقق خسارة سنوية كبيرة ومن مصلحتك أن تبيعه. قد تقبل النصيحة وتفكر فى الأمر لعله يكون على صواب. أو جاءك من يقول لك إن مزرعتك تحقق خسارة، أو إن بنكك يحقق خسارة. قد تبحث كل أمر على حدة لتبحث ما إذا كان ما يقوله صحيحًا. ولكن إذا جاءك من يقول إن كل ما تملكه يخسر: المصنع والمزرعة والبنك، وإن منزلك نفسه غير صالح لشىء وآيل للسقوط، وإن سيارتك لا فائدة منها فالأفضل أن تبيعها خردة . . . إلخ.

ألا يجدر بك فى هذه الحالة فى أن تشك أن فى الأمر شيئًا غير طبيعى؟ وأن هذا الشخص لا يصدقك النصيحة؟ إذ لا يعقل أن يكون كل ما تملكه عديم النفع لهذه الدرجة، ولا يمكن أن يتضح هذا بالنسبة لكل ما تملكه فجأة وفى نفس الوقت. ألا يجدر بك أن تشك فى أن هذا الذى ينصحك بالبيع شخص سيىء النية، إنه قد يكون هو نفسه، يستعد لشراء كل هذا منك بأبخس الأسعار؟

ثم ألا يجدر بنا أن تقوى شكوكنا عندما نتذكر أن نفس الهيئات الدولية التى تروج وتضغط من أجل بيع القطاع العام، كانت هى نفسها تتخذ لنفسها موقفًا مخالفًا تمامًا منذ ثلاثين عامًا؟ ففى الخمسينيات والستينيات كان البنك الدولى ولجان الخبراء الدوليين التى كانت تشكل لبحث مشاكل الدول المتخلفة، يتخذون كلهم موقعًا متعاطفًا للغاية مع القطاع العام، ويعترفون بالدور المهم الذى يجب أن تلعبه الدولة فى الاقتصاد، ويشيدون بالتخطيط المركزى وأهميته. وكانت النظريات الاقتصادية الشائعة وقتها، من نظرية النمو المتوازن إلى نظرية الدفعة القوية إلى مختلف السياسات التى كان يدعون إليها لرفع معدلات الادخار . . . إلخ، كلها تقوم على دور أساسى للدولة فى الاقتصاد وعلى الاعتراف بفائدة التخطيط المركزى. وكانت أهم الجامعات فى أوروبا وأمريكا تدرس التخطيط المركزى واقتصاديات القطاع العام بنفس الاهتمام الذى تدرس به الآن نظريات عدم التدخل ومزايا نظام السوق. هل كان كل هذا ضلالا أعقبه الهدى ورؤية الحقيقة؟ أم أن الأقرب إلى التصديق أن من لم يكن له مصلحة فى الاستثمار الخاص فى الدول المتخلفة قد أصبح له مصلحة فى ذلك؟ ومن لم يكن له مصلحة فى شراء القطاع العام قد أصبح الآن راغبًا فى شرائه؟

أما أن سوء النية متوفر فيتضح أيضًا مما ارتبط بعملية الترويج هذه من تضليل. فعندما رفع شعار الخصخصة لأول مرة، لم يقل لنا أبدًا إن المشترين يمكن أن يكونوا أجانب، بل لقد ذهب المروجون إلى حد القول بإن البيع سوف يكون للعاملين بهذه الشركات، وكأن العمال تتوفر لديهم من الأموال والمدخرات التى لا يدرون ما يصنعونه بها مما يسمح لهم بهذا الشراء. ثم أصبح الكلام عن البيع وكأن المشترين هم الرأسماليون الوطنيون. وفجأة نُسى هذا كله وأصبح الحديث عن البيع للأجانب وكأنه أمر بديهى طبيعى، دون حتى أن يكلفوا أنفسهم عناء استبعاد إسرائيل أو اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع دخول إسرائيل بالشراء تحت أسماء أخرى.

كما يتضح سوء النية أيضًا من أن الكلام عن الخصخصة كان دائماً ولا يزال يجرى فى عبارات عامة لا تميز بين نوع من الخصخصة وآخر. وكأنه لا يوجد من

الخصخصة إلا نوع واحد هو تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، مع أن هناك صوراً شتى لخصخصة الإدارة دون التنازل عن الملكية العامة، وهناك نسب مختلفة لاشتراك القطاع الخاص فى الملكية دون التضحية بحق الدولة فى التدخل لتحقيق مصلحة عامة. فضلاً عن أن الخسارة، فى الشركات الخاسرة، لها ألف سبب وسبب، ولا يتصل إلا أقلها بالملكية العامة، ومن ثم يمكن علاج أكثرها دون التنازل عن الملكية: هناك نظم إدارية يمكن إصلاحها دون التخلى عن الملكية العامة، وهناك سياسات تسعير وتشغيل يمكن التخلى عنها مع الإبقاء على الملكية العامة، وهناك نظم للحوافز يمكن إدخالها فى ظل ملكية الدولة والتخطيط.. إلخ فبيع القطاع العام لا هو بالشرط الكافى ولا الضرورى للإصلاح الاقتصادى.

والمروجون لبيع القطاع العام مغرمون بالتظاهر بالعلمية وبأنهم لا يتعاملون إلا بلغة الأرقام، وكأنهم لا يصدرون عن أى هوى أو تحيز أيديولوجى مسبق. ثم يمطروننا بالأرقام الدالة على حجم الخسائر التى تحققها شركات القطاع العام. وبصرف النظر عن الإمكانيات الكبيرة للتلاعب بهذه الأرقام، فإنهم لا يكلفون أنفسهم عناء التوقف لحظة للسؤال عما إذا كان لهذه الخسائر أى علاقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ بدأ الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤، أى منذ بدأ التخلى الفعلى، شيئًا فشيئًا عن القطاع العام، وإن لم يكن قد بدأ بيعه بعد. بعبارة أخرى، لابد أن نتساءل عما إذا كانت هذه الخسائر فى معظم الأحوال ناتجة عن السماح للمصالح الخاصة، المصرية والأجنبية، بتخريب القطاع العام تحت مظلة الانفتاح الاقتصادى الذى لا ضابط له، ولابد أن نتساءل: إلى أى مدى أدى فشل السياسة الاستثمارية والاقتصادية بوجه عام، فى ظل سياسة الانفتاح، إلى إرهاق القطاع العام بأعباء تتمثل فى عمالة زائدة عن الحاجة، وحرمان من التجديد والصيانة، ومنافسة غير مشروعة، واعتداء على ممتلكات الدولة من جانب المغامرين والنصابين فى داخل جهاز الدولة وخارجه... إلخ، أدت كلها إلى تحقيق القطاع العام لخسائر لا علاقة لها بنوع الملكية. بعبارة ثالثة: إن الحكم على نجاح أو فشل الملكية العامة لا يصح أن يكون مبنيا على ما إذا كان المشروع المملوك للدولة يحقق ربحًا أو خسارة فى ظل سياسة اقتصادية عامة فاشلة، وفى ظل تخطيط قاصر وعاجز، وفى ظل

أعباء فرضتها سياسة لا تستهدف إنجاح المشروعات المملوكة للدولة بل تستهدف تخريبها وإثراء البعض على حسابها .

وعلى أى حال فإن سوء النية اتضح أيضًا عندما وجدناهم قد نسوا حتى التمييز بين الخاسر والرابح ، وأصبح الكلام عن البيع بصفة عامة ، بما فى ذلك أكثر مشروعات القطاع العام نجاحًا بما فى ذلك البنوك ، وبما فى ذلك المرافق العامة التى يجب ألا تستهدف الربح أصلاً .

(٢)

ثم جاءت فترة لم يكف فيها المروجون لبيع القطاع العام عن الزعم بأن الحكومة المصرية مترددة ومتقاعسة عن السير قدمًا فى عملية البيع هذه ، والقول بأنها متقاعسة إما بسبب الروتين والبيروقراطية الثقيلة ، أو بسبب خشيتها من الآثار السياسية والاجتماعية للبيع ، وتفضيلها الأخذ بجانب الحيطة والحذر خوفًا من قيام الناس ضدها ، وحتى لا يترتب على بيع القطاع العام ارتفاع فى معدلات البطالة والأسعار ، الأمر الذى جعل الحكومة تقاوم الضغوط التى تمارسها عليها هيئات التمويل الدولية كل هذه المدة ، وتحاول أن تتخلص من هذه الضغوط بالتأجيل مرة وبالوعد ثم التخلى عن الوعد . . . إلخ .

هذا الزعم وهذه التفسيرات تقابلها فى كل تقرير تقريبًا صدر عن الهيئات الدولية عن مصر خلال العشر سنوات الماضية ، وتقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة ، وما يصدر عن جمعيات ومؤسسات رجال الأعمال من تصريحات . والحقيقة أننى على الرغم من تكرار هذا الزعم بدرجة داعية إلى الملل الشديد ، لم أستطع قط استساغته أو قبوله ، وذلك لعدة أسباب . فالحكومات المصرية التى تعاقبت علينا منذ بدأت الدعوة إلى بيع القطاع العام لم يعرف عنها التشدد فى تطبيق ما تعتقد أنه الحق ، أو الصلابة فيما تتخذه من مواقف إزاء المؤسسات الدولية والسفارات الأجنبية . ومعظم رؤساء الوزارة الذين تولوا الحكم منذ بدأ الترويج لبيع القطاع العام ، وكذلك الغالبية العظمى من الوزراء ، ليس لهم تاريخ سياسى قبل توليهم الوزارة أو رئاسة الوزارة ، ومن ثم فليسوا هم الذين ينتظر منهم أن يستبد بهم الغضب إذا طلب

منهم مندوب صندوق النقد أو البنك الدولى شيئًا يتعارض مع ما يعتقدون أنه فى صالح البلد. بعبارة أخرى، إن معظمهم رجال ونساء طيبون للغاية، ومسالمون إلى أبعد حد، وليس هذا هو النوع من الناس الذى يتباطأ إذا طلب منه الإسراع.

أضف إلى هذا أن هذه الحكومات نفسها كثيراً ما تبدى درجة عالية من الكفاءة والسرعة المدهشتين فى أمور أخرى، فلا تلقى بالا فى هذه الحالات لمتطلبات الروتين والقواعد البيروقراطية. أنظر مثلاً إلى موقفها فى إرسال قوات إلى الخليج فى أثناء أزمة الخليج، أو إلى الحدود المصرية السودانية فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس فى أديس أبابا، أو حتى فيما يتعلق بإتمام الاتفاقيات مع إسرائيل، أو سفر المسئولين المفاجئ إلى واشنطن أو باريس أو الرياض دون سابق استعداد، كلما جد ما يستدعى هذا النشاط وهذه السرعة.

أغلب الظن أن التباطؤ فى بيع القطاع العام لا يرجع إلى تكاسل أو تقاعس أو غلبة اعتبارات الروتين والبيروقراطية، بل أظن أن الاستعداد موجود، وأن رجالنا جاهزون، وكل ما فى الأمر أنه لم يطلب منهم أكثر من ذلك أو لم يلح عليهم أحد فى الطلب. يقال إن الخوف من رد الفعل الشعبى لما سوف يترتب على بيع القطاع العام من تسريح العمال وزيادة البطالة هو الذى كبح جماح الحكومة، والأرجح فى رأيى أن من يرصد بدقة رد الفعل الشعبى هم بعض الهيئات الدولية وبعض السفارات الأجنبية بأكثر مما تفعله حكومتنا نفسها. إن هذه الهيئات والسفارات ليست أقل حرصًا على استقرار الشارع المصرى من الحكومات المصرية التى تعاقبت علينا فى العشرين سنة الأخيرة، لأسباب لا تخفى على أحد (بل قد يكون حرص هذه الهيئات وهذه السفارات على هذا الاستقرار يزيد على حرص حكومتنا ووزرائنا، إذ إن مصالح هذه الهيئات والسفارات شبه دائمة بينما تعودت حكوماتنا وتعود وزراؤنا على أن بقاءهم فى الحكم مؤقت جدًا). ومن ثم فهذه الهيئات والسفارات لا تريد من الحكومة المصرية أن تفعل شيئًا يهدد هذا الاستقرار، وبالتالى فلا يمكن أن تطلب منها شيئًا يمكن أن يمثل هذا التهديد. قد يكون من الأهم بكثير، مثلاً، لهذه الهيئات الدولية والسفارات الأجنبية، إتمام اتفاقات معينة مع إسرائيل، قبل إتمام بيع شركات القطاع العام، ومن ثم فقد لا يكون من المطلوب من

الحكومة تهديد الاستقرار بعمل من أعمال الخصخصة قبل أن يتحقق ما هو أهم . فإذا وجدنا أن الحكومة قد بدأت بالفعل تبدى همة غير معهودة فى إعداد القطاع العام للبيع ، فالأرجح أن سبب هذا ليس حدوث تغير فى طريقة تفكير الحكومة أو فى طريقة تقديرها للعواقب ، بل سبب مختلف تمامًا .

(٣)

فى ضوء هذا يمكن النظر إلى علاقة التغيير الوزارى الأخير بموضوع بيع القطاع العام . فقد قيل عندما فوجئ الناس بحلول الدكتور الجنزورى محل الدكتور عاطف صدقى ، أن رئيس الوزراء الجديد أكثر تشددًا مع الصندوق والبنك الدوليين ، ومن ثم توقع البعض أن تزيد عملية الخصخصة تعثرًا ، وأن يزداد التباطؤ وقد تتوقف العملية تمامًا ، ويحظى القطاع العام بمزيد من الحماية بدلاً من أن يباع .

بدا لى هذا الرأى غريبًا جدًا عندما أعلن التغيير الوزارى ، إذ كيف يمكن أن نتوقع سياسة مختلفة من رئيس جديد للوزراء شغل لأكثر من عشرة أعوام منصب وزير التخطيط ثم أصبح نائبًا لرئيس الوزراء فى الحكومة السابقة؟ فإذا كان فعلاً ذا نظرة مختلفة للأمور عن نظرة الحكومة السابقة فلماذا صبر على البقاء فيها طول هذه المدة؟ وقد شارك الدكتور الجنزورى فى كل مفاوضات مصر مع الصندوق والبنك ، فإذا لم يكن راضيًا عما يسمعه من هاتين المؤسستين فكيف تحمل هذه المفاوضات طوال هذه الفترة؟ وعلى أى حال ، فالدكتور الجنزورى عندما دخل الوزارة لأول مرة ، شأنه فى ذلك شأن معظم الوزراء ورؤساء الوزارة فى هذه الحقبة ، لم يشتهر بموقف سياسى معين ولا عرف له نشاط سياسى فى هذا الحزب أو ذاك ، فلماذا نتوقع منه فجأة أن يحاول تغيير مسار السياسة الاقتصادية فى مسألة أساسية كهذه بمجرد احتلاله لمركز رئاسة الوزراء؟ وإذا كان تحليلى السابق لمدى ما تتمتع به الحكومة المصرية من قدرة حقيقية على التصرف ، صحيحًا ، فلماذا نتصور أن للدكتور الجنزورى قدرة تختلف عن قدرة سابقيه كلهم؟

تأكد هذا الاعتقاد لدىّ بعد تغير الوزارة بأيام قليلة ، فبدلاً من أن نسمع عن تشدد فى موضوع الخصخصة سمعنا عن العزم على السير قدما فى بيع أشياء لم نكن

نسمع عن بيعها من قبل، أو كانت تذكر على استحياء وبصوت خافت، كبيع البنوك والموانى ومصانع الألمونيوم بنجع حمادى . . . إلخ. وسمعنا عن العزم على التخلى عن الاحتفاظ بنسبة ٥١٪ من الملكية للمصريين، وعن خطة لبيع ٦٠ شركة من شركات القطاع العام خلال عام ١٩٩٦، بواقع شركة فى كل أسبوع، وسمعنا تصريحًا لرئيس الجمهورية بأن مصر «دولة مفتوحة للاستثمار بغير حدود» إلخ.

والظاهر أن هذا هو الذى سيحدث بالفعل، ليس لأن الدكتور الجنزورى أكثر جرأة من سلفه، فالأرجح أنهما فى هذا سواء، ولا لأن الحكومة الجديدة أكثر قدرة على مواجهة رد فعل الشارع المصرى من الحكومات السابقة، فالأرجح أن القدرتين فى هذا الأمر متساويتان. بل الأقرب إلى التصديق هو أن تقدير بعض الهيئات الدولية وبعض السفارات الأجنبية للوضع المصرى والعربى والإقليمى بوجه عام، بما فى ذلك العلاقات المصرية الإسرائيلية والعربية الإسرائيلية، يجعل الفوائد التى سوف تعود من بيع القطاع العام (على الأجانب طبعًا) أكبر من أى ضرر يمكن أن يحدث، سواء من حيث الاستقرار الداخلى أو من حيث تهديد مسار التسوية مع إسرائيل[1].

---

(١) كتب فى فبراير ١٩٩٦.

٤
الفلسفة الاقتصادية فى خطب الرئيس

يبدو أن رجال صندوق النقد الدولى ووزراء المجموعة الاقتصادية عندنا، قد بذلوا جهداً مضاعفاً فى الشهور الأخيرة لإقناع رئيس الجمهورية بوجهة نظرهم فى طريقة الإصلاح الاقتصادى المنشود، رغبة فى الحصول على موافقته على توقيع الاتفاقية النهائية مع الصندوق. والظاهر أن الرئيس قد اقتنع برأيهم اقتناعاً تاماً، وصار هو نفسه من أكبر المتحمسين له.

لقد اتضح لى ذلك وأنا أقرأ الجزء الاقتصادى من خطبة الرئيس فى عيد العمال. فقد جاءت طريقته فى عرض مشاكلنا الاقتصادية متفقة تماماً مع طريقة الصندوق فى النظر إلى الأمور. ولا أخفى على القارىء، ولا على السيد الرئيس نفسه، أن قراءة هذا الجزء من الخطاب قد تركت فى نفسى قدراً لا يستهان به من المرارة، لما تضمنه هذا الجزء من قسوة فى الحكم على الناس، وخلوه إلى حد مدهش من التعاطف الحقيقى مع ما يحملونه من أعباء ثقيلة، وما تضمنه الخطاب من خطأ، فى نظرى، فى تشخيص الأسباب الحقيقية لما نحن فيه من أزمة اقتصادية.

إن لدى الرئيس، فيما يظهر من قراءة الخطاب، تصوراً غريباً حقاً لتوزيع المسئولية عن الأزمة الاقتصادية بين الشعب والحكومة. هذا التصور يبدو لى كالآتى: شعب يتكون من خمسة وخمسين مليوناً من البشر، يتوالدون بسرعة مذهلة (الواحد يكون دخله ١٠٠ جنيه . . عمال يخلف، بقى عنده ١٠، ١٢و ١٤ واحد، حانعيشهم إزاى؟) وهى زيادة لا مبرر لها على الإطلاق، فى نظر الرئيس، ولا داعى لها، وقد كان أجدر بالناس أن يراعوا ضبط النفس ويأخذوا فى اعتبارهم قلة مواردنا وكثرة ديوننا فلا يتوالدون بهذه السرعة. وقد ترتب على سرعة التوالد هذه أن زاد سكان مصر من ٤١,٧ مليون فى عام ١٩٨١، أى عندما تسلم الرئيس الحكم، إلى ٥٤,٦ مليون فى ١٩٩٠ (أى أننا زدنا بصريح العبارة ١٣ مليون نسمة فى أقل من عشر سنوات. علشان كده الحكومة بتجرى ومش ملاحقة) الأمر الذى

حمل الرئيس والحكومة بأعباء ثقيلة (مش ملاحقين ده، ولو كان من غير الـ ١٣ مليون دول كان زمان حالنا بقت أحسن بكثير) فالرئيس والحكومة يحاولان أن يجدا لكل هذا العدد الطعام والمسكن والملبس، والحكومة تقترض لمواجهة هذه الاحتياجات الثقيلة التى سببها هذا التوالد السريع، ولكن هذه الزيادة السريعة فى السكان جعلت الحكومة لا تستطيع أن تسدد ديونها (إحنا بقى لنا ٣سنين ما بندفعش أقساط . . . إحنا عايزين كثير قوى، مش متماشى مع زيادة السكان، فمش قادرين ندفع . . ما هو يا أدفع يا أكلكوا). نحن إذن نخلق مشكلة كبيرة للرئيس والحكومة بسبب كثرة عددنا، فهم لا يستطيعون أن يسددوا الديون التى اقترضوها بسببنا، وأن يشتروا الطعام لنا فى نفس الوقت، ومن ثم فإن الرئيس يضطر للسفر عدة مرات لمحاولة إقناع دول العالم بالتساهل معنا فى تسديد الديون، وهذه الأسفار شاقة ومرهقة، وليست كما يظن البعض من قبيل الفسحة (لقد تركز جهدى بشكل مستمر ومباشر فى رحلات سريعة لم تتوقف إلى العواصم الكبرى. . هى مش فسح، ربنا يوعدكوا بفسحة من دى علشان تشوفوا شكلها إيه . . لأن الرحلات دى أشغال شاقة ما تشمش نفسك، واسألوا اللى راحوا). وقد نجح الرئيس فى الحصول على بعض التخفيضات فى الديون بفضل سياسته الخارجية ومركز مصر وبفضل الرئيس بوش (ويرجع الفضل فى اتخاذ الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه للرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى بادر باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعفاء مصر من ديونها العسكرية التى بلغت ٦,٧ مليون دولار، بل إنه أخذ على عاتقه الاتصال برؤساء الدول الدائنة الأخرى وحثهم على اتخاذ خطوات مماثلة).

والشعب المصرى فى غمار هذا كله لا يريد أن يأخذ فى اعتباره ما يخلقه من متاعب للرئيس وحكومته، ومن إحراج للرئيس بوش وحكومته، بل هو، أى الشعب، مستمر فى استهلاك الشاى والسكر والزيت بكميات كبيرة. السكر الذى يكلف الحكومة ٣٠٠ مليون دولار فى الشهر، والزيت الذى يكلفها ٣٠٠ مليون أخرى، ناهيك عن القمح الذى لا يكف الشعب عن استهلاكه حتى أصبح يكلف الحكومة حوالى ١٢٠٠ مليون دولار فى السنة.

ليس هذا فحسب، بل إن الناس لا ينتجون، إنهم يشربون الشاى والسكر

ويأكلون الخبز دون عمل منتج، إنهم فقط يتوالدون (يعنى أجيب القرشين اللى أخذتهم أروح حاططهم لك، حاتخلصهم فى مرة واحدة ونقعد بقى إيه زى الشطار قاعدين على المصاطب).

وليسمح لى السيد الرئيس أن اعترض على هذا التصور جملة وتفصيلاً. فأما عن التوالد السريع، فأنا لا أدافع عنه ولكنى أجده مفهومًا تمامًا ولا يستحق هذا التقريع. إنى، كبقية الاقتصاديين المصريين، أتمنى أن ينخفض معدل المواليد، ولكنى لا أجد من الملائم أن أوجه الإهانة للشعب المصرى كل يوم وآخر، لأنه يتوالد بسرعة. فالناس فى مصر، شأنهم شأن كل شعوب البلاد الفقيرة، يفضلون كثرة الأولاد ليس من باب الخبل أو الحماقة، ولكن لأن الأولاد فى نظرهم هم وثيقة التأمين الوحيدة التى يمتلكونها، وقد عجز النظام الاقتصادى عن تأمين مستقبلهم. إنهم يرحبون بالولد السادس والثامن لأنه يزيد من احتمال أن ينشأ من بين الستة أو الثمانية ولد فالح يعول الأب والأم فى الشيخوخة ويحمل هم الأخوة الأقل نجاحًا. والتنمية لا تحدث بتخفيض معدل نمو السكان، بل إن التنمية تحدث أولا ثم يترتب عليها انخفاض معدل نمو السكان.

كذلك فإنى أعتقد أنه قد آن الأوان أن نكف عن تعيير الناس بما يشربونه من شاى وسكر وما يأكلونه من خبز، وعن القول بأن الشاى يتكلف كذا مليون والسكر يتكلف كذا مليون فى السنة. فالناس لابد أن يشربوا شيئًا وان يأكلوا شيئًا. وإذا لم يأكل الناس الخبز فما الذى يا ترى عليهم أن يأكلوه؟ وإن لم يشربوا الشاى والسكر فما عسانا أن نقترح عليهم أن يشربوه؟ والخبز والشاى والسكر هى على أى حال أرخص كثيراً مما يشربه ويأكله غيرهم.

أما كثرة الأسفار من أجل إقناع دول العالم بالتساهل معنا فى تسديد الديون، فنحن نقدر كل التقدير ما يتحمله الرئيس من مشاق، ونقدر له رغبته المخلصة فى علاج المشكلة الاقتصادية، ولم يخطر ببالنا قط أنه يسافر للفسحة. ولكن المشكلة هنا تكمن فى أنه ليس الرئيس وحده هو الذى يسافر، وليست كل الأسفار لها مثل هذا النفع، ولا كلها تؤدى إلى تخفيض الديون. فهناك عشرات من الموظفين الكبار الذين يسافرون مع الرئيس أو وحدهم، دون أن يترتب على سفرهم تخفيض

الديون، بل تساهم سفرياتهم وبدلات سفرهم فى زيادة الديون. وعلى أية حال فإن الديون التى أسفرت سفريات الرئيس عن تخفيضها، كلها ديون عسكرية، أى أننا لم ننفقها على شرب الشاى والسكر، بل أنفقت على أسلحة لم تستخدم فى أى حرب قومية أو تحريرية، واستردت أمريكا قيمتها عدة مرات، بسبب فوائدها الباهظة، قبل أن توافق على تخفيضها، واشترى بعضها فى عهد الرئيس الراحل السادات بعد أن أعلن أن حرب ٧٣ هى آخر الحروب، وبعضها الآخر فى عهد المشير عبد الحليم أبو غزالة الذى اختاره أيضًا الرئيس السادات دون أن يخبرنا لماذا اختاره، وعزله الرئيس مبارك دون أن يخبرنا لماذا عزله. فهذه القروض والأسفار لا علاقة لها إذن من قريب أو بعيد بالخبز أو الشاى أو السكر، وإنما بأشياء أخرى الناس منها براء، سواء قرروا أن يكون لهم عشرة أولاد أو عشرون.

وأما عن أن الناس لا ينتجون، بل يجلسون على المصاطب يشربون الشاى والسكر دون أن يساهموا فى الإنتاج، فالذنب ليس ذنبهم، بل ذنب السياسة الحكومية التى لم تبن المصانع لهم ليشتغلوا فيها أو لم تشجع الآخرين على بناء المصانع بالدرجة الكافية. إن المهندس المصرى الشاب الذى لا يجد عملاً، لا يجلس على المصطبة لأنه يحب الجلوس عليها، بل لأسباب أخرى لا تخفى على سيادة الرئيس. وأما من وجد من المصريين عملاً، فإن انخفاض إنتاجيته لا يعود إلى كسل أو تكاسل، بل إن انخفاض إنتاجيته له علاقة وثيقة بما كنا نتكلم عنه حالاً، من سفريات مئات الموظفين الكبار وحصولهم على بدلات سفر لا يستحقونها ولا نفع منها. فالظلم يثبط الهمم ويخفض الإنتاجية، والعدل يحفز الهمم ويزيد الإنتاجية.

ثم ما كل هذه الشدة فى الحديث عن الشاى والسكر، مع كل هذا اللطف فى الكلام عن الرئيس بوش والإدارة الأمريكية؟ بل عن صندوق النقد الدولى الذى يدافع عنه الرئيس قائلاً إنه لا يستحق ما يوجه له من نقد فى مصر، إذ إن كل مهمته هو أن يحكم ما إذا كان اقتصادنا سليمًا أو غير سليم (مين اللى يقول لك اقتصادك سليم، أنت ماشى بتصلح فى اقتصادك؟ صندوق النقد الدولى. . . هنا عمالين نهد فيه ونقول فيه، لكن وهو ماله؟ ما بيدكش فلوس، هو بيطلع لك شهادة إن الاقتصاد بتاعك يسير فى الاتجاه السليم).

أى أن الرئيس لا يرى فى الدول الدائنة، دولا مستغلة ورطتنا فى الديون وفى شراء الأسلحة دون جدوى، ولا يرى فى صندوق النقد الدولى وكيلاً عن هؤلاء الدائنين، وهو يتصور أن الصندوق مؤسسة محايدة همها الإصلاح وليس همها أن يستوفى الدائنون ديونهم.

من المؤكد أيضًا أن أحد البارعين من مستشارى الرئيس قد قدم له إحصاءات عن زيادة الأسعار فى بلاد أخرى، كالاتحاد السوفيتى وبولندا، واعتقد أنه بذلك يقدم للرئيس خدمة جليلة، وقد استخدم الرئيس بدوره هذه الإحصاءات وظل يشير إليها من حين لآخر، واحتلت مكانًا ملحوظًا فى خطابه، ونشرها الأهرام مع الخطاب فى جداول بارزة. فأخذ الرئيس يؤكد على أسماع الحاضرين أن سعر الخبز فى بولندا قد زاد خلال العامين الماضيين بمقدار ٦٥ ضعفًا. وقال للناس لتوضيح الأمر (يعنى تصوروا أنكم انتم فى مصر هنا الرغيف بشلن صبح الصبح لقيته بـ ٣ جنيه وشويه. حلاقيكم مغمى عليكم واقعين على الأرض) وأمثلة أخرى من يوجوسلافيا وبيرو.. إلخ. فهل كان قصد الرئيس هو تطبيق المثل القائل «من رأى بلاوى الناس هانت عليه بلواه؟» بمعنى أن المصريين عليهم ألا يبتئسوا كثيراً إذا استيقظوا فى الصباح ووجدوا رغيف الخبز قد أصبح بجنيهين، مادام أنه قد أصبح فى بولندا بثلاثة جنيهات؟ إن المصرى بصراحة، ومعه حق، لا يهمه فى كثير أو قليل، ماذا حدث لسعر الرغيف فى بولندا، كل ما يهمه ويعرفه جيدًا، هو أنه إذا أصبح سعر الرغيف فى مصر عشرة قروش بدلاً من خمسة فسوف يصيبه هو وأولاده غم عظيم. وهو على أى حال لا يعرف ما إذا كان البولندى يعيش أساسًا على الخبز، كما يعيش المصرى الذى سماه «عيشًا»، أم يعيش على أشياء أخرى كالبطاطس أو الكرنب، ولا يعرف ما إذا كان مستوى الأجور قد ارتفع فى بولندا فى نفس الوقت الذى زادت فيه الأسعار على هذا النحو، أم ظل ثابتًا تقريبًا كما هو الحال فى مصر. والحقيقة هى أن متوسط الدخل فى بولندا هو أكثر من ثلاثة أمثال متوسط الدخل فى مصر، وأنه طبقًا لإحصاءات البنك الدولى الصادرة فى ١٩٩٠، كان معدل ارتفاع الأسعار فى بولندا فى ١٩٨٩ هو ٢٥٢٪ وهى نسبة عالية بالطبع وأعلى بكثير منها فى مصر، ولكن البنك الدولى يذكر أيضًا أنه فى نفس السنة التى

تضاعفت فيها الأسعار مرتين ونصف، تضاعفت الأجور النقدية تسع مرات (البنك الدولى: التطورات فى الدول النامية ١٩٩٠، الطبعة الإنجليزية ص ٤٥٢).

وإذا كان من المفيد اقتطاف تجربة بولندا فى الأسعار، فإن من المفيد أيضًا اقتطاف تجربة الهند التى باعت مؤخراً آخر سيارة مرسيدس تملكها الحكومة مشاركة منها فى توزيع الأعباء الاقتصادية بالعدل.

إن كل هذا الاستشهاد بتجارب الاتحاد السوفيتى وبولندا، وكل هذه الإشارات إلى ما يستهلكه المصريون من خبز وسكر وزيت، والى قلة إنتاجهم وجلوسهم على المصاطب، وإلى ما ينجبونه من أولاد يزيدون عن الحاجة، كل هذا يحدث فى عيد العمال، وهو يوم كان من الأنسب فيه الحديث عن أشياء مختلفة تمامًا، كالإشادة بدور العمال فى بناء الصناعة المصرية أو فى رفع إنتاجية الأرض المزروعة بالقمح.. إلخ، وإلى ما يتحملونه هم من أعباء فى كسب القوت وفى سبيل الوطن فى الوقت نفسه. الذى حدث بدلاً من ذلك هو حديث عما تتحمله الحكومة من أعباء فى سبيل إطعام المصريين، وما تلاقيه من عناء فى شراء السكر والزيت، وكأن الحكومة تشترى السكر والزيت من مالها الخاص، وحديث معناه أن الحكومة لم تعد تجد أمامها حلاً إلا أن يكف المصريون عن الإنجاب بهذه الدرجة. فإذا كان هذا هو الوضع حقًا فلماذا لا تتخلصون من كل متاعبكم وترسلوننا جميعًا إلى بولندا؟ ليس فقط الـ١٣ مليونًا الذين ولدوا فى عهد الرئيس مبارك، بل وكل من ولد حتى قبل ذلك؟ مادمتم تجدون كل هذا العناء فى تدبير الأموال اللازمة لإطعامنا، وتجدون مهمة حكمنا صعبة إلى هذا الحد؟

٥

هؤلاء الاقتصاديون العظام وأدلتهم القاطعة

جاء إلى مصر مسئول كبير بالبنك الدولى، هو أيضًا اقتصادى مصرى، وألقى محاضرة حول أثر سياسات البنك الدولى وصندوق النقد على الفقراء ومحدودى الدخل فى أفريقيا. وعلى الرغم من أن المحاضرة تتكلم عن أفريقيا، وأن المحاضر قال إنه لن يتكلم عن مصر لأنها تخرج عن دائرة اختصاصه، فإن المحاضرة كانت تهدف بالطبع إلى إقناع الرأى العام المصرى بضرورة تطبيق ما يشير به الصندوق والبنك فى المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت على قدم وساق بينهما وبين الحكومة المصرية.

كان أكثر ما لفت نظرى فى المحاضرة ليس تشخيص المحاضر لأسباب الأزمة وطريقة العلاج، إذ لا يختلف هذا كثيراً عما سمعناه وقرأناه مرارا وتكراراً عن آراء صندوق النقد والبنك الدولى، وإنما لفت نظرى تلك الثقة الرائعة بالنفس التى كان يتكلم بها المحاضر واللهجة الحاسمة التى تعكس إيمانًا لا يتزعزع بصواب السياسة الاقتصادية التى يدعو إليها، وكأنها بديهية رياضية أو نظرية من نظريات علم الطبيعة أو الكيمياء.

تأملته وهو يشرح بوجه متجهم، المآسى التى تعرضت لها أفريقيا خلال الثمانينيات، ثم وهو يؤكد أن الدول الأفريقية التى طبقت نصائح الصندوق والبنك نجحت فى تجاوز الأزمة، بينما تفاقمت الأزمة فى الدول التى رفضت النصائح وزاد حالها سوءا. كان من الواضح أن الرجل لم يثر بباله قط احتمال أن يكون البنك الدولى الذى ينتسب إليه مسئولا ولو إلى حد ما، عن هذا الأداء البائس للدول الأفريقية، إما لأنه لم يمنح قروضًا أو معونات كافية، أو لم يكن عادلا فى توزيعها بين الدول الأفريقية المختلفة حسب درجة الحاجة، أو لم يوجه معوناته إلى أكثر المشروعات أهمية، أو إلى أكثر الحكومات الأفريقية جدية أو أقلها فسادًا.. إلخ.

قلت لنفسى: أى نوع من الرجال هؤلاء الذين جاءوا إلينا للحديث باسم البنك

الدولى وصندوق النقد؟ ومن أين أتاهم هذا الإيمان القاطع بأنهم على صواب فى مسائل لا تحتمل الجزم وتفتقر إلى أى دليل حاسم؟

من الواضح، حتى من مجرد النظر، أنهم طراز خاص من الناس، يمكنك أن تميزهم من بين آلاف من الناس، أولاً بأناقتهم الفائقة التى تشبه أو تفوق أناقة الدبلوماسيين، ثم بإتقانهم التام للإنجليزية أو الفرنسية، وبأدبهم الجم وحيطتهم فى التعبير عن آرائهم فيما يمس أى حكومة من الحكومات. كلهم حصلوا على شهادات عالية من جامعات مرموقة فى أوروبا الغربية أو أمريكا، الأمر الذى لا يتاح عادة إلا لأبناء الطبقات العليا أو للنابغين من أبناء الطبقات الأكثر تواضعا. ولكن سواء كانوا فى الأصل من هذه الطبقة أو تلك فإنهم بمجرد أن يلتحقوا بصندوق النقد أو البنك الدولى يتشابه سلوكهم مع سلوك أعلى الطبقات دخلاً. فهم فى حياتهم اليومية يتنقلون من سيارة فاخرة، إلى فندق ضخم، إلى صالة كبار الزوار فى مطارات العالم الثالث، إلى المقاعد الوثيرة فى الدرجة الأولى بالطائرات. . إلخ. إن هذا لا يجعلهم بالضرورة ينحازون ضد الفقراء، ولكنه يترك أثرًا لا شك فيه فى نظرتهم إلى قضية الفقر فى العالم الثالث. فهم ينفرون من أى تحليل لمشكلة الفقر يلقى بالمسئولية على آخرين، غير الدول الفقيرة نفسها، وهم على الأخص ينفرون من إلقاء المسئولية عن فشل التنمية فى العالم الثالث على عاتق الدول المتقدمة الصناعية، إذ إن هذا من شأنه بالضرورة أن يلقى ظلالا من الشك على العمل الذى يؤدونه. بل إنهم لا يميلون إلى التضخيم من مسئولية حكام العالم الثالث عن فقر شعوبهم. فالمشكلة فى نظرهم ليست مشكلة استغلال أو قهر القوى للضعيف، بل هى فى الأساس «حماقة فنية» من جانب هؤلاء الحكام، يمكن إصلاحها لو أن هؤلاء استمعوا لصوت العقل وطبقوا ما تقضى به المبادئ الاقتصادية الرشيدة، ومن ثم تجدهم يبدون استغرابا شديداً من أن ما يدلون به من نصائح للحكومات لا يجد دائمًا أذنًا صاغية.

على أنه حتى إذا حدث وتعرض أحد اقتصاديى الصندوق أو البنك لأزمة ضمير، بسبب الشك فى طبيعة المصالح التى تقوم هاتان المؤسستان بخدمتها، فإنه سرعان ما يزول قلقه ويهدأ باله عندما يرى ما يقابل به من حفاوة وتكريم حتى من

جانب سياسيي واقتصاديي العالم الثالث أنفسهم . وهذا بدوره من السهل تفسيره . فسياسيو العالم الثالث يعرفون أهمية الرجل وأمثاله ، فعليهم فى نهاية الأمر يتوقف حصول الدولة على القرض أو المنحة أو عدمه ، وهؤلاء السياسيون فى حاجة على الدوام لمزيد من القروض لإخفاء تبديدهم لما حصلوا عليه من موارد وقروض فى الماضى . واقتصاديو العالم الثالث تخطف أبصارهم كل هذه الأبهة والفخامة التى تحيط برجال البنك والصندوق ، ومعظمهم يحلمون بالحصول على وظيفة مماثلة فى الصندوق أو البنك تريحهم مما هم فيه من عناء ليس وراءه طائل . وعلى أية حال ، فإنه ليس هناك ما يمنح الثقة بالنفس أكثر من الرخاء وبحبوحة العيش ، فإذا اعترى رجل البنك أو الصندوق أى شك فى جدوى ما يقوم به سرعان ما تطمئنه الفكرة الآتية : إن عمله لابد أن تكون له من الأهمية ما يتناسب مع ما يحصل عليه من مرتب .

الأهم من هذا كله أن هؤلاء الاقتصاديين ، بدون استثناء ، يتبنون فلسفة اقتصادية بعينها ، يؤمنون بها إيمانًا لا يحتمل الشك ، وهى فلسفة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد . وقد يبدو مدهشًا حقًا ، هذا الإجماع الغريب على التمسك بفلسفة تعرضت للنقد طوال القرنين الماضيين ، ولا تقوم فى الحقيقة على أدلة علمية بل على تفضيلات سياسية ، نجحت فى بلاد وفشلت فى أخرى ، ولم تصبح الدول الكبرى دولا كبرى إلا باتباع السياسة المناقضة لها ، وحتى بعد أن أصبحت دولا كبرى لم تتورع عن الخروج عليها كلما رأت ذلك فى صالحها ، فتفرض الحماية لصناعاتها ضد السلع المستوردة ، وتضحى بقانون العرض والطلب فى سبيل دعم مزارعيها . . . إلخ .

لا يمكن تفسير هذا الإجماع الغريب بأن اقتصاديى البنك والصندوق قد تخرجوا كلهم من جامعات الدول الرأسمالية ، فى أوروبا الغربية أو أمريكا ، فقد تخرج من نفس هذه الجامعات كثيرون ممن يتبنون فلسفة اقتصادية مغايرة . وإنما تفسيره هو أن الإيمان بالحرية الاقتصادية هو العقيدة الوحيدة التى توفر لهم الاطمئنان إلى جدوى وسلامة ما يؤدونه من عمل . فهم يعملون فى مؤسستين تقومان فى الواقع بخدمة مصالح الدول الكبرى وشركاتها ، وهذه المصالح لا

يخدمها فى دول العالم الثالث إلا تبنى هذه الدول لمبدأ الحرية الاقتصادية . ومن ثم فإن اشتغال اقتصادى لا يؤمن بالحرية الاقتصادية فى البنك أو الصندوق لا بد أن يعرضه لمشكلة ضمير ليس من السهل حلها .

عندما جاء دور الحديث عن أثر سياسات الصندوق والبنك على الفقراء ، أشار المحاضر إلى أنه ليس هناك للأسف بيانات كافية تبين ما إذا كانت نصائح الصندوق والبنك قد أفادت الفقراء أم أضرت بهم ، فهؤلاء الاقتصاديون حريصون ، بحكم تدريبهم العلمى الصارم ، على ألا يصدروا أحكاما إلا بناء على أرقام وبيانات دقيقة ، ولا يكتفون بالاعتماد على الملاحظات العابرة أو على ما قد يشاهدونه من مظاهر الفقر فى الطريق العام . والأرقام والبيانات المتعلقة بدرجة الفقر وتوزيع الدخل ليست من البيانات المتوافرة لأسباب مجهولة . من الغريب إذن ، رغم هذه الدقة العلمية ، أن يلجأ المحاضر قرب نهاية حديثه إلى الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية ، والقول بأن نجاحها الاقتصادى الباهر كان نتيجة اتباعها لسياسات تتفق مع فلسفة الصندوق والبنك ، وعلى الأخص سياسة الإنتاج من أجل التصدير . ذلك أنه بهذا يكون قد تغاضى عن كل العوامل الأخرى المحتملة التى قد تكون هى المسئولة عن نجاح كوريا ، كتقاليد شعبها ، وظروفها التاريخية الخاصة ، بل وارتفاع درجة تدخل الدولة فى اقتصادها مما لا يتفق مع مبادئ الصندوق والبنك . وهكذا تجد نفسك عديم الحيلة مع اقتصاديى البنك والصندوق ، إذ إنه إذا كانت القضية المطروحة ضد رأيهم أصروا على ألا يصدروا حكما فيها حتى تتوافر البيانات الدقيقة ، وإذا كانت فى صالحهم قنعوا بأدلة تتعارض مع أبسط قواعد الاستدلال المنطقى .

على أن الإنصاف يقتضى أن نقول إن اقتصاديى البنك والصندوق يعترفون أحيانا بأن سياساتهم قد تضر ، فى حالات قليلة ، بعدد قليل من الفقراء . ولكنهم مطمئنون إلى أن هذا إذا حدث فإنه يحدث فى المدى القصير فقط وسوف يزول فى المدى الطويل . وحتى إذا كان من شأنه الاستمرار فى المدى الطويل فإن من الممكن للحكومة المعنية أن تتخذ من إجراءات إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ما يتلافى هذه الآثار . المهم ألا تتدخل الحكومة فى التفاعل الحر لقوى العرض والطلب ،

بتخفيض أسعار السلع الضرورية . فإذا قيل لهم إن الحكومات التى يتفاوضون معها ليست من نوع الحكومات التى تتخذ إجراءات فعالة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، لا فى المدى الطويل ولا القصير، قالوا إن هذه مسألة تخرج عن اختصاصهم، إذ ليس من شأنهم أن يتدخلوا فيما تفعله الحكومة ذات السيادة فى موضوع كتوزيع الدخل، ذى طابع سياسى واضح .

وهكذا تصيبك الحيرة مرة أخرى، وتشعر بانعدام الحيلة مع اقتصاديى البنك والصندوق. فالأمر الذى يناسبهم يضغطون على الحكومات لتنفيذه ويظهرون من أجله من القسوة ما يجعلك تتصور أنهم هم المستعمرون الجدد، والذى لا يناسبهم يقولون إنه يخرج عن اختصاصهم .

لقد أشار المحاضر فى ختام محاضرته إلى أنه يشعر بالاعتزاز والفخر إذ يعلن لنا أن البنك الدولى قد اتخذ مؤخراً قراراً مؤداه أنه قد أصبح من صلاحياته مناقشة الحكومات التى يتعامل معها فيما تنفقه على السلاح. وهو قرار حكيم بلا شك وإن كان المرء ليشعر بالمرارة لأن القرار جاء متأخراً أكثر من أربعين عامًا ، ولم يتخذ إلا عندما أصبح تخفيض الإنفاق على التسليح عنصراً من عناصر السياسة الجديدة للدول العظمى .

لا شك عندى ، على الرغم من كل ذلك، فى أن الحكومة سوف ترضخ لمطالب الصندوق والبنك، ليس لاقتناعها بأنها على صواب، فالمسألة ليست مسألة صواب أو خطأ، ولكن لمجرد أن الاتفاق مع الصندوق هو أهون البدائل المطروحة أمامها . فهى إن لم تتفق مع الصندوق كان عليها الاستغناء عن الاستدانة، إذ إن الاتفاق مع الصندوق هو شرط للحصول على موافقة الدائنين على إعادة الجدولة وإعطاء قروض جديدة. والاستغناء عن الاستدانة مع اتباع سياسات تقشفية لابد أن يحمل الأثرياء بأعباء لا تريد الحكومة تحميلهم بها. أهون الأمور إذن هو الاتفاق مع الصندوق وتحميل الضعفاء بأعباء جديدة، والأمل كبير فى أن يقبل الناس هذه الجديدة بنفس السماحة والصبر اللذين اشتهر بهما المصريون .

٦

صندوق النقد الدولى
ودجاجة الشيخ عبد الشكور

الدكتور عبد الشكور شعلان، المسئول عن الشرق الأوسط فى صندوق النقد الدولى ، والذى يزور مصر كثيراً على رأس بعثة مهمتها التفاوض حول السياسة الاقتصادية فى مصر، رجل فاضل ودود، يحب مصر، كأى مصرى، ويحمل نفس الصفات المصرية المحببة الشهيرة، من حب النكتة إلى طيبة القلب. . إلخ. ليس للدكتور عبد الشكور إذن من ذنب إلا أنه يعمل فى مؤسسة دولية أخذت على عاتقها، خاصة منذ أوائل السبعينيات، مهمة التعجيل بفتح اقتصاديات العالم الثالث على العالم الصناعى المتقدم، ومن ثم اشتهرت بوصفة معينة، أو مجموعة من التوصيات، تحاول فرضها على أية دولة من دول العلم الثالث، ولا تتغير كثيراً من دولة لأخرى. فالذى يطلبه صندوق النقد من المكسيك هو الذى يطلبه من مصر، أو من الهند أو من تركيا . . الخ، وذلك على أساس أن هذه الوصفة أو التوصيات هى التى تتفق مع المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، ومن ثم فهى الكفيلة بانتشال هذه الدول من عثراتها. والصندوق ينتهز دائماً فرصة وقوع الدولة فى أزمة ليضغط عليها من أجل تطبيق وصفته، إذ يجعل مساعدته مشروطة بتطبيق الدولة لهذه الوصفة.

وفى عام ١٩٨٦ ، كما نعلم جميعا، وقع الاقتصاد المصرى فى ورطة شديدة سببها الأساسى الانخفاض الشديد فى سعر البترول، فضلاً عن حلول بعض أقساط الديون التى كان على مصر الوفاء بها فى تلك السنة، ومن ثم حانت فرصة ذهبية لصندوق النقد الدولى لممارسة ضغوطه على مصر، التى أصبحت فى حاجة ماسة إليه للتوصل إلى موافقة الدائنين على تأجيل بعض ديونهم على مصر، أو ما يسمى «بإعادة جدولة الديون». ووقعت المسؤولية الأساسية فى ممارسة هذه الضغوط على الدكتور عبد الشكور شعلان.

وأصارح القارئ من البداية بأننى لم أصدق فى أى وقت من الأوقات أن وصفة صندوق النقد الدولى هى التى تتفق مع شيء اسمه «المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد»، ولا أصدق القول بأن هناك مبادئ كهذه تجعل من الضرورى للدولة المتخلفة، كما هو ضرورى للدولة المتقدمة، فتح اقتصادها على مصراعيه للاندماج فى الاقتصاد العالمى، فتفرض عليها تحرير الواردات، وفتح الباب دون قيود أمام الاستثمارات الأجنبية، وتحرير سعر الصرف، وقبض يد الدولة عن التدخل فى نظام الأسعار . . إلخ. بعبارة أخرى، ليس هناك «مبادئ أساسية فى علم الاقتصاد» تفرض على مصر فى الربع الأخير من القرن العشرين، أن تفعل مثل ما كانت تفعله بريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والدليل على ذلك أن الدول التى نعتبرها متقدمة اليوم لم تطبق نفس الوصفة طوال تاريخها، فقد انفتحت أحيانًا وانغلقت أحيانًا حسب الظروف، بل إنها حتى فى يومنا هذا، فى نفس الوقت الذى تنصحنا فيه بالانفتاح التام (باعتباره تطبيقًا «لمبادئ أساسية فى علم الاقتصاد») تفرض هى نفسها القيود المختلفة على تجارتها الخارجية وحركات رؤوس الأموال، ليس فقط فى مواجهة دول متقدمة مثلها بل وفى مواجهة دول أقل منها تقدمًا بكثير. يؤكد هذا أيضًا أن رجال الاقتصاد قد غيروا موقفهم إزاء ما يعتبر أفضل السياسات الاقتصادية الواجبة الاتباع أكثر من مرة خلال القرنين الماضيين، مع تغير الظروف. ففى عام ١٧٥٠ كانت الفلسفة السائدة هى الانغلاق (تذكّر مذهب التجاريين) وفى عام ١٨٠٠ أصبحت الانفتاح، وفى خلال أزمة الثلاثينيات من القرن الحالى أصبح الانغلاق هو الموضة السائدة من جديد، بل إنه حتى خلال الخمسينيات والستينيات كان اقتصاديو التنمية فى الغرب ومؤسسات التنمية الدولية شديدى التعاطف مع بعض تجارب «الانغلاق» وسياسة الإحلال محل الواردات، ومع اتساع دور الدولة فى الاقتصاد ومع سياسة التخطيط المركزى، ثم عادت الموضة منذ السبعينيات إلى الانفتاح.

وليس من الصعب تفسير هذا التقلب فى الفكر الاقتصادى السائد، فقد ساير الفكر الاقتصادى تغيرات الاقتصاد الدولى، ولكن هذا ليس موضوعنا. والذى يهمنى الآن هو فقط أن أبين أن الزعم بأن هناك مبادئ علمية اقتصادية خالدة صالحة

لكل زمان ومكان، تبرر الانفتاح، هو زعم باطل من أساسه . ولا يصلح هنا التعلل بأن الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف، والصين بعد ماوتسى تونج أصبحا يرفعان أيضًا شعارات قريبة من شعارات الانفتاح، فالسؤال هو ليس فقط ماذا تفعل ولكن أيضًا متى تفعله؟ ولو كان الاتحاد السوفيتى قد «انفتح» على الاقتصاد الرأسمالى قبل أربعين أو خمسين عامًا فماذا كان يصبح حاله الآن ؟ وإذا كانت الصين لم تغلق أبوابها بعد ١٩٤٩ لمدة ثلاثين عاما، فماذا كان يصبح حالها الآن؟

الذى يغيظ من الاقتصاديين هو أنهم لا يريدون الاعتراف بذلك، فهم مغرمون دائماً بأن يقدموا بضائعهم كما لو كانت حقائق علمية خالدة، بدلاً من الاعتراف بأنها مجرد توصيات عملية تصلح لظروف معينة وفى بلد معين وبدرجة معينة فقط . وقد كان الاقتصادى الشهير كينز من أكثر الاقتصاديين إدراكا لهذا النقص الذى يعيب زملاءه الاقتصاديين، وقد عبر مرة عن معنى قريب من ذلك عندما قال إنه كان يتمنى لو كان الاقتصاديون من التواضع بحيث نظروا إلى أنفسهم لا كنظراء لعلماء الكيمياء أو الطبيعة بل كنظراء لأطباء الأسنان مثلاً . والراجح أن كينز كان يعنى بذلك أن طبيب الأسنان، وإن كان يستند فى عمله إلى بعض المبادئ العلمية، فإنه يتعامل فى الأساس مع حالات متباينة يتطلب كل منها علاجا خاصا، وأن كارثة لابد أن تحدث لو كان «طقم الأسنان» الذى يوصى به الطبيب فى حالة زيد هو نفسه الذى يوصى به لعمرو .

وقد أدى هذا الخطأ الذى وقع فيه الاقتصاديون، وهو محاولة تصوير النسبى والمؤقت والخاص، على أنه مطلق وخالد وعام، إلى وقوعهم فى كثير من الأحيان فى نوع من «الشعوذة» أساء أكبر إساءة إلى سمعة علم الاقتصاد. فمن أجل أن يثبتوا أن وصفاتهم أو نصائحهم تصلح لجميع البلاد وفى كل الأزمنة، وهو ما لا يمكن إثباته لأنه ليس صحيحًا، أخذوا يقرأون التاريخ على مزاجهم، ويختارون من الحقائق والوثائق ما يناسب نظرياتهم ويتناسون غيرها. فكل نجاح اقتصادى لابد أن يكون سببه الانفتاح، وكل فشل اقتصادى لابد أن يكون سببه الانغلاق. وإذا كان الأداء الاقتصادى لدولة أفضل من أداء غيرها، فالسبب هو أن الأولى كانت منفتحة أكثر من غيرها، مع أنه قد يكون هناك ألف سبب غير الانفتاح والانغلاق

يمكن أن يفسر به اختلاف الأداء. إن أشهر الاقتصاديين الأمريكيين اليوم (ميلتون فريد مان)، الذى نصبه أنصار الاقتصاد الحر زعيمًا وعاملوا كتبه معاملة الإنجيل، لا يتورع مثلاً عن أن يرد كل متاعب بريطانيا الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية إلى «اشتراكيتها»، ويقارن سوء الأداء الاقتصادى البريطانى بالأداء الطيب للاقتصاد الألمانى واليابانى منذ عام ١٩٤٥، للتدليل على مساوئ «الاشتراكية» ومزايا «الرأسمالية»، مع أن هناك عشرات الأسباب التى يمكن أن تكون مسئولة عن الفوارق بين أداء هذا وأداء ذاك، غير الرأسمالية والاشتراكية. مثل هذا الكلام وهذه المقارنات لو تأملها عالم طبيعة أو كيمياء بإمعان وأخضعه لنفس المعايير التى يطبقها فى علمه للتحقق من صحة بعض النتائج أو خطئها لاستغرب أشد الاستغراب من تخلف «علم» الاقتصاد إلى هذه الدرجة.

لكل هذا كانت تساورنى دائمًا شكوك قوية حول مدى استحقاق "الاقتصاد" أن يسمى «علما»، وكنت دائمًا أعتبره بعيداً كل البعد عما يسمى "بالعلوم المنضبطة" كالطبيعة والكيمياء التى يحاول الاقتصاديون دائمًا تقليدها والتشبه بها. إلا أن هذه الشكوك تضاعفت عندما حضرت منذ شهور قليلة ندوة نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبو ظبى، لبحث الأوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد العربية وطريقة الخروج منها. كان ممثلو صندوق النقد الدولى، ومنهم بالطبع الدكتور عبد الشكور شعلان، يدافعون أساسًا عما يمكن تسميته اختصارا «بالانفتاح»، أو مجموعة من الإجراءات التى تشمل أساسًا تخفيض أسعار العملات الوطنية، وتحرير الأسعار الداخلية بحيث تتحدد طبقًا لظروف العرض والطلب، وعلى الأخص الأسعار الزراعية وأسعار الطاقة، وتشجيع الاستثمار الأجنبى، وإلغاء التدخل الحكومى فى الأسعار والتوظيف والتقييد الإدارى للاستيراد، وإلغاء الإعانات بصفة عامة، وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته، أو بعضها على الأقل، إلى القطاع الخاص، إلى آخر ما يقترن فى أذهاننا فى مصر بلفظ «الانفتاح».

ولكن، والحق يقال، كان هناك عدد لا بأس به من الاقتصاديين العرب ممن عرف عنهم أنهم ليسوا من أنصار سياسة صندوق النقد الدولى، ومن ثم كان من

المحتم أن يحتدم النقاش ويشتد. ولا بأس فى ذلك بالطبع، ولكن الذى لابد أن يسترعى نظر أى شخص قادم من كوكب آخر أو درس علمًا آخر غير الاقتصاد، من العلوم المنضبطة حقًا، أن الاقتصاديين لا يزالون يتناقشون حول أمور كان لابد أن تكون قد حسمت منذ زمن طويل، لو كنّا بصدد علم حقيقى، وأن الاختلاف بين الاقتصاديين لا يزال يدور على أبسط الأمور التى لا يمكن الاتفاق على شىء ذى بال إذا لم نتفق عليها. فهل يجوز مثلاً أن يختلف اقتصاديان من ألمع الاقتصاديين السودانيين، وقد كانا من بين الحاضرين فى الندوة، حول ما إذا كان تخفيض سعر الصرف فى السودان أنتج نتائج سيئة أم طيبة؟ فبينما ذهب أحدهما إلى أن هذا التخفيض كان وبالاً على اقتصاد السودان، ذهب الآخر إلى أن مشكلة السودان تكمن فى أن سعر الصرف لم يخفض بالدرجة اللازمة. وعندما ناقشنا مشاكل الاقتصاد الأردنى ذهب أحد الاقتصاديين الأردنيين البارزين إلى أن سياسة التصحيح فى الأردن قد نجحت نجاحًا كبيرًا، فرد عليه اقتصادى لبنانى بارز أيضًا قائلاً إن الأردن لم تطبق، فى الواقع أية سياسة تصحيحية! نحن إذن لا نستطيع الاتفاق، ليس فقط على تقييم نتائج ما نفعله، بل ولا حتى تحديد الشىء الذى فعلناه.

وقد احتدم النقاش على وجه الخصوص حول سياسة سعر الصرف، فلم نستطع أن نتفق على ما إذا كان الطلب على الواردات فى البلاد العربية، أو فى أى بلد معين منها، مرنًا أم غير مرن، كما اختلفنا حول ما إذا كان يكفى للحكم على فعالية تخفيض سعر الصرف بحث المرونات وحدها أم أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها فى الحسبان. واختلفنا عما إذا كان تخفيض سعر الصرف يضر بالفقراء، كما زعمت أنا، أم ينفعهم، كما زعم اقتصادى كويتى.

أضف إلى ذلك أن البعض ذهب فى البداية إلى أن تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى كفيل بتحقيق التصحيح المطلوب لمسار الاقتصاديات العربية، ثم قيل بعد ذلك أنها لا تكفى، ما لم تقترن بسياسات أخرى فى مجالات أخرى. إذ ما فائدة تخفيض سعر الصرف مثلاً فى ظل اتباع سياسة تضخمية؟. إلخ.

وفى مناقشاتنا لتجارب دول معينة، لم نستطع أن نتفق على ما إذا كان تطبيق

توصيات الصندوق ناجحًا وذا فعالية أو لم يكن . ففيما يتعلق بالمغرب لم نستطع أن نجزم بشىء ، وفيما يتعلق بتركيا قال البعض إن حسن أدائها الاقتصادى فى السنوات الأخيرة كان بسبب تطبيق توصيات الصندوق ، وقال آخرون : بل بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية . بل إننا لم نستطع أن نتفق حتى على ما إذا كانت دولة المغرب قد طبقت بالفعل هذه التوصيات أو لم تطبقها أصلاً !

كان من الطبيعى إذن ، فى ظل الاختلاف الشديد ، أن يحاول بعض المشتركين فى الندوة أن يقدم لنا بعض المعايير ، التى يمكن عن طريقها الوصول إلى الحكم بفاعلية أو عدم فعالية سياسة معينة . فتطوع أحد أكبر الاقتصاديين بصندوق النقد الدولى ، جزاه الله خيراً ، بتقديم أربع طرق قد تمكننا من الوصول إلى هذا الحكم :

الأولى : هى التى يمكن تسميتها بالطريقة التاريخية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة ما ، وبين الحالة قبل تطبيقها ، فإذا كان الأداء الاقتصادى أفضل بعد تطبيقها حكمنا بفاعلية هذه السياسة .

والثانية : هى التى يمكن تسميتها بالطريقة الغائية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما ينبغى أو يرجى تحقيقه .

والثالثة : هى الطريقة التصورية ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما كان سيحدث لولاها .

والرابعة : هى طريقة البدائل ، وهى أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة معينة وبين ما كان سيحدث لو اتبعت سياسة أخرى .

ورغم ترحيبى وسرورى بهذا التحديد المنطقى لمختلف طرق التعامل مع المشكلة التى نحن بصددها ، فقد قلت لنفسى إننا نحن الاقتصاديين علينا أن نعترف قبل كل شىء بأنه لو حدث وسمع عالم طبيعة أو كيمياء بأن الاقتصاديين مازالوا يحاولون أن يكتشفوا ما إذا كان تخفيض سعر الصرف سيزيد الصادرات أم لا ، وأنهم ما زالوا يحاولون تحديد أفضل الطرق للإجابة على هذا السؤال ، لأصابته دهشة عظيمة ، إذ إن وضعنا فى هذا الصدد يشبه وضع عالم الطبيعة لو كان لا يزال لا يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت زيادة درجة الحرارة تحول الماء إلى بخار أم ثلج ، ولا يزال يبحث

عن المنهج الذى يتبعه للوصول إلى إجابة على هذا السؤال . وفضلاً عن ذلك ، فإننا لو تأملنا هذه الطرق الأربع لوجدنا أن طريقتين منها لا يمكن قبولهما على الإطلاق، مع أنهما الطريقتان الأكثر شيوعًا بين الاقتصاديين، وهما اللتان لا يزال يطبقهما الاقتصاديون عندما يحكمون بنجاح وصفة الصندوق فى بلد كتركيا مثلاً، وهما الطريقتان اللتان أسميتهما التاريخية والغائية . أقول إنهما طريقتان لا يمكن قبولهما لأنهما أبعد ما تكونان عن المنهج العلمى، كما أرجو أن يتضح من التشبيه الآتى . لنفرض أننا بصدد امرأة عاقر (وهى هنا تمثل الدولة العربية الراغبة فى تصحيح مسارها الاقتصادى) وأرادت أن تحل مشكلتها وتحقق رغبتها فى أن يكون لها أولاد فذهبت إلى ولى من أولياء الله الصالحين (وهو هنا يمثل صندوق النقد الدولى) فنصحها بأن تأتى بدجاجة سوداء وتذبحها . ولنفرض أنها بعد أن فعلت ذلك رزقت فعلاً بولد . طبقًا للطريقة التاريخية تعتبر الوصفة ناجحة تمامًا، إذ فلنقارن بين حالها قبل ذبح الدجاجة بدون أولاد، وحالها بعد الذبح وعندها ولد . وطبقًا للطريقة الغائية تعتبر الوصفة ناجحة أيضًا وبنسبة ١٠٠٪ ، إذ إن أهدافها قد تحققت بنسبة ١٠٠٪ بعد ذبح الدجاجة .

قال أحد الاقتصاديين الحاضرين بحق :

إنه لا مفر من اتباع الطريقتين الأخريين : وهما المقارنة بما كان سيحدث لو لم تطبق الوصفة، أو بما كان سيحدث لو طبق بديل آخر، كما لو كانت المرأة قد ذهبت إلى ولى آخر من أولياء الله الصالحين . هاتان بالطبع هما الطريقتان اللتان يطبقهما باستمرار عالم الطبيعة أو الكيمياء . ولكن بعض المشتركين فى الندوة أشاروا بحق إلى أن تطبيق هاتين الطريقتين فيما نحن بصدده يكاد يكون مستحيلاً . إذ من يستطيع : أن يقول ما كانت ستصبح عليه حال فرنسا لو كان نابليون قد انتصر فى واترلو؟ .

وهذا ما دفع اقتصاديًا آخر من الحاضرين فى الندوة إلى ما يشبه القول بأنه ليس أمامنا إلا أن نتوكل على الله ونتصرف على النحو الذى يدفعنا إليه شعورنا وإحساسنا دون أن نكون على يقين بنتيجة ما نفعل . ولكن هذا هو بالضبط ما نفعله باستمرار نحن الاقتصاديين، فنحن نتصرف باستمرار لا على أساس من العلم ، بل على أساس من الأيديولوجية، التى تحددها فى النهاية بعض المصالح الذاتية .

وليس فى هذا التصرف على أساس أيديولوجى شىء مستهجن فى حد ذاته ، بالنظر إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، اللهم إلا أنه يسمح لبعض الأقوياء أن يفرضوا مصالحهم الخاصة على الباقين . فإذا عدنا إلى مثل الدجاجة المذبوحة ، نجد أن الذى له مصلحة أكيدة فى استمرار إيمان المرأة العاقر بفاعلية ذبح الدجاجة السوداء هو فى الأساس الشيخ الصالح ، فهو يرفض رفضًا باتًا أن يرد الولادة إلى ظروف خارجية لا علاقة لها بذبح الدجاجة ، أو إلى محض الصدفة ، كما يستهجن بشدة أن تستمع المرأة إلى أية وصفة أخرى ، تمامًا كما يصر صندوق النقد الدولى على تفسير نجاح دولة كتركيا بتطبيق توصيات الصندوق دون أى دليل أكيد على ذلك . وصندوق النقد له مصلحة أكيدة بالطبع فى أن تصدق دول العالم الثالث ذلك . وقد قلت ذلك بالفعل فى تعليق لى قرب نهاية الندوة ، فهمس فى أذنى اقتصادى سودانى قائلاً : ليس الشيخ الصالح وحده هو المستفيد ، بل هناك أيضًا بائع الدجاجة الذى يعمل فى تفاهم تام مع الشيخ !

٧
صندوق النقد الدولى.. وبيع الكلى فى مصر

نشرت مؤخراً بعض الجرائد القومية وجرائد المعارضة على السواء أخباراً عن ظاهرة فظيعة، قيل إنها آخذة فى الانتشار فى مصر، هى ظاهرة «بيع الكلى». فذكرت أن عدداً متزايداً من الفقراء فى مصر يلجأون، بسبب حاجتهم الشديدة إلى المال، إلى بيع إحدى الكليتين لمريض ميسور الحال، يحتاج إلى زراعة كلية جديدة. وذكرت الصحف أن هناك «سوقًا» آخذه فى الاتساع تعقد فيها هذه الصفقات، وينشط فيها الوسطاء والسماسرة، وأن عدد العمليات التى أجريت فى عام ١٩٩١ وحده (طبقًا لجريدة الأهرام فى ٢٩/ ١٢/ ١٩٩١) بلغ ٣٠٠ (ثلاثمائة) عملية جراحية، منها مائة عملية تم فيه بيع الكلى لغير الأقارب، بأسعار تتراوح بين ١٥ ألف جنيه و ٣٠ ألف دولار. وقد نشر أيضًا أن بعض الفقراء الذين يقدمون على بيع الكلى هم من المرضى، أو ممن لهم كلية واحدة أو كلية ضامرة، مما يجعل فقدهم للكلية خطراً محققًا على حياتهم، ولكنهم يقبضون جزءاً من الثمن مقدمًا مما يضطرهم إلى إتمام الصفقة. نشر أيضًا أن كثيرين ممن يقدمون إلى مصر لشراء الكلى هم من العرب الأثرياء، مما رفع سعر الكلية الواحدة فى بعض الأحيان إلى ٣٥ ألف دولار، وأن وجود هذه السوق فى مصر مع توافر الأطباء القادرين على إجراء عملية زرع الكلى، أدى إلى قدوم أعداد من فقراء نيجيريا والسودان والصومال لبيع الكلى للمرضى، وكثير منهم ينزل فى فنادق فى ميدان العتبة.

كان من الصعب علىّ أن أقرأ هذا الكلام دون أن أتذكر صندوق النقد الدولى وأنصار الحرية الاقتصادية فى مصر، الذين يرفعون شعار «إطلاق الحرية لقوى السوق»، وعدم التدخل فى قوى العرض والطلب، وإطلاق الحرية الكاملة للمستهلك والمنتج على السواء. فها هى ذى سوق يحكمها العرض والطلب، وتطلق فيها حرية المستهلك والمنتج، ويتحدد فيها السعر بحرية دون تدخل من الدولة، ويستفيد فيها البائع من تنافس المشترين ذوى القوى الشرائية العالية، ويستفيد المشترى من تنافس البائعين القادمين من مختلف الدول الأفريقية. وسألت

نفسى عما يمكن أن يكون موقف صندوق النقد الدولى من هذه السوق؟ فإذا قال الصندوق بعدم التدخل فأظن أن هذا جدير بأن يجعلنا نقطع علاقتنا بالصندوق فوراً، وإذا قال بأن على الدولة أن تتدخل لمنع هذه الظاهرة غير الإنسانية، أفلا يكون بهذا قد اعترف ضمنًا بأن الزعم بقدسية قوى السوق هو محل نظر، ويحتمل الاستثناء؟ فإذا كان الاستثناء جائزاً وواجبًا، فما هو المعيار الواجب الاتباع للتمييز بين ما يجوز منعه وما لا يجوز؟

إن سوق بيع الكلى ليست فى الواقع إلا مثالاً صارخًا، ومتطرفًا، لحقيقة قائمة دائمًا ولكنها لا تظهر عادة بهذه الدرجة من الوضوح. وإذا كان من الواضح وضوح الشمس أن الدولة يجب أن تتدخل لمنع بيع الكلى، فإن تدخل الدولة واجب أيضًا فى حالات أخرى كثيرة، وإن لم تبلغ فى وضوحها وفظاعتها ما بلغه قيام شخص ببيع جزء من جسمه لآخر. إن ظاهرة بيع الكلى ليست إلا الحالة القصوى التى تدل بسبب تطرفها، على فساد التعميمات والافتراضات التى تقوم عليها فلسفة الحرية الاقتصادية.

من بين هذه الافتراضات التى تقوم عليها الدعوة إلى الحرية الاقتصادية أن الشخص الفقير هو فى الأساس شخص فاشل ساقط الهمة، كسول أو مهمل، ومن ثم فهو يستحق ما أصابه من فقر، وأن الثرى هو فى الأساس شخص ناجح لأنه يستحق النجاح بسبب طموحه أو مثابرته أو جده واجتهاده، أو ما يتمتع به من جرأة واستعداد للمغامرة.. إلخ. كان دعاة الحرية الاقتصادية يعبرون عن هذا الافتراض على استحياء فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التالى، ثم بلغت الجرأة فى التعبير عنه أقصاها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد أنصار ما سمى «بالداروينية الاجتماعية» التى طبقت نظرية «البقاء للأصلح» التى قال بها داروين فى علم الأحياء، على المجتمع الإنسانى، وأدخلوها علم الاجتماع، فإذا بالأصلح الآن هو «الثرى» الذى بقى واستمر فى الحياة لأنه هو الأصلح، بينما يموت الفقير وأولاده جوعًا لأنهم هم الفاشلون الجديرون بالانقراض. ثم خفت حدة التعبير عن هذا الافتراض طوال النصف الأول من القرن العشرين مع نمو النزعات الاشتراكية، ولكنه عاد ليسفر عن وجهه الكريه مرة أخرى على يد ميلتون فريدمان وأتباعه الذين

يتكلمون الآن وكأن الفقراء فقراء، لأنهم يستحقون الفقر، والأغنياء أغنياء لأنهم يستحقون الغنى.

والواقع أن التيار الأساسى فى الثقافة الأمريكية ووسائل الإعلام هناك، كان ولا يزال يعمل باستمرار على ترسيخ هذا الاعتقاد وتثبيته فى نفوس الأمريكيين، حتى ساد شعور عام لدى فقراء الأمريكيين بأنهم يستحقون فى الحقيقة ما هم فيه من فقر، وأن النظام الأمريكى هو فى الأساس نظام عادل، يكافئ المستحق بالثراء، ويعاقب غير المستحق بالفقر. فلم يعد الفقير يلوم غير نفسه، بل وأصبح ينفر بشدة من إلقاء اللوم على المجتمع أو الدولة، ولو أدى ذلك به إلى شعور قاتل بالإحباط والقنوط، إلى حد الاستسلام للخمر أو المخدرات أو إلى الانتحار.. إلخ.

يتبع هذا الافتراض افتراض آخر مؤداه أن تدخل الدولة لصالح الفقراء لن ينتج عنه إلا زيادة الكسول كسلا، وزوال أى احتمال لأن يبذل الفقير الجهد لتحسين حاله، بل إن عقاب الفقير بتخفيض أجره وتجويعه هو الأمل الوحيد فى أن يفيق لنفسه، ويستيقظ، ويبذل الجهد للخروج من محنته.

من الافتراضات الأخرى التى تقوم عليها دعوة الحرية الاقتصادية أنه لا يعرف أحد مصلحة شخص أكثر مما يعرفها هذا الشخص نفسه، وأن أى ادعاء من جانب الدولة بأنها تعرف مصلحة الناس أكثر مما يعرفها الناس أنفسهم هو ادعاء باطل. فلنترك إذن المستهلكين يختارون ما يريدون استهلاكه فهم أعرف بما يحقق لهم أكبر منفعة، ولنترك البائعين يبيعون ما يريدون بيعه، فهم أعرف بما يحقق لهم أقصى ربح، ولنترك الطرفين يعقدان ما يريدان عقده من صفقات، إذ سيصلان فى النهاية إلى ما فيه مصلحة الجميع.

أضف إلى هذا، ذلك الافتراض الشهير بأن ترك الأسعار حرة تتحدد بقوى العرض والطلب، من شأنه تحقيق «التوزيع الأمثل للموارد». فارتفاع السعر، بسبب زيادة الطلب، سيحفز أصحاب الموارد (أو عناصر الإنتاج) على الاتجاه إلى تلك الفروع من الإنتاج التى يطلبها (ويحتاجها) الناس، وأى توزيع للموارد أفضل من هذا؟ وأخيراً يقول لك الاقتصادى المؤمن بالحرية الاقتصادية: ولكن فلنفرض

أن توزيع الدخل سيىء أو غير عادل، إن الطريقة المثلى لتصحيح ذلك ليس التدخل في الأسعار، بل تصحيح توزيع الدخل عن طريق الضرائب أو الإنفاق الحكومى. ولكن سواء قررت أن تفعل ذلك أو ألا تفعله فحذار من المساس بنظام الأسعار، بل إن ترك الأسعار حرة قد يحقق هدفك الأصلى وهو تقريب الفوارق بين الدخول، وذلك بطريقة عجيبة قد لا تخطر ببالك لأول وهلة. فترك الأسعار حرة، وترك المنتجين والمستهلكين أحراراً، سيشجع على الاستثمار، وهذا ينمى الإنتاج، وهذا يزيد الطلب على العمال، وهذا يزيد أجورهم، فيعم الرخاء الجميع، ولا يكون هناك أى داع لأن تقوم بعمل أى شىء لصالح الفقراء، إذ لن يكون هناك فقراء.

كل هذا كلام قديم طالما تعلمناه فى كتب مبادئ الاقتصاد، ولكنه لازال يشكل العقيدة الأساسية لدى دعاة الحرية الاقتصادية، وعادوا يكررونه بطريقة مملة منذ أواخر السبعينيات، عندما رفع شعار الخصخصة وبيع القطاع العام على نطاق العالم بأسره. وألقى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بثقلهما فى هذه الحملة الكاسحة لتقليص دور الدولة فى الاقتصاد، فى أى بلد تربطهما به أية صلة.

والآن فلنطبق كل هذه الافتراضات على سوق بيع الكلى، لنتبين مدى حماقتها. طبقًا لهذه الافتراضات: الرجل الفقير الذى جاء يعرض إحدى كليتيه للبيع، هو شخص فاشل ساقط الهمة، أدى به كسله أو سقوط همته إلى الفقر المدقع. وهو بدلا من أن يبحث لنفسه عن عمل منتج، وإن كان به بعض المشقة، يفضل أن يأتى إلى ميدان العتبة ويجلس على الرصيف فى انتظار بيع إحدى كليتيه. والثرى العربى الذى أتى من الخليج لشراء كلية جديدة، هو رجل ناجح طموح مغامر، أدى به نشاطه وطموحه واستعداده للمغامرة، إلى ما فيه من ثراء، مما سمح له، إذا تعطلت إحدى كليتيه، بشراء كلية أخرى جديدة.

وإذا خطر للدولة أن تتدخل لوضع حد لهذه الظاهرة، ظاهرة بيع الكلى، بأن توفر وظائف مثلا لهؤلاء الذين يعرضون أنفسهم للبيع، حتى ولو كانت وظائف قليلة أو عديمة الإنتاجية، لمجرد أن تحميهم من هذا المصير البائس، فإن هذا من شأنه تضخيم الجهاز الحكومى بأعداد زائدة عن الحاجة من المتبطلين بطالة مقنعة، مما يضر بمعدل نمو الناتج القومى ويزيد من عجز الميزانية. وبيع الكلى شىء أهون من

انخفاض معدل نمو الناتج القومى ومن عجز الميزانية . ذلك أن منظر الناس وهم يهيمون على وجوههم فى ميدان العتبة يعرضون الكلى للبيع ، سوف يؤدى فى المدى الطويل إلى حفز الناس على بذل مزيد من الجهد فى البحث عن فرص عمل منتجة ، أو سوف يؤدى إلى تخفيض الأجور إلى درجة تحفز المستثمرين ، المصريين والأجانب ، على توظيفهم وخلق فرص جديدة للعمل ، ومن ثم تنتهى ظاهرة بيع الكلى فى المدى الطويل . فإذا أصر الناس مع ذلك على الخروج إلى العتبة لبيع كليتهم ، فلابد أن هذا ، لسبب أو لآخر ، فى صالحهم ، إذ لا يعرف مصلحة الشخص أحد مثلما يعرفها هذا الشخص نفسه ، ومن ثم من الحماقة التدخل بتقييد حريتهم ، تمامًا كما أن من الحماقة التدخل لمنع أفلام العنف والجريمة والجنس المستوردة ، مادام هذا هو ما يريد الناس التفرج عليه .

وعلى أية حال ، فإن ترك سوق الكلى حرة ، والسماح للأثرياء العرب بالقدوم لشراء الكلى فى مصر ، من شأنه أن يرفع سعر الكلى إلى الحد الذى قد يؤدى فى النهاية إلى حفز المنتجين على إنتاج المزيد منها ، أو إذا تعذر ذلك ، قد يؤدى إلى مزيد من الحرص من جانب الأثرياء العرب على صحتهم ، فيراعون درجة أكبر من الحيطة فيما يأكلون ويشربون ، تجنبًا للاضطرار إلى شراء كلى جديدة بأسعار بالغة الارتفاع ، فتصح أبدانهم وتسلم كليتهم ولا يحتاجون إلى القدوم إلى مصر أو غيرها لشراء الكلى ، فتختفى هذه السوق من تلقاء نفسها ، دون حاجة إلى أى تدخل من الدولة ، تمامًا كما أن رفع أسعار المنسوجات الشعبية أو ترك سوق المساكن حرة ، سوف يشجع المنتجين على مزيد من إنتاج هذا النوع من المنسوجات ويوفر شقة مناسبة بسعر مناسب لكل شاب راغب فى الزواج ، دون حاجة لتدخل الدولة بإنتاج المنسوجات الزهيدة السعر أو بناء المساكن الشعبية ، وإن كان هذا لم يحدث بعد فى مصر بعد نحو عشرين عامًا من الانفتاح .

وعلى كل حال ، إذا كانت ظاهرة بيع الكلى لا تعجبك ، فعلاجها لا يكون بمنعها ، بل بإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء . فلتفرض الضرائب إذا شئت على الأغنياء الذين يريدون شراء الكلى ، ولترفع دخول الفقراء الذين يعرضون أجسامهم للبيع . فالطريقة المثلى لإصلاح توزيع الدخل ليست التدخل فى الأسعار

بل السياسة المالية، أى نظام الضرائب والإنفاق الحكومى. فإذا تبين لك أن الحكومة لسبب أو آخر، سياسى أو اجتماعى أو إدارى، داخلى أو خارجى، لا تستطيع أو لا ترغب فى استخدام السياسة الضريبية أو الإنفاق الحكومى لتخفيض الفوارق بين الطبقات (كما لو كان هذا سيغضب صندوق النقد الدولى أو يصرف المستثمر الأجنبى عن الاستثمار فى مصر) فليس أمامك إلا الصبر، والأمل فى أن يزداد الغنى غنى، بعد أن أجريت له عملية زرع الكلى، فيزيد استثماراته فى مصر، فيزيد الطلب على العمال، فترتفع الأجور، فيتحسن حال الفقراء، فلا يضطر أحد منهم بعد ذلك إلى بيع كليته.

قد يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، وكثير من الصبر. فإذا لم تستطع الانتظار، أو كان صبرك قد نفد، فما عليك إلا أن تضرب عرض الحائط بتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وتفرق بالقوة بين المشترين والبائعين فى هذه السوق التى عادت بنا إلى عهد الرقيق، أو إلى ما هو أسوأ منه.

٨

اقتصاديات شهر رمضان..

لو زارنا خلال هذا الشهر زائر من المريخ أو القمر، وسأل عن عادات بلادنا وتقاليدنا، سيقال له إنه تصادف أن زارنا فى شهر يسمى شهر رمضان، وإن لهذا الشهر قيمة عظمى ومغزى عميقًا هو أن الناس فيه يمتنعون عن الأكل والشراب بين بزوغ أول ضوء للشمس وغروبها، وأن هذا الصوم قد شرع لتحقيق أهداف سامية كثيرة من بينها تعويد الإنسان على ضبط النفس والتحكم فى شهواته، وصرف الذهن عن التفكير فى حاجات البدن وملذاته، والانصراف عن ذلك إلى الاهتمام بالروحانيات، فضلاً عن الأمل فى أن يشعر الصائم بالتعاطف مع الفقراء والمساكين، إذ يجرب مثلهم، ولو لمدة شهر واحد فى العام، ألم الجوع ومشقة الحرمان. وهذا الزائر القادم إلينا من المريخ أو القمر لابد أن يعتريه العجب الشديد إذا عاش معنا خلال هذا الشهر، ورأى المحلات التى تبيع المأكولات مكتظة بالسلع الغذائية ومختلف أنواع المشروبات، اكتظاظاً يزيد بشدة عن اكتظاظها بها قبل شهر الصوم وبعده، بل وظهور أنواع من المأكولات والمشروبات التى لا تؤكل وتشرب إلا فى هذا الشهر. فإذا تصادف أن اطلع هذا الزائر على صحفنا ومجلاتنا وسمع بعض برامجنا التليفزيونية فلابد أن دهشته ستتضاعف، إذ يجد هذه الصحف والبرامج تتنافس فى إرشاد القارئ أو المشاهد إلى ألذ وجبات شهر الصوم، وامتيازها عن غيرها، وطريقة طهيها.. إلخ.

قد يقول هذا الزائر لنفسه إن الأمر قد لا يعدو أن الصائم إذا لم يستطع السيطرة على نفسه وتوجيه ذهنه إلى الروحانيات، فإنه قد يفكر فى الطعام أكثر مما كان يفكر فيه قبل شهر رمضان، اشتياقا إليه، وقد حرم منه طوال النهار. ولكن من المؤكد (هكذا قد يقول الزائر لنفسه) أن إجمالى الاستهلاك من الغذاء فى رمضان سوف يكون أقل منه فى سائر شهور السنة إذ إن الوقت المتاح لاستهلاك الغذاء فى رمضان أقل منه فى غيره وهو مقصور على أية حال على فترة الليل التى ينقضى أغلبها فى النوم. لابد أن المشكلة الاقتصادية ستخف حدتها فى رمضان: استهلاك أقل

وادخار أكثر وعبء أخف بكثير على ميزان المدفوعات، إذ لابد أن استيراد المواد الغذائية سوف يقل بشدة فى رمضان عن مستواه قبل رمضان وبعده. بل وربما استطاعت الدولة المتورطة فى الديون أن تستغل هذا الشهر فى تسديد ديونها التى تفاقمت بسبب ارتفاع استهلاكها من الغذاء وغيره فى غير رمضان من شهور السنة. ولكن هذا الزائر سوف يصاب للأسف بخيبة أمل عظيمة عندما يقال له إن استهلاك الغذاء يزيد أضعافا مضاعفة فى شهر رمضان. فهو سيكتشف، إذا قُدّر له أن يقضى معنا الشهر بأكمله، أن استهلاك الياميش والمكسرات والبلح يتضاعف فى الأيام الأولى من الشهر، واستهلاك اللحوم والدقيق والأرز والسكر يزداد بشدة فى أواسط الشهر، أما استهلاك الأسماك فيرتفع معدله ارتفاعًا ملحوظًا قرب نهاية رمضان واستعدادًا للعيد.

أما ميزان المدفوعات فإنه يتحمل أعباء جديدة ثقيلة خلال هذا الشهر، إذ إن الدول التى لا تنتج الياميش (أى الفواكه المجففة) والمكسرات، وهى معظم البلاد العربية، تضطر إلى استيراد كميات كثيرة منها من الخارج، حتى قدرت قيمة ما تستورده مصر خلال هذا الشهر، أو استعدادا له، من الياميش وحده بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، ذلك أن معظم صائمى رمضان لا يتصورون هذا الشهر بدون شرب قمر الدين وأكل البندق واللوز وعين الجمل، بمجرد حلول موعد أذان المغرب أو بعد الإفطار مباشرة، الأمر الذى يجعل وزراء المالية يشعرون بقلق خاص عندما يقترب موعد شهر رمضان، ويجرون هلعا إلى رئيس الوزراء طالبين منه توفير اعتمادات إضافية لمواجهة أعباء الاستهلاك الإضافى.

من المدهش إذن أن هذا الشهر الكريم، الذى كان من الممكن أن يكون فرصة رائعة لحل مشاكلنا الاقتصادية، قد تحول على أيدينا، بسبب سوء تصرفنا، وابتعادنا أكثر فأكثر عن الأهداف الأصلية منه، إلى سبب جديد يضاف إلى الأسباب القديمة لمتاعبنا الاقتصادية[1].

---

(١) كتب فى فبراير ١٩٩٣.

الفصل الثامن

ثقافة...

١

مثقفو القاهرة.. وحكماء شارونة

أما مثقفو القاهرة، الذين أعنيهم هنا، فنحن نعرفهم جيداً، إنهم رجال واسعو الثقافة قضوا جزءاً من حياتهم فى بلد متقدم مثل لندن أو باريس أو لوس أنجلوس، وعادوا ليشتغلوا بالتدريس فى الجامعة، أو فى أحد مراكز البحوث، ويكتبون من حين لآخر فى الصحف والمجلات المصرية والعربية. إن عنصراً أساسيًا من عناصر تكوينهم العقلى والنفسى هو معرفتهم وإتقانهم لإحدى اللغات الأجنبية، هى الإنجليزية فى معظم الأحوال، وإقامتهم بضع سنوات من أهم فترات العمر، فى الخارج. فمنذ هذا الوقت وهم يعيشون بجزء منهم فى مصر وبالجزء الآخر فى الخارج. وليس هناك كثير من المبالغة فى القول بأن معظم ما حققوه من تميز عن بقية المصريين، سواء فى مستوى المعيشة المادى، أو المركز الاجتماعى والوظيفى، يرجع إلى هذه الحقيقة البسيطة: معرفتهم وإتقانهم للغة أجنبية لدولة متقدمة. فهم بهذا يحققون تميزاً عن بقية المصريين يمكن أن يستمر طول العمر: يقرأون مالا يستطيع بقية المصريين قراءته من كتب ومجلات وصحف، ويسمعون عن آخر ما صدر من نظريات، أو على الأقل عن أسمائها وأسماء القائلين بها، ويعرفون عن طريقها ما يحدث فى العالم قبل أن يعرفه غيرهم، ويقابلون الأجانب ويحادثونهم، والسخيف منهم يستطيع أن يضلل بقية المصرين بإدخال كلمة أجنبية فى كلامه وكتاباته كل سطر أو سطرين، ولو كانت لا تؤدى أى غرض على الإطلاق إلا أن يعلن بها للجميع أنه يستطيع فك طلاسم لا يستطيعون هم فهمها، أو يترجم

المصطلحات الأجنبية بكلمات عربية ثقيلة غير مفهومة. على أن هذه الفئة الأخيرة، والحق يقال، أقلية نادرة. فمعظم مثقفي القاهرة لا يصلون في سخافتهم إلى هذا الحد، ولا يستخدمون معرفتهم باللغة الأجنبية هذا الاستخدام الأحمق.

هؤلاء المثقفون، فضلاً عن ذلك، يحبون مصر حبّا جمّا، ولكنه حب لا يخلو من غرابة، إذ إنهم يحبون «مصر بصفة عامة» وعلى نحو بالغ التجريد، بل يمكن القول دون خطأ كبير، أن مثقفي القاهرة يحبون مصر أكثر مما يحبون المصريين. فهم دائمو التغني بمصر كوطن، وفي نفس الوقت دائمو الانتقاد للمصريين كشعب. وكل فضائل المصريين تتحول في كتاباتهم إلى رذائل، والمصري لا يبدو وكأنه يعجبهم في شيء، بل على العكس يجب «تجديده». فالقيم القديمة يجب أن يحل محلها قيم جديدة، بل ويا حبذا لو تمت «إعادة بناء الإنسان المصري» بما يتفق مع نموذج مثالي في أذهانهم لابد أن يكون قد تكون من الكتب التي قرأوها بلغة أجنبية. والأديب أو الفنان الكبير لا يحظى منهم باهتمام كبير حتى يحصل على اعتراف أو جائزة من هيئة أجنبية. والأعمال الأدبية لا قيمة لها إلا إذا ترجمت. والمهم في الفيلم السينمائي ليس هو قيمته الفنية والاجتماعية بل ما قد يقوله عنا بسببه المتفرجون الأجانب.

على أن واجب الإنصاف يقتضي منا القول بأن ضعف محبة مثقفي القاهرة للمصريين لا يرجع إلى عداء متأصل في النفس للشعب الذي ينتسبون إليه، بل يرجع في جزء كبير منه إلى قلة المعرفة أو إلى مجرد النسيان لأصولهم وجذورهم. فمثقفو القاهرة، منذ عودتهم من الخارج على الأقل، تقتصر تحركاتهم على طرق محدودة داخل القاهرة، أو بين القاهرة والإسكندرية، أو بين هاتين المدينتين والشاطئ الشمالي كالعجمي ومراقيا، ومن ثم فالذي يقرأ ما يكتبه مثقفو القاهرة من مقالات أو يسمع ما يقولونه في الندوات والمؤتمرات، أو في التليفزيون والإذاعة، يظن أن المنيا أو سوهاج أو مغاغة لا وجود لها، أي أسماء لأماكن وهمية، أما أسيوط والفيوم فلا تأتي أخبارهما إلا عندما تقع أحداث تقلق القاهرة، كتلك المسماة بالفتنة الطائفية، أو عندما يريد المحافظ أن يلفت نظر القاهرة إلى منجزاته أملاً في ترقية أو طمعًا في نقل.

والآن فإنى أريد أن أعترف للقارئ بأننى، كواحد من مثقفى القاهرة، أعانى من درجة من الجهل بما يجرى خارج القاهرة والإسكندرية، خطيرة ومخجلة. ولهذا السبب، ما أن تلقيت منذ أيام قليلة دعوة كريمة من إحدى الهيئات التى تشتغل فى حقل التنمية بالصعيد، وتقوم بجهد نبيل من أجل الجمع بين المسلمين والأقباط فى مشروعات تستهدف النهوض بقرى الصعيد المجهولة من السلطات والمثقفين فى القاهرة، سواء فى مشروعات محو الأمية أو رفع مستوى الصحة أو إنشاء صناعات صغيرة أو تنظيم الأسرة.. إلخ، ما أن تلقيت من هذه الهيئة دعوة لقضاء يومين فى شارونة (وهى قرية من قرى محافظة المنيا، مركز مغاغة) حتى قبلت فرحًا مسرورًا، خاصة أن الدعوة جاءت فى أعقاب حوادث صنبو وديروط، فوجدت أن هذه الزيارة قد تساعدنى فى فهم أمور لم أكن أفهمها، وقد تلقى ضوءًا على حقيقة ما يسمى «بالفتنة الطائفية».

كنت واحدًا من المدعوين من مثقفى القاهرة، وكنا كلنا تقريبًا نعانى من هذه الدرجة العالية من الجهل بما يدور خارج القاهرة والإسكندرية، ولهذا كانت التجربة مثيرة للغاية. جلسنا فى صالة كبيرة مع ما لا يقل عن خمسين أو ستين من فلاحى شارونة، نستمع إلى تصورهم الخاص لمشكلاتهم، وما يرغبون رغبة عارمة فى أن يوصله مثقفو القاهرة لأسماع الحكومة، خاصة أن معظم المثقفين القادمين كانوا من ذوى الاتصال الوثيق بالصحافة. كان المفروض أن تستغرق الجلسة ساعة فاستمرت أربع ساعات، نسينا خلالها مواعيد الأكل والشرب، وليس من الصعب تفسير ذلك: مثقفون قاهريون يعرفون كل ما يدور فى لوس أنجلوس ولندن وموسكو، ولكنهم يجلسون الآن لمناقشة فلاحين مصريين لا يقابلونهم إلا لمامًا، وجهًا لوجه.

كان أول ما استرعى انتباهى هو وجوه الفلاحين من كبار السن، وما ارتسم عليها من تعبيرات، وهم يستمعون إلينا حين نتكلم. إنهم بالطبع غاية فى الأدب وحسن الضيافة، ولكنك تستطيع أن تلمح ما يشبه ابتسامة السخرية التى يحاولون إخفاءها. ربما كنت أرى فقط ما يدور بنفسى دون أن يكون له وجود فى الحقيقة، ولكنى رأيتهم يطأطئون الرأس أحيانًا لإخفاء ما اعتقدت أنه استسخاف لما نقول،

أو ينظرون إلينا بدهشة لا يمكن إخفاؤها إزاء ما يتضمنه حديثنا من كلام بعضه فارغ.

الذى أذهلنى أكثر ولازلت أجد صعوبة فى تصديقه، هو ما اتسم به جميع فلاحى شارونة الذين طلبوا أن يتحدثوا وتحدثوا بالفعل، وهم كثيرون، من فصاحة منقطعة النظير. إنهم طبعًا يبدأون كلامهم بعبارات الترحيب المألوفة، وبعض عبارات المجاملة، ولكنهم أولاً لا يطيلون فى هذا كما يطيل مثقفو القاهرة عندما يستقبلون رئيسًا فى مجلس الشعب، أو يحتفلون بمرور عشر سنوات على تولى الرئيس للحكم، فمجاملتهم لنا كانت مقبولة تمامًا ولم تدم دقيقة واحدة أكثر من اللازم. بل إن حديثهم كله، الذى يفوهون به بفصاحة وقوة وثقة بالنفس، وبدون الاستعانة بورقة وقلم مثلنا، كان مرتبًا ومختصراً وواضحًا، وهم يعرفون بالضبط متى يتوقفون عن الكلام متى عبروا عما جاءوا للتعبير عنه (وهو أيضًا شىء نادر فى القاهرة). كان من الطبيعى أن يذكرنى هذا بأن شارونة هى القرية التى أنجبت لويس عوض، الرجل الفصيح الذى أصبح حجة فى الأدب الإنجليزى، ويعرف عن شعراء الإنجليز أكثر مما يعرفه الإنجليز أنفسهم، وظل مع ذلك فلاحًا حتى آخر يوم فى حياته، ترتسم على وجهه نفس الابتسامة الطيبة التى تجمع بين منتهى الذكاء ومنتهى المكر، ولم يفقد قط شكه وريبته فى مثقفى القاهرة.

ما الذى جاء هؤلاء الفلاحون لقوله؟ كانوا يعرفون جيداً من نحن: مثقفون من القاهرة أهم ميزة فينا (أو لعلها ميزتنا الوحيدة) أننا قريبون من مركز السلطة فى القاهرة، هذا المركز الذى يصدر القرارات الخاصة بتعبيد طريق أو إدخال تليفون أو إصلاح مصرف أو بناء معهد أزهرى. وهذا هو كل ما يقلقهم. الطريق الذى يصل بين شارونة وبين طريق القاهرة - الصعيد والواقع شرقى النيل، غير معبد، وهو طريق حيوى للغاية بالنسبة لأهل شارونة لأن الطريق الآخر وخط السكة الحديدية يقعان غربىّ النيل، ومن ثم يفصلهما عن شارونة نهر النيل، أو بتعبيرهم هم «عائق مائى». أضف إلى ذلك أن كابينة التليفونات التى تصل شارونة بالحضارة، وبسيارة الإسعاف، وأصحاب الأمر والنهى فى القاهرة، دائمة التعطل، فلا تستطيع شارونة خلال معظم ساعات الليل أو النهار الاتصال بمغاغة لترسل إليها من ينقذ مريضا أو

جريحًا. الأمر فى يد وزير المواصلات، والرجاء من مثقفى القاهرة أن يشرحوا له الأمر ويلحوا عليه فى تنفيذه. ويريدون أيضا توسيع المعهد الدينى التابع للأزهر، وإنشاء مصرف لإنقاذ مئات الأفدنة من الملوحة. المسألة ليست إذن مسألة رأسمالية أو اشتراكية، كما يصورها مثقفو القاهرة، وليست قضية قطاع عام أم تخصيصية (أم هى خصخصة طبقًا لآخر نتائج مناقشات مثقفى القاهرة؟) بل المسألة أبسط من ذلك بكثير: أن تقوم الحكومة بأبسط واجباتها التى اتفق عليها الناس، الرأسماليون والاشتراكيون منذ عهد طويل، بما فيهم أبو الفكر الرأسمالى نفسه، آدم سميث: تعبيد طريق وشق مصرف وإصلاح تليفون وتوسيع معهد أزهرى، وبعد هذا فلنترك الناس يستثمرون أو فلتستثمر الحكومة بنفسها، ولكن لا يمكن أن تهمل الحكومة أبسط واجباتها التى استحقت من أجلها وصف «حكومة».

قام شاب من شباب شارونة، تخرج بتقدير جيد من كلية الحقوق، وقدم أوراقه لامتحان التعيين فى النيابة. قال إنه يخشى ألا يكون الاختيار عادلاً، وهو على أى حال قاعد ينتظر، فلما قال له أحدنا ولماذا تنتظر ولم لا تبدأ فى تنفيذ مشروع خاص دون انتظار التعيين فى الحكومة؟ قام شاب آخر وحكى لنا تجربته هو وبعض شباب من شارونة أرادوا إقامة مشروع لإنتاج بعض منتجات الفواكه من مربات وعصير. باع أحدهم قطعة أرض كان يملكها، وآخر باع بعض الحلى الذهبية، ولكنهم لم يستطيعوا جمع رأس المال الكافى، فلجأوا إلى البنك الأهلى للاقتراض، فطالبهم بعشرين فى المائة كسعر فائدة غير ٢٪ مصاريف إدارية. وتساءل الشاب بحرارة عما يمكن أن ينتظر من شباب لديه كل الاستعداد للاعتماد على النفس، وأن ينتج ويصنع ويصدر، إذا لم تقم الحكومة بتقديم أبسط أنواع المساعدة له، وهى ألا تعامله معاملة المرابين؟ المثقفون القاهريون يتغنون بتجربة كوريا فى التصنيع والتصدير، ترديداً لكلام مثقفى البنك الدولى والصندوق، ولكن تجربة هذا الشاب تتحداهم وتطالبهم بأن يقولوا له الحقيقة عن الدور الذى قامت به الحكومة فى كوريا نفسها لمساعدة النشاط الخاص ودعمه، هذا الدور الذى يتعمد رجال البنك الدولى والصندوق ألا يذكروه.

وصلنا إلى المنيا وعبرنا النيل على الكوبرى الجميل، ورأينا كورنيش المنيا البديع

الذى بناه محافظ عظيم فى الستينيات قيل إن أهل المنيا مازالوا يتغنون بالثناء عليه كلما تمشوا أو جلسوا فى المنتزه الرائع الذى أقامه على طول الشاطئ، وكلما رأوا أطفالهم يلعبون فيه ويتنفسون هواء نقيًا. ولكن ما أن دخلنا المدينة حتى رأينا فى منتصف الشارع الرئيسى أحواضًا قبيحة للزرع، لم يتم بناؤها ولا فائدة منها، خاصة وإن الشوارع الداخلية فى المدينة فى حاجة إلى عناية عاجلة. قال لى واحد من شباب المنيا إن لهذه الأحواض قصة. فالسبب فى الشروع فى بنائها منذ أيام قليلة ثم تركها دون أن تتم، هو أنه أثناء زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للصعيد، جاءت إشارة عاجلة لمحافظة المنيا بأن الرئيس سيمر بالمنيا فى طريق عودته، فكان أعظم ما تفتق عنه ذهن المسئولين فى المحافظة هو إقامة هذه الأحواض فى وسط الشارع الذى سيمر منه موكب الرئيس. ولكن إشارة عاجلة أخرى جاءت بأن الرئيس لن يمر بالمنيا، فتركت أحواض الزرع دون إتمام.

قلت لنفسى إنه ليس هناك حل لمشكلة كابينة التليفونات بشارونة إلا هذا: أن ترسل إشارة إلى مغاغة بأن الرئيس سيمر بشارونة فى طريق عودته. فإذا تعذر ذلك فليختلق المسلمون والأقباط فتنة طائفية موهومة فى شارونة، ولو لبضع ساعات قليلة، تكفى لأن تهب المحافظة وسلطات الأمن مذعورة لتشرع فى تحسين وسائل اتصالها التليفونى بشارونة، ما دام الأمر قد وصل إلى حد تهديد أمن القاهرة.

وما دمنا بصدد الحديث عن الفتنة الطائفية فسأذكر للقارئ ما دار بشأنها من حديث بين مثقفى القاهرة وفلاحى شارونة. وجه أحد المثقفين سؤالاً عن حال الفتنة الطائفية فى شارونة، فرد عليه أحد الفلاحين المسلمين مندهشًا، قائلاً إن شارونة لا تعرف مثل هذا الكلام الفارغ. ثم تكلم فلاح قبطى وأكد نفس المعنى، وهنا فقط عرفنا من هو المسلم ومن هو القبطى من الفلاحين. ثم أخطأ المثقف القاهرى بالسؤال عن السبب فى عدم وجود فتنة طائفية فى شارونة، مدفوعًا بحسن نية ورغبة فى فهم أسباب الفتنة فى أماكن أخرى عن طريق فهم أسباب عدم وجودها فى شارونة. وهنا هب أحد الفلاحين غاضبًا، لا أعرف ما إذا كان مسلمًا أم قبطيًا، ووبخ المثقف القاهرى على سؤاله قائلاً:

«هل يسأل العقلاء لماذا هم عقلاء أم يسأل المجانين عن جنونهم؟ دعونا من هذا

الأمر ولنتكلم فيما ينفع الناس»، وكان يقصد بما ينفع الناس تعبيد الطريق، وإصلاح كابينة التليفونات، وإقامة المصرف، وتوسيع المعهد الأزهرى.

مرة أخرى يثبت مثقفو القاهرة أنهم لا يتعاملون مع بشر بل مع مصنفات عقلية، والإصلاح عندهم مهم، ولكن الأهم منه هو الكتابة عنه، والفلاح المصرى يعيش ويموت وهو يعرف جيداً أنه لا يبقى فى الأرض إلا ما ينفع الناس.

٢

دليل الرجل الذكى إلى..
فن إمساك العصا من الوسط

من أسوأ من صادفت من المثقفين الذين يشاركون فى الكتابة فى الأمور العامة، وفى التعليق على ما يجرى من أحداث، نوع يتمتع بدرجة عالية من الذكاء، كما أنه بالغ الطموح. يدركون بذكائهم سوء الحال وشيوع السخط، كما يعترفون فى قرارة أنفسهم بإخلاص المعارضين ورغبتهم الحقيقية فى الإصلاح، ويعرفون أن معظم المعارضين لن ينجح المال أو المنصب فى رشوتهم، وأنهم لا يبيعون راحة ضميرهم بأى ثمن، ولكنهم أيضًا، بطبعهم، قليلو الثقة بالناس وشديدو الاحتقار للجمهور، وشديدو العجلة. فهم قليلو الأمل فى أن تنصلح الأحوال بسرعة بحيث ينالون ما يؤهلهم له ذكاؤهم من مناصب ومسئوليات. وربما مر عليهم فى الماضى زمن لم يجلب لهم فيه ذكاؤهم ونشاطهم إلا الحسرة، فآلوا على أنفسهم ألا يعيدوا الكرة وألا يلدغوا من الجحر مرتين، فعزموا على استخدام ذكائهم بما يعود عليهم بالنفع، والنفع السريع.

وهم يحتقرون الجمهور وبسطاء الناس؛ لسبب بسيط، هو أن الجمهور يبدو وكأنه لا يمنح ولا يمنع، على الأقل فى المدى القصير والمتوسط. وهم بسبب إفراط طموحهم وتعجلهم غير قادرين على الانتظار، ومنهم من نشأ، هو نفسه، من بين هؤلاء البسطاء، ولكن ذكاءه ونشاطه أعطياه من الفرص ما تميز به عنهم، فإذا هو الآن قادر على مجالسة الكبراء والعظماء. وقد تعلم أن البسطاء قليلو الحيلة، ضعيفو القدرة. فالأجدر به إذن أن يتمسك بما بلغه من حظوة لدى الكبراء بأى ثمن خشية أن ينحدر مرة أخرى إلى ما قاسى منه فى طفولته وشبابه. إنه قد يعرف، فى قرارة نفسه، قيمة هؤلاء البسطاء الحقيقية، فهم قد يكونون حقًا أطيب قلبا وألطف معشرا، وقد يكمن فى عاداتهم وتقاليدهم أثمن ما نريد لمصر أن تحافظ عليه، وهم على أية حال الأغلبية، فمصلحتهم هى مصلحة مصر، وإرادتهم هى إرادتها. ولكنهم، فى نظر هذا النوع من المثقفين، كم مهمل، إذ إن الميزان الوحيد الذى

يستخدمونه فى التقييم هو ميزان منفعتهم الخاصة، وقد علمتهم تجاربهم أن البسطاء، مهما كانت ميزاتهم وبلغ عددهم، لن يحققوا لهم نفعًا.

لهذا السبب تجدهم، فى فترات الانتفاضات الشعبية التى تبشر بالاستمرار، ينضمون سريعًا إلى صفوف الجماهير، وينظرون للاشتراكية، ويمتدحون الزعيم البطل ويسيرون فى ركابه، ويكتبون عنه المؤلفات والروايات، ويذرفون الدموع تأثرًا بمناصرته للفقراء. فإذا انحسرت الثورة وأصابها الهرم، لا يجدون من الحياء ما يدفعهم إلى الاكتفاء بما حققوه من ورائها من منافع، وإلى التزام الصمت على الأقل، بل يندفعون للبحث عن السيد الجديد ليقدموا ما يحتاج إليه سلوكه من نظريات جديدة.

وإذا كانت المهمة هنا ليست سهلة (إذ سبق لهم أن قالوا العكس وامتدحوه) فإنهم لذكائهم لا يعدمون مخرجًا، والمخرج هو الطريق الوسط. فاليسار قد أصابته محنة لأنه كان يدافع عن الثورة ولا يريد التخلى عنها. والانضمام إلى اليمين يسبب لهم حرجًا شديدًا لأنه يقتضى منهم التخلى علنا وبصراحة عما سجل عليهم فى الصحف وعلى أشرطة الإذاعة. وقديمًا قيل على كل حال إن خير الأمور الوسط، ومعناه فى السياسة ألا يكون لك لون أو طعم أو مذهب، وأن يكون بمقدورك أن تميل يمينًا أو يسارًا حسبما تقتضيه الأحوال، وأن تتحالف مع الشرق أو الغرب حسبما تأتى به آخر التعليمات.

ولكن يخطئ من يفهم من ذلك أن سلوك الطريق الوسط لا يتطلب احترام أى قواعد أو ضوابط، وأنه يكفى للنجاح فيه أن تردد ما يرد إليك من تعليمات. فهذا يصلح فقط لجمهور المصفقين لا للمثقفين. فمثقف الطريق الوسط يعرف جيدًا أن نجاحه فى الوصول إلى ما يريد يتطلب اتباع مجموعة من القواعد الصارمة التى ثبتت مع الزمن فعاليتها. وسوف أتناول فيما يلى بعض هذه القواعد.

القاعدة الأولى: التركيز على الشكل دون المضمون:

وبيان ذلك أن لكل موقف سياسى تتخذه الحكومة شكله ومضمونه. وكثيرًا ما

يجد مثقف الطريق الوسط أن مضمون موقف الحكومة يصعب أو يستحيل عليه تبريره لتعارضه الفاضح مع المصلحة العامة أو مع أبسط العدالة أو الحكمة، ولتعارضه ما سبق له اتخاذه من مواقف في عهد سابق. في مثل هذه الأحوال يحسن تجاهل جوهر الموضوع كلية والتركيز على الشكل، فلنفرض مثلاً أن موقف الحكومة يتعلق بإلغاء الدعم الممنوح لبعض السلع الأساسية. في هذه الحالة يمكن لمثقف الطريق الوسط التركيز عما إذا كان من الواجب عرض الأمر على مجلس الشعب قبل اتخاذ الإجراء، مع تجاهل جوهر الموضوع. أو فلنفرض أن القضية التي تحتاج إلى إبداء الرأى هى ما إذا كنا نقبل أو لا نقبل المفاوضة مع العدو الذى يحتل الأرض. فى هذه الحالة يحسن الاكتفاء بالتعبير عن الأسف لتفكك الصف العربى حول هذه المسألة، والتركيز على مزايا الاتحاد والتضامن العربى (ويستحسن فى هذه الحالة التأكيد على دور المعارضين فى توسيع شقة الخلاف)، والتوسع فى الحديث عن مزايا السلام التى يعرفها كل رجل وامرأة وطفل، والإفاضة فى شرح أهوال الحرب ومزايا الحب ومساوئ الكراهية.

القاعدة الثانية: لكل شىء ما له وما عليه:

ذلك أن من الخطأ أن نتصور أن هناك شيئًا فى هذه الدنيا، مهما بلغت مساوئه، ليست له بعض المزايا أيضا. وإذا كان من سمات اليمين التغاضى عن مساوئ الوضع الجارى ما دامت مصالحه الأساسية متحققة فيه، وإذا كان من سمات اليسار، بحكم بحثه المستمر عن الأفضل، التأكيد على النقائص وطرق تلافيها، فإن أفضل مسلك لصاحب الطريق الوسط الذى لا يريد إغضاب أولى الأمر، وفى نفس الوقت يريد التظاهر بالحرص على الإصلاح، أن يعدد لكل أمر من الأمور «ما له وما عليه». فالاشتراكية لها ما لها وعليها ما عليها وكذلك الرأسمالية، وكذلك الانفتاح والانغلاق، ودعم السلع وعدمه . . إلخ، بل حتى التفاوض مع العدو هناك ما له وما عليه. فهو حقًا قد يجعل من الصعب استرداد الأرض كلها، ولكنه يجلب لنا محبة الإسرائيليين والأمريكيين، واحترام الجرائد والإذاعات الغربية، خاصة ما كان منها ممولاً من الصهيونيين، ويجلب لنا رضا الرأى العام العلمى الذى

كان ساخطًا علينا بسبب مبالغتنا فى الماضى فى كراهية الاحتلال، والذى يكره الحرب بصفة عامة، بصرف النظر عن عدالة القضية التى يحارب من أجلها أو عدم عدالتها. كما أن قبول التفاوض قد جلب لنا صداقة ملك المغرب وتصريحات غاية فى الرقة من رئيس ساحل العاج، فضلاً عن أنه كشف النوايا العدوانية للعدو أمام كل من لم يكن قد سمع بعد عن توسعاته الماضية، وأمام كل ساذج أو جاهل لم يطالع الصحف ولم يسمع الإذاعات طوال الثلاثين عامًا الماضية.

فإذا عرض الموضوع على هذا النحو، ما له وما عليه، فسوف يتبين أى عاقل أن المسألة ليست بالبساطة التى يتصورها المعارضون لمبدأ التفاوض، وإنما هى مسألة متعددة الجوانب وبالغة التعقيد، بحيث يمكن تأييد موقف الحكومة الحالية دون خشية الخطأ.

ومن تطبيقات هذه القاعدة العامة (أن كل شىء له مزاياه وعيوبه) أنه ليس من القوى العظمى ما هو أفضل من غيره. فقد يسلم معك مثقف الطريق الوسط بأن الولايات المتحدة منحازة لإسرائيل، ولكن موقف الاتحاد السوفيتى إزاءنا ليس أفضل من الولايات المتحدة، فكلاهما مغرض ويسعى لتحقيق مصالحه الخاصة قبل كل شىء. وما دام الأمر كذلك فلا وجه لمحاولة البحث فيما إذا كانت مصلحتنا فى وقت معين وفى ظروف بعينها تتطلب تحسين علاقاتنا بأحدهما أكثر من الآخر. ويترتب على ذلك أن قرار الحكومة الحالية فى هذا الصدد ليس هناك قرار أفضل منه.

القاعدة الثالثة: عدم التسرع فى الحكم:

فمن أكثر الأخطاء شيوعًا فى التحليل السياسى وفى التعليق على الأحداث الجارية، محاولة الحكم على موقف معين وتقييمه قبل أن تظهر نتائجه كاملة. فبعض الناس مثلاً حاولوا اتخاذ موقف من زيارة القدس قبل أن تعلن إسرائيل عما هى على استعداد لتقديمه من تنازلات فى مقابلها، وذلك استنادا إلى مجرد محاولة استخلاص الدروس من تاريخ إسرائيل والصهيونية عبر المائة عام الماضية،

وكانت الحكمة تقتضى عدم الإدلاء بأى رأى أو تقديم أية نصيحة للحكومة حتى تتم الزيارة ويتم التوقيع على اتفاقية الصلح ويظهر بوضوح ما إذا كانت إسرائيل مستعدة أو غير مستعدة للانسحاب . هنا فقط يمكن اتخاذ موقف علمى سليم من القضية محل البحث ، وكل ما عدا هذا يعتبر من قبيل التسرع فى الحكم أو الرفض لمجرد الرفض .

القاعدة الرابعة : المدح بما يشبه الذم :

كثيراً ما نقابل فى حياتنا اليومية أشخاصًا مولعين بالفخر بأنفسهم ، مع تغليف هذا الفخر بغلاف رقيق من النقد الذاتى ، فنقابل مثلاً من يقول عن نفسه إن فيه عيبًا خطيراً هو الصراحة المفرطة ، أو ثقته التى لا حد لها بالناس ، أو الإخلاص فى العمل لدرجة إهمال صحته . . إلخ . هذا المدح بما يشبه الذم هو إحدى صور النفاق الناجحة التى يمكن أن يستخدمها مثقفو طريق الوسط . فحينما يكون الموضوع محل النقاش هو مثلا نظام التعليم ، فالأفضل عدم مناقشة ارتفاع معدل الأمية ، أو شيوع الدروس الخصوصية باهظة التكاليف كشرط للنجاح ، والاقتصار بدلا من ذلك على توجيه النقد للحكومة لتأخرها مثلا فى تسليم الكتب المدرسية لمدة أسبوع كامل بعد بدء الدراسة . وإذا كانت الشكوى عامة من عدم العدالة فى قوانين الضريبة ، فالأفضل الاقتصار فى نقد نظام الضرائب على الإشارة إلى انخفاض مرتبات مأمورى الضرائب أو عدم كفاية عددهم ، وهكذا .

القاعدة الخامسة: الاتعاظ بدروس الماضى:

كثير ما تكون الأمثلة التاريخية كبيرة الفائدة فى بيان صحة المواقف التى تتخذها الحكومة . فلكل موقف سوابقه التاريخية ، فإذا كان صاحب السابقة يتمتع بالاحترام أو التقدير فى أذهان الجماهير فإن الإشارة إلى هذه السابقة من شأنها أن تضفى على موقف الحكومة الحالية نفس الاحترام . فإذا كان المطلوب مثلا الدفاع عن مصادقة الحكومة للولايات المتحدة ، فلن تعدم فى التاريخ بعض الأمثلة على بطل عظيم

صادق الولايات المتحدة لفترة ما . وإذا كان المطلوب الدفاع عن قبول المفاوضة مع العدو أمكن العثور على مفاوضة تبدو مشابهة أجراها الرسول عليه الصلاة والسلام . ومن مزايا استعمال الأمثلة التاريخية أن معظم الناس لا يعرفون تفاصيلها ومن ثم يسهل إخفاء أوجه الاختلاف الجوهرية بين الحاضر والماضى .

قواعد أخرى:

ولا أريد أن أطيل على القارئ، فإمساك العصا من الوسط فن ليس من السهل الإلمام بكل قواعده ، ويكاد يحتاج لإتقانه إلى موهبة طبيعية لا يمكن اكتسابها بالمران . فأنت إما من «مواليد حزب الوسط» أو من التعساء ، ولكن يمكن الإشارة على عجل إلى بعض القواعد الأخرى التى قد لا تخلو من فائدة .

من ذلك قاعدة «**إلقاء المسئولية على مجهول**» ، والمقصود بذلك أن يصور المثقف المشكلة على نحو يصعب معها إلقاء مسئوليتها على أولى الأمر . ومما ثبت نجاحه فى هذا الباب إلقاء المسئولية على مشكلة الانفجار السكانى ، وارتفاع معدل المواليد . فبه يمكن أن تفسر كل أخطاء الحكومة : عجز ميزان المدفوعات ، وعجز الميزانية ، والنفقات الحكومية الباهظة ، بل وحتى كثرة عدد السيارات المخصصة للوزراء .

ومنها الإشارة إلى «**عدم وجود بديل**» ، إذ مهما ساءت الأحوال فمن السهل أن تبين أن كل البدائل المطروحة أسوأ من الوضع الراهن ، ومن ثم فمن المصلحة الرضا به وتأييده . ومنها أيضا ، وإن كان هذا يحتاج إلى درجة عالية من الثقافة ، بل قد يلزم له الحصول على درجة الدكتوراه ، «**اختيار التعريف الملائم للمصطلحات**» مثال ذلك اصطلاح الانفتاح الاقتصادى . فمن الخطر الشديد أن تحاول أن تعرف المقصود بالانفتاح الاقتصادى بما يتفق مع ما تراه بعينيك ، كتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولو أدت إلى إغلاق بعض المصانع المصرية ، وفتح الباب على مصراعيه لاستيراد الكماليات ، حتى ولو لم يبق من العملات الأجنبية ما يكفى لاستيراد الأغذية الشعبية . فهذا هو مسلك رجل الشارع الذى يفضل أن يصدق عينيه على تصديق الكتب . أما الكتب فيمكن أن تجد فيها تعريفا لما يجب أن يكون عليه

الانفتـاح بحـيث لا يتـعـارض مع آمـالنا الـوطنيـة وأهداف الخطة . ومع قليل من التلاعب بالألفاظ يمكن أن توهم القارئ بأن الانفتاح الواقع بالفعل لا يختلف عن الانفتاح الذى يجب أن يكون .

ويتصل بموضوع المصطلحات قاعدة أخرى مؤداها أن كثيرا ما يكون من المفيد استخدام مصطلحات جديدة تكون ذات وقع محمود على الأسماع ، لوصف أسوأ ما تتـخذه الحكومة من إجراءات . فمثلا بدلا من إلغاء الدعم يمكن الحديث عن ترشيد الدعم ، إذ إن «الترشيد» لفظ أخف وطأة وألطف وقعا من إلغاء المساعدة الممنوحة للفقراء . وبدلا من تصفية شركات القطاع العام يمكن رفع شعار «تمليك هذه الشـركـات للعمـال» ، الذى عـرف عنهم ضـخـامـة المدخـرات وتراكم رءوس الأمـوال بين أيديهم مما يمكنهم بسـهـولة من شـراء مـصـانع الحكومـة . وبدلا من الحـديث عن بيع أراضى منطقـة الأهرام للأجـانـب يحـسن اسـتـعـمـال اصطلاح «التعـمـير» ، وبدلا من الحديث عن إلغـاء الدعم للمسرح الجاد أو الأفلام الهادفة يفضل الكلام عن إطلاق «حرية المنافسة الشريفة» . . وهكذا إلى ما لا نهاية .

على أنه على الرغم من كل ما توفره القواعد السابقة من أمـان ، فقد يستحى بعض المثقفين من استخدامهـا ، رغم رغبتهم الشديدة فى العيش فى سلام . وفى هذه الحالة ليس هناك إلا طريق واحد يمكن سلوكه ، وإن كان لا يخلو من خطورة . ونقصد به مجرد «الكلام خارج الموضوع» . فإن كان المجتمع بأكمله يتحدث عن مشروع واحـة الأهرام ، فإن من الممكن تناول مـوضـوع أقل حسـاسـية مـثل زيادة الضجيج فى شوارع القاهرة . على أن خطورة الاكتفاء بتناول مثل هذه الموضوعات الأخيرة هو أنه ، وإن حقق للمثقف الأمان والثروة ، فإنه محدود الأثر فى تحقيق المنصب الكبير ، خاصة إذا استمرت الكتابة فى هذه الموضوعات مدة طويلة . فإذا كان المنصب الكبير هو الهدف ، فلا مناص فى رأينا من اتباع القواعد المتقدمة .

٣
اغتراب المثقف المصرى..

(١)

مسكين المثقف المصرى الذى يتجاوز عمره اليوم الأربعين عامًا، فقد عاصر بوعى كامل معظم الستينيات وكل السبعينيات وما انقضى من الثمانينيات. وفى كل هذه العقود الثلاثة وقع تحت وطأة شعور ثقيل بالاغتراب، وإن كان السبب فى كل عقد يختلف عنه فى الآخرين.

فى الستينيات كان المثقف المصرى مدعوا لاجتماع يقال فيه كلام معظمه صحيح ولكن لا يقوله إلا شخص واحد، ولا يسمح لغيره إلا بالموافقة، بل ولا يسمح فيه حتى بالموافقة إذا اقترنت بالتحفظ. كان المثقف المطلوب من السلطة فى ذلك الوقت مثقفا من نوع خاص: إما رجل بلغ به الحماس للموقف الوطنى حدا جعله يغض البصر عن كل التجاوزات، أو رجل ليس له انتماء فكرى محدد واستبدت به الرغبة فى الصعود والترقى على نحو لم يكن يسمح له برؤية التجاوزات أصلاً. كانت هاتان الطائفتان من المثقفين (إذا جازت تسمية الطائفة الأخيرة بالمثقفين) تمثلان قلة ضئيلة للغاية من مجموع المثقفين المصريين الذين آثرت غالبتهم الصمت أو الاحتجاج، فأودعت طائفة كبيرة منهم السجون، وانعزل الآخرون عن الحياة الثقافية انعزالا تامّا.

فى السبعينيات دعى المثقف المصرى إلى مهرجان صاخب تتردد فيه الأباطيل والمساخر بصورة يعجز العقل عن تصورها، وانقلبت السياسة المصرية من جد كئيب إلى هزل فاضح. وفى غمار هذا الصخب دعى الجميع للكلام: الجاد والهازل، الوطنى وغير الوطنى، فاشترك عدد لا بأس به من المثقفين المصريين لفترة ما فى الحوار، ثم سرعان ما تبين أن الحريات المتاحة لم يكن يقصد منها أكثر من تمرير أشد السياسات رجعية وأكثرها فجرًا، فعاد أكثر المثقفين المصريين إلى سياسة العزلة، إما بالهجرة إلى الخارج أو إلى داخل النفس، ومن استمر منهم فى الصياح أودع بدوره فى السجون.

ثم جاءت الثمانينيات فأصابت المثقف المصرى حالة جديدة من الاغتراب لا تقل عن سابقتها قسوة ولكنها تعود إلى سبب مختلف تمامًا، ليس حرمانه من حقه فى الكلام أو الاعتراض، كما كانت الحال فى الستينيات، وليس بذاءة الحكم وفجره، كما كان الحال فى السبعينيات، بل سبب من نوع جديد تمامًا على المثقف المصرى وهو أن الحديث المطروح أصبح خارج الموضوع أصلاً، فإذا تكلم المثقف فى الموضوع لم يجبه أحد، وكأن أحدا لا يسمعه. فالسلطة لم تعد تطرح الموضوعات المصيرية على الناس: لا قضية فلسطين وإسرائيل، ولا القومية العربية، ولا الاشتراكية، لا تتبنى السلطة الموقف الوطنى منها ولا هى تهاجمه، لا هى تعلن قراراتها فيها على الناس بشكل حاسم لا يقبل المناقشة، كما كانت تفعل فى الستينيات، ولا هى تعلن التخلى عنها أو تستهزئ بالفلسطينيين والعرب والاشتراكية كما كانت تفعل فى السبعينيات، بل آثرت السلطة فى الثمانينيات أن تتكلم فى موضوعات مختلفة تمامًا، من مترو الأنفاق إلى زراعة الفراولة إلى مباريات كرة القدم. فإذا شاء أحد أن يتكلم فى غير ذلك فليتكلم ولكنها لا ترد عليه. فإذا بالمثقف المصرى المهموم بقضايا بلده الأساسية، وإن لم يكن ممنوعا من الكلام، يبدو وكأنه مدعو إلى حفلة يتكلم فيها الناس بالصينية، لا يطردونه ولا يحقرونه كما أنه لا يودع السجن ولا يتحفظ عليه فى مكان أمين، ولكنه يتلفت حوله فإذا بالمسئولين لا يكلمونه وإنما يكلمون بعضهم البعض، فيصيبه من الإحباط ما يدفعه من جديد إلى التقوقع داخل الذات، وإلى نوع أو آخر من الهجرة، فمن لم ينتقل ماديًّا إلى الخارج، هاجر إلى عصر قديم من عصور التاريخ، كما فعل لويس عوض الذى هاجر إلى عصر النهضة الأوربية، أو أغلق على نفسه باب بيته جيدًا، كما فعل جمال حمدان، ولم يسمح بفتحه حتى لموزع الجرائد، أو تحول إلى مرب للدواجن أو العجول.

على أن من المثقفين المصريين من رفض أن ينسحب انسحابا تامًّا، بل انسحب فقط من الحوار مع الحكومة. ولأن لديه بقية من النشاط اندفع إلى عراك مع مثقفين آخرين من المعارضة ولو كانوا ينتمون فى الحقيقة إلى نفس معسكره. وكأنه إذ يئس من الحوار مع خصمه الحقيقى بحث له عن خصم من رفاقه، وإذا بحالته تشبه حالة

الزوج الذى يتعرض للإذلال المستمر والإهمال المتعمد من رئيسه فى العمل فيصب جام غضبه على زوجته وأولاده بمجرد عودته إلى البيت، وهم أقرب الناس إليه وأشدهم حدبًا عليه، فينقلب الاشتراكى على الاشتراكى، بسبب اختلافات أكثرها وهمى، حول الموقف الصحيح من التراث، وينقلب الوطنى المتدين على الوطنى العلمانى لمجرد الاختلاف حول ما إذا كانت الخلافة العثمانية شرًا محضا أم مزيجا من الخير والشر، بينما لو طرحت على الفريقين أسئلة تمس الواقع مسا مباشرا ما اختلف عليها اثنان من الوطنيين. واشترك اثنان من صفوة مفكرى هذه الأمة فى عراك مداره «هل أنت فى الواقع تتهمنى بالكفر أم لا تتهمنى به؟ وهل أنت فى الواقع تكفر كل من يفكر أم لا تكفره؟» وانشغل مفكر آخر، وقد راعه أن يدعى بعضهم أن هناك «شورتًا إسلاميًا»، بالبحث فى الفتاوى والأسانيد التى تتعلق بذلك الجزء من الفخذ والساق الذى يجب ستره وذلك الجزء الآخر الذى يجوز كشفه.
على أن طائفة أخرى من المثقفين لجأت إلى حل أكثر درامية بكثير، إذ يبدو أنهم لاشعوريا قد فضلوا الموت المبكر فجاءهم بطريقة أو بأخرى. يبدو أن هذه كانت طريقة الهجرة التى اختارها صلاح جاهين وصلاح عبد الصبور وأمل دنقل وغيرهم كثيرون. ولهذا السبب نجد أن أكبر تجمعات للمثقفين المصريين فى السنوات القليلة الماضية كانت فى الواقع فى سرادقات العزاء، حيث يجلسون صامتين جنبا إلى جنب، ويكتفون بتبادل التحية من بعيد، إذ ليس لديهم فى الواقع الكثير مما يمكن قوله، ليس لأن هذا يسارى وهذا يمينى، ولكن لأن موضوعات الحديث قد تم فى الواقع إغلاقها.

* * *

عندما يتأمل المرء هذه الحال لا يسعه إلا أن يشعر بالحنين إلى الخمسينيات: تلك الفترة الذهبية التى تجردت من كآبة الستينيات وفضائح السبعينيات وعقم الثمانينات. كان المثقفون المصريون فى الخمسينيات يتهللون بشرا بقيام الثورة ثم بتأميم القناة ثم السد العالى ثم باليقظة العربية العامة ثم بالتمصير والتصنيع. وغنى المصريون لتأميم القناة كما لو كانوا يغنون فى عرس خاص، وكتب نجيب محفوظ ثلاثيته ويوسف إدريس قصصه ومسرحياته وصلاح جاهين أشعاره، وغنى

عبد الحليم حافظ ولحن كمال الطويل والموجى كما لو كانوا يعبرون كلهم عن أفراحهم الشخصية، ثم بدأت حالة الاغتراب الطويل التى مازلنا نعيش فيها منذ أوائل الستينيات وحتى اليوم.

يقول البعض إن الأزمة هى فى الواقع أزمة اليسار الذى امتحن ففشل، وجرب الاشتراكية فلم تنجح، وإن إحباط المثقفين ليس أكثر من إحباط المثقفين اليساريين، ولكن الأمر فيما يبدو لى أهم وأعمق من ذلك. فهناك من المثقفين ممن لا يتعاطفون مع اليسار قط، من يشعر بنفس الدرجة من الإحباط ويروعه بنفس الدرجة ما يشاهده حوله من مظاهر الانحسار العام. والأرجح فى ظنى أن الأزمة هى أزمة الطبقة المتوسطة القديمة بأكملها. صحيح أن ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية منذ هزيمة ١٩٦٧، والتغيرات التى لحقت النظام الدولى، وتغير الدور المرسوم للدول الصغيرة، قد لعب دوراً أساسيًا فى خلق الإحباط العام، وليس فى مصر وحدها. ولكن هذا كله قد اقترن وانعكس فى تغيرات جوهرية فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى، وعلى الأخص فى طبيعة الطبقة المتوسطة. إن الغالبية العظمى من المثقفين المصريين، وعلى الأخص من قادتهم، يساراً ويمينًا ووسطًا، تنتمى إلى الطبقة المتوسطة القديمة: أنهوا تعليمهم الجامعى فى الأربعينيات أو الخمسينيات، وشهدوا اشتداد عود الحركة الوطنية التى دشنت عهد الثورة، بل واعتمدت عليهم الثورة فى البداية فى التعبير عن آمالها وتحقيق إنجازاتها. هذه الشريحة الواسعة من المثقفين رأت هذه المكاسب تتهاوى واحدة بعد الأخرى منذ منتصف الستينيات. ثم جاء عهد السادات ففتح الباب على مصراعيه، بسياسة الانفتاح وتشجيع الهجرة وما اقترن بهما من ارتفاع معدل التضخم، لطبقة متوسطة جديدة تتسم بسمات أخلاقية وثقافية، وبتطلعات ومطامح تختلف اختلافا جذريا عن سمات ومطامح الطبقة المتوسطة التى سيطرت على الحياة الثقافية والاجتماعية فى الخمسينيات والستينيات. هذه الطبقة الجديدة هى التى قامت ببناء العمارات التى تنهار بمجرد قيامها، وهى التى يمارس أبناؤها اليوم الغش الجماعى دون إحساس بالذنب، وهى التى تخرق ويخرق أبناؤها قوانين المرور والبناء والضرائب. وهى لا تجد فى شعارات الوطنية والقومية والعروبة والاستقلال

الاقتصادى، التى رفعت فى الخمسينيات ومطلع الستينيات، التعبير الحقيقى عن مصالحها. وهى لا تشعر بعداء حقيقى لإسرائيل أو الشركات الدولية، بل تحلم بالعمل معها أو فى خدمتها. وهى تعتبر الانتماء الوطنى واحترام القانون وبديهيات الالتزام الأخلاقى من قبيل السذاجة السياسية أو الاجتماعية. هذه الطبقة الجديدة هى التى غزت مجالس الشعب المتتالية والمجالس المحلية منذ السبعينيات، كما غزت الصحافة وسائر وسائل الإعلام، وهيئات التدريس فى الجامعات، وهى وإن لم تحتل بأفرادها دائما كراسى الحكم، وإن لم تتخذ بنفسها دائما القرارات السياسية، فإن مصالحها ومطامحها هى التى تتحكم فى هذه القرارات. وهى تجد من المشتغلين بالسياسة، بل ومن الكتاب والمثقفين، ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة القديمة، من هم على استعداد لخدمتها والتعبير عن مصالحها وقيمها الجديدة وقبول رشاويها.
أمام هذه الطبقة الجديدة الآخذة فى الصعود والاكتساح، ينهار واحد بعد الآخر من مثقفى اليسار واليمين المنتمين إلى الطبقة المتوسط الآخذة فى الزوال، وكأننا نشهد مسرحية يونسكو التى يتحول فيها الواحد بعد الآخر إلى خرتيت. فمن لم يجد فى نفسه القدرة على أن يعرض نفسه للبيع، انكفأ على ذاته وراح يترحم على الماضى، أو جلس يجتر أحزانه فى صمت، وكلما رحل واحد منهم بهمومه اجتمع الباقون ينعونه فى سرادق العزاء، وهم فى الواقع ينعون رحيل طبقة بأكملها(١).

(٢)

خلال الاحتفالات الصاخبة التى دارت قبل وبعد ١٤ أكتوبر ١٩٩١ احتفالاً بمرور عشر سنوات على تولى الرئيس مبارك رئاسة جمهورية مصر، كان من المستحيل على أحد أن يجنب نفسه التعرض لقذائف المديح والثناء التى وجهت للرئيس، مهما حاول المرء أن يقى نفسه منها. فعلى كل صفحة صورة، وفى كل إذاعة حديث، وفى كل قناة تليفزيونية برنامج يحكى قصة إنجازات العشر سنوات، مع أن المرء قد يظن أن المفروض أن من يريد الثناء والإطراء إلى هذا الحد يحسن به أن يرسل بإطرائه وثنائه إلى الشخص المعنى مباشرة، دون أن يشرك العالم كله معه

(١) كتب فى سبتمبر ١٩٨٧.

بهذه الطريقة فيما يقوم به من عمل، وأن يقوم بهذا على نفقته الخاصة، دون أن يبدد صفحات الجرائد وأموال الإذاعة والتليفزيون، التى هى أموال الناس جميعًا، ودون أن يعتدى على أوقات الناس وأعصابهم على هذا النحو لمجرد تحقيق منفعة خاصة.

فى أثناء هذا المهرجان قرأت فى برنامج التليفزيون المنشور فى الجريدة الصباحية، أن برنامجًا عن نجيب محفوظ مدته ثلث ساعة، سوف يذاع فى التاسعة والربع مساء. ولأنى أحب الرجل، شخصًا وأدبًا، ولأن قلوبنا كانت متعلقة به وهو على سرير المرض فى لندن، تطلعت بشوق إلى مشاهدة هذا البرنامج فى المساء، فإذا بى، وقد حل موعد البرنامج، أرى بدلاً من ذلك برنامجًا لم يعلن عنه التليفزيون، بعنوان «مواقف» أو شىء من هذا القبيل، وهو عبارة عن حوار بين شاب صغير السن، وأحد قادة الحزب الوطنى الديمقراطى، يدور حول ديمقراطية الرئيس مبارك، ويقوم فيه الشاب بسماجة وسخافة منقطعى النظير، ينبئان بمستقبل باهر له فى الإذاعة أو التليفزيون، بتوجيه السؤال التالى إلى المسئول الكبير: «ما هى الأمثلة التى يمكن ذكرها والتى تدل على سعة صدر سيادته؟»، فيبتسم المسئول الكبير ابتسامة عريضة مثله، تدل على إعجابه بذكاء السؤال وألمعية الشاب السائل، وعلى مدى اغتباطه بالحديث فى هذا الموضوع الذى لا تمله النفس، ويشرع فى تقديم مثال بعد آخر، بإطناب رهيب، وإن لم يزد فى الحقيقة على قراءة فقرات من خطاب مكتوب ألقاه الرئيس فى إحدى المناسبات عن مزايا الديمقراطية، كما يضيف من عنده القصة الرائعة التالية: وهى أن الرئيس كان جالسًا فى أحد الاجتماعات، فاختلف الرأى فى الاجتماع حول قضية من القضايا، فاقترح الرئيس كحل لهذا الخلاف، أن تؤخذ الأصوات لمعرفة أى الآراء يحظى بأصوات أكثر. وهنا ابتسم المسئول ابتسامة أعرض من ذى قبل، وابتسم أيضًا الشاب الذى يسأل، تعبيرًا عن سعادة كليهما الغامرة بسعة صدر سيادته.

وانتظرت برنامج نجيب محفوظ دون جدوى، ودون أن يكلف التليفزيون نفسه بالطبع عناء الاعتذار. فنجيب محفوظ المريض فى لندن يمكنه الانتظار، ونحن بالطبع يمكننا الانتظار، حتى ينتهى هذا الرجل أو ذاك من الحديث عن سعة صدر السيد الرئيس. صبرت نفسى بأن برنامج نجيب محفوظ سوف يأتى بعد هذا البرنامج،

ولكنه لم يأت على الإطلاق، بل تلا البرنامج المذكور عن الديمقراطية، تسجيل كامل للحفل الذى شهده الرئيس احتفالاً بمرور عشر سنوات على توليه الرئاسة.

أغلقت التليفزيون وتذكرت الطريقة التى نشر بها خبر مرض نجيب محفوظ لأول مرة فى جريدة الأهرام، إذ كان الخبر يتعلق بالأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام أكثر مما يتعلق بمرض الأديب الكبير. فقد جاء بالخبر أن الطبيب المعالج رفع تقريراً طبيًا للأستاذ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عن الحالة الصحية للأديب الكبير، فقرر رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير علاجه على نفقة الأهرام، أو شيئًا من هذا القبيل، ومن ثم ضاع مرض الأديب الكبير المسكين، وكل ما فعله فى تثقيف نفسه وتثقيف الناس، وسط ألقاب رئيس التحرير المتعددة.

وكان قد حدث شىء مماثل فى نقل أخبار مرض الدكتور يوسف إدريس، حيث قيل عن زيارة الرئيس له وامتنان الأديب للرئيس أكثر مما قيل فى وصف المرض واحتمالات الشفاء. حتى لقد كتبت إحدى جرائدنا القومية أن الدكتور يوسف إدريس عندما أفاق إفاقة قصيرة من غيبوبة طويلة، لم يصدر عنه إلا التعبير عن الشكر للرئيس لسؤاله عنه.

قلت لنفسى: إذا لم يكن هذا هو ما يعنيه علماء الاجتماع «بالاغتراب» فما هو الاغتراب يا ترى؟ أم لعله «الاستلاب؟» أن توعد بشىء عزيز على نفسك، فإذا تقدمت لأخذه صفعك شخص على وجهك، أو أن تشترك رغمًا عنك فى شىء ليس لديك أى رغبة فى الاشتراك فيه، أو أن يلوح لك بشىء من بعيد تظن أنه شىء تحبه، فإذا اقتربت منه سمعت من يقهقه قهقهة شيطانية ويختفى هذا الشىء الذى كان يلوح به إلى غير رجعة. «هل ظننت أن الخبر عن نجيب محفوظ أيها الأبله؟ هاها.. هاها.. إنه عن رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير».. أو يقال لك إن شخصًا عزيزاً عليك، كنت تعتقد دائمًا أنه مشغول بهمومك، مشغول فى الواقع بغيرك «الدكتور يوسف إدريس ليس لديه ما يفكر فيه إذا أفاق من غيبوبة طويلة إلا شكر السيد الرئيس» هل هذا معقول؟ لقد ذكرنى هذا بطريقة من طرق التعذيب المتبعة مع المسجونين السياسيين عندما يقال لأحدهم إن زوجته تخونه بعد أن طال غيابه عنها، وتكون الحقيقة أنها لا يشغلها شاغل سواه.

على قمة إنجازات السنوات العشر فى مجال الديمقراطية وإطلاق الحرية للمثقفين، يذكر دائمًا القرار الذى اتخذ بمجرد اعتلاء الرئيس الحكم، بالإفراج عن نحو ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسيين وأساتذة الجامعات، الذين كان السادات قد اعتقلهم فى ٥ سبتمبر ١٩٨١، ثم حرص الرئيس على استقبال هؤلاء المعتقلين الذين أفرج عنهم فى مكتبه، فخرجوا من السجن لمقابلته مباشرة. وقد كان قرار الإفراج بلا شك قرارًا حكيمًا. ولكنى أعتقد أن من الخطأ الجسيم المبالغة فى تمجيد هذا القرار، بل مجرد تمجيده. فقرار الاعتقال كان على درجة من فساد الرأى وسوء التدبير تجعل إلغاءه أمرًا أقرب إلى طبيعة الأمور منه إلى القرارات التاريخية. إن تمجيد قرار الإفراج عن ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسيين وأساتذة الجامعات، على هذا النحو، والإمعان فى الإشادة بتكريم الرئيس لهم باستقبالهم فى مكتبه، هذا التمجيد لا يحمل فى طياته الانتصار لقضية المثقفين بل يحمل فى الواقع توجيه الإهانة لهم، إذ إنه يحمل فى طياته معنى أن الأصل هو أن يكون المثقفون فى السجون والاستثناء والغريب والمدهش هو أن يطلق الرئيس سراحهم. والأمر هنا يشبه الابتسامة العريضة التى ارتسمت على وجه المسئول الكبير فى التليفزيون وهو يشيد متعجبًا ومندهشًا بأن الرئيس قد طلب فى أحد الاجتماعات أخذ أصوات الحاضرين. وإذا كان من الغريب والمدهش أن يستقبل الرئيس فى مكتبه كبار المفكرين وأساتذة الجامعات، فمن عساه يستقبل؟ والإمعان فى التعبير عن الشكر والامتنان لشىء طبيعى لابد أن يؤدى فى النهاية بالشاكر والممتن إلى أن يحرم من هذا الشىء الطبيعى نفسه.

سيقال لى ها أنت تكتب ما يعن لك، وينشر لك، فمم تشكو؟ وهل أتيح لك ولأمثالك مثل هذه الحرية من قبل؟ وردى على ذلك أنى لم أسمع بعد بدولة ديمقراطية تقوم فيها السلطة بتعيين رؤساء مجلس إدارة الصحف والمجلات ورؤساء التحرير، وتتكلم عن مضار التأميم والقطاع العام فى كل مجال من المجالات إلا فيما يتعلق بملكية الصحف والمجلات ووسائل التعبير عن الرأى، ولا يمكن لأحد أن ينشئ جريدة أو مجلة جديدة، حتى لو توافر لديه المال، إلا إذا حصل على تصريح من السلطة، والسلطة لا تعطى التصريح إلا إذا أنشأت حزبًا

جديداً فتكون له جريدته، والحزب لا ينشأ إلا بتصريح من السلطة، والسلطة لا تسمح بحزب جديد إلا إذا كان لا يضر ولا ينفع. كانت النتيجة الطبيعية لكل هذا أنه، وإن كنت لازلت حتى الآن تسمع بعض كلمات الحق، فإن كلمات الحق المسموح بها قليلة وكلمات الحق الممنوع نشرها كثيرة، وكلمات الحق المسموح بالتفكير فيها، بل قولها، تقل مع الأيام. وكلمات الباطل المسموح بنشرها وقولها وإذاعتها أكثر من أن تحصى. والتكريم الذى يحظى به قائلو الحق قليل أو معدوم. والتكريم الذى يحصل عليه قائلو الباطل أكثر مما يحصى ويزداد مع الأيام. وهذا هو الوصف الحقيقى لأوضاع المثقفين المصريين فى هذه الأيام.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية:

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادى، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٦٧.

٣ ـ الاقتصاد القومى، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ ـ الماركسية، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٧٠.

٥ ـ المشرق العربى والغرب، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣.

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية، وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة ١٩٨٣، والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٤.

٩ ـ هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦ .

١٠ ـ قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٧ .

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩ .

١٢ ـ مصر فى مفترق الطرق، دار المستقبل، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩١ .

١٤ ـ السكان والتنمية، بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة ١٩٩١ .

١٥ ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة ١٩٩١ .

١٦ ـ الدولة الرخوة فى مصر، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣ .

١٧ ـ معضلة الاقتصاد المصرى، دار مصر العربية للنشر، القاهرة ١٩٩٤ .

١٨ ـ شخصيات لها تاريخ، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٧ .

١٩ ـ ماذا حدث للمصريين؟ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢٠ ـ المثقفون العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨ .

٢١ ـ العولمة، سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة ١٩٩٨، ١٩٩٩ .

٢٢ ـ التنوير الزائف، سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩ .

٢٣ ـ العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩ .

باللغة الإنجليزية:

1. Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London. 1966.
2. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.
3. The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦، وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦)

4. Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coedited with G.MacArthur, a Special Issue of World Development, Oxford, February, 1978.
5. International Migration of Egyptian Labour, with Elizabeth Taylor Awny, International Development Research Centre, Ottowa, 1985.
6. Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

كتب مترجمة:

١ ـ التخطيط المركزى، تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٨.

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٩.

٤ ـ الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت، (بالاشتراك)، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت ١٩٨١.

المحتويات

رقم الإيداع ٢٢٠٢ / ٢٠٠٠
I.S.B.N 977- 09- 0605-0

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)